منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

حقوق الإنسان والمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

تحرير
الدكتور غانم النجار
الدكتورة ملك الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية الخليجي.
لا يجوز نسخ أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل، أو بأي
وسيلة، دون إذن كتابي صريح ومسبق من منتدى التنمية الخليجي.
منتدى التنمية الخليجي www.gulfdev.org
ص ب ٣٦٧٩ الصفاة - ١٣٠٣٧ الكويت
سكرتارية المنتدى najah@gulfdev.org

حقوق الإنسان والمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

أوراق وجلسات

اللقاء السنوي لمنتدى التنمية الخليجي

اللقاء الأربعون

دورة المرحوم جاسم محمد مراد

٧–٨ فبراير ٢٠٢٠

دولة الكويت

تحرير
الدكتور غانم النجار
الدكتورة ملك الرشيد

المحتويات

- مقدمة ١١
- برنامج اللقاء ١٥
- أسماء الحضور ١٦
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الخليج: الواقع والتحدّيات ١٩
  د. عبدالله الدرازي
- المجتمع المدني العامل بمجال حقوق الإنسان في الخليج العربي ٤٥
  أ.حمزه حمادي
- العمالة المنزلية في دول الخليج وقضايا حقوق الإنسان ٦٧
  د. ريما الصبان
- الاستعراض الدوري الشامل ودول مجلس التعاون «ورقة أولية» ١٠١
  د. غانم النجار
- تعاقد دول مجلس التعاون الخليجي بمعاهدات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة ١٢٥
  أ. مظفر راشد
- بلدان الخليج العربية والتقارير الدولية لحقوق الإنسان ١٥١
  أ. سعيد الهاشمي
- المناقشات ١٧٩
- نقاشات الجلسة الأولى ١٨١
- نقاشات الجلسة الثانية ٢٤٨
- نقاشات الجلسة الثالثة ٢٨٢
- نقاشات الجلسة الختامية ٣٢٠

جاسم محمد مراد - رحمه الله

(١٩٣٠ - ٢٠١٩)

حرص منتدى التنمية الخليجي في السنوات الأخيرة على تسمية كل دورة من لقاءاته السنوية باسم أحد الرواد المؤسسين تقديرًا وعرفانًا لجهودهم الخيّرة في وضع اللبنات الأولى التي تأسس عليها المنتدى، الذي أصبح لأكثر من أربعن عامًا مناخًا فكريًا لمناقشة قضايا التنمية في دول مجلس التعاون بكل محاورها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولد المرحوم جاسم مراد في المحرق بمملكة البحرين في عام ١٩٣٠، ويعتبر من أبرز نشطاء الحركة الاجتماعية في البحرين، ورمزاً وطنياً حظي بتقدير ومحبة الجميع. شارك ضمن قائمة الأعضاء المنتخبين في عضوية المجلس التأسيسي البحريني (ديسمبر ١٩٧٢ - ديسمبر ١٩٧٣) والذي تم إنشاؤه في عام ١٩٧٢ بهدف صياغة دستور البحرين. كما فاز في انتخاب الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني البحريني (ديسمبر ١٩٧٣ - أغسطس ١٩٧٥). ومن تاريخه الطويل وخبرته السياسية وعمله التجاري وقراءاته، كانت له مشاركات المتميزة بالنقد والتحليل في العديد من الصحف البحرينية.

مقدمة:

حقوق الإنسان بين الثابت والمتحوّل:

لم يُعد مصطلح حقوق الإنسان على هامش الحياة، أو على أطراف الحدث، بل صارت المسألة الحقوقية مسألة مركزية سواء في المحيط الدولي أو الأطر المحلية، وصارت حقوق الإنسان محورًا فاعلًا ومؤثرًا في وسط الصورة لا في ثنايا بروازها. إلا أن ذلك الظهور البارز، والتعاطي المكثف على المستويات والأصعدة كافة، والتوسع العمودي والأفقي، الأممي والحكومي وغير الحكومي، لا يعني بالضرورة أن القيم التي تتضمنها مبادئ حقوق الإنسان قد أصبحت متجذرة، وأن العالم أصبح إنسانيًا، وأن مبادئ القوة العارية المدمرة قد ولّت واختفت، بل إن واقع الحال في العالم ما زال يهيمن عليه موازين القوى التقليدية، وأبرز مثال على ذلك واقع حال اللاجئين والنازحين الآخذ في التزايد دون توقف.

لم تكن حالة حقوق الإنسان حاضرة بهذه القوة منذ ثلاثة عقود. ويعود ذلك البروز إلى درجة كبيرة لانتهاء الحرب الباردة، والتحوّل الملحوظ في طبيعة الصراع الدولي، وانتقال عشرات الدول من الأنماط المركزية للدول إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. ففي يونيو عام ١٩٩٣ في فيينا، كانت بداية الولادة الجديدة لحقوق الإنسان، حين تم عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وتم تأسيس المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لتتولى مؤسسة أممية شؤون حقوق الإنسان على مستوى العالم، وتلا ذلك تأسيس مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، وإلغاء لجنة حقوق الإنسان، والبدء بتطبيق الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨، حيث أصبحت كل دول العالم ملزمة بتقديم تقريرها أمام المجلس وتلقي التوصيات والرد عليها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه.

إلا أنه من المفيد الإشارة إلى أن التغيّر الكبير في تصدر حقوق الإنسان للمشهد العالمي يتجاوز الشكل فقط، أو بروز مؤسسات كونية توسعت انتشارًا وتأثيرًا وتخصصًا خلال الثلاثين عامًا الماضية، ففي غمرة ذلك الصعود، كانت هناك تطورات تحدث على مستوى الوعي والمعرفة الحقوقيين. ففي حين كانت البرامج الأكاديمية في حقوق الإنسان قليلة، أصبحت الجامعات في العالم لا يمكن أن تخلو من مقررات أو برامج أكاديمية متخصصة في حقوق الإنسان، بل إن مؤسسات علمية جديدة نشأت للبحث والتطوير المعرفي في هذا المجال، كما تزايد بشكل كبير عدد الفاعلين غير الرسميين والمنظمات الدولية غير الحكومية. ولا جدال بأن هذا الزخم النوعي وغير الرسمي قد أديا ويؤديان إلى مزيد من الحضور المؤثر لقضايا حقوق الإنسان على مستوى العالم. يضاف إلى ذلك، نشأة اللجان الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس، وهي على الرغم من محدوديتها في بعض الدول مركزية الحكم، إلا أنها صارت عنصرًا مفيدًا بالشكل العام، كما يشار أيضًا إلى تطور آليات الدفاع عن حقوق الإنسان بتفعيل كثير من الاتفاقيات الحقوقية كأدوات ضغط على الدول لتحسين الأوضاع الإنسانية فيها.

بطبيعة الحال وعلى الرغم من الصعود المشار إليه أعلاه، إلا أن الطريق ما زال طويلًا لتحقيق منظومة دولية فاعلة لحماية الأفراد من الانتهاكات والأذى، التي لا بد لها أن تنطلق من العدالة الاجتماعية والقانونية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات أيًا كان نوعها أو درجتها. ولربما كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو جرائم الإبادة الجماعية في عام ٢٠٠٢، استنادًا إلى اتفاقية روما الصادرة في عام ١٩٩٨، إحدى تلك المؤشرات المهمة بهذا الصدد. وعلى الرغم من أن المحكمة أصبحت واقعًا، إلا أنها هي الأخرى لا تزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل لكي تخدم فعليًا ضحايا العدوان والانتهاكات.

في هـذا الإطـار، ناقـش منتـدى التنميـة الخليجـي في لقائـه السـنوي الأربعـين، موضـوع حقـوق الإنسـان والمجتمـع المدنـي في دول مجلـس التعـاون الخليجـي، مسـلّطًا الضـوء علـى عـدة زوايـا وارتباطهـا بمسـتقبل التنميـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي. ويهـدف هـذا الكتـاب إلـى تقـديم واقـع القضايـا المرتبطـة بحقـوق الإنسـان، سـبيلًا لتوفيـر الأرضيـة المعلوماتيـة والنظريـة والفلسـفية لصنـاع القـرار والمهتمـين بالشـأن الحقوقـي الخليجـي، للمسـاهمة في اتخـاذ الخطـوات اللازمـة نحـو مسـتقبلٍ أفضـل في مجتمعـات أكثـر عدالـة ودمـج لجميـع مكوناتهـا، بعيـدًا عـن التهميـش لأي منهـا.

أ. د. غانم النجار

د. ملك الرشيد

برنامج اللقاء

٩:٠٠-٩:٣٠ صباحًا	كلمة الافتتاح للمنسق العام: د. سعد الزهراني
	تكريم المرحوم جاسم محمد مراد
	كلمة مدير المشروع: د. غانم النجار
	الجلسة الاولى
٩:٣٠ - ١١:٣٠	رئيس الجلسة: د. محمد الرميحي الورقة الأولى: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الخليج: الواقع والتحدّيات (د. عبدالله الدرازي)
	الورقة الثانية: المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان في الخليج العربي (أ. حمزة حمادي)
	مناقشة وحوار
	١١:٣٠- ١:٣٠ ظهرًا صلاة الجمعة + استراحة غداء
	الجلسة الثانية:
١:٣٠-٣:٣٠ عصراً	رئيس الجلسة: د. موضي الحمود الورقة الثالثة: العمالة المنزلية في دول الخليج وقضايا حقوق الإنسان (د. ريما الصبان)
	الورقة االرابعة: الاستعراض الدوري الشامل ودول مجلس التعاون «ورقة أولية» (د. غانم النجار)
	مناقشة وحوار
	الجلسة الثالثة:
٣:٣٠ - ٥:٣٠ مساءً	رئيس الجلسة: د. عبدالخالق عبدالله الورقة الخامسة: تعاقد دول مجلس التعاون الخليجي بمعاهدات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة (أ. مظفر راشد)
	الورقة السادسة: بلدان الخليج العربية والتقارير الدولية لحقوق الإنسان (أ. سعيد الهاشمي))
	مناقشة وحوار

أسماء الحضور:

- إبراهيم عبدالعزيز البعيز
- أسامة تقي البحارنة
- أسماء جاسم مراد
- إقبال سلمان سالم
- آلاء خالد الشمالي
- بدر العيسى
- بيبي محمود عاشور
- توفيق السيف
- جمال الشحي
- جمال فخرو
- جميلة علي سلمان نصيف
- حسين علي سنا
- حفصة آل علي
- حمد أحمد سعد
- حمزة الحمادي
- حمود خالد عبدالوهاب
- خالد الشطي
- خالد الجابر
- خليل بوهزاع
- دانة طارق أحمد الخلو
- داهم القحطاني
- ريما الصبان
- زينب إبراهيم عبدالعزيز
- سامي عبداللطيف النصف
- سلمان محمد حسن الجشي
- سهال يوسف الفليج
- سعد عكاشة
- سعد عبدالله الزهراني
- سعيد سلطان الهاشمي
- سمر المقرن
- سميرة أحمد سالم
- سميرة أحمد الغيث
- شمسة قريبان
- شيخة يوسف عبدالقادر بن جاسم

- شيخة علي خليل العامر
- ظافر محمد العجمي
- عامر ذياب التميمي
- عبدالجليل الغربللي
- عبدالجليل يوسف علي
- عبدالحميد الأنصاري
- عبدالخالق عبدالله
- عبدالرحمن العلولا
- عبدالعزيز حسن أبل
- عبدالعزيز عبدالرحمن الكمال
- عبدالعزيز عدنان الجسار
- عبدالله أحمد الدرازي
- عبدالله إبراهيم القويز
- عبدالله بن فرحان المدهري
- عبدالله ناصر القطان
- عبدالله يعقوب بشارة
- عبدالله ياسين بوحليقة
- عبدالمحسن تقي مظفر
- عبيدلي يوسف العبيدلي
- عبدالنبي حسن العكري
- عزيزة نعمان حسن الحسن
- علي عبدالرحمن الكندري
- علي صالح الصالح
- عمار بن سلمان البوحويح
- العنود خالد آدم مبارك جاسم
- فاطمة سعيد الشامسي
- فاطمة راشد العقروقة
- فهد الناصر
- فوزية فهد العازمي
- غانم النجار
- فيصل تركي المتروك
- فجر فيصل المتروك
- كوثر الجوعان
- لطيفة طارق النعار
- محسن علي محسن الغريري
- محمد غانم الرميحي

- محمد بن صالح الكواري
- محمد أحمد فاضل العبيدلي
- مشاري المطيري
- مصطفى إسماعيل الزرعوني
- مظفر عبدالله راشد
- ملك الرشيد
- منى عباس فضل
- منيرة فخرو
- موضي عبدالعزيز الحمود
- ناصر جاسم الصانع
- ناصر السعد المنيفي
- نادية الشراح
- الشيخة نجلاء محمد القاسمي
- نواف منير المطيري
- هالة بدر الصليبيخ
- يوسف عبدالله العوضي

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الخليج: الواقع والتحدّيات

د. عبدالله الدرازي

مقدمة :

بـدأت المحـاولات لإنشـاء المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في عـام ١٩٧٨، عندمـا عقـدت لجنـة حقـوق الإنسـان آنـذاك حلقـة دراسـية حـول المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، نتـج عنهـا مبـادئ توجيهيـة لهيـكل هـذه المؤسسـات وطريقـة عملهـا، ولقـد دعـت الجمعيـة العامـة لـلأمم المتحـدة الـدول لإنشـاء هـذه المؤسسـات وطلبـت مـن الأمـين العـام لـلأمم المتحـدة أن يُعـد تقريـرًا بشـأنها.

وفي عـام ١٩٩١ عقـدت في باريـس أول حلقـة عمـل أمميـة تعنـى بحمايـة حقـوق الإنسـان وخاصـة حـول المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ونتـج عن هـذه الحلقة الدوليـة بمـا يعـرف اليـوم بمبـادئ باريـس، حيـث تُعـد هـذه المبـادئ نقطـة قيـاس لمدى مصداقيـة واسـتقلالية أي مؤسسـة وطنيـة لحقـوق الإنسـان في العالـم.

وبعدهـا يُعـد المؤتمـر العالمـي لحقـوق الإنسـان الـذي عقـد بفيينـا عـام ١٩٩٣ مرحلـة الانطـلاق الرئيسـة للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، حيـث اعتـرف بالمؤسسـات الوطنيـة التـي تتماشـى مـع مبـادئ باريـس وتم رسـميًا تشـجيع إنشـائها لتعزيـز حقـوق الإنسـان وحمايتهـا. وشـجع مؤتمـر فيينـا أيضًـا الشـبكات الإقليميـة لحقـوق الإنسـان، التـي انطلقـت مـن باريـس وسـميت بعهدهـا بلجنـة التنسـيق الدوليـة للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، حيـث تم تغييـر اسـم هـذه اللجنـة قبـل أربـع سـنوات بالتحالـف الدولـي للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان. (جانهـاري)

وفي عـام ٢٠٠٥ اتخـذت لجنـة حقـوق الإنسـان إجراء بالسـماح للمؤسسـات الوطنية بالحـق في أخـذ الكلمـة للمؤسسـات، التـي تتمتـع بدرجـة ألـف، وتكريـس مقاعـد لهـا والحـق في حصـول رمـز لهـا عندمـا تصـدر أي وثيقـة.

بعدها، قامت مختلف الدول في العالم بإنشاء المؤسسات في بلدانها ومن ضمنها بعض الدول العربية والخليجية. وسيتم التركيز هنا على المؤسسات التي أنشئت في دول الخليج العربية (مجلس التعاون)، حيث تم إنشاء أول مؤسسة حقوق إنسان في دولة قطر عام ٢٠٠٢ تسمى باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبعدها، تم إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في عام ١٤٢٦ الموافق ٢٠٠٦، وفي سلطنة عمان تم إنشاء اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، وتم إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين عام ٢٠٠٩.

أما في دولة الكويت فقد تم إقرار القانون من قبل مجلس الأمة بإنشاء مؤسسة وطنية وإحالة إلى الحكومة لدراسته تحت تسمية الديوان الوطني لحقوق الإنسان ولقد تم في عام ٢٠١٩ تشكيل هذا الديوان وتم تسمية أعضائه. وهناك تحرك في دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

وستناقش هذه الورقة واقع هذه المؤسسات وأهدافها، والتحدّيات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها وبعض التوصيات من أجل تطوير عملها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ا. واقع المؤسسات الوطنية في منطقة الخليج العربي:

١,١ دولة قطر:

تُعد دولة قطر أول دولة خليجية تقوم بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تحت تسمية «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» في عام ٢٠٠٢.

الرؤية:

نواصل بثبات حماية حقوق الإنسان وتنميتها في دولة قطر

الرسالة:

حماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز.

أهداف اللجنة:

باشرت اللجنة أعمالها بتاريخ٢٠٠٣/١١/١، بهدف -وذلك وفقًا لقانون إنشائها- تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتها في الدولة، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وثقافتها في الدولة على صعيدي الفكر والممارسة، وضمان احترام كل الحقوق الاجتماعية، الثقافية، السياسية، المدنية، واحترام سيادة القانون، كما تسعى اللجنة إلى انضمام الدولة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بحقوق الإنسان، ومتابعة التطورات التي تطرأ على التشريعات الوطنية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والعمل على تطويرها بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعايير الدولية التي التزمت بها دولة قطر.

الهيكل التنظيمي للجنة:

تتشكل اللجنة من ١٣ عضوًا منهم الرئيس ونائب الرئيس. وتتبعها أمانة عامة لتنفيذ الأهداف، التي أنشئت من أجلها اللجنة.

دور اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان:

أصدرت اللجنة، منذ إنشائها، أربعة عشر تقريرًا سنويًا تحت عنوان «أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر»، حيث صدر أول تقرير في عام ٢٠٠٥ وصدر التقرير الأخير في عام ٢٠١٨.

وتتناول التقارير الإنجازات التي تقوم بها اللجنة في السنة التي يصدر بها التقرير، إضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولنشر ثقافة حقوق الإنسان، تقوم اللجنة بتثقيف المجتمع القطري والمقيمين لمعرفة حقوقهم وواجباتهم عن طريق عقد الندوات وورش العمل التخصصية والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وإصدار التقارير والبيانات الصحفية. وتصدر اللجنة مجلة متخصصة في قضايا حقوق الإنسان بعنوان «الصحيفة» وقد أصدرت اللجنة منها ٢٧ عددًا منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢.

شاركت اللجنة منذ إنشائها في التقارير التي تقدمها الدولة إلى لجان الاتفاقيات التعاقدية عن طريق إبداء الرأي فيها وتقديم الملحوظات والاقتراحات. وتُعد اللجنة أيضًا تقارير الظل إلى لجنة منع التمييز العنصري ولجنة منع التعذيب ولجنة السيداو.

على صعيد التعاون مع الآليات الإقليمية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، أسهمت اللجنة في عام ٢٠١٣ بإعداد التقرير الوطني الأول (الحكومي)، بشأن تطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه الدولة سنة ٢٠٠٨، كما تقدمت بتقرير موازٍ للجنة الميثاق، وحضرت مناقشة التقرير بشكل مستقل عن الوفد الحكومي في أبريل ٢٠١٣. وقدمت مداخلة شفهية حول التحدّيات التي تواجه قطر بشأن تطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

دور اللجنة في حماية حقوق الإنسان:

تلعب اللجنة دورًا مهمًا في حماية حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين في قطر، من خلال الحق في التقدم بالشكاوى إذا تعرضوا لأي انتهاكات من الدولة عن طريق الإنترنت والفاكس والهاتف والإيميل أو الحضور الشخصي إلى مقر اللجنة.

٢,١ المملكة العربية السعودية:

الرؤية:

هيئة حقوق الإنسان مبادرة ورائد.

الرسالة:

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات وفقًا للمعايير الدولية، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الهيئة:

تهدف هيئة حقوق الإنسان -وفقًا للمادة الأولى من تنظيمها- إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

الهيكل التنظيمي للهيئة

دور الهيئة في تعزيز حقوق الإنسان:

أصدرت الهيئة منذ إنشائها عددًا من التقارير السنوية التي تناقش فيها حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في الأعوام التالية:

- تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٢.
- تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي عام ٢٠١٤.
- تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي عام ٢٠١٥.
- تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي عام ٢٠١٦.
- تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي عام ٢٠١٧.

وتقوم الهيئة بإصدار تقارير بناءً على الأنشطة التي تقوم بها، ومنها زيارة السجون وأماكن الاحتجاز، وتصدر أيضًا مجلة حقوق الإنسان وهي مجلة دورية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وتقوم الهيئة بعقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات في جميع أنحاء المملكة لتوعية الناس بحقوقهم وواجباتهم. وللتوعية بحقوق الطفل تصدر الهيئة مجلة دورية عنوانها «مجلة حقوق الطفل». ولنشر الوعي لدى العمالة الوافدة تصدر الهيئة مجلة بعنوان «مجلة بشر» وهي مجلة دورية متخصصة تعنى بقضايا الاتجار بالبشر.

وعلى المستوى الإقليمي الدولي تقوم الهيئة بإصدار التقارير التعاهدية الموازية، وتعني التقارير التي تقدمها المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، التي أصبحت طرفًا فيها إلى لجان الاتفاقيات (هيئات المعاهدات)، لتمكينها من قياس التقدم المحرز في مجال تنفيذ التزامات المملكة بموجب تلك الاتفاقيات. وقد قدمت تقريرها إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإلى لجنة حقوق الطفل ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيدا) ولجنة القضاء على جميع

أشكال التمييز العنصري والتقرير الخاص بالبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

دور الهيئة في حماية حقوق الإنسان:

من أجل حماية حقوق المواطنين والمقيمين تتلقى الهيئة الشكاوى من قبلهم للبت فيها وحلّها من أجل الوقاية من الانتهاكات التي قد يتعرضون لها. وتتلقى الهيئة الشكاوى عن طريق الحضور الشخصي للمتضرر أو عن طريق الصفحة الإلكترونية أو الإيميل. وتستلم الهيئة الشكاوى للانتهاكات التي تقع على المواطنين والمقيمين من قبل جميع وزارات المملكة والوكالات الحكومية المختلفة.

ولحماية العمالة الوافدة فقد أنشأت الهيئة لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر التي تختص بالتالي:

١. متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم.

٢. وضع سياسة تحثّ على البحث النشط عن الضحايا وتدريب الأفراد على وسائل التعرف على الضحايا.

٣. التنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجني عليه إلى موطنه الأصلي في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته، أو إلى مكان إقامته في أي دولة أخرى متى طلب ذلك.

٤. التوصية بإبقاء المجني عليه في المملكة وتوفيق أوضاعه النظامية بما يمكّنه من العمل إذا اقتضى الأمر ذلك، وتخضع تلك التوصية - عند اعتمادها - للمراجعة بالإجراءات نفسها كل سنة كحدّ أقصى.

٥. إعداد البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

٦. التنسيق مع أجهزة الدولة فيما يتعلق بالمعلومات والإحصاءات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأشخاص.

٣,١ سلطنة عمان :

تم إنشاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤ لتصبح كيانًا وطنيًا مستقلًا لنشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على حماية حقوقه وصونها على أرض السلطنة.

ويعد إنشاء السلطنة للجنة العمانية لحقوق الإنسان، إدراكًا منها لأهمية تعزيز هذه الحقوق وتأكيدًا على القبول المعلن للاتفاقيات الدولية المرتبطة بذلك، حيث انعكس ذلك على الاختصاصات والمهام الموكلة إليها. وتتكون اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من أمانة عامة تتولى تنفيذ اختصاصاتها ومتابعتها، وخمسة عشر عضوًا يتم تعيينهم بموجب مرسوم سلطاني كل ثلاث سنوات، ويتولون رسم السياسات العامة للجنة وخطط عملها.

الرؤية:

أن تكون اللجنة منبرًا وطنيًا فاعلًا في دعم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته.

الرسالة:

غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز ممارستها، والعمل على حمايتها وفق المبادئ والتشريعات المحلية والدولية المنظمة لذلك.

اختصاصات اللجنة:

تختص اللجنة بمتابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقًا للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية، رصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملحوظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها، تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول هذه الموضوعات، رصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان في الدولة والمساعدة في تسويتها وحلّها، اقتراح خطة سنوية تتضمن التدابير الوطنية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن ثم التنسيق مع جهات الاختصاص لضمان حسن تنفيذها.

دور اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان:

ولتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها، تقوم اللجنة بعقد الندوات وورش العمل المختلفة في أنحاء السلطنة لمختلف قطاعات المجتمع بجميع أطيافه ولطلبة المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى وإلى منتسبي مختلف الوزارات والإدارات الحكومية. وأصدرت اللجنة عددًا كبيرًا من الكتيبات لهذه الفئات من المجتمع، إضافة إلى الكراسات الموجهة إلى الأطفال لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعاتهم.

أصدرت اللجنة منذ تأسيسها ستة تقارير سنوية وآخرها التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. الذي تناول أوضاع حقوق الإنسان في السلطنة والتقدم والتطور الحاصل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإضافة إلى الدور الذي تلعبه اللجنة لتحقيق ذلك ومختلف الأنشطة والمشاركات، التي تقوم بها اللجنة خلال العام الذي يغطيه التقرير. وأصدرت اللجنة عددًا من الأفلام الوثائقية

توضح مختلف فئات المجتمع العماني وتثقفه بالدور الذي تلعبه اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان بالسلطنة وحمايته.

دور اللجنة في حماية حقوق الإنسان:

من أجل حماية حقوق الإنسان في السلطنة، تتلقى اللجنة البلاغات والشكاوى من المواطنين والمقيمين إذا وقعت عليهم انتهاكات، ويمكنهم تقديمها بطرق متعدّدة.

وبالإمكان حضور الشخص أو من يوكله إلى مقر اللجنة وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، أو يكتب رسالة معنونة إلى رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان مرفقًا فيها جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالموضوع.

وفي الحالات التي يتعذر فيها على المبلغ أو من يوكله الوصول شخصيًا إلى مقر اللجنة، وتيسيرًا للأمر، أوجدت اللجنة بدائل عديدة لتقديم الشكوى مع التأكيد على أهمية إرفاق المستندات الضرورية. وممكن أن يرسل الشاكي بلاغه عبر البريد الإلكتروني من خلال ملء الاستمارة المتوافرة على موقع اللجنة.

ومن الممكن تسجيل الشكوى عبر رسالة صوتية بالاتصال على الرقم المجاني (٨٠٠٠٢٠٠٨). واستحدثت اللجنة هذه الخدمة في ديسمبر ٢٠١٧ لتمكين الأشخاص الذين لا يستطيعون كتابة بلاغاتهم باللغة العربية أو الإنجليزية، أو لا يستطيعون الوصول إلى اللجنة لوجودهم في أماكن حبس أو احتجاز. وبعد الاستماع إلى البلاغ وتحليله، تتولى اللجنة التواصل مع المبلغ أو زيارته لإكمال الإجراءات.

وفي كل الأحوال، لا بد من الجلوس مع المبلغ أو زيارته، أو التواصل معه للتأكد من صحة المعلومات، واستيضاح بعض الجوانب. وبعد تسجيل البلاغ يحصل

المبلغ على رقم لمتابعة المستجدات في موضوعه وينبغي الإشارة إلى أن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ليست جهة تنفيذية وإنما يتلخص دورها في محاولتها تسوية الموضوع مع الجهات المختصة في إطار الحقوق، التي أكدتها القوانين والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة.

٤,١ مملكة البحرين:

ولما كانت الحاجة مُلّحة للتعامل بمسؤولية مع قضايا حقوق الإنسان ووضع السياسات المتعلقة بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين ولأهمية الرقي والنهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ عليها، فقد صدر قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٤ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتحتضنها مدينة المنامة.

وتتمحور مهام المؤسسة الوطنية حول تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية، حيث اتُّخذت مبادئ باريس - المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (١٣٤/٤٨) لعام ١٩٩٣ - مرجعًا قانونيًا في إنشاء المؤسسة، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ المعترف بها دوليًا بشأن تشكيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والصلاحيات المنوطة بها والإجراءات المقررة لها.

وتختص المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها وللوصول إلى النتائج المرجوة لحماية وتنمية حقوق الإنسان على عدد من الاختصاصات يمكن إجمالها فيما يلي:

- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها والبحث فيها، وإحالة ما ترى إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعّال، أو

تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية. كما تختص المؤسسة برصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التقصي اللازم، والقيام بالزيارات الميدانية وفق الأصول المتبعة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان مع تقديم المقترحات التي تتعلق بالمبادرات الرامية إلى وضع حدّ لهذه الحالات، وعند الاقتضاء إبداء الرأي بشأن موقف تلك الجهات وردود فعلها.

- دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان، وبحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية بالمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، والتوصية بالانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

- العمل على إصدار النشرات، المطبوعات، البيانات، والتقارير الخاصة، وعرضها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، ولها مخاطبة الرأي العام مباشرة أو من خلال أي من وسائل الإعلام. إضافة إلى عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات والدورات التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان، وإجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن، والمشاركة في المحافل المحلية والدولية، وفي اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان.

- التعاون مع الهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، والأجهزة المختصة بشؤون الثقافة والإعلام والتعليم، والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدعم العلاقات والمساهمة معًا من أجل إرساء منظومة السلام في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع، وتقديم الاقتراحات والتوصيات في كل ما من شأنه نشر وتعزيز ثقافة الوعي باحترام حقوق الإنسان.

المشاركة في وضع خطة وطنية وتنفيذها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مستوى المملكة

- تقديم التقارير الموازية، والإسهام في صياغة ومناقشة التقارير التي تتعهد المملكة بتقديمها دوريًا وإبداء الملحوظات عليها، تطبيقًا لاتفاقيات إقليمية ودولية خاصة بحقوق الإنسان.

وتشكّل المؤسسة من أحد عشر عضوًا بمن فيهم رئيس المؤسسة ونائبه من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ويتم اختيارهم من بين الجهات الاستشارية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والشخصيات المهتمة بمسائل حقوق الإنسان، كما تمت مراعاة تمثيل المرأة فيها والأقليات بشكل مناسب.

وقد صدر الأمر الملكي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية من ١١ عضوًا، حيث عقد مجلس المفوضين الاجتماع الإجرائي الأول في ٥ أبريل ٢٠١٥ برئاسة أكبر الحاضرين سنًا، وجرت انتخابات لاختيار كل من الرئيس ونائبه، كما تم إقرار اللجان الثلاث الدائمة وهي: لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، لجنة الحقوق العامة المدنية والسياسية، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتم إجراء انتخابات لتحدّيد رؤساء تلك اللجان، وذلك وفقًا لما ورد في قانون إنشاء المؤسسة الوطنية.

الرؤية:

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر ودون تمييز.

الرسالة:

العمل على تنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للأفراد، وتمكينهم لاكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحدّيد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

دور المؤسسة في تعزيز حقوق الإنسان:

تلعب المؤسسة دورًا مهمًا من خلال تثقيف المجتمع وتوعيته لمعرفة حقوقهم وواجباتهم وقد عقدت المؤسسة كثيرًا من ورش العمل والندوات والمؤتمرات لتحقيق هذا الهدف. ولقد تقدمت المؤسسة بعدد من الآراء القانونية إلى مجلسي الشورى والنواب متعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، سواء لسنّ قوانين وتشريعات جديدة أو لتعديل بعض التشريعات والقوانين النافذة.

دور المؤسسة في حماية حقوق الإنسان:

تتلقى المؤسسة الشكوى من كل ذي صفة ومصلحة في تقديمها أو من أحد أقربائه حتى الدرجة الثانية، أو بواسطة من ينوب عنه قانونًا بموجب توكيل رسمي، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، كذلك من مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من الهيئات المختصة.

كما تقبل الشكاوى من الأطفال ما دون سن الثامنة عشرة، على أن يتم إخطار وليّ الطفل أو الوصي عليه أو وكيله القانوني حسب الأحوال.

لتقديم شكوى لدى المؤسسة، يمكن اختيار إحدى هذه الوسائل:

- تقديم الشكوى في مقر المؤسسة الوطنية:

يكون تلقي الشكوى في مقر المؤسسة، من خلال الحضور الشخصي لمقدمها أو من ينوب عنه - حسب الأصول المتبعة - ويجوز في حالة تعذر حضور مقدم الشكوى إلى المؤسسة لأسباب مرضية أو إعاقة أو أي مانع آخر، ومع عدم وجود من ينيبه، انتقال متلقي الشكوى إلى حيث يكون مقدمها موجودًا.

- تقديم الشكوى في فروع المؤسسة الوطنية:

يمكن للعمالة الوافدة، تقديم الشكوى في فرع المؤسسة الوطنية بمركز دعم العمالة الوافدة وحمايتها في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في الأشخاص (مبنى ١٥٥٣ -طريق ٤١٥٣ - السهلة ٤٤١)، أو أي فرع آخر يحدّد مستقبلًا.

- تقديم الشكوى عبر الخط الساخن للمؤسسة:

يمكن تلقي الشكوى عبر الهاتف، في أحوال يتعذر معها حضور مقدم الشكوى أو من ينيبه، ويتم ذلك عبر الاتصال بالرقم المجاني لتلقي الشكاوى (٨٠٠٠١١٤٤).

- تقديم الشكوى عبر الموقع الإلكتروني:

استكمال البيانات المطلوبة في استمارة تقديم الشكوى الإلكترونية عبر موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت (www.nihr.org.bh).

- تلقي الشكوى عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس:

استكمال البيانات المطلوبة في استمارة تقديم الشكوى المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة في صيغة ملف (PDF)، ومن ثم طباعتها وإرسالها عبر الفاكس، أو البريد الإلكتروني (complaint@nihr.org.bh).

- تقديم الشكوى عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

استكمال البيانات في التطبيق، وإرفاق المستندات المطلوبة.

١,٥ دولة الكويت:

بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٥ في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه ديوان مستقل، يشرف عليه مجلس الوزراء، وله الشخصية الاعتبارية، ويهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والعمل على نشر احترام الحريات العامة والخاصة وتعزيزها.

ونصت المادة الثالثة على أن يكون للديوان مجلس ادارة يشكل من أحد عشر عضوًا من الشخصيات الوطنية، وأن يكون رئيس الديوان ونائب الرئيس أعضاء متفرغين.

وبيّنت المادة الرابعة أن مجلس الإدارة يشكل بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناءً على ترشيح من مجلس الوزراء (وموافقة مجلس الأمة على تسمية الرئيس ونائبه)، كما وضعت الشروط التي يجب أن تتوافر في أعضاء المجلس.

والجديد في هذا النص، الذي جاء على خلاف ما جرى عليه العمل في تشكيل مجالس الإدارة، هو إشراك مجلس الأمة في اختيار رئيس الديوان ونائبه،

وإن كانا ضمن الأحد عشر عضوًا الذين يتشكل منهم مجلس الإدارة، بمعنى أن الترشيح من جانب مجلس الوزراء لعضوية مجلس الإدارة يقتصر على الأعضاء التسعة الآخرين، ثم يصدر المرسوم بتشكيل أعضائه، حيث صدر مرسومًا أميريًا بتشكيل أعضاء مجلس الوزراء في عام ٢٠١٩.

يقوم المجلس في سبيل تحقيق أهداف الديوان بالاختصاصات التالية:

١- إبداء الرأي والتوصيات والمقترحات والتقارير إلى الجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وما يحال إليه من مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

٢- إعداد الدراسات القانونية والواقعية ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها -في ضوء نصوص مواد الدستور وأحكام مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية المصدق عليها- ومراجعة مدى اتساق مشروعات ومقترحات القوانين مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإصدار التوصيات بشأن إعداد تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة.

٣- للديوان حق تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ودراستها وتقصي الحقائق بشأنها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى الجهات المعنية والتنسيق معها ومتابعتها، وإرشاد مقدمي الشكوى إلى الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع حيالها ومساعدتهم في اتخاذها أو تسويتها وحلّها مع الجهات المعنية.

٤- متابعة تطبيق مواد الدستور ذات الصلة بالحريات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في الكويت، والتقدم بالاقتراحات اللازمة للجهات المعنية بشأن سلامة تطبيقها.

٥- إصدار تقارير سنوية عن تطور أوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت، تعرض على مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

٦- التعاون مع الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والتنسيق والتواصل مع المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

٧- المساهمة في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب انضمامها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والرد على ما يصدر من تقارير من المنظمات غير الحكومية والجهات الأجنبية.

٨- إعداد الدراسات والآليات التدريبية والتوعية في إطار نشر الثقافة العامة بمبادئ وقواعد الحقوق والحريات الإنسانية، ومناهضة التعذيب والتمييز العنصري، والمساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بتدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات والأوساط المهنية.

٩- متابعة مراكز المؤسسات الإصلاحية ومراكز التوقيف ودور الرعاية المختلفة، من خلال زيارات ميدانية دورية أو مفاجئة وإصدار تقارير عن أوضاعها.

١٠- حث ودراسة إمكانية الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي لم تصادق دولة الكويت عليها، ورفع التوصيات بشأنها للجهات المعنية.

١١- المشاركة في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات والندوات والدورات الدولية ذات الصلة بمجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢- متابعة انتهاكات حقوق الإنسان لمواطني دولة الكويت في الخارج، بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

١٣- عقد المؤتمرات والندوات -ذات الصلة بمجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها- وتنظيم فعالياتها داخل دولة الكويت.

١٤- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف الديوان واختصاصاته.

١٥- إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي للديوان.

٢. التحدّيات والتوصيات:

من الملاحظ بأن جميع هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الخليج العربية تتشابه في أهدافها والرسائل والرؤى التي تصبو إلى تحقيقها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ومن الملاحظ أيضًا بأنها تؤكد استقلاليتها المالية والإدارية عن السلطة التنفيذية وأنها تلعب دور الوسيط لدعم المواطنين والمقيمين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تواجه هذه المؤسسات تحدّيات مختلفة ومتعدّدة. ومنها على سبيل المثال، الحصول على ثقة المواطنين والمقيمين ومؤسسات المجتمع المدني بأنها فعلًا تدافع عن حقوقهم وباستقلالية. في هذا السياق، نلاحظ بأن هناك تفيرًا في وجهة نظر المواطنين لهذه المؤسسات، بحيث بدأت ثقتهم تزداد لما لمسوه على أرض الواقع بأن هذه المؤسسات حققت كثيرًا من الإنجازات لهم خلال السنوات القليلة الماضية. نستدل من ذلك بازدياد عدد الشكاوى وطلبات المساعدة التي تتلقاها هذه المؤسسات سنويًا. وزادت أيضًا ثقة الجمهور بهذه المؤسسات من خلال التقارير السنوية والدورية التي تصدرها هذه المؤسسات وما تتضمنه من توصيات تصب في صالح المهور التي تمثلها.

وتحدٍّ آخر هو الحصول على ثقة المجتمع الدولي الحقوقي، حيث إن واحدة من هذه المؤسسات حصلت على درجة أو اثنتين حاصلتين على درجة «ب» واثنتين لم تتقدما للحصول على التصنيف الدولي، الذي يعطى للمؤسسات الوطنية في العالم من لجنة الاعتماد الخاصة بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

التحدّي الثالث يتعلق باستقلالية هذه المؤسسات والابتعاد عن أي تدخلات، سواء من قبل السلطة التنفيذية أو أية جهات أخرى محلية أو إقليمية أو دولية. هذه الاستقلالية مهمة، حيث ستنعكس على المواقف، التي تتخذها هذه المؤسسات عندما تقع أي انتهاكات لحقوق الإنسان ضمن ولايتها القانونية.

من التحدّيات أيضًا مدى قدرة هذه المشاركة في إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان ومشاركتها في تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع الأطراف الأخرى من السلطات الثلاث ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان على المستويات المدني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، بما فيها التعليمي والصحي.

وعلى مستوى المساواة وتمكين المرأة، فإن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا كبيرًا في هذا المجال من حيث إدماج المرأة سياسيًا واقتصاديًا.

والتحدّي الآخر هو مدى قدرة هذه المؤسسات في محاربة التطرف بمختلف أنواعه والتعصب والكراهية.

ولهذه المؤسسات تحدٍّ جديد متعلق بالأمن وحقوق الإنسان ومدى استطاعتها مد الجسور مع الجهات الأمنية للحدّ من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

بناءً على ما تقدم نقترح بعض التوصيات من أجل أن تلعب هذه المؤسسات في دول الخليج العربي دورًا فاعلًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢,١ تشكيل اتحاد أو كيان للمؤسسات الوطنية الخليجية.

٢,٢ الاهتمام بالأمن وحقوق الإنسان عن طريق التعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية للقيام بزيارة أماكن الاحتجاز وتفحصها.

٢,٣ المشاركة في إعداد إستراتيجية وخطة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

٢,٤ وضع البرامج التثقيفية والتعليمية لمحاربة الإرهاب والتطرف ونبذ التعصب والتمييز والكراهية.

٢,٥ التعاون مع وزارة التجارة وغرف التجارة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والأعمال التجارية

٢,٦ وضع سياسة إعلامية بالتعاون مع مختلف الأجهزة التعليمية في دول الخليج العربية من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

٢,٧ المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات لحماية العمالة الوافدة والعمالة المنزلية.

٢,٨ إضافة مادة دستورية إلى دساتير دول الخليج العربية حول إنشاء المؤسسات الوطنية في دولهم.

٢,٩ أن يتوافر دعم مالي كافٍ لكي تقوم هذه المؤسسات بدورها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

المصادر:

١. المواقع الإلكترونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الخليج العربية.

٢. الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٣. الموقع الإلكتروني للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٤. مراسلات بالبريد الإلكتروني مع المؤسسات الوطنية.

٥. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات، كتيب تدريبي صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جنيف، ٢٠١٠.

٦. مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (كتيب عن إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها) الأمم المتحدة العدد٤، جنيف ١٩٩٩.

٧. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) سلسلة التدريب المهني العدد ١٢، جنيف ٢٠٠٥.

٨. تقييم فعّالية المؤسسات الوطنية، المجلس الدولي لحقوق الإنسان، سويسرا، ٢٠٠٥.

المجتمع المدني العامل بمجال حقوق الإنسان في الخليج العربي

أ. حمزة الحمادي

مقدمة:

يعمل المجتمع المدني بشكل متوازٍ مع الحكومات، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وتقع عليه مسؤولية توجيه الحكومات نحو التوقيع على المعاهدات الدولية وتنفيذها على أرض الواقع، وتحمل على عاتقها مسؤولية أكبر، تتمثل في تعريف المجتمع بحقوقهم وواجباتهم والدفاع عن الفئات أو الأشخاص الذين يقع عليهم الظلم.

في دول الخليج العربي، نشط المجتمع المدني في سبعينيات القرن الماضي، وبدأ تطوره تدريجيًا مع الألفية الثالثة وتحوّلات العولمة والمستجدات الإقليمية والدولية، وخاصة تطور الدول نحو الديمقراطية والانفتاح، وتشير المعلومات المتاحة إلى أنه أصبح هناك أكثر من ألفي منظمة، وقد شهدت الكويت والبحرين نشاطًا ملحوظًا في إنشاء الجمعيات الأهلية والخيرية والأندية الثقافية.

أغلب المنظمات الموجودة في دول الخليج العربي هي جمعيات خيرية، ومؤسسات تهتم بالعمل الإنساني، ويوحد القليل من المنظمات المتخصصة بحقوق الإنسان، حيث نشأت مع التطورات التي حدثت في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من قلتها، إلا أنها تتعرض لقيود وعقبات كثيرة، لا سيما المؤسسات غير الحكومية والمستقلة عن التوجه الحكومي، والمنسجمة مع المقاييس الدولية.

وتتناول هذه الورقة عددًا من المحاور المتصلة بهذا السياق، حيث تسلّط الضوء على بدايات ظهور منظمات حقوق الإنسان في الخليج العربي، وعددها ومدى فاعليتها، وتأثيرها في تغيير سياسات الحكومات، ونشر التوعية الحقوقية بين أفراد المجتمع الخليجي كافة، إضافة إلى التشريعات القانونية ومدى تطبيقها لهذه القوانين، من جانب منح تصريح عمل للمنظمات العاملة بمجال حقوق الإنسان، وأيضًا تعاطيها مع توصيات ونداءات المنظمات الحقوقية.

بداية ظهور منظمات حقوق الإنسان في الخليج العربي:

يرى كثير من الباحثين بأن منظمات المجتمع المدني ظهرت في دول الخليج العربي في مرحلة متأخرة نوعًا ما مقارنة بدول عربية أخرى، حيث كانت بداية ظهور منظمات المجتمع المدني فيها قائمًا على الطبيعة التقليدية التي شهدتها عديد من الدول، ولا يعني ذلك أن منظمات المجتمع المدني لم يكن لها وجود في تلك المناطق في السابق، بل إن هذه الكيانات كان لها حضورها الفعلي كمؤسسات تقليدية، التي تمثل شكلًا من أشكال المجتمع المدني الحديث، الذي جاء نتاج التحوّلات العالمية خلال العقد المنصرم، حيث كان ظهور منظمات المجتمع المدني على شكل أندية ثقافية بقيادة التجار، وبعض الأعيان والمستنيرين في ذلك الوقت، مثل: الجمعية الخيرية العربية التي تأسست في الكويت عام ١٩١٣، والنادي الأدبي الذي تأسس في البحرين في عام ١٩١٩، وفي الكويت أيضًا في عام ١٩٢٢[١].

ورغم أن هناك تباينات في منطقة الخليج حول بداية ظهور مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها شهدت توسعًا كبيرًا في مرحلة الستينيات والسبعينيات، خصوصًا في دولة الكويت والبحرين كحركات دستورية حقوقية، وفي الإمارات كجمعيات اجتماعية، نسبتها إلى النهج الحقوقي كان محدودًا جدًا، نتيجة لمعايير عدة سنتحدث عنها لاحقًا، ثم تلتها السعودية وعمان وقطر، بدرجة تشابه كبيرة من حيث منهجية هذه المكونات، التي غلب عليها الطابع الخيري والأهلي، وأيضًا جمعيات النفع العام، والنوادي الاجتماعية. واستنادًا إلى هذا الاتجاه في سياسات دول الخليج، اتضح لنا وفقًا لعملية تقصي قمنا بها،

---

(١) مجموعة باحثين، الثابت والمتحوّل ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٤. http://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1752/GCCS%202014%20digital%20final%20single%20page.pdf..

بـأن هـذه الجمعيـات قـد بلـغ عددهـا، حتـى عـام ٢٠١٩ نحـو ٢,٠٩٢ منظمـة، تمثل الجمعيـات الخيريـة النسـبة الكبيـرة فيهـا، وتحتل المملكة العربيـة السـعودية المركـز الأول في عـدد الجمعيـات بمـا يصـل إلـى ٨٥٢ منظمـة، وتأتـي البحريـن في الدرجـة الثانيـة، حيـث بلـغ عـدد المنظمـات فيهـا ٦٣١ منظمـة، وتأتـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة في الدرجـة الثالثـة بعـدد المنظمـات بـ ٢٢٣ منظمـة، وتأتـي الكويـت في المركـز الرابـع بعـدد ١٨٤ منظمـة ويشـمل الجمعيـات الخيريـة العـدد الأقـل بـ ٤٣ جمعيـة خيريـة، وتحتـل سـلطنة عمـان المرتبـة الخامسـة بعـدد ١٦٧ جمعيـة، تتـوزع بـين جمعيـات النسـائية بـ ٦٥ جمعيـة، و٤١ جمعيـة خيريـة، و٤٠ جمعيـة مهنيـة، و٢١ ناديًـا اجتماعيًـا للجاليـات الأجنبيـة، وتحتـل أخيـرًا دولـة قطـر بعـدد ٣٥ جمعيـة.

وقـد أسـهمت عديـد مـن العوامـل في ظهـور تلـك الجمعيـات، حيـث شـهدت مجتمعـات الخليـج العربـي منـذ نهايـة السـتينيات تحـوّلات جوهريـة، شـملت كل المجـالات الحياتيـة والسـلوكية والفكريـة، وكان للثـروة النفطيـة نصيـب في ذلك، من حيـث ابتعـاد المجتمـع عـن المضامـين التقليديـة والمنغلقـة بمؤسسـاته، إلـى الاقتـراب نحـو المجتمـع الحديـث والمعاصـر، حيـث بـرزت خـلال هـذه الفتـرة، مجموعـة مـن المؤسسـات الحديثـة، التـي حلّـت محـل المؤسسـات التقليديـة، إضافـة إلـى بـروز مفاهيـم وسـلوكيات معاصـرة؛ كتعليـم المـرأة وحريـة الفـرد واسـتقلالية القضـاء، وكان مـن الطبيعـي خـلال هـذه التحـوّلات بـروز المؤسسـات الحديثـة والمسـتقلة نسـبيًا عـن الدولـة؛ كالمؤسسـات الثقافيـة والمؤسسـات الطوعيـة والخيريـة، إضافـة إلـى المؤسسـات العماليـة والطلابيـة ورجـال الأعمـال، التـي شـكّلت فيمـا بعـد انتقالهـا مـن الطـور التقليـدي، إلـى الحداثـة والعمـل المؤسسـي، الـذي تطـور خـلال هـذه الفتـرة مـن خـلال مواكبتـه لـكل التحـوّلات الفكريـة علـى المسـتوى الدولـي والمعاصـر[٢].

---

(٢) د. الصبـان، ريمـا، منظمـات المجتمـع المدنـي في دول الخليـج، قضايـا وهمـوم المجتمـع الخليجـي، ١٩٩٨م، ص١٣.

وفي ظل تلك التحوّلات التي أنتجت عديدًا من منظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج، إلا أن المنظمات الحقوقية على وجه الخصوص، ما زالت تواجه تحدّيات وعقبات عديدة على مستويات إنشائها وتكوينها واستمراريتها، ما أدى إلى تذبذب كياناته على مستوى مناطق الخليج؛ نتيجة لعديد من العوامل التي ما زالت تلاحق هذه المنظمات حتى وقتنا الحاضر، ولعل من أبرزها التقاطعات التي يتداخل فيها العمل الحقوقي مع العمل السياسي.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور غانم النجار، إن أي محاولة لفصل حقوق الإنسان عن السياسة هي محاولة لفصل الملح عن البحر، حيث يرى أن السياسة تتعامل مع الإنسان كونه موضوعًا لهيكل بناء القوة في المجتمع، وحقوق الإنسان تتعامل مع الإنسان كونه قيمة مطلقة لا يمكن تحييدها، أو تهميشها في حلبة صراع القوة المدمر للإنسان[٣].

وقبل الخوض في معية ارتباط العمل السياسي بالعمل الحقوقي، نجد أن فترة الستينيات شكّلت بداية ظهور المنظمات الحقوقية، التي كانت مزيجًا من المؤسسات النقابية والحقوقية في آن واحد، فمثلًا نجد في الكويت أن الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية والتي تأسست في فبراير عام ١٩٦٣، من أسبق الجمعيات وجودًا على الساحة النسائية وربما أيضًا الحقوقية، حيث توّلت الجمعية قضية الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والنهوض بمستواها التعليمي والصحي، إضافة إلى ذلك جمعية الخريجين التي تأسست في مارس عام ١٩٦٤، حيث تحملت مسؤولية الدفاع عن حق الجنسية للبدون وحقوق الإنسان وقضايا المرأة بجانب دفاعها عن الحقوق الديمقراطية وتطوير التعليم [٤].

---

(٣) غانم النجار، هل ذابت الفوارق في نظرك بين الناشط الحقوقي والناشط السياسي في دول الخليج؟، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، الأربعاء – ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، رقم العدد ١٣٠٧٠، على الرابط التالي http://www.aawsat.com/home/article/13370، تاريخ الوصول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٤) مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، http://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1752/.2014 GCCS%202014%20digital%20final%20single%20page.pdf.

مدى فاعلية منظمات حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي:

تُعد فكرة أو منهجية حقوق الإنسان، باعتبارها الوعاء الكوني للحقوق والحريات السياسية، المدنية، الاقتصادية، والثقافية، المرتبطة بمجموعة من القواعد والأحكام المكتوبة والموقفة عبر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، حيث تواجه واقعًا يمتلك عديدًا من المتغيّرات التي تمثل تحدّيات كبيرة لفاعلية المنظمات الحقوقية فيه، خصوصًا أن دول الخليج العربي ما زالت من مجموع الدول الملكية التي لم تنتقل بعد إلى نظم الحكم الديمقراطي[٥]، إضافة إلى أن السعودية، الإمارات، وسلطنة عمان لم تصادق بعد على العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حين صادقت الكويت على العهدين في ١٩٩٦، وصادقت البحرين على العهد الأول في عام ٢٠٠٦، وعلى العهد الثاني في عام ٢٠٠٧، وأخيرًا صادقت قطر على العهدين في عام ٢٠١٨.

يرتبط بمدى فعّالية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عدة عوامل، منها خارج محيطها وتتعلق بمستوى الحرية والديمقراطية في الدولة، والقوانين والتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملها، وكذلك الثقافة السائدة تجاه هذه المنظمات، وعوامل داخلية في المنظمات ذاتها، تتمثل في البناء والتنظيم المؤسسي، والإدارة الرشيدة، والتجانس بين أعضائها، ومدى القدرة على المرونة والتكيف مع التطورات في المجتمع، أو البيئة المحيطة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

---

(٥) الهاشمي، سعيد سلطان، خطاب حقوق الإنسان في دول الخليج العربية، قراءة في تحدّيات التغييب وتناقضات التغريب، تقرير بحثي، ص٩ يمكن الحصول على هذا التقرير من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ومعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت أو تحميله عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.aub.edu.lb/ifi

لهـذا فـإن أبـرز مقيـاس لفاعليـة المنظمـات الحقوقيـة في أي دولـة، يرتبـط ارتباطًـا وثيقًـا في مـدى مسـاحة الحريـة السياسـية والمدنيـة المتاحـة لنشـاط هـذه المنظمـات، الـذي يُعـد في دول الخليـج شـبه معـدوم، باسـتثناء دولـة الكويـت، التـي تتيـح مسـاحة جزئيـة في جانـب الحقـوق السياسـية والمدنيـة حسـب تقريـر صـدر أخيـرًا لمنظمـة «فريـدوم هـاوس»[٦]، لقيـاس مسـتوى الديمقراطيـة والحريـة حـول العالـم لعـام ٢٠١٨. حيـث يشـير التقريـر إلـى تدنٍ، وانخفـاض ملحـوظ، بمسـتوى الحريـات والديمقراطيـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي مقارنـة ببقيـة دول العالـم، وتضمـن التقريـر تصنيفًـا للـدول علـى أسـاس الحريـة، إذ قسـمت إلـى «حـرة» و«حـرة جزئيًـا» و«غيـر حـرة»، اعتمـادًا علـى النقـاط التـي حققتهـا كل دولـة مـن أصـل ١٠٠ نقطـة تخـص معاييـر مثـل: سـير العمليـة الانتخابيـة، والتعدديـة السياسـية، والأداء الحكومـي، وحريـة التعبيـر والاعتقـاد، وتشـكيل حقـوق المنظمـات المدينـة، وسـلطة القانـون، والحقـوق الفرديـة.

ويوضـح الجـدول التالـي ترتيـب دول الخليـج العربـي في قائمـة «فريـدوم هـاوس» اعتمـادًا علـى التصنيـف والنقـاط المسـجلة لـكل دولـة فيمـا يخـص الحريـات السياسـية والحقـوق المدنيـة.

السعودية	البحرين	الإمارات	عمان	قطر	الكويت
٧	١٢	١٧	٢٣	٢٥	٣٦
غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	حرة جزئيًا

ومـن أهـم التحدّيـات التـي تعتـرض طريـق منظمـات المجتمـع المدنـي في فعاليتهـا وسـعيها للنهـوض بمسـؤولياتها تتمثـل في الثقافـة السـائدة، التـي تحكـم نظـرة مؤسسـات الدولـة تجـاه المنظمـات الحقوقيـة. وعلـى الرغـم مـن أن الـدول قـد

---

(٦) الحرية في العالم ٢٠١٨ «الديمقراطية في أزمة»، مؤسسة فريدم هاوس، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018.

أخذت تنظر إلى منظمات المجتمع المدني كشريك لها وشرعت في التعامل معه على هذا الأساس، إلا أنها على الصعيد العملي الواقعي لا تزال تنظر إلى هذه المنظمات نظرة توجس وحذر وريبة، وتخضعها للمراقبة، وتقيد نشاطاتها من خلال فرض تشريعات وإجراءات تهدف إلى ضبط حركتها تحت سقف السياسات الرسمية. من الأمثلة على ذلك، تدخل بعض الجهات الحكومية المختصة في نتائج انتخابات الهيئات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني، واتخاذ قرارات بحلّ منظمات أخرى دون سابق إنذار(٧).

وعلى الصعيد الداخلي للمنظمات الحقوقية، فان أغلب تلك المنظمات تفتقر إلى تكوين البناء المؤسسي، الذي يضمن التحقيق الأمثل لأهدافها، وكذلك ضعف القدرة على الابتكار والتجديد في صياغة الأهداف، والعمل ضمن إستراتيجيات واضحة، وضعف أشكال التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية من جهة، وبينها وبين المنظمات غير الحكومية الدولية والأجنبية من جهة أخرى، مما يشكّل عائقًا أمام إمكانية تعزيز كفاءتها التنفيذية وقدرتها على الحركة والتأثير.

إن الإدارة الرشيدة في المنظمات الحقوقية تُعد عاملًا رئيسًا لنجاح نشاط أي منظمة وقدرة تأثيرها، وإسهامها في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، الذي يتضمن مفاهيم وأركان رئيسة تعكس متطلبات أساسية لفاعلية المنظمات ومن أبرزها الشفافية، والحوكمة، وبناء الشراكات الفعّالة، واحترام قواعد القانون وتطبيقه في إطار المساواة، والتضمين وليس الإقصاء، والتوافق وليس الهيمنة أو الاحتكار، والممارسة الديمقراطية، وإعلاء قيمة العمل الجماعي،

---

(٧) د. الطراونة، محمد، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى «ندوة» دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان التي نظمتها إدارة رعاية حقوق الإنسان في دبي للفترة من ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٦. http://www.fpfd-yemen.org/ar/library/reports/90-2012-10-16-17-32-07.html.

وتفعيل التقييم وآلياته، والوقوف على انعكاسات برامج ومشروعات منظمات المجتمع المدني [٨].

ويلاحظ في تكوينات بعض المنظمات الحقوقية الانتماء القبلي، الذي يستند إلى وشائج وتحالفات تعكس الولاءات والتكتلات نفسها على المجتمع المدني ومنظماته، إضافة إلى صعود التيارات الدينية والمترافقة مع استقطابات طائفية في بعض البلدان أضعفت كثيرًا من البنية والتماسك والروح المدنية للمجتمع المدني وألحقت عديدًا من منظماته بتشكيلات دينية ومذهبية أحيانًا، وأضعفت دوره في الاندماج الاجتماعي[٩].

ولا تزال أغلبية منظمات المجتمع المدني في بلدان الخليج غير متطورة في نمط إداراتها لبرامجها وآليات عملها وهي بعيدة عن الاحتراف والكفاءة والعلمية، وتفتقد إلى الكفاءات الإدارية النوعية مع غياب برامج للتأهيل وبناء القدرات.

وبناءً على المعايير كافة التي تحدّد مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في الخليج العربي، فإن جميعها تشير إلى تدني مستوى فاعلية هذه المنظمات، كما أن المحاكمات الواسعة والمستمرة في دول الخليج، للمدافعين عن حقوق الإنسان في شتى الاتجاهات والوسائل التي يعمل على استخدامها من أجل التعبير عن قضاياهم أو مطالباتهم الإصلاحية، تشير إلى فقدان الثقة والخوف والشعور بالخطر، من أي نشاط يمكن أن يقومون به، كالمطالبات الإصلاحية أو التجمع السلمي للتعبير عن الاحتجاج والرفض لقرارات السلطة المركزية، أو حتى التضامن الإنساني مع أي قضايا دولية أو إقليمية، كالقضية الفلسطينية على سبيل المثال [١٠].

---

(٨) د. قنديل، أماني، د. ليلة، علي، ومجموعة باحثين، الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية «دارسة مقارنة» مصر – المغرب – اليمن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٧.

(٩) العنزي، فهد بن عبدالله، تصور إستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت، رسالة بحثية لنيل درجة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٥.

(١٠) الهاشمي، سعيد سلطان، خطاب حقوق الإنسان في دول الخليج العربية، مرجع سابق.

ونتيجة لعديد من القيود والتعاملات في السنوات الأخيرة، اتجه النشطاء الحقوقيون، خصوصًا بعد التحوّلات العربية إبان الربيع العربي، إلى تنفيذ عمليات الضغط على الحكومات من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها، التي نمت بشعبية كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي الست: الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، وقطر. وفقًا لتقرير الإعلام الاجتماعي العربي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فتح المواطنون والمقيمون في دول مجلس التعاون الخليجي ١٧,٢ مليون حساب على فيسبوك و٣,٥ مليون حساب على تويتر خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وفي أواخر عام ٢٠١٥ حافظت السعودية وحدها على ٢,٤ مليون مستخدم نشط على تويتر، أي أكثر من ٤٠ في المائة من جميع مستخدمي تويتر في الشرق الأوسط. ارتبط هذا التوسع بشكل وثيق بالزيادة في الأنشطة الحقوقية والمعارضة السياسية والتعبير عن مجمل القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

وقد زادت وتيرة استخدام الحملات الرقمية في السنوات الأخيرة من خلال الناشطين الحقوقيين؛ كالتعبير عن الاحتجاجات أو المطالبة بالإصلاحات أو التضامن والمناصرة للقضايا الحقوقية أو المطالبة بالإفراج عن النشطاء الحقوقيين الذين تحتجزهم السلطات الخليجية بتهم مختلفة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الحقوقية في دول الخليج، إلا أنها ما زالت فاعليتها متدنية، خصوصًا وأن السنوات الأخيرة تشير إلى خمول هذه المنظمات، وذلك نظرًا لغياب التنسيق والتعاون الفعّال فيما بينها، وعدم تبنيها قضايا محدّدة تشكّل رأيًا عامًا، ويظهر ذلك جليًّا من خلال تبنيها للحملات التي تقودها[١١]؛ كما أن غياب التشبيك وبناء العلاقات مهمان لتطوير المنظمات، حيث إن القيام بالحملات وممارسة الضغوط يتطلبان تشبيك وبناء علاقات مع تحالفات وائتلافات بغية إعداد برامج مشتركة، إلا أنه ما زال يشكّل نقطة ضعف في المجتمع المدني العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص [١٢].

---

(١١) م القلاف، عادل، منظمات حقوق الإنسان.. مكانك راوح، استطلاع رأي، صحيفة القبس الإلكتروني، https://alqabas.com/article/577295،2018

(١٢) عدة باحثين، نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة تطبيقية رقم ٢٠، انتراك، أكتوبر٢٠٠٧.https://resourcecentre.savethechildren.net/node/1999/pdf/2000_0.pdf

البيئة التشريعية للمنظمات الحقوقية:

أجمعت كل المبادئ والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة، بشرعية عمل منظمات المجتمع المدني، باعتباره حقًا للمواطنين في التجمع والانضمام إلى المؤسسات للدفاع عن مصالحهم، إضافة إلى حرية الفكر والرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وأكدت ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعم المنظومة الدولية لها من أجل تطويرها وإشراكها في البناء والإصلاح.

إضافة إلى استقلال هذه المنظمات الذي يمثل شرطًا ضروريًا لوجود مجتمع مدني قوي وفاعل، يعمل على تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات وحمايتها، إضافة إلى عديد من الأمور التي تتمثل بحق تشكيل أهدافها، كما تريد وفق أهداف أفرادها المرتبطين بها، كشريك حقيقي للقطاع العام والخاص أيضًا.

كما أن حرية التعبير والاجتماع والتجمع السلمي تمثل معالم دالة على مجتمع مفتوح، والقانون وحده من يمنحه تلك الحرية ليعم على تحقيق الشراكة ما بين الأفراد وما بين الدولة لتحقيق مصالح مشتركة، يعمل فيها الجميع لخدمة الجميع[١٣].

وإذا ما نظرنا إلى الواقع الحقوقي في منطقة الخليج العربي، وحول ماهية القوانين المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني، والأطر القانونية الحامية لتلك المنظمات، لوجدنا أن هناك عديدًا من التضاربات، حول إيجاد قانون حقوقي يسعى فعليًا لتحقيق فاعلية تلك المنظمات وأدائها، التي هي في الأساس تقع في مفترق طرق، تتمثل أولًا في ماهية النص القانوني، أما ثانيًا في ماهية سياسة الدول وتفاعلها مع هذه المنظمات ويمكن لنا هنا أن نضع صورة

---

(١٣) دليل القوانين المؤثرة على منظمات المجتمع المدني، معهد المجتمع المدني المنفتح، ترجمة محمد أحمد شومان.

مبسطة حول ماهية القوانين المرتبطة بتلك المنظمات، بعد أن نضع المعايير الدولية التي تكفل حق التجمع وهي، كما تنص المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنه «لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية»، و«لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما»، فيما تأتي نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية موضحة لما جاء في المادة الآنفة الذكر، حيث تنص المادة (٢١) منه على: «يكون الحق في التجمع السلمي معترفًا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقًا للقانون وتشكّل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم». وتضيف المادة (٢٢) أنه: لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكّل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تخول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

بالنظر إلى القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني، وبالخصوص بشأن تأسيس وتكوين المنظمات الحقوقية نجد أنه لا وجود لهذا الحق المكفول في المواثيق الدولية في تلك القوانين بشكل واضح وصريح، حيث ترجع هذه القوانين إلى التقدير الشخصي للوزير المسؤول، وهذا ما يشكّل فجوة بين الإطار القانوني والممارسة على الواقع.

المملكة العربية السعودية:

خلا دستور نظام الحكم السعودي من نص صريح بشأن كفالة الحق في حرية التكتل/ التجمع. واكتفاء بإيراده نصًا عامًا في المادة (٢٦) منه تنص على أن: (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية)، دون تحدّيد ماهية حقوق الإنسان التي تقوم الدولة بحمايتها؛ وعدم ورود نص في الدستور السعودي بشأن هذا الحق لا يعني أن المملكة لا تقرّه، وأنها تحضر تكوين الجمعيات، وذلك بعد إصدار مرسوم ملكي رقم (م/٨) في ديسمبر عام ٢٠١٥ بالموافقة على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

في يناير ٢٠٠٨ أقرّ مجلس الشورى السعودي «نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية»[١٤] ولكن لم يتم اعتماده من مجلس الوزراء السعودي، ولا صدر فيه مرسوم ملكي وأعيد للنقاش والتداول من جديد، حتى خرج بصيغة مختلفة في عام ٢٠١٥ عمّا كان عليه سابقًا في ٢٠٠٨، ومن أبرز أوجه الخلاف، ما جاء في المادة الرابعة في النظام الجديد، حيث جعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هي السلطة المسؤولة عن شؤون الجمعيات والمؤسسات، بعد الحصول على موافقة الجهة الحكومية المشرفة التي يدخل نشاط الجمعية ضمن اختصاصها، مخالفًا للنظام القديم الذي كان يعطي استقلالية في إنشاء هيئة وطنية مستقلة للجمعيات والمؤسسات الأهلية كسلطة عليا، وأشار النظام الجديد في المادة الرابعة من أهداف ونشاطات الجمعيات: (تُنْشَأُ الجمعية لتحقيق غرض أو نشاط من الأغراض أو النشاطات الآتية: وذكر ٣٥ نشاطًا) ولم يذكر «الاتحادات» أو «المؤسسات الحقوقية» كما كان في النظام القديم [١٥].

---

(١٤) أنظر، العربية.نت تنشر أهم مواد نظام الجمعيات الأهلية بالسعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٨، https://www.alarabiya.net/articles/2008/01/18/44370.html، اطلع عليه بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢٠.

(١٥) الشريمي، علي، ملاحظات على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، جريدة الوطن أونلان، ١٨ فبراير ٢٠١٦، https://www.alwatan.com.sa/article/29644/ملاحظات-على-نظام-الجمعيات-والمؤسسات-الأهلية

وأشارت منظمات الكرامة، والعفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش ومراسلون بلا حدود، في تقريرهم للدورة الحادية والثلاثين من الاستعراض الدوري الشامل، إلى أن المملكة العربية السعودية اعتمدت قانونًا يتعلق بالجمعيات والمؤسسات الأهلية من أجل الامتثال للتوصيات التي قبلتها في إطار الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، غير أنها تشعر بالقلق؛ لأن الحكومة تستخدم هذا القانون لتستمر في فرض رقابة صارمة على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتستغل هذا التقييد المفتوح لرفض الترخيص رسميًا لمنظمات حقوق الإنسان رفضًا قاطعًا؛ وحتى الآن، لم تسمح المملكة العربية السعودية بتسجيل الجمعيات المستقلة السياسية أو المعنية بحقوق الإنسان، وردت على الدعوات المتزايدة لإجراء إصلاحات سياسية بمحاكمة القادة السياسيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وسجنهم.

سلطنة عمان:

تكاد حرية تكوين الجمعيات تكون معدومة في سلطنة عمان، كما نص الدستور العماني في مادته رقم (٣٣) على «حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة ووسائل سلمية...» واشترط في هذا النص ثلاثة معايير إضافة إلى ما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي، وحظرت بعبارة صريحة إنشاء جمعيات يكون نشاطها (معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري)، هي عبارات غير منضبطة الدلالة، ويمكن التوسع في تفسيرها في التطبيق، وإعطائها أكثر من معنى، مما يتيح الاستناد إليها في تقييد حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

فالقانون المتعلق بتنظيم الجمعيات لعام ١٩٧٢ وقانون عام ٢٠٠٠ وتعديلاته، يضع قيودًا صارمة وشاملة على هذا الحق، بحيث يقيّد أنواع الجمعيات التي يجوز إنشاؤها، ويقيّد أهدافها والمجالات التي يمكن أن تغطيها والمحدّدة

بخمسة مجالات هي: رعاية الأيتام، رعاية الطفولة والأمومة، الخدمات النسائية، رعاية المسنين، ورعاية ذوي الإعاقة والفئات الخاصة. ويمنع القانون الجمعية من أن تنشط في أكثر من مجال[١٦].

كما منح القانون الوزير المختص سلطة تقديرية مطلقة للموافقة على طلبات التسجيل أو رفضها لأي سبب تُعده الوزارة وجيهًا، كما يشترط على الجمعيات الحصول على موافقة للعمل مع منظمات أجنبية أو تلقي تمويل منها، كما شدد القانون على إخطار الحكومة بأي اجتماع تنوي الجمعية تنظيمه قبل عقده بـ ١٥ يومًا ومع تقديم نسخة من محاضر تلك الاجتماعات وحضور ممثل للحكومة. حيث تتعارض هذه الأحكام مع أبسط مبادئ القانون الدولي بموضوع حرية تكوين الجمعيات، وتحول في الواقع الجمعيات إلى هيئات شبه حكومية.

وأشار المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في ختام زيارته لسلطنة عمان في سبتمبر ٢٠١٤ إلى مثال على السيطرة المفرطة للحكومة: «مجموعة من المواطنين المعنيين الذين أرادوا أن يؤسسوا جمعية لحماية أراضي الغابات في محافظة ظفار منذ ثلاثة أعوام. تم رفض إجازتها فقط؛ لأن الحكومة شعرت أن أنشطتها تكرار لجمعية بيئية أخرى في مسقط. ولكن لماذا تعطى جمعية واحدة حق الاحتكار؟ إن الحكومة لم تحرم فندقًا من رخصة العمل لمجرد وجود فندق آخر يعمل في الحي نفسه».

---

(١٦) قانون الجمعيات الأهلية في سلطنة عمان (14/2000) https://www.fiu.gov.om/files/Arabic/qm/qm.pdf

الإمارات العربية المتحدة:

بالنسبة للدستور الإماراتي فإنه ينص في المادة ٣٣ منه على «حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات»، إلا أنه يُحيل تنظيم هذا الحق إلى القانون. وبالنظر في القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، يتضح أنه يتضمّن تقييدًا لعمل الجمعيات، ومنح الجهات الإدارية سلطات تقديرية واسعة يمكن معها إفراغ هذا الحق من محتواه، من رفض تسجيل الجمعيات وحلّ مجالسها على أسس غير محدّدة بوضوح والتدخل في إدارتها، لا سيما في مجتمع صُنّف في السنوات الـ ١٥ الماضية بأنه مجتمع غير حر من قبل بعض المؤسسات الدولية [١٧].

وعلى الرغم من هذا النص الصريح إلا أن الإمارات أيضًا مثل سابقاتها، فجميع الجمعيات التي تنشأ فيها تقوم على الأساس الثقافي أو التراثي أو الفني، إضافة إلى تعدد القيود على تلك المنظمات بما يجعلها تحت سطوة الدولة وإرادتها.

وقد أوضحت منظمات حقوقية دولية [١٨]، أنه جرى حلّ مجالس بعض الجمعيات واستعيض عنها بأفراد عينتهم الدولة بحجة انتهاكها للمادة (١٦) من قانون الجمعيات، حدث في أبريل ٢٠١١ مع جمعية المحامين التي تُعد هي الجمعية الحقوقية الرئيسة في الإمارات العربية المتحدة، وفي ٢٠١٠ جمعية الحقوقيين تعرضت لقيود متزايدة على أنشطتها ومنعت الحكومة ممثلي الجمعية من المشاركة في الاجتماعات التي تُعقد خارج الإمارات، وألغت دون إبداء سبب موضوعي الحلقات الدراسية التي كانت الجمعية تنوي عقدها، كما جرى حلّ واستبدال مجلس إدارة جمعية المعلمين وجمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي.

---

(١٧) مركز الخليج لدراسات التنمية، حرية التجمع في الخليج... وفقاً لما ينظّمه القانون .http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1719

(١٨) منظمة كرامة ومنظمة العفو الدولية والمركز الدولي لدعم الحقوق والحريات ومنظمة خط الدفاع الأمامي ومنظمة الكرامة.

البحرين:

بالنسبة للبحرين نصت المادة (٢٧) من الدستور البحريني على ذات الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، فأوردت صياغة فقرتها الأولى على النحو التالي (حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام)، كما الحال بالدستور العماني، إضافة إلى أنها تفرّدت عن سابقاتها في دول الخليج في قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ من حيث إعطاء الحق بالطعن إذا قوبلت الجمعية بالرفض، حيث كفل القانون حق المؤسسين في اعتراضهم على قرار رفض التسجيل من ناحيتين، الأولى عبر تظلم إداري يرفع إلى الجهة التي رفضت التسجيل رفضًا صريحًا بالرد كتابيًا على المؤسسين خلال ستين يومًا، أو رفض التسجيل ضمنيًا؛ أي امتناع الجهة المختصة عن الرد في المدة الآنفة الذكر، وفي حال أصرت الجهة الإدارية على موقفها، جاز للمؤسسين الطعن في القرار أمام المحكمة المدنية الكبرى خلال ستين يومًا. وتُطبق الأحكام نفسها على أي تعديل في نظام الجمعية.

إلا أنها في الوقت ذاته أعطت الحق للجهة الإدارية في الاطلاع على محاضر ومكاتبات الجمعية وميزانياتها وحساباتها البنكية عن طريق موظفين تنتدبهم لهذا الشأن، إضافة إلى ولاية ديوان الرقابة المالية في التدقيق على حسابات الجمعيات. وسعيًا إلى مزيد من إحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، لا يحق للجمعيات الانتساب أو الانضمام إلى أي منظمة أو اتحاد مقره خارج البحرين إلا بإذن مسبق من الجهة الإدارية.

ويكشف تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش [١٩]، أن التعديلات على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية، سمح للسلطات قمع المجتمع المدني، وتقييد حرية تكوين الجمعيات بثلاثة طرق رئيسة: الرفض التعسفي لطلبات التسجيل، والإشراف التدخلي على المنظمات غير الحكومية، والحلّ والاستيلاء لتلك المنظمات التي انتقد قادتها مسؤولي الحكومة أو سياساتها، والتقييد الشديد لقدرة الجمعيات على جمع التبرعات وتلقي الأموال من الخارج. فعلى سبيل المثال، حلّت السلطات مركز البحرين لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٠٤، بعد أن انتقد رئيسه رئيس الوزراء، وفي سبتمبر ٢٠١٠ قامت وزارة التنمية الاجتماعية باستبدال مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، بعد أن انتقد أمينها العام السلطات لانتهاكها حقوق نشطاء المعارضة المحتجزين في إجراءات التقاضي السليمة. كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية بحلّ جمعية المعلمين البحرينية في أبريل ٢٠١١ بعد مشاركة رئيسها في مظاهرات فبراير – مارس ٢٠١١ المطالبة بالديمقراطية، واستبدلت في أبريل ٢٠١١ السلطات بمجلس إدارة جمعية الأطباء البحرينية بمجلس مؤيد للحكومة، وفي نوفمبر ٢٠١١ ألغت الوزارة نتائج انتخابات جمعية المحامين البحرينية بعد انتخاب الجمعية لمجلس الإدارة أشخاصًا ينظر إليهم كمنتقدين للحكومة، وقامت في وقتٍ سابق بحلّ مجموعة من المنظمات السياسية والحقوقية منها، جمعية الوفاق، وجمعية وعد.

(١٩) «التدخل والتقييد والهيمنة» القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات في البحرين، هيومن رايتس ووتش، يونيو ٢٠، ٢٠١٣.

قطر:

ونجد الأمر ذاته أيضًا في دولة قطر دستوريًا، فإن المادة (٤٥) من الدستور الدائم لدولة قطر تقرّ «حرية تكوين الجمعيات»، إلا أنها اشترطت ممارسة هذا الحق وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. وقد صدر أول قانون لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني في قطر عام ١٩٧٤، وتلاه قانون عام ٢٠٠٤، وكلاهما فرّغا حق تأسيس الجمعيات الوارد في الدستور من محتواه، ووضعا قيودًا لا تقل عن تلك الموجودة في قوانين بقية دول الخليج العربية [٢٠].

الكويت:

أكد دستور دولة الكويت في المادة (٤٣) منه على حق تكوين الجمعيات، واشترط في تأسيسها أن تكون على «أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون» [٢١].

ويلاحظ على نص الدستور الكويتي أنه تمثل نص المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نحو كامل، في إقراره بالحق في تكوين الجمعيات (بوسائل سلمية)، وبنصه صراحة على الحق في حرية عدم التكتل/ التجمع، المعبّر عنه بعدم جواز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة. على أنه لا بد من الإشارة إلى أن نص الدستور الكويتي ربط ممارسة حرية تكوين الجمعيات أو النقابات بوجوب قيامها (على أسس وطنية)، وهذا الشرط يعني في دلالته الموضوعية عدم جواز قيام هذه الجمعيات على أي أساس عرقي أو مذهبي. وأحال النص الكويتي في تنظيم ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات إلى الشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون [٢٢].

---

(٢٠) قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والقوانين المعدلة له، http://www.molsa.gov.qa/Arabic/Department/EnterpriseDept/Pages/g.aspx.

(٢١) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة (٢١ / ١٩٨٩).

(٢٢) د. إلياس، يوسف، التنظيم القانوني للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويمنع قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، الجمعيات من السعي إلى تحقيق أي غرض غير مشروع، أو منافٍ للآداب، أو لا يدخل في الأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل منها. كما يحظر عليها التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية، أو إثارة العصبيات والطائفية والعنصرية، مما يشكّل تقييد للجمعيات ومبرر لحلّها أحيانًا.

وأجاز القانون لمجلس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية حلّ مجلس إدارة الجمعية إذا ما رأت أنها «خالفت أحكام القانون أو النظام الأساسي أو قامت بأعمال تخرج عن أهدافها إذا اقتضت دواعي المصلحة العامة أو الأمن العام ذلك.

وفي يونيو ٢٠١٨، أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت قرارًا بحلّ مجلس إدارة «جمعية الحرية الكويتية»، وذلك لمشاركتها في منتدى حول الفكر الحر، بالاشتراك مع حزب سياسي هولندي؛ والانضمام إلى «الاتحاد الليبرالي العربي» وهو شبكة من الأحزاب السياسية؛ وتنظيمها حملة لجمع التبرعات خلال شهر رمضان دون موافقة رسمية سابقة، إلا أن قرار الحلّ لم ينفذ لعدم صحته القانونية [٢٣]. وُحكم على أحد أعضاء الجمعية بالحبس ستة أشهر بسبب تعليق نشره على موقع «تويتر».

وكما قامت الوزارة في ديسمبر ٢٠١٨ بحلّ جمعية السلام الخيرية بعد «وجود مخالفات مالية وإدارية» لكنها عادت لاحقًا للعمل بموجب حكم من المحكمة، كما حلّت سابقًا الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان وجمعية الثقلين الخيرية والجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة.

---

(٢٣) إيمان حيات: «الشؤون» لم تتدرج في إجراءات حل مجلس جمعية الحرية، صحيفة الأنباء، ٧ يونيو ٢٠١٨، https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/843300/07-07-2018-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%AC-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9

خلاصة التشريعات القانونية بشأن تأسيس الجمعيات في دول الخليج:

- نصت جميع الدساتير دول الخليج على حرية تكوين الجمعيات الأهلية، إلا أنها لم تتطرق إلى الجمعيات الحقوقية وتركت النص مفتوحًا لإعادة تدويره كما تريد السلطات والجهات المخولة بمنح تلك التصاريح.
- جميع التشريعات الخليجية تنص على ضرورة أخذ الموافقة قبل الشروع في تأسيس الجمعيات، إضافة إلى إجراءات التأسيس المعقدة التي لا تجد أي إجابات في حال تم تجاهل الطلبات المقدمة، ولا يمنح حق الطعن في حال تم الرفض من قبل السلطة الإدارية سوى في البحرين والإمارات، اللتين يعدّان القرار بعد الطعن هو القرار النهائي.
- حصر نشاط عمل الجمعيات في أنشطة معينة (كما في الحالة السعودية والعمانية).
- درجت كل التشريعات الخليجية على تجريم الانضمام إلى اتحادات أو جهات «دولية/ أجنبية»، إلا بعد موافقة السلطات الإدارية، وينسحب هذا الحكم على قضية التبرعات [٢٤] .
- عدم استقلالية المنظمات في أعمالها، حيث إن تدخل السلطات الإدارية واضح وجلي، حتى إن بعض القوانين تعطي الوزير المختص إمكانية نقض تلك القرارات الصادرة للمنظمات، إذا ما رأى أنها تتناقض مع النظام الأساسي أو القانون.
- اقتصار حق تأسيس الجمعيات، في بعض قوانين دول المجلس، على المواطنين دون الأجانب، وهي مسألة يرى كثيرون أنها تتناقض مع المواثيق الدولية التي تؤكد أحقية كل إنسان في التجمع والتعبير عن مصالحه. كما تشترط بعض القوانين (الكويت وعمان) حصول المؤسسين على شهادة عدم ممانعة من وزارات الداخلية [٢٥].

---

(٢٤) مركز الخليج، مرجع سابق.

(٢٥) مركز الخليج، مرجع سابق.

العمالـــة المنزلية في دول الخليـج وقضايا حقوق الإنسان: الفجوة بين الســياسات المحليـة والمطالبات الدولية أين الخلل؟ وإلى أين المـسير؟

د. ريما الصبان

تمهيد:

مع تزايد أعداد العمالة المنزلية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى الأربعة عقود الماضية، اتجهت هذه الدول إلى تطوير نظمها المؤسساتية وتحسين سياساتها، والأطر التنظيمية لها ووضع البرامج المحلية والوطنية من أجل تقديم حلول أفضل تتماشى مع المعايير الدولية، والوقوف على حقوقها الإنسانية، وظروف العمل التي تعيشها هذه العمالة وتوجهات سوق العمل المحلي بشكل عام. وعلى الرغم من هذه المحاولات الجادة من الأنظمة والدول الخليجية، تشير الدراسات الأكاديمية والتشريعات المتصلة بالحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة في دول الخليج على تزايد الانتقادات والاتهامات لحرمان هذه العمالة من أدنى حقوقها السياسية والقانونية والاجتماعية. ويجدر التنويه، إلى محدودية الدراسات التي سلّطت الضوء على«مأسسة» حقوق العمالة المنزلية ومنع عملية احتكارها واستغلالها.

وفي هذا الاتجاه، تركز هذه الدراسة على التوجهات الجادة والمؤسساتية التي تبذلها دول الخليج في سبيل تحسين وضع العمالة المنزلية فيها، وصون حقوقها الإنسانية والاجتماعية والعمالية، وأيضًا توفير مستويات لائقة من العيش الكريم والرفاهية الاجتماعية. كما تظهر أنه على الرغم من أن دول الخليج عملت في السنوات الأخيرة على تأسيس عديد من المؤسسات والمبادرات والسياسات البناءة للحدّ من انتهاكات حقوق العمالة المنزلية، فإن هذه الأطر المؤسسية التي أوجدَت هي بداية لمشوار طريق متعدد الأبعاد ولا يتوقف عملها عند صياغة السياسات الحقوقية ومدى تطبيقها فحسب، بل عليها أن تحافظ على استمرارها واستدامتها والتزامها بدعم الحقوق الإنسانية. ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية هذه الدراسة بأنها تجمع بين التنظير وبين التجربة المبنية على رصد الاتجاهات السلوكية والتأطير المؤسسي لموضوع إدارة العمالة المنزلية في منطقة الخليج، وكذلك على تجربة الباحثة وكتاباتها ومتابعتها لهذا الموضوع معرفيًا وحياتيًا.

مقدّمة:

تتخذ حقوق الإنسان والعمالة المنزلية في دول الخليج (مملكة البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) مسارات جدلية وسياسية واسعة، وتشهد لغطًا عالميًا واسعًا على مستوى دول الخليج والدول المصدرة لهذه العمالة، إضافة إلى جملة عوامل أخرى ارتبطت بهذه الهجرة. وعلى مستوى الدراسات المعاصرة المتصلة بالحقوق الإنسانية لهذه العمالة، فهي تركز على نظام «الكفالة» المعتمدة في دول الخليج في استقدام العمالة المنزلية، وما يترتب عليه من انتهاكات وضعت دول الخليج في مواجهة انتقادات قوية من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعمل، في خرق دول الخليج بحسب هذه المنظمات للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق العمالة، حيث تُعد المنظمات الدولية «الكفالة» نظامًا تعاقديًا مقيّدًا جدًا مرتبطًا بمفهوم استغلال العمالة المنزلية.

(Jureidini، 2016, 2017; International Labor Organization, 2018, 2019; Malit and Naufal, 2017; Rodriguez, 2014; Amnesty International, 2016; Human Rights Watch, 2006, 2010; Segal and Labowitz, 2016).

وتؤكد دراسات أخرى بأن نظام «الكفالة» في دول الخليج لم يكتفِ بإعطاء أرباب العمل من مواطنين أو غير مواطنين السلطة المطلقة على العمالة المنزلية لديهم، بما يخلق تفاوتًا كبيرًا وشرخًا عميقًا في موازين القوة، ولكن هذا النظام، أي «الكفالة» أوجد سوق عمالة قابلة للاستغلال، جعلتها عرضة لممارسات هشة دخلت في مقاييس التعامل اليومي (Parennas and Silvey, 2016; 2019; Sabban, 2011). كما تناولت دراسات ميدانية أخرى مفاعيل السياسات المعقدة والمتعددة في دول الخليج حول مرونة تحرك العمالة المنزلية (Babar, 2010; Hertogg, 2014)، ومدى هشاشة سوق العمالة الوافدة المحلية،

وخاصة ما تعلق منها بالاستقدام والتوظيف غير الشرعي وغير الأخلاقي Sabban, 2011, 2019; Jureidini, 2016; Rodriguez, 2014; Segall and Labowitz, 2016; Malit and Naufal, 2016. والواقع أن هذه الحقوق المشروطة المهيمنة على سوق العمالة في دول الخليج وسياسات الهجرة لا تعكس فقط ضعف الحقوق الإنسانية وحقوق العمالة فيها، لكنها تعكس كذلك الحاجة إلى إجراءات عملية تحمي هذه العمالة في عيشها ومستوى الرفاهية المطلوب لها داخل أسواق العمل الخليجية.

وفي الوقت الذي تتعمق فيه الدراسات حول الجوانب الحقوقية والمسبّبات والمخرجات الخاصة بالعمالة المنزلية، غير أنها لا تستعرض كفايةً كيفية تعاطي الأطر المؤسسية في دول الخليج مع موضوعات العمالة المهاجرة. والواقع أنه غالبًا لا توفر منهجيات التعاطي المؤسسي في دول الخليج المستقبِلة للعمالة في الاعتبار الرؤى المتعمقة حول المقاربات المؤسسية والتزامها بالرد على الانتقادات في شأن حقوق العمالة على مدى العقود الماضية. على الرغم من الدراسات الأكاديمية والإضاءات الإعلامية المكثفة حول الانتهاكات والإخلال بحقوق العمالة في أسواق العمل الخليجية. وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى دراسات موضوعية من أجل التعرف على مدى كفاية الإجراءات المؤسسية في دول الخليج على مستوى الطرح والمعالجة وفقًا للمعايير المحلية والعالمية. ومن الأهمية بمكان فهم الأطر المؤسسية ومنهجيات التعاطي مع مسائل حقوق الإنسان في قطاع العمالة المنزلية والأطر العملية التي تخضع لها. ومن هنا، فالمسألة الحقوقية على المستوى الخليجي تستدعي لزامًا دراسات أوفى، واستيعابًا شاملًا لمفاهيم حقوق الإنسان وخدم المنازل في دول الخليج.

تركّز هذه الدراسة على الإجراءات المؤسسية التي وضعتها دول الخليج لمقاربة مسألة الحقوق الإنسانية للعمالة المنزلية والمؤلفات الصادرة على المستوى الأكاديمي، الحكومي والسياسات المُصاغة في هذا الشأن. وعلى الرغم من

تكثيف إطار العمل المؤسسي بالنسبة لحقوق عمالة المنازل وحقوقها الإنسانية من خلال صياغة القوانين وإنشاء المؤسسات المختصة، إلا الملاحظ أن هناك تحفظًا كبيرًا بالنسبة لمدى الالتزام السياسي لهذه الدول في موازاة الحقوق العمالية والإنسانية العالمية في المنظور الطويل لعمالة المنازل.

ولا تستهدف الدراسة الوقوف على مدى فعّالية السياسات على مستوى المؤسسات، أو تقييم السياسات أو البرامج فقط، بل تسعى إلى استعراض طرق العمل المؤسسي في التعاطي مع مطالب وتوقعات العمالة المنزلية من حيث الحقوق الإنسانية واستشراف مقاربة تركّز على محور الحقوق العمالية في إدارة هذه العمالة وتنظيمها.

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، حيث تتناول أولًا، «سجل» حقوق الإنسان في دول الخليج، وخاصة في مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق العمل، وثانيًا، دور المنظمات الدولية غير الحكومية، منها منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرّة، حيث أتناول بالبحث النظريات والانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمال في دول الخليج، وثالثًا، محاولة مأسسة وتأطير مختلف المبادرات لحكومات دول الخليج على مدى العقود الماضية بالنسبة لمسألة التعاطي مع الحقوق العمالية فيها. رابعًا، السرد التحليلي من منظور خليجي للتحدّيات والقيود، واستدامة المؤسسات القائمة والسياسات والمقاربات الموضوعة. خامسًا وأخيرًا، اختلاف المقاربات بين دول شرق آسيا (سنغافورة وهونج كونج) ودول الخليج في إدارة حقوق العمل وحقوق الإنسان للعمالة المنزلية فيها.

امتثال دول الخليج لحقوق الإنسان الدولية: خارطة طريق :

تشارك دول الخليج في عديد من المواثيق الدولية المختصة بحقوق الإنسان، غير أنها غالبًا لا تستوفي المتطلبات الحقوقية الخاصة بالعمالة المنزلية التي تنص عليها المعاهدات والاتفاقيات الدولية (جدول ٢). ويقدم العرض التالي للاتفاقيات الدولية المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحقوق العمالة المنزلية، تحليلًا لأوضاعها في دول الخليج. وهذه الاتفاقيات الدولية هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولاتها (CEDAW) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدي تساوي قيمة العمل؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ واتفاقية رقم ١٤٣ الخاصة بالهجرة وتعزيز تكافؤ الفرص والعاملة للعمال المهاجرين؛ وأخيرًا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمالة المنزلية.

ولا بد من التنويه بأن المرأة تشكّل محورًا مفصليًا في معظم الاتفاقيات التي صادقت عليها دول الخليج بشأن العمالة المنزلية. ومن هنا، فإن حماية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي اتفاقيات مُلزمة في التطبيق في متن هذا البحث. وكما يشير الجدول (٣)، فإن جميع دول الخليج هي أطراف مسجلة رسميًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تُعد المادة (١١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ذات أهمية خاصة في حالة العمالة المنزلية النسائية، حيث تدعو هذه الاتفاقية إلى وضع حدّ لأشكال التمييز ضد المرأة في مجال الاستخدام والمهنة.

كذلك تحمي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD) حقوق العمالة المنزلية، بالنظر إلى الخلفيات المختلفة التي تأتي منها هذه العمالة. وأما مصادقة جميع دول الخليج على هذه الاتفاقية فهي الدليل البيّن على ضرورة منح حماية متساوية للعمالة المنزلية بخلاف العرق، أو اللون أو الأصول الاثنية. ويبقى هذا الأمر مثيرًا للجدل في الواقع، وبخاصةٍ نتيجة للاستبعاد القانوني لها من مسودة التشريعات الرئيسة أو قوانين العمل في منطقة الخليج.

تدعو الاتفاقية رقم ١٠٠ إلى مساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل. وهذه اتفاقية مهمة بشكل خاص؛ نظرًا لتناولها موضوع التمييز بين الجنسين (التمييز الجندري)، وهو أمر مهم بالنظر إلى طبيعة العمل المنزلي الذي يغلب فيه دور المرأة. ولا بد من الإشارة إلى أن البحرين، الكويت، عمان، وقطر لم تصادق على هذه الاتفاقية حتى الآن. كذلك تحمي الاتفاقية بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة تكافؤ الفرص والمعاملة في الاستخدام والمهنة، مع الإشارة إلى أن عمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تصادق على هذه الاتفاقية.

توفّر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ والاتفاقية رقم ١٤٣ الخاصة بالعمالة الوافدة إطارًا مرجعيًا دوليًا لتعزيز تكافؤ الفرص للعمال المهاجرين، كما تؤمن لهم تغطية حمائية شاملة من منع استغلالهم طوال عملية الحراك عبر الحدود، أو «الهجرة المؤقتة أو الطويلة» بأكملها. وهذا يشمل قبل خروجهم من دولة المنشأ، الحراك عبر الحدود خلال رحلتهم، ثم أثناء وجودهم في بلد العمل، وطيلة مدة عملهم إلى حين عودتهم إلى بلدانهم وأسرهم. وتؤكد هاتان الاتفاقيتان وجوب إلغاء التمييز العنصري، وتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين العمالة المواطنة والعمالة غير المواطنة، وخاصة فيما يتعلق بظروف العمل والأجور.

كذلك، تُعد الاتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين مهمة، حيث إنها تحدد معايير العمالة المنزلية وتهدف إلى حماية ظروف العمل والمعيشة للعمال المنزليين وتحسينها من خلال دعم حقوقهم في فترات الراحة اليومية والحدّ الأدنى للأجور وحرية اختيار مكان الإقامة. وتدعم جميع دول الخليج الاتفاقية، لكنها لم تصادق عليها بعد على غرار الدول المتقدمة الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيوية وأوروبية أخرى.

الجدول ١- بعض المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق العمل: أين هي دول الخليج منها

البلد	CEDAW	ICERD	التمييز العنصري		العمالة المهاجرة		C189
البحرين	مصادق عليها ٢٠٠٢/٦/١٨	مصادق عليها ١٩٩٠/٣/٢٧	لا	مصادق عليها ٢٠٠٠/٩/٢٦	لا	لا	لا
الكويت	مصادق عليها ١٩٩٤/٩/٢	مصادق عليها ١٩٦٨/١٠/١٥	لا	مصادق عليها ١٩٦٦/١٢/١	لا	لا	لا
عمان	مصادق عليها ٢٠٠٦/٢/٧	مصادق عليها ٢٠٠٣/١/٢	لا	لا	لا	لا	لا
قطر	٢٠٠٩/٤/٢٩	مصادق عليها ١٩٧٦/٧/٢٢	لا	مصادق عليها ١٩٧٦/٨/١٨	لا	لا	لا
السعودية	٢٠٠٠/٩/٧	١٩٧٦/٩/٢٣	مصادق عليها ١٩٧٨/٦/١٥	مصادق عليها ١٩٧٨/٦/١٥	لا	لا	لا
الإمارات	٢٠٠٤/١٠/٦	١٩٧٤/٢/٢٤	مصادق عليها ١٩٧٤/٦/٢٠	مصادق عليها ٢٠٠١/٦/٢٨	لا	لا	لا

«الفجوة» بين ظروف العمالة المنزلية وحقوق الإنسان في دول الخليج: بين مطرقة الضغوط الدولية وسندان المصالح المحلية.

طوال العقود الأخيرة طرحت منظمات المجتمع المدني العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا تساؤلات كثيرة حول مدى الامتثال القانوني والمؤسسي والأدبي لدول الخليج للاتفاقيات الدولية المبرمة، خاصة في مجالات العمل وحقوق الإنسان، تجاه العمالة المنزلية. وفي سبيل ضمان تنظيم ورصد امتثال الدول للاتفاقيات المبرمة، تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ممارسة الضغوط السياسية عن طريق مناداتها هذه الدول إلى احترام القوانين والقواعد والأنظمة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل كأساس مهم. وبالفعل، وجهت منظمة العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش» والاتحاد الدولي لنقابات العمال انتقادات قانونية وسياسية قوية لدول الخليج بسبب عدم التزامها بشكل مستمر باتفاقيات العمل الدولية الرئيسة المتعلقة بحقوق العمالة المنزلية، وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم. وتؤكد هذه المنظمات بأن عدم الالتزام بالمصادقة على هذه الاتفاقيات أو إدخال بعض الإصلاحات البطيئة في سوق العمل، أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إساءة معاملة هذه العمالة، بما في ذلك على سبيل المثال التأخر في/ عدم دفع الأجور، وضع المعرقلات أمام هذه العمالة في الالتجاء إلى المحاكم للمطالبة بحقوقها. كما أشارت إلى أن تطبيق نظام الكفالة، وحظر النقابات العمالية، يزيد من ضعف تنفيذ القوانين الإصلاحية. وعلى الرغم من أن هذه القوانين واللوائح الدولية تُعد غير ملزمة، فغالبًا ما تعقد المنظمات الدولية غير الحكومية الآمال والتوقعات على دول الخليج لاعتماد هذه الاتفاقيات والسياسات الدولية وتنفيذها على مستوياتها الوطنية. وهذا ما يخلق شيئًا من التشنجات السياسية والعرقلة في تحقيق الخطط المنشودة على المدى البعيد.

وبشكل أكثر تحدّيدًا، تنتقد المنظمات الدولية، نظام «الكفالة» في دول الخليج، وتُعده المسبب الرئيس في تفاوت موازين القوة بين أرباب العمل والعمالة المنزلية، حيث يرتبط العامل(ة) المنزلي(ة) بموجب هذه الكفالة برب عمله لفترات تعاقدية معينة، مما يقيدّ حريته التعاقدية، ويحصرها بالشروط المفروضة عليه من قبل رب العمل. وتشبه هذه المنظمات العلاقة المحكومة بنظام الكفالة، بالعلاقة «العبودية».

وفي توصيف»هذه العلاقة الاستعبادية التعاقدية» تذكر بعض الدراسات التحليلية لمنظمة العفو الدولية عن دولة قطر (اقتباس):

إن سوء المعاملة التي يتعرض لها العمال في قطر هو في استمرار سيادة نظام الكفالة في قطر، والذي يربط قانونًا العمالة الأجنبية بأرباب عملهم، بما يحد من حريتها في اختيار وظائفها وأعمالها، مما يصل أحيانًا إلى درجة منعها من مغادرة البلاد دون إذن صاحب العمل (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٩).

وفي هذا الإطار، تعالت الأصوات المنتقدة لفشل قطر في منع حوادث الوفيات المستمرة لعديد من العمّال النيباليين، الذين تم إحضارهم لتشييد الملاعب المخصصة لكأس العالم ٢٠٢٢ فيها (Kharki and Ghimire 2017; Simkhada et.al, 2017). كما أدان اتحاد النقابات الدولي ومنظمة العفو الدولية، و«هيومن رايتس ووتش»، والمنظمات العالمية للمجتمع المدني علنًا وبشدة، إخفاق الحكومة القطرية في توفير آليات حماية قانونية ومؤسسية لائقة وعادلة وكافية لعمال البناء ذوي المهارات المنخفضة فيها، حيث ذكرت منظمة العفو الدولية (اقتباس):

مع مرور أقل من أربع سنوات منتظرة على استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ بحضور ٨٦٠٠٠ مشجع في استاد لوسيل، ومتابعة ملايين المشاهدين في جميع أنحاء العالم، يبقى سجل قطر في مجال حقوق العمالة

في دائرة الضوء. وفي الوقت الذي بدأت فيه قطر أخيرًا عملية إصلاح رفيعة المستوى على مستوى العمالة فيها، ووعودها بمعالجة الاستغلال الواسع للعمال، والعمل على مواءمة قوانينها وممارساتها مع معايير العمل الدولية، لا يزال العمال عرضةً للانتهاكات الجسيمة بما فيه العمل القسري (السخرة) والقيود المفروضة على حرية تنقلهم (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٩).

وإلى جانب اللغط القائم حول هشاشة حقوق عمّال البناء في سوق العمل، تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ممارسة الضغوط الدولية على دول الخليج، وذلك لعدم امتثالها لوقف الانتهاكات والاستغلال في سوق العمل المحلي فيها، والذي يمكن اعتباره صورة جديدة لمفهوم العبودية في العصر الحديث. وتؤكد المنظمات الحقوقية أن فشل دول الخليج في إلغاء نظام «الكفالة» قد أدى بشكل مباشر وغير مباشر إلى بروز انتهاكات كبيرة في حقوق العمال والذين يتم استغلالهم في سوق العمل المحلي. وهنا تؤكد «هيومن رايتس ووتش» ٢٠١٨ (اقتباس):

لا تزال الانتهاكات العمالية في دولة الإمارات مستمرة على الرغم من بعض الإصلاحات، حيث لا يزال عديد من العمال ذوي الأجور المنخفضة عرضة بشدة للعمل القسري، ولا يزال نظام الكفالة يربط العمالة المستقدمة بأرباب العمل. وأما الذين يتركون أرباب عملهم من دون إذنهم أو موافقتهم، فيعتبرون « متوارين»/فارين» وتوقع عليهم الغرامات وعقوبة السجن والترحيل (ص١).

وتردف هذه المنظمات بأنه وعلى الرغم من حدوث بعض الانتهاكات والخروقات في حقوق العمل وفي عملية التوظيف في بلد المنشأ، فإن سهولة استقدام العمالة من الخارج وتحدّيدًا على مستوى التوظيف ورصد حقوق العمال ومستويات رفاهيتهم، قد مكّن بعض جهات التوظيف وممثليها (مثل أرباب العمل والوكلاء) من استغلال هشاشة أوضاع العمالة المستقدمة (المنظمة

الدولية للهجرة، ٢٠١٥). كما أن عدم التكافؤ بين هذه العمالة وجهات التوظيف (أصحاب العمل والوكلاء والدولة) والمعلومات المغلوطة التي يتم توفيرها لهذه العمالة قبل استقدامها، تولّد إشكالات كثيرة في السوق المحلية الخليجية.

وفي الكويت، تستمر المنظمات الدولية غير الحكومية، وتحدّيدًا منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تسليط الضوء على الأوضاع الهشة المستمرة للعمالة المنزلية. وفي هذا الصدد، تذكر المنظمة (اقتباس):

لا تزال الإجراءات المتخذة لحماية العمالة المنزلية وغيرها من أنواع العمالة التي لا تتطلب مهارات عالية، إجراءات ضعيفة وغير كافية بالمقارنة مع الإجراءات الحمائية التي يفرضها قانون العمل الكويتي للعّمال الآخرين.، وذلك لأن قوانين العمالة المنزلية محدودة في إجراءاتها، حيث إنها لا تفرض شروط متابعة ظروف العمل للعمالة المنزلية، ولا تحدّد أي عقوبات ضد أرباب العمل الذين يصادرون جواز العامل أو لا يوفرون له المسكن اللائق، والطعام والرعاية الطبية اللازمة، وفترات الراحة أو أي إجازات أسبوعية مناسبة. وتبقى العمالة المنزلية تخضع لمعاملة غير جيدة، أو تتعرض للاستغلال، والحجز غالب الأحيان، وكل ذلك بسبب نظام الكفالة الذي يجبرهم على التماس موافقة أصحاب العمل لتغيير وظائفهم أو مغادرة البلاد (مقتبس من آراب تايمز، ٢٠١٩).

ومن هنا، كانت مطالبة المنظمات الدولية غير الحكومية دول الخليج بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، والتي تنص قانونًا على توفير الحماية القانونية للعمالة المنزلية وأسرهم. وعلى الرغم من التطلعات والضغوط الدولية، لم تتمكن هذه المنظمات من تحقيق النجاح المطلوب في العقود الأخيرة، مما أدى إلى حشد الجهود العالمية الهادفة إلى زيادة الضغوط القانونية والسياسية تجاه

دول الخليج لعدم الامتثال والالتزام بالمعايير والقواعد الدولية لقوانين العمل وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يطالعنا موقف اتحاد النقابات الدولي٢٠١٤ في رد على محاولة قطر موازاة إصلاحاتها القانونية المحلية الأخيرة مع الاتفاقيات الدولية (اقتباس):

تم استحداث هذه التغييرات لتسهيل الأمر على أرباب العمل في إيجاد اليد العاملة، غير أن التغييرات المحدثة المعلنة لم تنجح في وقف الانتهاكات التي كانت منظمة العمل الدولية قد سلطت الضوء عليها في شهر مارس بالنسبة لمعايير العمل الدولية. حيث إنها لا توفر أي ضمانات حقوقية للعمالة في قطر. كذلك لم يتم الإعلان عن إطار زمني أو أي إجراءات خاصة لتفعيل هذه الإصلاحات. وبالتالي، فإن إشكالية تأشيرات المغادرة ستراوح مكانها، حيث إن وزير الداخلية القطري هو من يقرّر من يستطيع مغادرة البلاد. ولا توجد أية بينّة بالنسبة لمصير موظفي الهيئات الحكومية الذين تم استبقاؤهم في قطر رغم إرادتهم. ولا توجد أية حريات نقابية، كذلك لا يوجد أي حدّ أدنى للأجور في ظل غياب لنظام عمل فاعل. ولا يبدو مطلقًا تطبيق أي من هذه القوانين على العمالة في قطر في المدى القريب. كما لم يتم الإعلان عن أي تحرّك ملموس من أجل إيقاف ناقوس الموت والحوادث بين صفوف العمالة في قطر (ص ١-٢).

إن أوجه الهشاشة المرصودة في سوق العمالة في قطر والكويت ودول الخليج الأخرى، كما تؤكدها المنظمات الدولية غير الحكومية، تؤكد اتساع الفجوة بين الالتزام الدولي والإصلاحات المحلية في هذه الدول والتوقعات المنظورة وهي تعكس أيضًا وجود إشكاليات أدبية واقتصادية وسياسية في هذه الدول.

حقوق الإنسان والمقاربات المؤسسية لها في أسواق العمل المحلية الخليجية:

مع ارتفاع وتيرة الانتقادات السياسية والاجتماعية والقانونية لمنظمات حقوق الإنسان العالمية لوضع العمالة المنزلية في دول الخليج، عملت دول الخليج على تطوير أوضاع هذه العمالة على مستوى الأطر المؤسسية وحماية حقوق الإنسان والارتقاء برفاهيتها. وفي الوقت الذي قد تبدو فيه إصلاحات دول الخليج محدودة أو بطيئة من منظور خارجي، إلا أنها تظل إصلاحات مؤسسية مهمة تشهد تطورًا مستمرًا وقد تحمل مدلولات سياسية مهمة في دول الخليج؛ بسبب الطفرة الكبيرة في القوى العاملة فيها. وفي هذا السياق، يعكس الجدول (١) أدناه تفاوت وتنوع الإصلاحات المؤسسية والمقاربات المطبقة في إطار العمالة في دول الخليج، فضلًا عن مستوى الإصلاحات المؤسسية والقانونية والسياسية من أجل تنظيم مستويات الرفاهية والعيش الكريم للعمالة المنزلية وتحسينها.

	العدد التقديري الإجمالي للعمالة المنزلية	هل يوجد في دول الخليج أدناه تشريعات قانونية محلية خاصة بالعمالة المنزلية	أي وزارة اتحادية تخضع لها التشريعات الخاصة بالعمالة المنزلية	هل يوجد في أي من دول الخليج أدناه إدارات حكومية تابعة تركز على موضوعات العمالة المنزلية	هل تُعد أي من دول الخليج أدناه مصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق العمالة المنزلية الوافدة (اتفاقية رقم ١٨٠)
البحرين	أكثر من ٥٠,٠٠٠	لا	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	_____	لا
الكويت	٦٠٠,٠٠٠	نعم	وزارة الداخلية	إدارة العمالة المنزلية	لا
عمان	٢٢٤,٠٠٠	لا	وزارة القوى العاملة	_____	لا
قطر	٨٤,٠٠٠	نعم	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	_____	لا
السعودية	١,٢٠٠,٠٠٠	لا	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	_____	لا
الإمارات	٧٥٠,٠٠٠	نعم	وزارة الموارد البشرية والتوطين (وزارة العمل سابقًا)	تدبير	لا

حقوق العمالة المنزلية:

ركزت انتقادات منظمات حقوق الإنسان الدولية في العقود الأخيرة على استبعاد العمالة المنزلية من قوانين العمل في دول الخليج (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٥، ٢٠١٦) ومع ذلك، واستجابة للضغوط السياسية الخارجية، والتزامًا بالأهداف الحكومية المحلية في إدارة

سوق العمل المحلي، أقرّت دول الخليج في السنوات الأخيرة حزمة إصلاحات وتشريعات تعترف بالحقوق العمالية للعمالة المنزلية (خدم المنازل). في الكويت، أقرّت دولة الكويت قانونًا في عام ٢٠١٥ ينقل العمالة المنزلية من فئة الخدم ويعترف بحقوقها العمالية كباقي العمال وبحقوقها في إيجاد فرص العمل الأساسية. وتذكر صحيفة « كويت تايمز» (اقتباس):

بموجب القانون الجديد، فإنه يصبح للعمالة المنزلية «الحق في يوم واحد إجازة أسبوعية، و ٣٠ يومًا إجازة سنوية مدفوعة الأجر، و١٢ ساعة عمل مع فترة راحة، وأيضًا استحقاقات نهاية الخدمة لمدة شهر واحد في نهاية العقد». وبخلاف القوانين السالفة في الكويت، يقرّ القانون الجديد للحكومة الكويتية منح حقوق قابلة للنفاذ لم يتم الإقرار بها في ظل قوانين القطاع الخاص سابقًا. كذلك وفّر هذا القانون الجديد لهذه العمالة حقوقًا عمالية نافذة تضمن رفاهيتها وحمايتها. وعلى الرغم من وجود تباينات جدلية بين قانون العمل – القانون رقم ٦ لعام ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الخاص – وقانون العمل المحلي الجديد، فإن القانون الجديد، من حيث المبدأ، يعترف على الأقل بالحقوق القانونية للعمالة المنزلية.

تشكل التغطية القانونية للعمالة المنزلية في النظام القانوني الكويتي الركيزة الأولى للحماية المؤسسية باتجاه تأمين الحماية المؤسسية ووضع السياسات طويلة الأجل لحماية هذه العمالة.

وعلى نحو مماثل، اعتمدت قطر (قانون العمالة المنزلية) في عام ٢٠١٧، الذي يعطي الحماية القانونية للعمالة المنزلية وذلك لسد الثغرات التي تُعرّض هذه العمالة لخطر الاستغلال في سوق العمل المحلي. ويكفل هذا القانون للعمّال (السّائقين، البساتنة، والمربيات حدًا أقصى للعمل بواقع ١٠ ساعات يوميًا، ويوم عطلة أسبوعية، وإجازة سنوية، إضافة إلى الإجازة المرضية المدفوعة،

وفترات لتناول الطعام والعبادة. كما شرّع القانون الجديد حماية أكبر لهؤلاء في المنازعات القانونية مع أرباب عملهم.

وقد لاقت القوانين التي طبّقتها قطر بالنسبة لحقوق خدم المنازل فيها الدعم التقني والتوجيه اللازم من قبل المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في قطر، مع إقرار مزيد من الإصلاحات من أجل تهيئة أجواء عمل آمنة، ووقف انتهاكات حقوق خدم المنازل، وأيضًا إدخال إجراءات حمائية قانونية ومؤسسية لإدارة المنازعات العمالية، وتعيين موظفين يجيدون لغات هؤلاء العمّال وإطلاق الاستثمارات المؤسسية من خلال شراكات التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية.

ومن جهتها، أقرّت الإمارات العربية المتحدة قانون العمل الاتحادي رقم ١٠ للعام ٢٠١٧ في شأن العمالة المساعدة، حيث يهدف هذا القانون إلى توفير حقوق العمل الأساسية للعمالة المنزلية بما يتماشى مع معظم اتفاقيات العمل الدولية المنصوص عليها من قبل منظمة العمل الدولية. ويغطي هذا القانون القضايا المتعلقة بظروف العمل والمعيشة، وحلّ النزاعات، والالتزامات التعاقدية، مع تسليط الضوء على وضعهم الرسمي وحقوقهم أمام وزارة الموارد البشرية والتوطين (سابقًا وزارة العمل)، والأهم أن القانون الجديد يعطي العمالة المنزلية الحق في التوجه إلى المحاكم من أجل فض المنازعات العمّالية ويحدّد لهم يوم عملهم بواقع ١٠ ساعات يوميًا، ويوم كإجازة أسبوعية، وإجازة سنوية، والإجازة المرضية، وغيرها من الحقوق التعاقدية المتعلقة بظروف العمل والمعيشة.

وفي البحرين، كان إصدار قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (٣٦) من عام ٢٠١٢، الذي يضمن الحقوق العامة لجميع العمّال، بمن فيهم العمالة المنزلية. وعلى الرغم من أن الحكومة البحرينية لم تشرّع قانونًا داخليًا خاصًا بالعمالة

المنزليـة إلا أنهـا منحتهـم مزيـدًا مـن الحقـوق، بمـا في ذلـك حقهـم في التعاقـد وفي إجـازة سـنوية (٣٠ يومًـا). وفي ظل هـذا القانـون، يحـق لهـؤلاء الانضمـام إلـى نقابـات عمّاليـة ورفـع التماسـات قضائيـة ضـد أربـاب عملهـم في حـال انتهاكهـم للحقـوق العماليـة التعاقديـة. كمـا ضمـن هـذه القانـون للعامـل الـذي يصبـح عاطـلًا عـن العمـل نسـبة ٦٠٪ مـن راتبـه الأساسـي حتـى يجـد عمـلًا جديـدًا (الاتحـاد الدولـي للعمالـة المنزليـة، ٢٠١٢).

وعلـى خـلاف دول الخليـج المذكـورة أعـلاه، واصلـت دول أخـرى مثـل: السـعودية وعمـان، وإلـى حـدّ مـا البحريـن، اسـتبعاد التغطيـة القانونيـة والحمايـة للعمالـة المنزليـة ونـرى أن الحمايـة القانونيـة لهـذه العمالـة غالبًـا مـا تتـم تغطيتهـا مـن خـلال الشـرطة والمحاكـم المحليـة، ولـم يتـم تطويـر أي قانـون أو تشـريع اتحـادي رسـمي يضـع حـدًا لهشاشـة أوضـاع العمّـال، والاعتـراف بحقوقهـم كعمالـة رسـمية. إن هـذا الاختـلاف القانونـي الخـاص تجـاه قطـاع العمالـة المنزليـة يُبـرز، إلـى حـدٍ مـا، الاسـتجابة السياسـية لبعـض دول الخليـج تجـاه مطالـب المنظمـات الدوليـة، كمـا يبـرز الجهـود المتضافـرة لهـذه الـدول لتحسـين سياسـات سـوق العمـل فيهـا، وإن بصـورة جزئيـة.

وفي هـذا الاتجـاه، تعكـس قوانـين العمـل الأخيـرة التـي شـرعتها كل مـن الإمـارات وقطـر حيـال العمالـة المنزليـة قـوة المجتمـع الدولـي في ممارسـة ضغـوط سياسـية علـى دول الخليـج لاحتـرام حقـوق ورفاهيـة العمالـة المنزليـة فيهـا. وبالنسـبة لقطـر لعبـت الضغـوط السياسـية القويـة التـي مارسـها الاتحـاد الدولـي لكـرة القـدم، والأوسـاط الإعلاميـة والمنظمـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان، دورًا مهمًـا في جعـل قطـر تعـدّل في ملفـات حقـوق الإنسـان فيهـا والالتـزام بهـا. وهكـذا نجحـت القوانين المرتبطـة بالحقـوق الإنسـانية والعماليـة وشـراكات التعـاون الفنـي مـع منظمـة العمـل الدوليـة في تحسـين وضـع العمالـة الوافـدة (المسـتقدمة، أو المهاجـرة) مـن أجـل تشـييد ملاعـب اسـتضافة كأس العالـم ٢٠٢٢. وبالتالـي اسـتطاعت قطـر

الحفاظ على سمعتها العالمية، من خلال حزمة الإصلاحات المهمة في قوانين العمل (بالشراكة مع منظمة العمل الدولية)، ومنها قانون العمالة المنزلية.

أما الإمارات واجهت ضغوطًا سياسية وقانونية شديدة من منظمات حقوق الإنسان، ما دفعها للتعديل في الأطر المؤسسية لحماية العمالة المنزلية. وفي عام ٢٠١٤، دعا اتحاد النقابات الدولي منظمة الأمم المتحدة للتقصي في «حجم الخروقات في الإمارات لالتزاماتها القانونية» وخاصة فيما يتعلق بالعمل القسري، الذي كانت الإمارات قد صادقت عليه منذ ثلاثة عقود». كما صنّف الاتحاد المقاربات الخليجية (الإمارات ودول الخليج الأخرى) بخصوص العمالة المنزلية بـ«الفضيحة العالمية»، حيث ذكرت «شاران بورو»، الأمين العام لاتحاد النقابات الدولي تحدّيدًا (اقتباس):

«من اللافت في دول الخليج تدهور الحقوق الإنسانية فيها. ويتمثل ذلك في الترتيب التعاقدي المسيء، والذي يوطّد بيئة عمل يشعر فيها الأفراد (ارباب العمل) بأنه في مقدورهم تقّرير مصير أفراد آخرين (العمال). إن مستوى العنف والتعدي الجنسي ضد العمالة المنزلية في الإمارات يكاد لا يصدّق. كذلك إذا اتهم رب العمل العامل عنده بأي تهمة، يتم سجن هذا العامل» (باتي، ٢٠١٤).

كانت الانتقادات التي واجهتها الإمارات من المجتمع الدولي حافزًا للقيام بتعديلات تشريعية عمالية، وأهمها سنّ القانون الاتحادي رقم ١٠ (٢٠١٧)، الذي يمنح العمالة المنزلية، أو كما يسميها القانون «بالعمالة المساعدة» حقوق العمل والرفاهية في الإطار التشريعي لوزارة التنمية البشرية والتوطين. وفي الوقت الذي تعرّضت له قطر إلى ضغوط سياسية كبيرة من المجتمع الدولي، فإن الضغوط القانونية التي واجهتها الإمارات قد أسهمت في تحسين الأطر المؤسسية للعمالة فيها، من خلال قيام الإمارات إلى تأسيس مراكز(تدبير)،

التي تقوم على مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم الخدمات للمتعاملين وفق معايير وضوابط تراعي حقوق العمالة المنزلية. وبمعنى آخر، تعكس المقاربات المؤسسية في دول الخليج الإجراءات والوسائل التي اتبعتها هذه الدول في وضع أو تطوير أطر حمائية جديدة للعمالة المنزلية، أو «العمالة المساعدة». كما تعكس التوجه المتزايد لدعم الأطر القانونية كما في اتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمالة المنزلية (المساعدة) في منظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من كل هذه التطورات، إلا أن الوضع لا يزال غير واضح كليًا حول كيفية وصول كل دول الخليج لتطوير قوانين العمل الخاصة بالعمالة المنزلية من أجل حماية حقوق العمال ورفاهيتهم داخل أطرها التشريعية الحالية التي تحكم كل المؤسسات الخاصة بالعمالة المنزلية.

المؤسسات الخاصة بالعمالة المنزلية:

يعكس الإقرار الرسمي لحقوق العمالة المنزلية المساعدة في دول الخليج نمط وعمل الهيئات رسمية المسؤولة عنها، كوزارة الداخلية، ووزارة العمل/القوى العاملة، التي تعمل على توفير الدعم والمساعدة لهذه العمالة. وفي السنوات الأخيرة، قامت بعض دول الخليج بإعطاء وزارة العمل/ وزارة القوى العاملة فيها مسؤولية رعاية حقوق العمالة المنزلية المساعدة، وسنّ القوانين الخاصة بها كليًا أو جزئيًا، تماشيًا مع معظم أنماط وإجراءات دول العالم بهذا الشأن.

وفي سبيل تنظيم شؤون العمالة بشكل أفضل، بادرت دول الخليج إلى التأطير المؤسسي للإجراءات المتعلقة بهذه العمالة، حيث قامت بعض دول الخليج مثل: الإمارات، قطر، والكويت بمأسسة وخصخصة هذا القطاع سعيًا لمزيد من الحماية لحقوق هذه العمالة وإدارة شؤونها، بينما بقيت بعض دول الخليج الأخرى مثل: السعودية، عمان، والبحرين أكثر تقليدية في قوانينها وتشريعاتها، وأقل مأسسة في مبادرتها وتأطيرها التنظيمي للعمالة المنزلية المساعدة فيها.

إن متابعة كيفية تطور الأطر التنظيمية للعمالة المنزلية في عديد من دول الخليج لجهة التوجه الأكثر ليبرالية أو خصخصة في بعضها أو أكثر تشددًا وصرامة وتقليدية في بعضها الآخر تعكس الواقع المؤسسي والتنظيمي الذي اعتمدته دول الخليج فرادًا، كل بحسب تشريعاته القانونية والسياسية والإجراءات المتبعة في إدارة سوق العمل داخل الدولة بعينها.

فعلى سبيل المثال، أسّست وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات مفهوم (تدبير)، بناءً على مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، ومراكز (تدبير) عبارة عن مراكز خدمة مرخصة تتولى مسؤولية تقديم خدمات استقدام وتوفير العمالة المساعدة وتدريبها، وذلك وفق أسعار سوق تضبطها الحكومة، مع المحافظة في الوقت نفسه على مستوى رفيع من خدمات العمالة المنزلية في السوق المحلي. ويمكن لهذا الإطار أن يحدّ من إشكاليات قضايا العنف التي تتعرض لها العاملات داخل الأسر بعيدًا عن الرقابة المجتمعية أو متابعة المؤسسات الحقوقية الموكلة بمسؤولية حماية الحقوق الإنسانية لهذه العمالة خاصة وأنها محاصرة في الفضاء الخاص للأسرة أو تحت السيطرة الكلية لرب/ة العمل.

وإلى جانب إنشاء مراكز (تدبير)، أنشأت حكومة دولة الإمارات إدارة لحقوق الإنسان داخل شرطة دبي، تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان والعمل المتعلقة بقضايا العمالة المنزلية. كذلك فإن إقرار القانون الاتحادي الجديد رقم ١٠ يمكّن العمّال المنزليين من الاستفادة من الخدمات المؤسساتية، منها خدمات المنازعات والوساطة داخل الوزارة المختصة، كما يحفظ هذا القانون حقوق هذه العمالة ورفاهيتها من سلطوية أرباب العمل، إذ إنها تُعد كباقي العمال تابعة للقوانين التي تحكم العمال، ولم تُعد كفئة خاصة (خدم منازل) تابعة لشؤون وزارة الداخلية.

ومن جهتها، كرّست قطر الإجراءات الحمائية للعمالة المنزلية من خلال وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ويحمي هذا الإطار المؤسسي العمالة المنزلية من خلال تعزيز حقوقها، حيث يمكن للعمالة المنزلية الاستفادة من خدمات فض المنازعات والوساطة والصلح التي توفرها، إلى جانب تمتعها بالحقوق العمالية التي تحميها بمقتضى قانون العمل القطري. كذلك، قامت الكويت بتطوير المفهوم المؤسسي للعمالة المنزلية وحقوق الإنسان من خلال إقرار قانون عمل خاص بهذه العمالة وإنشاء إدارة خاصة مختصة في وزارة الداخلية. ومثل هذا التأطير يتيح حماية الحقوق العمالية لهذه الفئة ويمكنها من الاستفادة من خدمات العمل والخدمات الشُرطية.

ويمكن اعتبار نماذج مأسسة، وخصخصة أشكال التعامل مع الإجراءات التنظيمية للعمالة المنزلية في بعض الدول الخليجية وعلى رأسها الإمارات وقطر كأحد الدلائل للنهج الجديد لدول الخليج لاعتبار ملف العمالة المنزلية المساعدة كإحدى الأولويات الحكومية التي تحتاج للمتابعة والاهتمام والحلول البناءة. كما أن ضم العمالة المنزلية تحت الأنظمة الحاكمة لوزارة العمال بدلًا من الداخلية (الإمارات وقطر) هي من الخطوات الإيجابية التي تؤكد مثل هذا التوجه نحو تفعيل إعلاء هذا الملف أهمية سياسية واضحة.

ومن جهة أخرى، نرى أن دول الخليج الأخرى لا تقدم سياسات مؤسساتية تركز بشكل خاص حول موضوع حقوق الإنسان والعمالة المنزلية بالشكل المطلوب. والواقع أن عمان زادت أخيرًا من حدّة المراقبة الشُرطية للعمالة المنزلية الهاربة. كما بادرت عمان إلى فرض قيود إدارية ورقابية أكبر. وقامت بفرض حملات رقابة متكرّرة بشكل عشوائي، على التجمعات السكنية للعمالة لضبط الهجرة غير الشرعية على أراضيها.

ومن ناحيتها، طبّقت السعودية والبحرين برامج العفو العام بهدف الحدّ من أعداد العمالة غير الشرعية فيها، وبخاصة العمالة المنزلية التي تعمل بأوراق غير شرعية. وكما يبيّن الجدول (١)، فإن دول الخليج، بما فيها البحرين، عمان، والسعودية ترجح فيها نسبة العمالة المواطنة على العمالة الأجنبية. وهذا مما يشير إلى النهج الذي تتبعه هذه البلدان الثلاثة من في أجل الحدّ من وجود العمالة المتدنية المهارة بهدف التشجيع على بناء اقتصاد معرفي.

التحدّيات المؤسسية للعمالة المنزلية وإشكاليات الاستدامة:

في الوقت الذي يشهد فيه قطاع العمالة المنزلية في الخليج ضغوطًا سياسية متزايدة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، مما يعني مزيدًا من الضغوطات من أجل مزيد من الإصلاحات المؤسساتية، فمن المتوقع أن تواجه دول الخليج تحدّيات أكبر بالنسبة للعمالة المنزلية على المدى الطويل. وإذا رصدنا الإصلاحات التي تمت على المستوى المؤسسي في الكويت، الإمارات، وقطر، نلاحظ أنها تستوجب التزامًا سياسيًا وإتاحة موارد أكبر على مستوى هذه المؤسسات (اليد العاملة، الميزانية، والمتابعة) كي يستمر عملها في المستقبل. وسوف يستمر الضغط الدولي للمزيد من المصادقة على المعايير والسياسات الخاصة بالحقوق العمالية والإنسانية المتزايدة. ومع ازدياد أعداد العمالة المنزلية في دول الخليج وازدياد نسبة الاعتماد عليها، فمن شأن ذلك أن يشكل قيودًا مؤسسية لزيادة الموارد البشرية المكلفة بضرورية تحقيق الأهداف والأغراض المؤسساتية لمتابعة شؤون العمالة المنزلية في دول الخليج. وهذا يعني مزيدًا من الأعباء المالية وغيرها على دول الخليج التي عليها أن تأخذها بالاعتبار بناءً على الالتزامات السياسية الدولية المتزايدة في النظم والتشريعات الخاصة بالعمالة المنزلية.

كذلك تعتمد استدامة الموارد المؤسسية الخليجية أيضًا على العنصر الديموغرافي والخلل السكاني بين المواطنين والمقيمين. كما أن ارتفاع أعداد المواليد يعكس ازديادًا في الطلب على العمالة المنزلية. وهذا يخلق مزيدًا من التحدّيات على مستوى المؤسسات العمالية التي ستحتاج لمزيد من المتابعة للمشكلات في إدارة العمالة المنزلية المتزايدة على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال متابعة قضايا لتوظيف، الحقوق، الرفاهية، التدريب، وغيرها من المتطلبات والحاجات التي ستتزايد لهذه العمالة المتزايدة. وفي هذا الاتجاه، لا يمكن التغافل عن الضغوط السياسية الخارجية من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي؛ لأن هذا التحدّي المؤسسي سوف يدفع إلى التشكيك بصدق الالتزام السياسي للدولة في معالجة قضايا العمالة المنزلية. ولو أخذنا الحالة القطرية على سبيل المثال نلحظ أن الضغوط العالمية، التي مارستها منظمات حقوق الإنسان والعمال مثل: (هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية واتحاد النقابات الدولي) نلحظ تأثيرًا ملحوظًا لهذه الضغوط، التي أدت لمزيد من الإجراءات والسياسات التنظيمية التي أدت للحدّ من المشكلات بالنسبة للحقوق والحماية العمالية. فالاستدامة الكلية للمؤسسات الخليجية المهتمة بقضايا العمالة المنزلية ترتبط باختصار بعوامل متعدّدة، منها: معدل المواليد لسكان الخليج عمومًا، الطلب على اليد العاملة، التدخل السياسي من قبل المجتمع الدولي، مما يؤدي لمزيد من الجهود التي لا بد لدول الخليج من بذلها باستمرار لضمان عمل المؤسسات المسؤولة عن هذا القطاع في التطور والتحسن المستمر.

وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها دول الخليج حاليًا وخاصة تلك الدول التي تقدم حلولًا ناجحة ومتقدمة إلى حدٍ بعيد، وتنسجم قانونيًا وتنظيميًا مع معايير الحقوق الإنسانية والعمالية، إلا أن الحاجة لا تزال ماسّة إلى تضافر الجهود السياسية وسنّ التشريعات القانونية لبلوغ مستوى «النضوج المؤسسي»

في سوق العمالة المنزلية في دول الخليج. وفيما تُعد هذه الإصلاحات المؤسسية خطوة مهمة باتجاه إغلاق الفجوة الهشة في سوق العمالة الخليجية، إلا أن مقاومة مثل تلك الإجراءات لا تزال قوية ومتمثلة بتحدّيات ثقافية أو سياسية لتعديل نظام (الكفالة). وهذه التحدّيات لا تقف حول ازدياد تكلفة العمالة المنزلية المادية فقط، بل ترتبط أيضًا بالاعتماد المتزايد والتبعية الحياتية على هذه العمالة، التي أصبحت نمط حياة متجذرًا في أنماط العلاقات الحياتية وتربية الأجيال.

وعندما تحاول دول الخليج فرض قيود على التحرك الحر في الفضاء العام (خارج المنزل) للعمالة المنزلية، وذلك سعيًا لمزيد من خلق أسس للسلامة والأمن المجتمعي، فهذا يؤدي لتعزيز السلطة «الشرطية» لأرباب العمل الخليجيين وقدرتهم على التحكم بعوامل الاستقرار والأمن والرفاهية الاجتماعية داخل منازلهم. وهذا منظور يراه مواطنو دول الخليج ضروريًا لضمان أمنهم وسلامتهم. إلا أن منظمات حقوق الإنسان ترى أن مثل تلك الإجراءات تكريس لنظم «العبودية الجديدة». وهنا تبرز الفجوة المفهومية بين المنظمات الحقوقية وبين أرباب العمل في دول الخليج. فما هو السبيل لحلّ مثل تلك الفجوة المستمرة بين منظمات حقوق الإنسان العالمية والإجراءات القانونية والرقابية للعمالة الوافدة وخاصة المنزلية منها؟

نظرة مقاربة ومقارنة بين دول الخليج ودول شرق آسيا:

واجهت دول الخليج كثيرًا من الانتقادات لسياساتها العمالية في العقود الماضية من المجتمع الدولي، وكانت عرضة لكثير من الحملات الإعلامية التشهيرية بها؛ بسبب أساليب تعاملها وتنظيمها لإجراءات استقدام العمالة وخاصة المنزلية منها. والخلاف بين دول الخليج ودول شرق آسيا من هذا المنظور، فهو

مؤسس من خلال دور منظمات المجتمع المدني المحلية. فالمنظمات الحقوقية غير الحكومية في دول الخليج تدخل مع حكوماتها في علاقات مبنية على حوافز اقتصادية متبادلة وعلى مقاربات إيجابية فاعلة، لذلك نلحظ مواقفها من قضايا حقوق العمال معظمها متماثلة مع سياسات دولها ومجتمعاتها، وغير محفزة على التغيير والنقد الشديد، إلا في حالات محدّدة. بينما نلحظ أن منظمات حقوق الإنسان في دول شرق آسيا تقوم على علاقة متكاملة لتبادل الأدوار، تضمن من خلالها أدوار منظمات المجتمع المدني والدولة، التي تسهم في فاعلية البنية الاقتصادية بمقاربات مستدامة على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، تصنّف الدراسات البحثية (Malit and AlYouha 2016) الهيئات الدولية في قطر إلى حكومية، شبه حكومية، محلية، مستقلة أو أخرى. ونلحظ أن معظم الهيئات المدنية الممولة من الحكومة أو المدعومة توفر مستوى معينًا من التعاون مع الحكومة القطرية، وتدعو هذه الهيئات ذات التوجه السياسي المنفتح إلى القيام بإصلاحات محلية في نظام (الكفالة) القائم. ويمكن القول نسبيًا: إن الجدلية تتمحور غالبًا حول المقاربات الثقافية المتنازعة بالنسبة لمسألة إدارة العمالة الوافدة من شرق آسيا بالنسبة للدول منها التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة المضيفة . وبالتالي، لا تقوم هذه الهيئات في الخليج على قاعدة تشريعية صلبة بالنسبة لموضوع العمالة المستقدمة.

أما النهج المؤسسي لدول شرق آسيا تجاه موضوع الهجرة وحقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات الدولية، فيقوم على قاعدة التعاون المشترك مع القطاعات الأخرى من أجل زيادة التعاون المحلي والإقليمي والدولي. ففي دول شرق آسيا مثل: هونج كونج وسنغافورة، يكرّس الدستور الوطني لهذه الدول العلاقات المتبادلة والتعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، التي تقوم على قاعدة استثمارية تكرّس الحقوق الإنسانية كجزء من إستراتيجيتها

الاقتصادية على المدى الطويل. ونأخذ مثلًا في سنغافورة مطالبة الهيئات الدولية غير الحكومية بتحسين ظروف المعيشة والعمل للعمالة المنزلية، التي تعكس نسبيًا التركيبة الديمقراطية للمؤسسات وحالة المجتمع السنغافوري. وتنتشر في سنغافورة هيئات حقوق الإنسان وحقوق العمال، بما في ذلك الهيئات المناصرة للعمالة المهاجرة، منها، منظمة «هوم/ Home –المنظمة الإنسانية للاقتصاديات المهاجرة، المجموعة المناهضة لعقوبة العلى أن» We Believe In Second Chance، تنظيم Maruah لحقوق الإنسان وأيضًا تنظيما Oogachaga وSayoni، مع الإشارة إلى توجّه تنظيمين ناشطين في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ إلى جنيف هما Maruah و Think Centre، مما يدل على الفضاء السياسي الديمقراطي النشط والمفتوح للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في هذه البلدان، وأيضًا من خلال التحالفات المدنية المعروفة بـ«Alliance of Like- Minded Civil Society Organisations»، التي باتت تشكل قوة سياسية وشعبية تطالب بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجميع في سنغافورة (Hui, 2014). إن الانخراط والتمثيل السياسي للمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ورابطات العمالة فيها والقائمة على تشريع الحقوق العمالية يتعارض بشكل كبير مع وضع العمالة في دول الخليج، التي تحظر قيام أي شكل من أشكال التنظيمات أو الرابطات السياسية. كما أن المنظمات والهيئات في سنغافورة تعمل على حصول العمالة فيها على حقوقها وتحقيق مستويات الرفاهية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للعمالة المنزلية. وبالتالي، فإن منظور الدولة السنغافورية للهجرة وحقوق الإنسان فيها ليس مجرد التزام ديمقراطي تشاركي، بل هو التزام مرتبط بأجندة اقتصادية وتنموية عالمية.

وفي هونج كونج، لا يختل النهج الرسمي تجاه العمالة وحقوقها الإنسانية، حيث تسمح الحكومة بقيام التنظيمات الإنسانية الناشطة فيها والمتمثلة

في النقابات التجارية ورابطات حقوق المهاجرين، ما يعكس المساحة الحرة والناشطة للهيئات الحقوقية والإنسانية في إدارة العمالة والسياسات المنظمة لها في سوق العمل في هونج كونج. كما أن وجود المنظمات الإنسانية والحقوقية تتيح المجال للعمالة ممارسة حقوقها السياسية وتزيد من مطالبها في التمثيل القانوني أمام المحاكم، والمشاركة في المنظومة السياسية لهونج كونج.

وفي مقاربة لوضع العمالة في سنغافورة وهونج كونج من حيث التمثيل المؤسسي والسياسي القوي نسبيًا في الحقوق والمواطَنة، نرى انعدام أي من أشكال هذه التنظيمات في دول الخليج. ففي حين تتيح دول شرق آسيا التمثيل الديمقراطي لتنظيمات العمالة، نلحظ بالمقابل تقييدًا لهذه التنظيمات في دول الخليج بسبب الفوارق في الرؤى والمخاوف السياسية من التحدّيات العمالية على المدى البعيد.

الخاتمة:

حاولت هذه الورقة الإضاءة على النهج المؤسسي الذي تتبعه دول الخليج في إيجاد الحلول الفاعلة لموضوعات حقوق العمالة المنزلية والحقوق الإنسانية المرتبطة بها. وذلك ربطًا بمراجع حكومية وميدانية موثقة. وفي الوقت الذي تواجه فيه دول الخليج تحدّيات كثيرة في معالجة موضوع العمالة المنزلية وما يترتب عليها من حقوق إنسانية وعمالية، يبدو أن الضغوط السياسية الخارجية لا تزال متزايدة عليها. وتبذل دول الخليج جهدًا ملحوظًا في توفير الحقوق للعمالة المنزلية العمالة في مسار التطور الذي تشهده فيها. ويتجلى ذلك في إنشاء المؤسسات الخاصة وسنّ التشريعات القانونية الخاصة بحقوق العمالة، بما يسمح لها برصد التحدّيات في سوق العمل فيها. وفي وقت تعمل فيه دول الخليج، وخاصة الإمارات وقطر، على ترسيخ سمعتها العالمية تزداد الحاجة لتفعيل الحقوق الإنسانية العمالية بشكل أكبر، وربطها بأجندات

اقتصادية مشابهة لأجندات الدول شرق آسيوية. ومع توسّع نطاق العولمة، وما تحمله معها من مشاهد سياسية إقليمية، فمن المؤكد بأن موضوع العمالة المنزلية وأوضاعها الحقوقية فسوف يستمر في بلورة الحراك الخليجي على الساحة العالمية المعاصرة.

وعلى الرغم من الخطوات التأطيرية المؤسساتية الإيجابية لبعض دول الخليج (قطر، الإمارات، والكويت)، باتجاه الإقرار بالحقوق العمالية والإنسانية للعمالة المنزلية فيها، نرى أن هناك دولًا خليجية أخرى (البحرين، عمان، والسعودية) لا تزال بحاجة للعمل على تطوير ملف الحقوق للعمالة المنزلية فيها، إضافة إلى قاعدة صلبة أقوى، ومنظومة قانونية خاصة في سوق العمل.

ويبقى القول: إن الإصلاحات العامة التي تقوم بها دول الخليج غير كافية مقارنة بالمعايير والمقاييس العالمية للحقوق العمالية والإنسانية، فعلى سبيل المثال، لم تعمل دول الخليج على تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق الإنسانية الجوهرية، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العهود والمواثيق الدولية المماثلة في حماية حقوق الإنسان (الجدول ١). وفي هذا الصدد، تذكر منظمة هيومن رايتس (اقتباس) أنه على الرغم من دخول دول الخليج في معاهدات واتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان، فهي لا تزال «تتنكر» لمعظم حقوق العمالة وخاصة العمالة النسائية، رافضة تأطيرها في «نقابات عمالية»، من أجل تقييدها ومنعها من إنشاء نقابات عمالية. كما أن هذه الدول بحاجة إلى المحافظة على التزامها السياسي وتعزيز أطر مؤسساتها ومواردها من أجل تطوير قاعدة حمائية لهذه المؤسسات ا في المنظور البعيد (هيومن رايتش ووتش، ٢٠١٨).

ومن هنا يحبذ لدول الخليج:

أولًا، توقيع الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والحقوق العمالية وبروتوكولاتها، والإقرار بحقوق العمالة فيها، واتباع نموذج تشريعي يكون أكثر توجهًا على المستوى الوطني يحمي بشكل متوازٍ الحقوق العمالية والإنسانية ويوفّر الرفاهية الاجتماعية اللازمة لهذه العمالة.

ثانيًا، قيام شراكات تعاونية على مستوى المؤسسات بين البلدان المصدّرة للعمالة ودول الخليج من أجل العمل سويًا على تطوير الخطط الحمائية وأطر الحقوق الإنسانية للعمالة، وحقوقها القضائية، بما يساعد على سد الفجوة في هذه الحقوق مستقبلًا.

ثالثًا، يفضل أن تكثف دول الخليج العمل في تيسير قنوات التواصل اللغوي المتعدد لهذه العمالة أمام السلطات القضائية عند الفصل في المنازعات، من أجل السماح لها بالتعرّف على حقوقها، وإتاحة المجال لتطبيق الإصلاحات في هذا الشأن، ومراعاة الاتفاقيات الدولية لحماية العمالة على الساحة الدولية.

ومع استمرار المنظمات والهيئات الحقوقية والإنسانية الدولية في السعي الحثيث لتطبيق المعاهدات المتصلة بهذه الحقوق، تتجه الأنظار أكثر إلى دول الخليج لاحترام القوانين العالمية لحقوق العمالة المنزلية ومراعاة تنفيذها. هذا إضافة لضرورة عمل دول الخليج على ترسيخ سمعتها، وتحسين صورتها عالميًا من أجل استمرارها في التنافسية على الساحة السياسية العالمية.

المراجع البحثية:

Arab Times(2019). «Migrant workers ‘do not’ enjoy adequate legal protection in Kuwait.» https://www.arabtimesonline.com/news/migrant-workers-do-not-enjoy-adequate-legal-protection/.

Amnesty International (2019). «Migrant Workers Rights with Four Years to the Qatar 2022 World Cup: Reality Check.» https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/02/reality-check-migrant-workers-rights-with-four-years-to-qatar-2022-world-cup/.

Hui, Kok (2014). «5 civil society groups heading to Geneva to share rights views.» The Straight Times. https://www.straitstimes.com/singapore/5-civil-society-groups-heading-to-geneva-to-share-rights-views.

Human Rights Watch (2018). «Qatar Joins Core Human Rights Treaties.» Accessed https://www.hrw.org/news/2018/05/25/qatar-joins-core-human-rights-treaties.

(2018). «United Arab Emirates: Events of 2018). https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/united-arab-emirates.

(2015). «Kuwait: New law a breakthrough for domestic workers.» https://www.hrw.org/news/2015/06/30/kuwait-new-law-breakthrough-domestic-workers.

International Trade Union Confederation (2014). «Qatar promises to reform labour laws after outcry over ‘World Cup slaves.’ https://www.theguardian.com/world/2014/may/14/qatar-reform-labout-laws-outcry-world-cup-slaves.

Pravasi Nepali Coordination Committee (2016). «An Analytical Report on Death Cases of Nepalese Migrant Workers in Destination Countries.» https://www.pncc.org.np/publication/An%20Analytical%20Report%20on%20Death%20Cases%20of%20Nepali%20Migrant%20Workers.pdf.

Simkhada, Padam,Regmi, Pramod, van Eijlingen, Edwin, and Aryal, Nirmal (2017). «Identifying the gaps in Nepalese migrant workers’health and well-being: a review of the literature.» Journal of Travel Medicine 24(4), tax0212. https://doi.org/10.1093/jtm/tax021

.

الاستعراض الدوري الشامل ودول مجلس التعاون «ورقة أولية»

د. غانم النجار

مدخل:

في يونيو ٢٠٠٦، وبعد نقاشات مستفيضة استمرت سنوات طويلة، انطلقت من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في يونيو١٩٩٣، تقرر إنهاء وجود ما عرف باسم «لجنة حقوق الإنسان» Human Rights Commission، التي امتدت منذ ١٩٤٥، ليحل محلّها جسم جديد، بمواصفات وهيكلية وأدوات جديدة. كان لافتًا أنه في إطار الجسم الكبير للأمم المتحدة، التي جرت محاولات دؤوبة لإصلاحها، لم يتيسر اجراء تعديلات تذكر في أي من أجهزتها، كما حدث في مجال حقوق الإنسان.

لم يظهر «مجلس حقوق الإنسان» (Human Rights Council)، في يونيو ٢٠٠٦ بصيغته المعروفة حاليًا إلى الوجود بسهولة، بل عانى التعثر كثيرًا، ولولا أنه كان هناك شبه اتفاق عام على عدم جدوى الصيغة القائمة، وهي لجنة حقوق الإنسان، لما ولد المجلس ولما ظهر على السطح.

من أبرز النقاط الجديدة في مجلس حقوق الإنسان، هي نقل التبعية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإضافة آلية جديدة بالكامل، تسمح بمراجعة سجل حقوق الإنسان في كل دول العالم وبشكل دوري وعلني، ضمن تسلسل زمني واضح ومحدّد، وقد تم إطلاق مصطلح «الاستعراض الدوري الشامل» (Universal Periodic Review) أو UPR على تلك الأوراق.

وبموجب الاستعراض الدوري الشامل، فإنه يتعيّن على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء، التعاون مع الأوراق الجديدة، وبالتالي، تقديم تقريرها حول أوضاع حقوق الإنسان في تلك الدولة كل أربع سنوات، ويتم تحدّيد موعد محدّد لمناقشة ذلك التقرير، وتقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناقشة تلك التقارير وطرح التوصيات والملحوظات على التقارير،

ومـن ثـم يتعـيّن علـى الدولـة المعنيـة إبـداء رأيهـا في تلـك التوصيـات مـن حيـث القبـول أو الرفـض أو الدراسـة، كمـا يتعـيّن عليهـا في تقريرهـا اللاحـق أن تشـرح مـا فعلتـه في تلـك التوصيـات وبالـذات التـي وافقـت عليهـا ومـدى درجـة تنفيذهـا. يضـاف إلـى ذلـك أن جـدولًا زمنيًـا يغطـي أربـع سـنوات مقسـمة إلـى مناقشـة ١٢ دولـة كل ثلاثـة أشـهر، يتـم إعـداده وإقـراره بمعرفـة كل الـدول الأعضـاء. وهكـذا فقـد تقـرّر بموجـب آليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل، الـزام كل دول العالـم أعضـاء الأمـم المتحـدة بمراجعـة أوضـاع حقـوق الإنسـان فيهـا علنًـا، ومتابعـة ذلـك الالتـزام بشـكل دوري، دون الشـكوى التقليديـة مـن أن ذلـك يُعـد تدخـلًا في شـؤونها الداخليـة. بـل إنـه يلحـظ أن درجـة التـزام الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة بآليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل وتعاونهـم معهـا عاليـة جـدًا، بالطبـع مـع بعـض الاسـتثناءات، التـي تـم التعامـل معهـا بحصافـة. كمـا يلحـظ أيضًـا أن الـدول بـدأت تدريجيًـا في التكيـف مـع آليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل بحيـث لا يكـون أداة ضغـط حـادة تؤثـر بشـكل جـذري في مسـارات إدارة الدولـة.

حتـى إنشـاء آليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل، بموجـب قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان بتاريـخ ١٨ يونيـو ٢٠٠٧، لـم تكـن هنـاك آليـة معتمـدة في الأمـم المتحـدة لمناقشـة أوضـاع حقـوق الإنسـان داخـل الـدول تتـم بشـكل علنـي، وبصـورة دوريـة، وإلزاميـة، ومطبقـة علـى جميـع الـدول. فقـد كانـت هنـاك آليـات متابعـة حقوقيـة تتـم مـن خـلال إجـراءات تعاقديـة عبـر اتفاقيـات دوليـة تنضـم لهـا الـدول. كمـا كانـت هنـاك مراجعـات حقوقيـة مجتـزأة تتـم في لجنـة حقـوق الإنسـان، التـي كانـت تعانـي مـا تعانيـه مـن حالـة اسـتقطاب حـادة، وضعـف في الإنجـاز والكفـاءة. فقـد كان التعـرض لهـذه الدولـة أو تلـك يتـم بنـاء علـى معطيـات أغلبهـا سياسـي، خاصـة إبـان الحـرب البـاردة، التـي كانـت نهايتهـا في أواخـر الثمانينيـات، إيذانًـا بفتـح ملـف فاعليـة المنظومـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان.

وتسعى هذه الورقة، إلى عرض مختصر لكيفية تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، خاصة وأن أربعا من الدول الست، قد انتهت للتو من استعراض تقاريرها لثلاث دورات متتالية باستثناء دولة الكويت، والمقرر موعد استعراضها الدوري الشامل في أواخر يناير ٢٠٢٠، وسلطنة عمان المقرر استعراضها الدوري الشامل في نوفمبر ٢٠٢٠. وستلقي الورقة الضوء على الأوراق ذاتها، وطبيعة التوصيات المقدمة لها من الدول الأعضاء، أو جهات أخرى؛ كالمنظمات الدولية غير الحكومية، دون محاولة مقارنة الأداء، حيث إن ذلك سيتم بعد استكمال الدورات الثلاث لتقييم كيفية تفاعل دول مجلس التعاون مع الأوراق، وكيف عالجت تلك الدول رؤيتها لقضايا حقوق الإنسان والملحوظات التي قدمتها الدول الأعضاء لدول المجلس، كل على حدة، وكيفية تفاعل دول مجلس التعاون، كل على حدة بقبول أو رفض التوصيات المطروحة.

وتأتي أهمية عرض تلك التقارير ومن ثم التوصيات لدول مجلس التعاون، كونها تلقي ضوءًا على طبيعة مسارات وقضايا حقوق الإنسان في الدول الست، وإلى أي درجة تجاوبت مع المنظومة الدولية، وهو ما سيتم معالجته عند استكمال دول الخليج كافة استعراضهم الدوري الشامل.

تحوّلات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان:

ظل موضوع إصلاح الأمم المتحدة كمنظمة، موضوعًا مطروحًا على الساحة منذ زمن طويل، إلا أن ذلك الإصلاح لم يتحقق منه إلا النزر اليسير على المستوى الشكلي فقط، ولا يعدو عن كونه عبارة عن إجراءات جزئية، أو تأسيس مؤسسات نوعية، لا تشمل تعديلات جوهرية تؤثر في نمط اتخاذ القرار وبنيته وعلى الأخص المؤسسة الأممية الأهم وهي مجلس الأم، الذي يسيطر على القرارات المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين، وتفويضه باستخدام

القـوة بموجـب الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمم المتحـدة. مجلـس الأمـن، الـذي يتشـكل مـن ١٥ دولـة، خمـس منهـا دائمـة العضويـة، ولهـا مطلـق الصلاحيـة باسـتخدام حق النقـض الفيتو لـم يتغيّـر كثيـرًا باسـتثناء بعـض التغييـرات كدخـول الصـين الشـعبية مـكان الصـين الوطنيـة، وإحـلال روسـيا الاتحاديـة محـل الاتحـاد السـوفيتي.

ومـع بـطء مسـارات الإصـلاح المؤسسـي في هيئـات الأمم المتحـدة وشـبه انعدامهـا في مجلـس الأمـن، المؤسسـة الأمميـة الأكثـر تأثيـرًا، شـهد مجـال حقـوق الإنسـان تغيّـرات هيكليـة، سـواء مـن حيـث الشـكل أو بنيـة اتخـاذ القـرار، فظهـرت منـذ بدايـة التسـعينيات أشـكالًا جديـدة بهـدف التجـاوب مـع المتغيّـرات الدوليـة، وعلـى الأخـص نهايـة الحـرب البـاردة، وتحـول عشـرات الـدول مـن أنظمـة مركزيـة إلـى أنظمـة اكثـر انفتاحًـا، تسـير في طريقهـا للديمقراطيـة.

لماذا حدث التغيير؟

منـذ إنشـاء الأمم المتحـدة سـنة ١٩٤٥ بعـد اجتمـاع المنتصريـن في «دومبارتـون أوكـس» في سـان فرانسيسـكو، بعـد حربـين عالميتـين راح ضحيتهـا أكثـر مـن ٧٠ مليـون إنسـان، وبـروز ملامـح ممارسـات إكراهيـة، غيـر إنسـانية علـى نطـاق واسـع كالإبـادة الجماعيـة في الحـرب الكونيـة الثانيـة، جـاء ميثـاق الأمم المتحـدة محـاولا تفـادي الأخطـاء التـي أفشـلت تجربـة «عصبـة الأمم»، ومحـاولا التجـاوب مـع دعـوات البشـر لعـدم تكـرار تلـك المآسـي. ظهـر الميثـاق ليذكـر حقـوق الإنسـان عـدة مـرات وهـي ممـا نـدر في تاريـخ المنظومـة الدوليـة، حيـث تم ذكـر مصطلـح حقـوق الإنسـان في خمـس مـواد مـن الميثـاق دون تحدّيـد معناهـا أو نطاقهـا. ولأجـل ذلـك تم تشـكيل لجنـة حقـوق الإنسـان بهـدف إصـدار اتفاقيـة تحوّلـت لاحقًـا إلـى الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان الـذي صـدر في العاشـر مـن ديسـمبر ١٩٤٨، دون اعتـراض مـن أي دولـة في الجمعيـة العامـة لـلأمم المتحـدة، وامتنـاع ٨ دول عـن التصويـت.

إلا أن الحالة الدولية التي تلت الحرب العالمية الثانية، وانقسامها إلى معسكرين شرقي وغربي، وظهور ما عرف بالحرب الباردة، جعلت من مفاهيم حقوق الإنسان مفهومًا غير مطبق على أرض الواقع، وتحوّلت الصراعات داخل الأمم المتحدة إلى غطاء للانتهاكات من المعسكرين وتوابعهما. وكانت المحطة الأساسية في المنظومة الدولية لتلك الصراعات هي لجنة حقوق الإنسان human rights commission، وهي ليست لجنة حقوق الإنسان المنبثقة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المختصة في متابعة تقارير الدول المنضمين للعهد الدولي فقط.

ما أن انتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، ومن ثم منظومة المعسكر الشرقي، وجدنا العشرات من الدول تتوجه للانفتاح السياسي، ويتراجع عدد الدول الموغلة في المركزية، ويزيد عدد الدول بالتوجه الجديد، خلال فترة وجيزة لم تتجاوز السنوات الخمس إلى اكثر من ٦٨ دولة، كما خرج إلى الوجود من رحم الاتحاد السوفيتي ١٥ دولة، إضافة إلى انقسام يوغوسلافيا إلى ٦ دول وغير ذلك من التحوّلات.

وقد أدى ذلك الحراك الدولي إلى إعادة طرح أسئلة قديمة/جديدة لطالما طرحتها المنظمات الدولية غير الحكومية حول النظام الدولي لحقوق الإنسان، وضعف كفاءته، وعدم قدرته على التعاطي الجدي مع قضايا حقوق الإنسان، واستغراقه بالسياسة، واستغراق السياسة فيه، بل التواطؤ في أحيان كثيرة في الأجهزة الأممية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. فكانت بداية الانطلاق للتغيير عندما تمت الدعوة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في يونيو١٩٩٣.

مقاربات التغيير:

حتى انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا ١٩٩٣، كان لدى الأمم المتحدة مكتب صغير فقط يسمى مركز حقوق الإنسان مقره جنيف، وكان دوره الرئيس هو توزيع المطبوعات القليلة مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعض المطبوعات التعريفية بحقوق الإنسان. أما المؤسسة الأخرى وهي مؤسسة أعضاؤها دول، فهي لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد أسلفنا سابقًا عن اختلالاتها. وكانت اللجنة تلتقي مرة واحدة في السنة ما بين شهري مارس وأبريل لمدة ستة أسابيع، وقد عاينت ذلك شخصيا أثناء مشاركتي في تقديم تقاريري وحضور اجتماعات تلك اللجنة كخبير دولي مستقل مسؤول عن الملف الصومالي، ومن ثم المشاركة في مداولات إنشاء ما تلاها وهو مجلس حقوق الإنسان.

كانت «لجنة حقوق الإنسان» واجتماعاتها عبارة عن محطة سياسية أكثر منها إنسانية، وتعرضت لانتقادات واسعة، ما أدى إلى المطالبة بإصلاحها. وكان أحد أبرز معالم تلك الإصلاحات إحلال مؤسسة جديدة اكثر مرونة وشمولية منها اطلق عليها اسم مجلس حقوق الإنسان، ومن ضمنه الاستعراض الدوري الشامل الذي سيكون موضوع هذه الورقة.

خلال مداولات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا يونيو ١٩٩٣، الذي حضره أكثر من خمسة آلاف مشارك، من حكومات ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، تم الاتفاق على إعطاء حقوق الإنسان اهتمامًا اكبر، بإنشاء هيئة مكلفة بإدارة شؤون حقوق الإنسان على غرار المنظمات الأممية الأخرى كالطفل واللاجئين والصحة والعمل وغيرها، فكانت النتيجة الاتفاق على إنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكان الخلاف محتدمًا حول تبعية تلك المفوضية، فهل تتبع الجمعية العامة كما كانت تدعو له المنظمات غير

الحكومية وبعض الدول الأوروبية، أو تكون التبعية للأمين العام للأمم المتحدة كما كانت تدعو له الولايات المتحدة الأمريكية ودولًا أخرى. وانتهى الأمر إلى أن تكون تبعية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمين العام للأمم المتحدة. وفي حين كان من المقرر أن يكون المفوض السامي معنيًا بلجنة حقوق الإنسان إداريًا، إلا أن العمل سرعان ما توسع بشكل سريع، وبالدفع الذاتي، وبمتغيّرات المحيط الدولي، تمكن مكتب المفوض السامي من طرح عديد من القضايا دون العودة للحكومات طوال السنوات، في حين كان العمل محكومًا بمواعيد الاجتماعات السنوية للجنة حقوق الإنسان. كما صار مكتب المفوضية، الذي اتخذ من قصر ولسون في جنيف مقرًا له، المحطة الإدارية لكل الإجراءات التعاقدية، أي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مثل: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية اللاجئين، اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها. كما كانت مقرًا لدعم ما يزيد على ٤٨ خبيرًا دوليًا ومستقلًا بما يسمى الإجراءات الخاصة، التي عادة ما تعينهم اللجنة، أو الأمين العام للأمم المتحدة، للتعامل مع دول بعينها، أو لحماية قضايا محدّدة في حقوق الإنسان.

الشكل الجديد لمنظومة حقوق الإنسان:

انطلقت من خلال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مداولات ونقاشات مكثفة، حول كيفية تطوير أداء تلك المنظومة وتحسينها، ونقلها إلى محطة جديدة، وقد تمخض عن ذلك النقاش أن برزت على السطح أفكار جديدة كان أهمها إلغاء لجنة حقوق الإنسان، ليحلّ محلها مجلس حقوق الإنسان. ولم يكن التغيير شكليًا فقط، بل عادت الفكرة المرفوضة التي تم طرحها في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في ١٩٩٣ حول تبعية المفوض السامي للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن هذه المرة بزخم أكبر من ضمن حزمة متكاملة، بعد

تجربة المفوضية السامية لمدة ١٣ سنة. تم ذلك التغيير بعد مفاوضات مضنية بين أطراف عديدة؛ كالحكومات، والمنظمات الدولية، سواء الأممية أو غير الحكومية، والخبراء الدوليين المستقلين وغير ذلك من الجهات الاستشارية، وفي منتصف الليل في يونيو ٢٠٠٦ (كما كان موعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في منتصف ليل العاشر من ديسمبر ١٩٤٨)، تم إقرار الحزمة الجديدة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، حيث تم استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان، وتم نقل تبعيته للجمعية العامة للأمم المتحدة بدلًا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلغاء لجنة حقوق الإنسان، وجعل اجتماعات المجلس أربع مرات في السنة، مع جاهزيته للاجتماع في الحالات الطارئة، بدلًا من مرة واحدة بالسنة كما كان الحال مع اللجنة، وتحدّيد أعضاء المجلس بـ ٤٧ دولة، موزعة كالعادة على أقاليم العالم الجغرافية المختلفة، يتم انتخابهم انتخابًا مباشرًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتم تفويض المجلس بكل أعمال انعقاداته والتحضير لها ولوجستياتها. كما يتولى المجلس توفير الدعم، وتنظيم اختيار، الإجراءات الخاصة، وهم الخبراء المستقلون كل في مجاله، كما يتولى الإشراف ودعم عمل الإجراءات التعاقدية وهي الاتفاقيات الدولية في المجال الحقوقي. أما الإضافة الجديدة الأكثر أهمية فقد كانت استحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث يلزم أعضاء الأمم المتحدة كافة من الدول بتقديم تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان ضمن حدودها، كما يتم تحدّيد عدد معلوم من دول العالم لمناقشة الأوضاع الحقوقية مقابل قيام المجتمع الدولي من دول ومنظمات بطرح الأسئلة. وبالتالي، يتم إعلان جدول زمني مبرمج لمدة أربع سنوات تقريبًا يتم من خلاله تحدّيد أسماء ومواعيد ١٢ دولة في كل ثلاثة أشهر وتسمى فترة الأربع سنوات تلك «دورة» ومناقشة الـ١٢ دولة كل ثلاثة أشهر «جلسة» فما أن تنتهي الدورة الأولى حتى تبدأ الثانية وهكذا.

يعد الاستعراض الدوري الشامل وسيلة فريدة، حيث تتضمن مراجعة دورية لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ومنذ انعقاد أولى اجتماعاتها في أبريل ٢٠٠٨، تم استعراض ملفات جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مرتين خلال الدورتين الأولى والثانية، كما تم استعراض أغلبية الدول في الدورة الثالثة، التي تنتهي أعمالها في ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تتحدث الدول مجددًا عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ التوصيات المطروحة في استعراضات سابقة، كانت قد تعهدت خلالها بمتابعتها، إضافة إلى تسليط الضوء على آخر تطورات حقوق الإنسان في البلد المعني.

والجدير بالذكر أن المناقشة والاستعراض يتم بثهما مباشرة على شبكة الإنترنت من خلال تكنولوجيا الويبكاست وهي مفتوحة للجميع.

ويعتمد الاستعراض الدوري الشامل على الوثائق التالية:

١) التقرير الوطني الذي يتضمن المعلومات المقدمة من الدولة المعنية.

٢) المعلومات الواردة في التقرير التجميعي الذي تعدّه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتقارير خبراء حقوق الإنسان، وفرق الخبراء المستقلين التي تعرف باسم الإجراءات الخاصة، والهيئات الإدارية لاتفاقيات حقوق الإنسان، وهيئات أممية أخرى.

٣) المعلومات المقدمة من جهات أخرى معنية، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. ويدير الاستعراض الدوري الشامل ثلاث دول يتم تعيينها لكل استعراض يطلق عليها صفة «ترويكا»، حيث يتولى تنظيم كل تفاصيل الاستعراض وتلقي الأسئلة وإعداد التقرير النهائي.

دول الخليج والاستعراض الدوري الشامل:

بدأت الدورة الأولى في ٢٠٠٨، وكانت مملكة البحرين هي أول دولة خليجية تدخل في آلية الاستعراض الدوري الشامل، علمًا بأن الترتيب لا يتم لاعتبارات سياسية، وقد ترتب على ذلك أن حدثت تعديلات كثيرة أغلبها في الجانب الشكلي، بحكم حداثة التجربة ورغبة في تطويره، انصبت على المدة وهيكلية تنظيم المناقشة. وتُعد هذه الفترة هي الربع الأخير من الدورة الثالثة، وقد تبقى للمناقشة من دول الخليج كل من دولة الكويت (يناير ٢٠٢٠) وسلطنة عمان (نوفمبر ٢٠٢٠). والهدف من هذه الورقة هو عرض آلية الاستعراض الدوري الشامل، كونها الأوراق الإلزامية العلنية الدورية المحدّدة الزمن التي تتفاعل معها كل دول العالم دون استثناء، بما في ذلك دول مجلس التعاون الست، إبرازًا لأهمية الأوراق في توضيح حالة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون، وكيفية تعامل الدول مع تلك الأوراق. ومما يجدر ذكره أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تزخر بكم كبير من المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون على الموقع الإلكتروني، التي يتم تجميعها من جهات عديدة، كما تبيّن موقف وردود دول مجلس التعاون على التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء، وتبيان رأيها العلني حول كثير من القضايا المطروحة محليًا. إضافة إلى التقرير الوطني الذي تقدمه كل دولة من دول مجلس التعاون تمهيدًا لمناقشته وعرضه إبان جلسة الاستعراض الدوري الشامل وتشرح فيه تصورها حيال أوضاع حقوق الإنسان ومدى تجاوبها مع التوصيات وإن كان هناك تقدم في أوضاع حقوق الإنسان ام لا، فهناك أيضًا تقرير شامل تُعده مفوضية حقوق الإنسان وهو عبارة عن تجميع لمواد متنوعة مختصة بحقوق الإنسان في البلد المعني، ويتم عرضها جنبًا إلى جنب التقرير الوطني الرسمي على الموقع الإلكتروني. يضاف إلى ذلك فإنه يتم عرض عديد من الأسئلة المقدمة للدولة المعنية، كما يتم عرض تجميع لكل الأوراق المقدمة من جهات

أخرى كالمنظمات غير الحكومية التي عادة ما تكون ناقدة للدول. بالطبع هذه الكمية من المعلومات غير موجودة في أي مكان آخر تجد فيه رأي الدولة المعنية وآراء أخرى متباينة. كذلك من المفيد التنويه عن وجود حوار تفاعلي مباشر منقول عبر الإنترنت الذي يظل موجودًا على قاعدة البيانات حتى بعد انتهاء الجلسات.

تتعاون دول مجلس التعاون الخليجي الست مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، فقد قامت بتقديم تقاريرها لآلية الاستعراض الدوري الشامل لثلاث دورات متتالية منذ أن بدأت أوراق ولم يتبق للمناقشة الا الكويت وعمان كما أسلفنا. ويتم تحدّيد دور كل دولة في أربع سنوات، بمعنى أن كل دولة مع بداية الدورة التي تناقش تعرف موعد مناقشتها خلال جدول محدّد مدته أربع سنوات.

وتقوم آلية الاستعراض الدوري الشامل بإعداد تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في الدولة المعنية، كما تتلقى تقارير موازية من منظمات المجتمع المدني

وقد تمت مناقشة دول الخليج لثلاث مرات موزعة على ثلاث دورت وتنقسم الدورة الواحدة إلى ٤ سنوات تقريبًا على النحو التالي وبالترتيب نفسه:

مملكة البحرين:

الدورة الأولى (الجلسة الأولى) أبريل ٢٠٠٨.

الدورة الثانية (الجلسة ١٣) مايو٢٠١٢ .

الدورة الثالثة (الجلسة ٢٧) مايو٢٠١٧.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

الدورة الأولى (الجلسة الثالثة) ديسمبر ٢٠٠٨.

الدورة الثانية (الجلسة ١٥) يناير ٢٠١٣.

الدورة الثالثة (الجلسة ٢٩) يناير ٢٠١٨ .

المملكة العربية السعودية:

الدورة الأولى (الجلسة الرابعة) فبراير ٢٠٠٩.

الدورة الثانية (الجلسة ١٧) اكتوبر ٢٠١٣.

الدورة الثالثة (الجلسة ٣١) نوفمبر ٢٠١٨.

دولة قطر :

الدورة الأولى (الجلسة ٧) فبراير ٢٠١٠.

الدورة الثانية (الجلسة ١٩) يناير ٢٠١٤.

الدورة الثالثة (الجلسة ٣٣) مايو ٢٠١٩.

دولة الكويت :

الدورة الأولى (الجلسة ٨) مايو ٢٠١٠.

الدورة الثانية (الجلسة ٢١) أكتوبر ٢٠١٤.

الدورة الثالثة (الجلسة ٣٥) يناير ٢٠٢٠.

سلطنة عمان :

الدورة الأولى (الجلسة العاشرة) يناير ٢٠١١.

الدورة الثانية (الجلسة ٢٣) يوليو ٢٠١٥.

الدورة الثالثة (الجلسة ٣٧) نوفمبر ٢٠٢٠.

وخلال عملية الاستعراض تتقدم الدول بتوصيات للدولة المعنية، سواء مطالبة إياها بإجراء تعديل معين في قضية أو قضايا محدّدة، أو التنويه عن مشكلة قائمة تسترعي الانتباه أو المطالبة بالتحقيق في أمور تتم إثارتها كالتعذيب، أو إصدار تشريعات جديدة تعالج أوضاعًا حقوقية معينة، أو إلغاء تشريعات لا تتواءم مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، أو الانضمام إلى اتفاقيات وصكوك دولية لحقوق الإنسان، أو إلغاء تحفظات وضعتها الدولة المعنية عند انضمامها لاتفاقية دولية محدّدة، أو إنشاء مؤسسات يساعد وجودها في التخفيف عن معاناة فئات محدّدة في المجتمع. وما يلي هو عرض مجموعة منتقاة لما ما جاء في التوصيات الواردة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، سواء كان من الدول الأعضاء وهي المسموح لها بتقديم التوصيات الرسمية، التي يتعيّن على كل دولة أن ترد عليها، أو كان ذلك من جهات أخرى؛ كالمنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية أو هيومان رايتس ووتش أو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أو غيرها من المنظمات الإقليمية أو المتخصصة أو المدافعة عن حقوق الإنسان.

مملكة البحرين:

ما بين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧ ناقشت مملكة البحرين استعراضها الدوري الشامل ثلاث مرات، الأولى، في أبريل ٢٠٠٨ والثانية، في مايو ٢٠١٢ والثالثة، في مايو ٢٠١٧. وحيث إنها كانت من الدول الأوائل في المناقشة، فقد تم تغيير أسلوب الاستعراض من حيث المدة، حيث كانت مدة المناقشة مفتوحة، ثم صارت محدّدة بثلاث ساعات فقط، ومن حيث الأدوات تم تعزيز آلية الترويكا وهي تعيين ثلاث دول تتولى مهمة تنظيم الاستعراض الدوري الشامل وتلقي الأسئلة والمتابعة وإعداد التقرير النهائي. وتلقت البحرين عديدًا من التوصيات تعاملت مع بعضها بإيجابية بينما لم تنفذ بعضها.

وقد تركزت التوصيات التي قدمتها الحكومات، إضافة إلى التقارير المكتوبة من ٤٣ جهة حول جملة من القضايا المتعدّدة، كان من ضمنها المطالبة بالتصديق على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التي لم يتم المصادقة عليها، بما في ذلك اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ودعوة المفوضين الدوليين للزيارة وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق المستقلة، والإيقاف الاختياري للعلى أن، وإجراء إصلاحات قضائية بما يضمن استقلالية القضاء، والتحقيق بمزاعم التعذيب، وتدريب الشرطة في مجال حقوق الإنسان، ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك السجن وحالات حظر السفر، وضمان الحقوق فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والرأي، حماية حرية الإعلام والصحافة عبر الإنترنت وعلى الأرض، والتمييز والتدابير المتخذة بحق المجتمعات والقادة من المعارضة، والخطوات لضمان المساواة في الحقوق للمرأة، ومنها ما يتعلق بمنح الجنسية لأولادها، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، وضمان حقوق العمال، ومناقشة حالات العنف والانتهاك التي يتعرض لها العمال الأجانب، بما في ذلك العمالة

المنزلية، والخطوات الضرورية لتعزيز الحماية القانونية لهم، إضافة إلى حالة الأشخاص عديمي الجنسية، وسحب الجنسيات والعنف الأسري.

وقد تمت الموافقة على أغلبية التوصيات وتقييم درجة التقدم في كل توصية تم قبولها وحثّ الدولة على الموافقة على التوصيات المرفوضة.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

ما بين ٢٠٠٨ إلى٢٠١٨ ناقشت الإمارات الاستعراض الدوري الشامل ثلاث مرات في ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠١٣ ويناير ٢٠١٨. وقد تلقت الإمارات عديدًا من التوصيات من الدول الأعضاء، وكذلك من ٩ جهات دارت حول موضوعات مختلفة، كان من ضمنها المطالبة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، كاتفاقية الاختفاء القسري واتفاقيات العمل الدولية، وإصلاح القضاء في سبيل استقلاليته، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس، والترحيب بموافقة الإمارات على دعوة المقرر الخاص بالاتجار بالبشر، والمطالبة بتوجيه دعوة مفتوحة إلى كل المفوضين الدوليين للزيارة، وهو أحد الإجراءات التقليدية. كما تمت التوصية بالاهتمام، وتحسين أوضاع المرأة بصورة عامة، بما في ذلك منحها الجنسية لأبنائها والتنويه بحدوث تحسن يحتاج إلى مزيد. كما نوّهت التوصيات حول موضوع الجنسية وعدم سحبها، إضافة إلى ضرورة التعامل مع قضية عديمي الجنسية (البدون)، والمطالبة بالإيقاف الاختياري للعلى أن. والعمل على معالجة نظام الكفالة، وإصدار القوانين التي تسمح بإنشاء نقابات مستقلة للعمال الأجانب، كما طالبت بالعمل على معالجة موضوع الاحتجاز التعسفي، والتحقيق في مزاعم التعذيب، وإيجاد الوسائل المناسبة لمعالجة أوضاع العنف المنزلي والأسري، وحماية العمالة المنزلية. كما تناولت التوصيات قضايا حرية التعبير وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد رد الوفد الرسمي على أغلبية التوصيات التي تم قبولها، كما وعد بدراسة بعضها مذكرًا بأنه قد قام بتنفيذ عديد منها في الإطار الزمني المعهود.

المملكة العربية السعودية:

ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٨ ناقشت السعودية استعراضها الدوري الشامل ثلاث مرات الأولى، كانت في فبراير ٢٠٠٩ والثانية، في اكتوبر ٢٠١٣ والثالثة، في نوفمبر ٢٠١٨. وفي ذلك الإطار تلقت عديدًا من التوصيات، سواء من الدول الأعضاء أو من جهات أخرى، تعاملت مع قضايا حقوقية، كان من ضمنها المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، ومواءمة القوانين المحلية مع الالتزامات الدولية التي التزمت بها الدولة، حيث يفتقر قانون العقوبات إلى التحدّيد والدقة، والسماح للمحبوسين بالطعن في شرعية احتجازهم أمام محكمة وبحضور محام. كما عالجت التوصيات قضايا ضمانات حرية التعبير، والسماح بوجود منظمات حقوق الإنسان، وتوجيه دعوة مفتوحة للمقررين الدوليين، والدعوة لإصدار تشريعات لتمكين المرأة ومساواتها، وقانون يجرم العنف ضد المرأة، كما يعالج موضوع الولاية، ومسألة صعوبة وصول المرأة للعدالة، ومسألة منح الجنسية لأولادها. كما عالجت التوصيات موضوع العلى أن، والعقوبات البدنية، والاحتجاز التعسفي، والتحقيق في مزاعم التعذيب. وعالجت موضوع تبعية النائب العام لوزير الداخلية. وعالجت التوصيات مسألة تكوين الجمعيات، وحق التجمع السلمي، وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان. كما نوّهت عن عدم توفر الحماية الكافية للعمال الأجانب. وغير ذلك من الأمور.

وقد رد الوفد الرسمي على كثير من التوصيات وقبل بعضها ورفض بعضها الآخر، كما تم التنويه من بعض الوفود للتحسن المطرد في بعض المجالات وعدم تنفيذ بعض التوصيات التي تمت الموافقة عليها.

دولة قطر:

ناقشت قطر استعراضها الدوري الشامل ٣ مرات، وقد تمت المناقشة في الدورة الأولى في الجلسة السابعة، في فبراير ٢٠١٠، والدورة الثانية فكانت في الجلسة ١٩ في يناير ٢٠١٤، أما في الدورة الثالثة فكانت خلال الجلسة ٣٣ في مايو ٢٠١٩. وقد تركزت التوصيات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء ومن ١٦ جهة أخرى حول عديد من القضايا الحقوقية، كان من ضمنها المطالبة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وسحب التحفظات على عدد من الاتفاقيات التي انضمت لها، وعدم التأخير في تقديم التقارير للإجراءات التعاقدية، ووقف اختياري للعلى أن، حيث إنه على الرغم من أنه لم ينفذ حكم على أن منذ ٢٠٠٣ إلا أن حكمًا بالعلى أن قد صدر في ٢٠١٨. كما تناولت التوصيات إنشاء النقابات بالنسبة للعمال الأجانب. اما بالنسبة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان كانت قد حصلت على درجة «أ» بموجب مبادئ باريس، إلا أنها بحاجة لأن تكون أكثر استقلالية. كما تم التطرق إلى معالجة أوضاع الاحتجاز السابق للمحاكمة، وقانون الجرائم الإلكترونية، والعقوبة البدنية، والمرأة والعنف المنزلي والأسري، وإنشاء محكمة للأسرة، وأوضاع العمالة المنزلية، وحقوق المعاقين، وإصدار قانون للبيئة، والاتجار بالبشر وعديمي الجنسية أو البدون.

وقد قبلت قطر أغلبية تلك التوصيات ووعدت بدراسة عدد آخر كما رفضت بعضها .

دولة الكويت:

ناقشت الكويت استعراضها الدوري الشامل مرتين، حتى تاريخ إعداد هذه الورقة (ديسمبر ٢٠١٩) الأول، في الدورة الأولى في الجلسة الثامنة في مايو ٢٠١٠، والثاني، في الدورة الثانية في الجلسة ٢١ في أكتوبر ٢٠١٤، ومن المقرر أن تتم مناقشة استعراضها الدوري الشامل الثالث، في الجلسة ٣٥ في أواخر يناير ٢٠٢٠.

وقد تلقت الكويت عديدًا من التوصيات من الدول الأعضاء و ١٧ جهة أخرى تركزت في موضوعات حقوقية، كالتصديق على عدد من الصكوك الدولية كالبروتوكول الاختياري الأول والثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كذلك اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيتا عديمي الجنسية لسنة ١٩٥٤ و١٩٦١ لانعدام الجنسية، وكل اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وضرورة إصدار قانون شامل لحقوق الطفل ليتواءم مع التزام ومصادقة الكويت على اتفاقية حقوق الطفل، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس، وإنهاء التمييز ضد المرأة في السكن، والأحوال الشخصية، وحلّ قضية عديمي الجنسية (البدون)، والإيقاف الاختياري للعلى أن، حيث تم آخر على أن في ٢٠٠٧ ثم في ٢٠١٣، والتحقيق بمزاعم تعذيب في أماكن الاحتجاز، والنظر في موضوع الاحتجاز التعسفي. وإصدار قوانين تحظر العنف المنزلي واللأسري، وضرورة مراجعة تخفيف أحكام جرائم الشرف بالنسبة للرجال. والحاجة إلى حماية للعمالة المنزلية والتقليل من الحبس الاحتياطي، الذي يصل إلى ٤ أيام، وإصلاح القضاء وبالذات في منع التقاضي عبر المحكمة الإدارية في بعض القضايا.

وإعادة النظر في قانون الجنسية بسحب الجنسية، الذي يحظر تجنيس غير المسلمين. وكذلك مراجعة أوضاع حرية التعبير، وبالذات مجموعة القوانين المقيدة للحريات والتجمع السلمي، ومقاضاة المدونين والمغردين.

وقد رد الوفد الرسمي على عديد من تلك التوصيات منوهًا إلى أن عديدًا منها قد أخذ حيز التنفيذ أما عدا ذلك فسوف تتم دراسته والرد بشكل رسمي على نتيجة تلك الدراسة.

سلطنة عمان:

ناقشت عمان استعراضها الدوري الشامل مرتين حتى إعداد هذه الورقة (ديسمبر ٢٠١٩)، المرة الأولى، كانت في الدورة الأولى من مسارات الاستعراض وذلك خلال الجلسة العاشرة في يناير ٢٠١١، أما المرة الثانية، فقد كانت في الجلسة ٢٣ في الدورة الثانية وذلك في يوليو ٢٠١٥ ومن المقرر أن تتم مناقشة الاستعراض الدوري الشامل لعمان في الدورة الثالثة في الجلسة ٣٧ في نوفمبر ٢٠٢٠.

وقد تلقت عمان مجموعة من التوصيات والملحوظات من الدول الأعضاء، إضافة إلى ٨ جهات أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية وغير الدولية وبعض الجهات المتخصصة. وقد تركزت الملحوظات والتوصيات على مجموعة من القضايا الحقوقية كان من ضمنها، المطالبة بالمصادقة على عديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أو بروتوكولاتها الاختيارية وسحب التحفظات على بعض الاتفاقيات، إضافة إلى المصادقة على اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من وجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان، إلا أنه كانت هناك مطالبة بمنحها مزيدًا من الاستقلالية بموجب مبادئ باريس. كما تطرقت التوصيات إلى ضرورة الاهتمام بوضع المرأة وإسهاماتها العامة، أخذًا في الاعتبار الضغوط التي تتعرض لها المرأة

المتزوجة من غير مواطن. كما تم التطرق لموضوع الاتجار بالبشر، وضرورة الإيقاف الاختياري للعلى أن، وإيقاف العقوبة البدنية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وضمان التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، ومعالجة قانون الجنسية بتقييد صلاحية إسقاط وسحب الجنسية.

وقد رد الوفد الرسمي على تلك التوصيات وقبل عديد منها بوعد تنفيذها أو دراستها أو رفضها والعودة مرة أخرى للاستعراض الدوري الشامل المقبل لتبيان التطور.

الاستعراض الدوري الشامل بين الفعالية والتعثر:

يمثل الاستعراض الدوري الشامل الذي صدر قرار بلائحته التنفيذية من مجلس حقوق الإنسان في ١٨ يونيو ٢٠٠٧، لاستكمال المنظومة الدولية الجديدة لحقوق الإنسان، التي بدأت مسارها القانوني في يونيو ٢٠٠٦، في جنيف باعتماد المجلس ومكوناته، حيث صار المجلس ينتخب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتبعها، بينما كانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتبع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة.

وتُعد آلية الاستعراض الدوري الشامل محطة جديدة، ومبتكرة، ملزمة لكل دول العالم بلا استثناء، بتقديم تقاريرها الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان داخلها، وتتلقى توصيات من الدول الأعضاء، إضافة إلى مداخلات المجتمع المدني الدولي والإقليمي والمحلي. كما تبرز أهمية الاستعراض الدوري الشامل، كونه وسيلة تدريجية وشاملة وغير مجتزأة، بإمكانها أن تعالج كل قضايا حقوق الإنسان دون استثناء. وتتمثل في تدرجها وشموليتها كونها تعالج قضايا قابلة للمعالجة جزئيًا أو كليًا بالتدريج، كما أن إلزاميتها أدت إلى فتح حوار وتشارك بين الدول المعنية وبين الأطراف الأخرى، سواء الأمم المتحدة بأجسامها المختلفة، أو منظومة المجتمع الدولي غير الحكومي، أو المفوضين

الدوليين المستقلين الذين وجدوا نقطة انطلاق للتواصل مع الحكومات للقيام بزيارات مفتوحة أو دورية لبلدان كانت مغلقة في السابق.

بالنسبة لدول مجلس التعاون وطبيعتها السياسية المركزية، فتأثير آلية الاستعراض الدوري الشامل ما زال بطيئًا، يتعثر فيها التغيير والتأثير حين تكون الموضوعات المطروحة تتعرض ببنية السلطة، وحرية التعبير، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومجمل الحريات العامة، واستقلال القضاء. بالمقابل فإن صيغة الاستعراض الدوري الشامل فتحت الباب على مصراعيه لنقاش علني مفتوح تنخرط فيه دول الخليج بشكل ملحوظ، وبجرد بسيط لبعض القضايا وجدنا أن عدة موضوعات لم يكن لها أن ترَ النور دون الية الاستعراض الدوري الشامل.

كما أنه وللمرة الأولى نجد دول الخليج تدخل في نقاش، في إطار محطة دولية تتنازل فيها عن المعالجة التقليدية، على أن ذلك الأمر يُعد من باب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، وقبول هذا التدخل وإبداء الرأي وأحيانًا تنفيذ تلك التوصيات مما يُعد بحد ذاته تطورًا إيجابيًا.

كما أنه من الضرورة التنويه بأهمية المعلومات المنشورة كنتاج لألية الاستعراض الدوري الشامل. حيث للمرة الأولى يتم نشر معلومات ناقدة دون موارية على الموقع الرسمي لكل دولة دون اعتراض، وقد وفرت هذه الأوراق للراغبين معلومات قيمة عن موقف الدولة الخليجية تجاه قضايا حقوق الإنسان، التي عادة ما لا يفصح عنها، أما الآن فهي متوافرة وموجودة بتفاصيلها متاحة للتصفح لمن يريد، وبإمكان أي جهة أن تعرض رأيها عن أوضاع حقوق الإنسان وانتقادها في هذا البلد أو ذاك، إضافة إلى النقل المباشر بالصوت والصورة لأحداث المناقشات.

بطبيعة الحال تبقى محدودية التأثير لما نتوقعه من الاستعراض الدوري الشامل أخذًا بالاعتبار الإيجابيات المذكورة أعلاه. فالاستعراض يظل عملية بطيئة في أحيان كثيرة، بل إنه بإمكان الدولة أن تقبل ولا تنفذ التوصية المطروح عليها أو تنفذها بشكل قاصر. كما أنه لا يخفى علينا بأن الاستعراض الدوري الشامل هو من ضمن مناشط للأمم المتحدة، وهي منظمة حكومات، وليست منظمة شعوب، وقد شاركت في مفاوضات إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وكنت ألحظ نمط الحكومات وليس فقط دول الخليج، وطريقة تفكيرها، في كيفية الوصول إلى صيغة تقلل من الضغوط عليها، وتقييد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان إلى أبعد الحدود، وبالذات في جسم الخبراء الدوليين المستقلين المتطوعين، الذين كنت ممثلًا لهم في تلك المفاوضات.

وفي تقديري بأن في آلية الاستعراض الدوري الشامل كثيرًا من الإيجابيات، لكنه يحمل في طياته بطئًا وتغاضيًا عن جذور إشكاليات نمط اتخاذ القرار وكيفية معالجته بصورة أسرع واكثر نجاعة، كما أن معظم الدول ومن ضمنها دول الخليج تعلمت كيف تتعامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وتكيفت معها، واستطاعت في عديد من الحالات الحرجة تجاوز الضغط الدولي والاستمرار في المخالفات.

تعاقد دول مجلس التعاون الخليجي بمعاهدات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة

أ. مظفر عبدالله

ملخص :

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي الستة نموذجًا ذا صفات محدّدة بشأن علاقتها بالمنظومة القانونية الخاصة بشرعة حقوق الإنسان المتمثلة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الصادرة عن الأمم المتحدة. وتستند تلك الصفات إلى عديد من العوامل السياسية والتاريخية والدينية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيش في محيطها أنظمة وشعوب تلك الدول (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت).

ويمكن الإحاطة بطبيعة علاقة هذه الدول بالمعاهدات الرئيسة لحقوق الإنسان بالتساؤلات التالية:

١- ما طبيعة الأنظمة السياسية لهذه الدول وصفات المجتمعات التي تحكمها.

٢- ما الأسباب التي تقف وراء انضمام تلك الدول لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

٣- ما الدوافع التي تقف وراء إجراءات إبداء التحفظات أو سحبها من معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

٤- ما التأثير المجتمعي على التفاعل الرسمي مع تلك المعاهدات (الديني، والاجتماعي).

٥- ما موقف دول مجلس التعاون الخليجي التعاقدي بشأن معاهدات حقوق الإنسان.

١- طبيعة الأنظمة السياسية وصفات المجتمعات الخليجية:

تتسم طبيعة الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بسمات متشابهة بشكل عام من حيث كونها أنظمة ملكية، ذات طبيعة وراثية (إمارة، سلطنة، ومملكة)، تحاول إيجاد صيغة تشارك شعبية في الحكم عبر مجالس شورى مختلطة (تعيين مباشر أو انتخاب ضمن مجمع انتخابي محدّد)، ويُستثنى من ذلك دولة الكويت ومملكة البحرين، حيث تُجرى فيها انتخابات عامة ووفقًا للشروط التي يرسمها القانون.

وباستثناء المملكة العربية السعودية التي اعترفت بها بريطانيا مستقلة بموجب معاهدة جدة لعام ١٩٢٧، نالت كل دول الخليج استقلالها عن الحماية البريطانية أوائل السبعينيات فيما حصلت دولة الكويت على الاستقلال عام ١٩٦١، وهي تواريخ حديثة في عمر تأسيس الدول الوطنية.

ورغم صدور دساتير وقوانين تعمل بموجبها الأنظمة الخليجية الستة بعد الاستقلال تحكم العلاقة بينها وبين الشعوب، إلا أن عبورها إلى مفاهيم الدولة المدنية يبدو عصيًا إلى هذا اليوم، ويرجع ذلك بالطبع لأسباب سياسية، تاريخية، اجتماعية، ودينية ضاغطة، ويبدو اختبار الديمقراطية من أكثر المسائل المحرجة لهذه الدول على المستوى المحلي والدولي، الذي يُعد إحدى الركائز الأساسية لموضوع حقوق الإنسان.

ولا تزال القبلية والعشائرية والمؤسسة الدينية والعلاقات الاجتماعية تعمل بشكل موازٍ وربما بشكل أكثر فعّالية من القانون في تسيير مسائل الحكم والإدارة العامة، ويظهر ذلك في استناد أنظمة الحكم في هذه الدول إلى تأمين امتدادها الزمني والعملي داخليًا على تلك العوامل؛ بسبب ضعف بُنية القانون

لمصلحة العامل الاجتماعي الداخلي. وقد أسهم ذلك في إضعاف الحديث عن الحقوق والواجبات لمصلحة الحديث عن المِنح التي تأتي على شكل وظائف وخدمات أساسية؛ كالتعليم والتطبيب والإسكان وغيرها. إن استدعاء القبيلة والعائلة في المشهد السياسي والإداري للدولة إضعاف لمركزيتها، وانتكاسة للحداثة والتطور.

إلا أنه يجب الوقوف على مسألة مهمة هنا، وهي أن التقاليد الديمقراطية، أو صيغة الشورى الصحيحة، كما تُسمى في التراث السياسي العربي، تبدو شبه منعدمة في تاريخ المنطقة الخليجية مع استثناء نسبي لكل من دولة الكويت ومملكة البحرين، ولذلك ليس هناك من تراث متراكم في التربية اليومية، التي يغلب عليها طابع التسلط الأبوي، سواء في الأسرة الصغيرة، أو العلاقات الاجتماعية الأوسع، أو في سلطة الدولة. ويسهم النظام التعليمي الحكومي في تكريس الأجندات السياسية والاجتماعية والدينية والاجتماعية كوسيلة لتثبيتها في عملية التنشئة.

ولا يزال الضعف البيّن في قدرة الدول الخليجية على السيطرة التامة على زمام الأمور في المسائل القبلية والعشائرية والدينية والاجتماعية، بل يتم اللجوء لها في بعض الأوقات كالانتخابات، أو طلب الدعم في حالات الاحتقان السياسي الداخلي. ويسهم التجاور الجغرافي لدول الخليج العربي في تغذية الروح القبلية من زاوية التصاهر والتقارب الاجتماعي بين بعضها بعضًا ما يُصعب أي محاولة من قبل الإدارة المركزية من تهميش دورها في التأثير على المشهد الاجتماعي/السياسي.

من جانب آخر تلعب التقاليد الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والمرأة والتنشئة الاجتماعية عمومًا دورًا مهمًا وضاغطًا في إبطاء الحراك نحو الحكم المشترك وهو ما يؤثر كثيرًا في توسيع نطاق الحديث عن الحريات العامة في المجتمعات

الخليجية، اذًا لا تزال مسألة التشارك في الحكم غير ناضجة في ذهن المجتمعات الخليجية ويؤكد ذلك خجل الحركة المطلبية وانتظار التغيير (المنح) من القمة، ولا تزال أيضًا النظرة إلى دور المرأة في بدايات السلم رغم كل صور التمكين المُعلنة، إضافة إلى التأثير السلبي الذي يسببه التعليم التقليدي والتلقيني للأطفال والناشئة في مسألة التغيير والتطوير العام للمشهد الاجتماعي والسياسي.

كما تسهم طبيعة الاقتصادات الخليجية التي تعتمد على الريعية في خلق علاقة أبوية بين الأنظمة والشعوب من خلال ما يمكن تسميته بالتوظيف الوهمي في الجهاز الإداري للدولة، الذي يضمن تغطية قانونية لفكرة إعادة توزيع الثروة عبر الرواتب والخدمات المجانية وشبه المجانية التي تُقدم للمواطنين، وهو يخلق ضمنيًا نوعًا من الولاءات الشعبية للأنظمة ويقلل من فرض النقد والتوجيه للسياسات المتبعة.

٢- أسباب مؤثرة في انصمام الدول الخليجية لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية:

من بين أبرز السمات التي تحدد تعامل حكومات الدول الخليجية مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أنها تأتي من القمة (أي الحكومة ذاتها)، وذلك يرجع إلى الصلة المباشرة والمكشوفة لها مع المجتمع الدولي عبر عضوياتها في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي تشكل عامل ضغط وإحراج لها من خلال حركة حقوق الإنسان الدولية الجارفة وضرورة انتساب الدول لها.

المسألة الثانية، تتعلق بتأثير الضغوط الخارجية والدولية والأحداث الإقليمية على انسياق الدول للتصديق والتوقيع على تلك المعاهدات، وهي تأثيرات حاسمة في كثير من الأحيان ويظهر ذلك في كثافة الانضمام بعد الغزو العراقي على دولة الكويت الذي أثر كثيرًا على انكشاف المنطقة دوليًا.

ثالثًا، هناك العوامل والتأثيرات الداخلية المتعلقة بالضغوط الاجتماعية والدينية في مجتمعات دول الخليج والتي تُعد عاملًا مناوئًا لتعامل الحكومات مع المجتمع الدولي في الشأن الذي تعتقد هذه الفئات أنه يعمل على تغريب المجتمع.

رابعًا، تفتقر منظومة مجلس التعاون الخليجي إلى آلية موحدة لإجراءات المصادقة وتنفيذها وفقًا لمعايير الأمم المتحدة، وفي الأغلب تتخذ كل دولة مسارها الخاص وفقًا لتقديرات الضغوط الدولية أو للحاجة المُلحة لديها في حلّ قضايا شرائح معينة كالأطفال أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

خامسًا، فقد شكلت آلية الاستعراض الدوري الشامل لتقارير الدول ضغطًا إضافيًا على دول الخليج العربي، فهذه الأوراق تسبب حرجًا دوليًا لكثير من الدول، حيث يتم مناقشة قضايا حقوق الإنسان المختلفة فيها، ويتم مآخذة الحكومات على التقصير في تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات في العلن وتكون عرضة للنقد في وسائل الإعلام المختلفة خصوصًا مع الانفتاح العالمي في هذا المجال.

سادسًا: تأثيرات (الربيع العربي) في الحركات الشعبية المطلبية في الدول العربية باتت واضحة على مسايرة الأنظمة السياسية لنيل الشعوب حرياتها وممارسة حقوقها كباقي شعوب الدول الأخرى في أجواء ديمقراطية، وإذا كان من الصعب رصد تأثير ما يحدث في البلدان العربية من ثورات في منظومة حقوق الإنسان التعاقدية، إلا أنه من المؤكد أن تغيير وإسقاط عديد من الأنظمة السياسية يؤدى إلى نوع من المراجعة أو الالتفاتة لموضوعات حقوق الإنسان وقضايا الحريات عامة حتى وإن كان من باب التكتيك الوقتي والتنفيس عن الاحتقان.

٣- الدوافع التي تقف وراء إجراءات إبداء التحفظات أو سحبها من معاهدات حقوق الإنسان الدولية:

تبدي دول مجلس التعاون الخليجي عديدًا من التحفظات حين تنوي التوقيع والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وهناك تحفظات عامة تعوق التنفيذ بالكامل، وهناك معوقات جزئية على مواد بعينها.

ويقف الدين والسيادة كمصدات موضوعية تحول دون المضي في مسائل الانضمام للمعاهدات، كما يقف الحذر والخوف من الانضمام سببًا آخر في التأخير؛ بسبب قلة الخبرة في التعاطي مع الشأن الإنساني الدولي والرغبة في الوقوف على أرض آمنة.

أيضًا، هناك مسألة تتعلق برغبة الحكومات الخليجية بخفض الضغوط الدولية عليها في موضوع التصديقات، فتقوم بالإعلان عن الرغبة أو التصديق مع إبداء عديد من التحفظات على كثير من البنود بشكل يفقد أهمية تلك الاتفاقية ويجعل الانضمام لها مسألة إعلامية.

وهناك أسباب تتعلق بالأجواء السياسية أو الاجتماعية الداخلية التي تعمل كأدوات ضغط للانضمام للمعاهدات، كأن يكون هناك حوارات مجتمعية جادة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة، أو ضرورة تحسين أوضاع الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، أو التعذيب وغيرها من الموضوعات وخاصة في الدول التي تملك هامشًا من حرية التعبير.

وتعمل بعض الظروف التي تحدث في التشكيلات الوزارية في تسريع عملية الانضمام للمعاهدات أو ابطائها وعرقلتها بحسب فكر وتوجهات الشخص الذي يقود مجلس الوزراء أو الوزارات المعنية كالخارجية، الداخلية، العمل، وغيرها من التي تكون على خط تماس مع قضايا حقوق الإنسان.

يُضاف إلى ذلك بالطبع الفقر الواضح في الخبرة للأجهزة الحكومية ذات الصلة بالعمل الحقوقي الدولي، ويمكن ملاحظة تميُّز وزارات الخارجية بالذات في التعاطي مع هذا الشأن وذلك يرجع إلى سبب رئيس وهو أنها الوزارة الأكثر احتكاكًا بالمنظمات الدولية والدول عمومًا، حيث ينتج عن طبيعة هذا الاحتكاك تلقي النقد والآراء عن أحوال حقوق الإنسان في بلدان الخليج العربي، فيما تتخفي وزارات أخرى العدل والعمل والداخلية بعيدًا عن الأضواء الخارجية نسبيًا وتعمل في كثير من الأحيان على إبطاء تسيير أعمال التعاقد في المعاهدات الحقوقية المتعدّدة.

٤- التأثير المجتمعي على التفاعل الرسمي مع تلك المعاهدات (الديني، الاجتماعي):

من المهم دراسة التأثيرات المجتمعية التي تسهم في أعمال دخول دول الخليج العربية إلى الاتفاقيات الدولية، وهي تأثيرات ذات جذور اجتماعية محافظة أحيانًا، ودينية أحيانًا أخرى.

ومما لا شك فيه بأن التيار الديني المحافظ بشقيه المسيس أو الشعبي يقف كعامل إبطاء أمام رغبة الحكومات أحيانًا التي تتعرض لضغوط من المجتمع الدولي هي أيضًا.

كما أن التيارات الاجتماعية المحافظة التي تتسيد المشهد الحياتي للمجتمعات الخليجية تملك من الدالات على سياسات الدولة الداخلية والخارجية خصوصًا في موضع حقوق الإنسان التي يُنظر لها كصناعة غربية. وتخشى معظم الحكومات الخليجية ردات الفعل الشعبية الاجتماعية والدينية من جراء التعامل مع القضايا التي تطرحها تلك المعاهدات.

كما تعمل بعض الأنظمة الخليجية التي تتكئ على قاعدة الأحكام الشرعية في بعض الدول الخليجية على رفض التعامل مع منظومة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لأسباب دينية، ومن جانب آخر يؤثر شكل التوظيف وطبيعته في بعض الوزارات عامل غير مواتٍ لتسريع الانضمام لبعض المعاهدات كوزارات العدل والشؤون الإسلامية وذلك بسبب التحفظات ذات الجذور الدينية أو المحافظة للأغلبية التي تدير هذه المرافق.

وهناك ظاهرة تخص منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في الدول الخليجية - والعربية عمومًا - وتتلخص في التضييق على مساحات العمل الخاصة بها من خلال القوانين المنظمة لإشهار تلك الجمعيات، أو تجنيد شرائح، أو أصحاب رؤى قريبة من الحكومات لتضمن العمل في نطاق معقول بالنسبة لها، وهذا هو احد أسباب عدم انتشار نطاق الوعي العام بالحقوق والواجبات في كثير من البلدان ولا سيما الخليجية، كما أنه أحد أسباب تجاهل تلك المنظمات لتعمل جنبًا إلى جنب في رفد الحوار والنقاش المدني المتعلق بقرارات الانضمام للمعاهدات الدولية.

٥- موقف دول مجلس التعاون الخليجي التعاقدي بشأن المعاهدات الرئيسة لحقوق الإنسان:

تصديقًا لمسألة عدم وجود سياسة موحدة في مجلس التعاون الخليجي بشأن معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يُظهر الجدول المقارن موقف الحكومات الخليجية من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، والتباين في التصديق على بعضها، كما يتبيّن أن المجتمع الدولي لا يتعامل مع مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة. علمًا بأن هناك مكتبًا لحقوق الإنسان في هذه المنظومة تأسس عام ٢٠١١.

ويبدو كذلك أن دول الخليج تُصنف الاتفاقيات بحسب حساسية موضوعاتها، وطبيعة المردود السياسي والقانوني العائد عليها، فالاتفاقيات التي تخدم الطفل أو شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة تُعدها في نظرها اتفاقيات مُستحقة ولا ضرر سياسي أو ديبلوماسي متوقع من ورائها. فيما تُقيِّم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات أخرى بتقييمات أخرى تقاس بدرجة الإحراج الدولي المتأتي منها. ويندرج ذلك على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

توصيات عامة:

يتطلب تحسين بيئة حقوق الإنسان في المنظومة الخليجية عددًا من الإصلاحات الجوهرية في بيئة العمل السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ويمكن التطرق لتلك الإصلاحات بالآتي:

١- بناء سياسات خليجية استرشادية لتكون موجِهًا لتعامل حكومات المنطقة مع معاهدات حقوق الإنسان من خلال مجلس التعاون الخليجي.

٢- ضمان عدم إصدار تشريعات وطنية تتناقض مع أو تعرقل تطبيق اتفاقيات أو بنود فيها بحجج ومنطلقات اجتماعية غير مُجمع عليها، أو تخص شرائح دون غيرها داخل الدولة الواحدة وبشكل يهتك مفاهيم المواطنة والحقوق المدنية للأفراد.

٣- ضمان التطبيق الكامل لبنود الاتفاقيات الدولية التي يتم التوقيع عليها.

٤- المضي في التوقيع والتصديق على البروتوكولات التي تعطي الأفراد الحق في الشكوى المباشرة.

٥- توسيع نطاق الحوار المجتمعي حول أهمية الانضمام لمعاهدات حقوق الإنسان وبيان دورها المحوري في السلم الاجتماعي ويشمل ذلك المؤسسات الرسمية والأهلية.

٦- تدريب الكوادر البشرية على التعامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية.

٧- استناد الأحكام القضائية إلى بنود الاتفاقيات الدولية بمثل استنادها للتشريعات الوطنية في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان والتي تمس بنود اتفاقيات تعاقدت الحكومات فيها.

٨- تعويم قضايا حقوق الإنسان في مناهج التربية والتعليم.

٩- الاهتمام بالدراسات الحقوقية والقانونية المرتبطة بمجمل قضايا حقوق الإنسان.

١٠- البناء على ما جاء في نص إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير النقاشات حوله وجعله وثيقة ملزمة لدول المجلس.

١١- وضع إستراتيجية خليجية إعلامية لتعزيز حقوق الإنسان في دول المجلس.

١٢- إنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان يتبع الأمانة العامة للمجلس ويكون واجهته في التعامل مع التكتلات الأخرى في دول العالم.

١٣- تشجيع النهج الوسطي والمستنير في تفسير القضايا الدينية.

موقف دول مجلس التعاون الخليجية العربية من أبرز معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقية حقول الطفل	العهد الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
البحرين	20 sep 2006	27 sep 2007	13 feb 92	27 mar 90	18 jun 02	22 Nov 11	6 Mar 98
الكويت	21 may 96	21 may 96	21 oct 91	15 oct 68	2 sep 94		8 Mar 96
عمان			9 dec 96	1 jan 03	7 Feb 06	6 jan 09	
قطر			3 apr 95	22 Jul 76	29 apr 09	13 May 08	11 Jan 00
السعودية			26 Jan 96	23 Sep 97	7 sep 00	19 Mar 10	23 Sep 97
الإمارات			3 jan 97	20 Jul 74	6 Oct 04	24 Jun 08	19 Sep 12

مواقف دول الخليج العربية من اتفاقيات وبروتوكولات بحقوق الإنسان:

المملكة العربية السعودية:

أولًا: الاتفاقيات والبروتوكولات التي لم تدخل طرفًا بها:

١- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

٤- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥- البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بخصوص تقديم شكاوى من جهة الأفراد.

٦- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

٧- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٨- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة.

ثانيًا: البروتوكولات الاختيارية التي دخلت المملكة طرفًا فيها:

١- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢ - البروتكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل التي تتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٣- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال في المواد الإباحية.

٤- البروتوكول الاختياري لانفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ثالثًا: اتفاقيات أبدت تحفظات على بعض بنودها:

١- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

- (تحفظ بوجه عام على جميع الأحكام التي تتعارض بشكل أو بآخر مع الشريعة الإسلامية).

- (تحفظ على المادة رقم (٢٢) التي تتعلق بإحالة أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية بهدف الفصل فيه).

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- (تحفظ بوجه عام على جميع الأحكام التي تتعارض بشكل أو بآخر مع الشريعة الإسلامية).

- (تحفظ على الفقرة (٢) من المادة (٩) والمتعلقة بالمساواة بين الأبوين بشأن جنسية الأطفال).

- (تحفظ على الفقرة (١) من المادة (٢٩) التي تتعلق بإحالة النزاع بين الدول الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية).

٣- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- (تحفظ على المادة (٢٠) وذلك لأنها لم تقم بالاعتراف نهائيًا بصلاحيات لجنة مناهضة التعذيب التي وردت بتلك المادة).

- (تحفظ على مادة (٢١) ومادة (٢٢).

- (تحفظ على الفقرة (١) من المادة (٣٠) والمتعلقة بإحالة النزاع بين دولتين أو أكثر بخصوص تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية فقد أعفت نفسها بما ورد بها وتخلصت من الالتزام بها.

٤- اتفاقية حقوق الطفل:

- التحفظ بشكل عام على كل المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وهو البرتوكول الخاص باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

- الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل التي تتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم للمشاركة في المواد الإباحية.

٥- البروتكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (إعلانات عامة وأخرى متعلقة بالمادة ٣ فقرة (٢) حول تجنيد الأشخاص البالغ عمرهم ١٧ سنة).

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة ١٧. الفترة من (٢١ أكتوبر - ١ نوفمبر ٢٠١٣).

دولة قطر:

أولًا: معاهدات وبروتوكولات ليست طرفًا فيها:

١- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٢- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- البوتوكول الأول والثاني الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراء أسرهم.

٥- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.

٦- الاتفاقية الخاصة بخفض حالات انعدام الجنسية.

٧- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٨- البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

١٠- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٢- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ثانيًا: التحفظات على بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات :

١- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري / مادة ١٤.

٢- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

توقيع فقط.

٣- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

- مادة ٩ (٢)، مادة ١٥ (١) و(٤)، مادة ٢، مادة ١٦ (١).

٤- اتفاقية مناهضة التعذيب.

مادة ١، مادة ١٦، ٢٠.

سحب التحفظ على المواد ٢١، ٢٢.

٥- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

مادة ٢ (أ)، مادة ٩ فقرة (٢٥)، مادة ١٥ فقرات (١) و(٤). مادة ١٦ فقرات ١ (أ)، (ج)، (و). مادة ٢٩.

وإعلانات بشأن مادة ١، ومادة ٥ (أ).

٦- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية. مادة ٢١، مادة ٢٢.

٧- اتفاقية حقوق الطفل.

مادة ٢، مادة ١٤.

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لدولة قطر، الدورة ١٩. الفترة من (٢٨ أبريل - ٩ مايو ٢٠١٤).

سلطنة عمان :

أولًا: اتفاقيات ومعاهدات قيد الدراسة :

١- هناك موافقة مبدئية بموجب قرار مجلس الوزراء اتخذ في عام ٢٠١٥ للانضمام إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب.

٢- هناك دراسة للانضمام إلى:

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.
- اتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٨٤.
- اتفاقية ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضات الجماعية ١٩٤٩.

ثانيًا: اتفاقيات ومعاهدات لم يتم المصادقة عليها:

١- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

٢- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثالثًا: اتفاقيات وبروتوكولات انضمت لها:

١- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- اتفاقية حقوق الطفل.

٤- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٥- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل التي تتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم للمشاركة في المواد الإباحية.

٦- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعًا: التحفظات والتعديلات والإعلانات:

١- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، التحفظ على المواد ٩ (٢) والمادة ١٥ (٤) والمادة ١٦، والمادة ٢٩ (١).

وسحب التحفظات على الفقرة (٤) من المادة (٥) الخاصة بحرية التنقل واختيار السكن.

٢ - اتفاقية حقوق الطفل (تعديل التحفظ على المادة (١٤)، وسحب التحفظ على المادة ٧، والمادة ٩ (٤)، والمادة ١٤، والمادة ٢١، والمادة ٣٠.

٣- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. (تحفظ ويخضع للتحفظات على اتفاقية حقوق الطفل وإعلان بشأن المادة ٣ (٢) المتعلقة بتحدّيد سنّ التجنيد لـ١٨ عامًا.

٤- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. (تحفظ ويخضع للتحفظات على اتفاقية حقوق الطفل).

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لسلطنة عمان. الفترة من (٢٨ أبريل - ٩ مايو ٢٠١٤).

دولة الكويت :

أولًا: التحفظات على بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة:

١- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

إعلان تفسيري للفقرة (١) من المادة ٢، وللمادتين ٣ و٢٣.

وتحفظ على المادة ٢٥ (ب)، والمادة ٤١.

٢- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

إعلان تفسيري للفقرة (٢) من المادة ٢ وللمادتين ٣ و٩.

وتحفظ على الفقرة ١ (د) من المادة ٨.

٣- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

تحفظات على فقرة (أ) من المادة ١٨، والفقرة (٢) من مادة ٢٣.

إعلان تفسيري للفقرة (٢) من المادة ١٢ الفقرة (أ) من المادة ١٩، والفقرة (أ) من المادة ٢٥.

٤- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

تحفظ على الفقرة (٢) من المادة ٩، والفقرة ١(و) من المادة ١٦ والفقرة (١) من المادة (٢٩).

٥- اتفاقية مناهضة التعذيب.

تحفظ على المواد ٢٠ - ٢١ ٢٢.

٦- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

تحفظ على فقرة (٥) من مادة ٣.

٧- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تحفظ على المادة (١٤).

ثانيًا: معاهدات وبروتوكولات لم تنضم إليها:

١- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- البروتكول الاختياري الأول لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراءات تقديم البلاغات.

٤- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

٥- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت. الدورة ٢١ الفترة من ١٩ - ٣٠ يناير٢٠١٥.

مملكة البحرين :

أولًا: التحفظات على بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة:

١- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

المواد: ٣، ١٨، ٢٣ بسبب تعارضهما مع مواد ٢، و٥ فقرة (ب) من الدستور.

٢- التحفظ على البروتوكول المعني بإلغاء عقوبة الإعدام لتعارضه مع الدستور الذي ينص على العقوبة.

٣- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المواد: بند (د) من فقرة (١) من المادة (٨) الخاصة بالإضراب لتعارضها مع نص المادة (٢٧) من الدستور الذي يوكد السلمية.

٤- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تحفظ على المادة (٢) الخاصة بحلّ النزاعات عن طريق محكمة العدل الدولية.

٥- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المادة (٢) بسبب الشريعة الإسلامية.

المادة (٩) فقرة (٢) حول طرق منح الجنسية.

المادة (١٥) فقرة (٤) حرية اختيار السكن.

المادة (١٦) المتعلقة بالزواج.

المادة (٢٩) فقرة (أ) حول تحكيم الخلافات عبر محكمة العدل الدولية.

٦- اتفاقية مناهضة التعذيب.

المادة (٢٠) الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٥).

المادة (٣٠) فقرة (١).

ثانيًا: اتفاقيات وبروتوكولات لم تنضم لها:

١- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

٢- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٤- البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بخصوص تقديم شكاوى من جهة الأفراد.

٥- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام.

٦- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٧- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨- البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩ - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (توقيع فقط عام ٢٠٠٠).

١٠- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين. الدورة ١٣ الفترة من ٢١ مايو - ٤ يونيو ٢٠١٢.

الإمارات العربية المتحدة:

أولًا: الاتفاقيات والبروتوكولات التي لم تدخل دولة الإمارات العربية المتحدة طرفًا بها:

١- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

٤- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦- البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٨- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٩- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٠- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بتقديم البلاغات.

١١- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانيًا: التحفظات على بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة:

١- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تحفظ على المادة (١٤).

٢- اتفاقية مناهضة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

تحفظ على المواد ٢٠ - ٢١ - ٢٢.

٣- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

المادة ٩، المادة ١٥ فقرة (٢).

المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة. الدورة ١٥ الفترة من ٢١ يناير - ١ فبراير ٢٠١٣.

بلـــدان الخليج العربيـة والتقارير الدولية لحقوق الإنسان

أ. سعيد سلطان الهاشمي

مقدمة :

هل بالإمكان الافتراض بأن ثيمة حقوق الإنسان قد حققت حضورًا وازنًا في العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين (٢٠١٠-٢٠٢٠) في الفضاء العام لبلدان الخليج العربية؟

كيف ذلك؟ وعديد من المؤشرات في هذه الفترة الزمنية، تؤكد حدوث انتهاكات لم تعهدها المنطقة، قد طالت الأفراد والجماعات، سواءً من قِبل أنظمة الحكم القائمة أو من قِبل المجتمع. في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة مفارقة التناقض بين: الوفرة في الموارد المالية والندرة في ترشيد إنفاقها لحيازة كرامة إنسانية مستدامة. ومع هذا التناقض برز جليًا المأزق الهيكلي، الذي تتبدى مظاهره في الآتي: رغبة بلدان الخليج العربية في أن تنعم بسلع وأفكار وأُطر الرأسمالية الحديثة والنيوليبرالية المتمددة. لكنها في المقابل لا تدخر وسعًا في رفض أو تحجيم قيم الحرية والعدالة والمساواة أينما استطاعت ومتى ما رغبت سلطاتها في ذلك. بحجج التقاليد تارة، وضرورات الأمن الوطني تارة، ومبررات الغزو الثقافي الخارجي تارة أخرى.

ثمة عامل استجد في السنوات الأخيرة على المشهد الخليجي، عمّق هذا المفارقة، وبدأ يحوز اهتمامًا متزايدًا، ويشكل موضوعًا جادًا للجدل على المستويات كافة؛ إنه: التقارير الدولية لحقوق الإنسان.

ستحاول هذه الدراسة: قراءة الدور المتصاعد للمنظمات الدولية الحقوقية غير الحكومية، من خلال رصدها وتتبعها للانتهاكات عبر تقاريرها الدورية. رغمًا عن، وبالتوازي مع: حماية القوى الدولية لهذه السلطات، وسعي هذه القوى بكل طاقتها للحفاظ على الوضع القائم لتأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

ستقرأ الدراسة هذه العلاقة عبر التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى شكّلت هذه التقارير أثرًا ذي وزن في الوعي العام لسكّان المنطقة، وعلى الحكومات؟

- ما أبرز الحقوق التي ركّزت عليها هذه التقارير؟ وهل من أسباب لذلك؟

- كيف تعاملت بلدان الخليج مع هذه التقارير، رسميًا وشعبيًا؟

المنظمات الدولية، غير الحكومية، التي نظرت الدراسة في تقاريرها هي: منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. أما الدول فهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت. في الفترة الزمنية ما بين (٢٠١٠-٢٠٢٠). بكلمة: الدراسة ليست أكثر من محاولة أولية لوصف الجدل التي تثيره هذه التقارير، وقراءة ظلال ذلك على الإنسان والمجتمع في الخليج.

عن أي بلدان؟ عن أي تقارير؟

شهدت بلدان الخليج العربية في العقود السبعة الماضية تحوّلات جذرية طالت أغلب مفاصل الحياة. وبمثل ما امتازت هذه الفترة بسعة في الخيرات الطبيعية، فإن ضيقًا قد حصل على مستوى الحقوق البشرية. نستعرض، تاليًا، أبرز تلك المظاهر من السعة والضيق:

السعة:

سعة الثروة: تأتي بلدان الخليج العربية (مجتمعة) في المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج النفط على مستوى العالم، بمعدل ١٧,٢ مليون برميل يوميًا، كما تتبوأ المرتبة الأولى في احتياطي النفط على المستوى العالمي باحتياطي يُقدّر حجمه بـ: ٤٩٧ مليار برميل. وفيما يخص إنتاجها من الغاز الطبيعي المسوق، الذي لا

يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة، فقد بلغ في الوقت الحاضر نحو ٤١٥ مليار متر مكعب، لتشكل بذلك حصتها من الإجمالي العالمي نحو ١٢٪. في الوقت الذي شكلت فيه صادرات بلدان الخليج العربية ١٤٪، بما يعادل ١٤٣ مليار متر مكعب من مجمل الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي بنوعيه المسال والغازي على المستوى العالمي والبالغ ١,٠٢٧ تريليون متر مكعب [٢٦]».
بلغة المال: حصدت هذه البلدان «مجتمعة أكثر من ٩,٦٠ تريليون دولار أمريكي على أقل تقدير، منذ تصدير أول برميل عام ١٩٣٢ حتى عام ٢٠١٥ حسب الأسعار الثابتة، و (٦,٦٣ تريليون حسب الأسعار الجارية) [٢٧]»

سعة الشباب: تصنف مجتمعات الخليج العربية بالمجتمعات الفتيّة والشابة، فمن إجمالي عدد سكان المنطقة وفق إحصاءات ٢٠١٨ والذي بلغ ٥٦ مليون نسمة، يشكل الشباب من الفئة العمرية (٢٥-٥ سنة) ما نسبته ٢٥,٢٪ [٢٨]. كما «تميّزت بلدان الخليج العربية بأعلى معدل نمو سكاني في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تضاعف عدد السكان عشرات المرات في غضون بضع عقود. ففي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال: ارتفع عدد السكان من نحو ٩٠ ألفًا في عام ١٩٦٠، إلى أكثر من ٩ ملايين في عام ٢٠١٥، أي بنسبة زيادة قدرها ١٠,٠٠٠٪ وبمعدل نمو ٨,٧٪ سنويًا. وهذا النمو السكاني الفريد عالميًا لم يكن أساسًا؛ نظرًا للتناسل المكثف بشكل غير معتاد بين سكان المنطقة، بل بني أساسًا على الهجرة، حيث استقطبت المنطقة قوى عاملة من خارج حدودها من كل دول العالم في الفترة التي أعقبت تصدير النفط [٢٩].

---

(٢٦) دول التعاون قوة مؤثرة في ميزان الطاقةالعالمي https://www.alittihad.ae/article/46778/2015/.

(٢٧) عمر الشهابي، تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي العدد ٤٧٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٨) https://gccstat.org/ar/center/docs/infographics?limit=20&limitstart=80.

(٢٩) المصدر نفسه.

سعة الثقافة: يُعد الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج قيمة ثقافية عالية. فهو منذ فجر التاريخ ملتقى حضارات متنوعة بثقافاتها وأفكارها، ولأنه يتوسط الطرق البحرية والبرية الواصلة بين قارات العالم القديم؛ آسيا، إفريقيا وأوروبا؛ فقد ظل محط اهتمام سكّان المعمورة. كما شكّل استقراره، على الدوام، ضمانًا أساسيًا لتدفق السلع وازدهار التبادل التجاري والثقافي. وفي مرحلة ما بعد النفط، حققت بلدان الخليج العربية إنجازات جديرة بالذكر، وحصدت من الإنفاق على التعليم، الذي يُعد من الأعلى عالميًا، فضلًا عن تفاعل أطياف واسعة من القوى العاملة الآتية من كل دول العالم، بمستوياتها العلمية والثقافية المختلفة في تفاصيل الحياة اليومية. إضافة إلى تيسّر السفر والتنقل من وإلى المنطقة؛ كل ذلك أنتج في المحصلة أجيالًا من المتعلمين الذين يجيدون التواصل مع العالم بتنوعه اللغوي والفكري والاقتصادي والتقني. ومعهم الاهتمام في كل دقائق الشؤون العامة؛ مما كان له بالغ الأثر في رفع سقف التوقعات بضمانات أوسع لحق الإنسان في أن يعيش بكرامة ورفاهة مستدامة.

في الجهة المقابلة لهذه السِعة، ثمة ضيق يطول حقوقًا أساسية، شخصية وعامة، تتضح بعض أمثلته في الآتي:

- **ضيق التسلط:** الدولة كمفهوم وممارسة ما زال يعاني إشكالات عميقة في المنطقة، فالواقع الخليجي يكشف «سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز»[٣٠]. فالدولة التسلطية التي تمسك بزمام الأمور في بلدان الخليج العربية «ليست نظام حكم فحسب، وإنما التعبير السياسي عن نظام اجتماعي - اقتصادي، أو نمط إنتاج اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة التابعة.. تمد الدولة فيه، في الوضع المثالي، اخطبوط تسلطها إلى النظام

---

(٣٠) انظر للمزيد: محمد غباش، في علي الكواري (محرر)، نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٤)، ص ٤١-٥٨.

الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الإنتاج، وإلى النظام السياسي فتحتكر وسائل التنظيم، وإلى النظام الاجتماعي فتقدم نفسها بديلًا عن مؤسساته، وتستبدل الأيدلوجيات المتنافسة بأيدولوجيا التسلط والإرهاب وقيمه الأصيلة بقيم الاستهلاك المُتعي، وحضارته بحضارة الخوف والرعب» [٣١]. ما يبدو على الدولة في الخليج من حداثة لم يتجاوز الطلاء بعد، فلا الدساتير لها حضور إلا في العقوبات، ولا السلطات منفصلة بالممارسة ولا متصلة بالمحاسبة والرقابة، ولا الشعب هو مصدر السلطة وصاحب شرعية الاختيار والقرار، ولا السلطة في عجلة التداول وفق نظام ديموقراطي سلمي، ولا القضاء مستقل عن ذوي النفوذ ليوجه، عند الاقتضاء، إلى مسطرة المبادئ والحقوق والواجبات والحريات بالدرجة ذاتها والمصداقية ذاتها.

- **ضيق العلاقة:** تتصاعد الأصوات، في المنطقة، المطالبة بالانتقال من نظام الحكم الشمولي إلى نظام الملكيات الدستورية. مُحاولةً الدفع العلني بضرورة: «تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم يتضمن حقوقًا وواجبات متبادلة على أساس مفهوم المواطنة، وتأكيد سيادة القانون، والتحول من الملكيات المطلقة إلى الملكيات الدستورية وَفْقَ «صيغة خليجية»، أو ما يُسَمَّى «بالدستور أولا» [٣٢]. إلا أن مصير هذه الدعوات عادة ما يكون التجاهل العلني أو العقاب بالسجن إذا ما تحول إلى عمل مؤسسي على الأرض كما حدث لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، التي دأبت على

---

(٣١) خلدون النقيب، المجتمع في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، ٢٠٠٨)، ص ١٦٠.

(٣٢) أنظر على سبيل المثال: محمد عز العرب، الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج لسياسات التنمية على الرابط (تاريخ الاطلاع: ١٥ تشرين ثاني/نوفمبر٢٠١٩:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article& id=1700:2014-05-09-07-09-18&catid=157:2012-01-03-19-52-43&Itemid=265

وأيضاً: محمد اليحيائي، الإصلاح السياسي والدمقرطة في الخليج: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة، مركز الجزيرة للدرسات، ٥تموز/يوليو٢٠١٥ (تاريخ الاطلاع٢١٥ تشرين ثاني/نوفمبر٢٠١٩)، على الرابط:http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/2015759175575758.html

المدافعة عن حقوق السجناء السياسيين والمحتجزين في المملكة العربية السعودية إلى أن أمرت السلطات بإغلاقها في مارس/ آذار ٢٠١٣ [٣٣]، وهي جمعية حرص مؤسسيها (جميعهم الآن داخل السجون السعودية) على المطالبات السلمية للتحول إلى الملكية الدستورية [٣٤].

- **ضيق العالم:** رغم حماية القوى الدولية لأنظمة الحكم الحالية في الخليج، وسعي هذه القوى بكل طاقتها للحفاظ على الوضع القائم لتأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، من تدفق مضمون لنفط رخيص وبأسعار في متناول اليد، وضمان تشغيل مصانع السلاح في الغرب بعقد صفقات شراء أسلحة ضخمة ولمدد طويلة. إذ «أصبحت السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث ارتفعت بنسبة ١٩٢ بالمائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣»، أما الإمارات فقد استوردت ما نسبته ٣,٧ ٪ من صادرات السلاح في العالم وحلّت سابعًا، وفق آخر إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «SIPRI» [٣٥]. رغم ذلك إلا أن هذه الأنظمة لم تُستثنَ من الضغط الدولي المتصاعد الذي تمارسه المنظمات الحقوقية غير الحكومية، من خلال رصدها وتتبعها للانتهاكات التي تمارسها في حق مواطنيها والمقيمين على أراضيها. غير أن السلطات الحاكمة في الخليج تحاول الرد على هذه المنظمات بما تملكه من مال وحظوة دبلوماسية، ولعل أبرز الأدلة على قلق هذه السلطات من تقارير حقوق الإنسان تلك الوثائق التي كشف عنها موقع «ويكليكس» للمراسلات الداخلية بين الحكومة السعودية وسفاراتها في الخارج

---

(٣٣) أنظر إلى مزيد من التفصيل عن هذه الجمعية وما حدث لها في تقرير منظمة العفو الدولية على الرابط (تاريخ الاطلاع: ٢٠ تشرين ثاني/نوفمبر٢٠١٩:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/025/2014/ar/

(٣٤) حوار خاص على يوتيوب مع د.محمد القحطاني، عضو جمعية حسم، على الرابط (تاريخ الاطلاع: ١٥ تشرين ثاني/نوفمبر٢٠١٩: https://www.youtube.com/watch?v=u6o0pD925VU

(٣٥) انظر إلى آخر احصائيات تجارة السلاح في العالم: https://sipri.org.

والرغبة المستميتة للحكومة المركزية في شراء أصوات وتقارير في صحافة الغرب لتحسين صورتها وتكذيب التقارير الحقوقية التي تحاصرها [٣٦].

ومن الأمثلة الدالة على تأثر حكومات الخليج العربية بتحدّي الضغط الخارجي: الحملة التي شنتها منظمة العفو الدولية على الحكومة القَطرية واتهامها بـ»انتهاكات منهجية» لحقوق العمال فيما يتعلق بملف استضافة الدوحة لكأس العالم ٢٠٢٢، وحرص الحكومة القطرية على الرد بحملات مضادة تنفي ما ورد في هذا التقرير مع تغيير متسارع وملموس طال كثيرًا من تشريعات العمل والعمال [٣٧].

في السياق ذاته تصاعد حرص الحكومات الخليجية على تبوء مراكز متقدمة في المشهد الحقوقي الدولي وعبر المؤسسات الأممية، لممارسة تأثيراتها السياسية والدبلوماسية؛ من أمثلة ذلك: الجدل الكبير الذي أحدثه تعيين سفير السعودية بالأمم المتحدة في جنيف على رأس لجنة الخبراء المستقلين في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والحملات الدولية التي أثارتها المنظمات الحقوقية تنديدًا بقرار كهذا، حيث رأت هذه المنظمات أنه «من المشين أن تتغاضى الأمم المتحدة عن هذه الرئاسة والسلطات في السعودية مستمرة في حبس المدافعين عن حقوق الإنسان، واعتقالهم ومحاكمتهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب.. حيث تشير آخر التقارير، فإن جميع المدافعين السعوديين والمدافعات عن حقوق الإنسان تقريبًا رهن الاحتجاز أو يقضون عقوبات بالسجن، أو اضطروا إلى الفرار من البلاد [٣٨]».

---

(٣٦) انظر: كيف تتلاعب العربية السعودية بمنافذ الإعلام الخارجي؟ تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود، على الرابط التالي (تاريخ الاطلاع: ١٥ كانون أول/ديسمبر٢٠١٩:
https://rsf.org/en/news/how-saudi-arabia-manipulates-foreign-media-outlets:

(٣٧) تاريخ الاطلاع: ١٥ كانون أول/ديسمبر٢٠١٩:
/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/03/abuse-of-world-cup-workers-exposed

(٣٨) انظر إلى سجل المملكة العربية السعودية في منظمة العفو الدولية، على الرابط:
/https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia

المسطرة :

تفترض هذه الدراسة أن المسطرة التي يحتكم إليها الطرفان: بلدان الخليج العربية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان هي: الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

هذه المنظومة القانونية التي ارتضتها جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة: بدءًا من مقدمة الميثاق الذي أنشأ هذا الكيان العالمي، والداعي إلى: «إعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وبين الأمم الكبيرة والصغيرة». مرورًا بالأحكام الواردة صراحةً في نص الميثاق نفسه؛ من أن الأمم المتحدة سيكون من مهامها «تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز؛ بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين» وفق ما تنص المادة ١(٣). وليس انتهاءً بمدونات القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يتولى «وضع التزامات يتحتم على الدول أن تحافظ عليها. وعندما تصبح الدول أطرافًا في معاهدات دولية، يراعى أنها تضطلع بالتزامات وواجبات في إطار القانون الدولي تتصل باحترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان. والالتزام بالاحترام يعني أنه يتعين على الدول أن تمتنع عن التدخل في حقوق الإنسان أو تقليص التمتع بها. أما الالتزام بالحماية فإنه يشترط على الدول أن تقي الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. والالتزام بالتطبيق يتضمن مطالبة الدول باتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية [٣٩]».

---

(٣٩) أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان: على الرابط:
https://www.un.org/ar/sections/universal-declaration/foundation-international-human-rights-law/index.html
Law and Citizenship in the GCC,Chatham House, December 2013,
https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/media_wysiwyg/20131202MENAPWorkshopSummaryGCC.pdf

أمـا العلاقـة بـين هـذه الشِـرعة الدوليـة وبلـدان الخليـج العربيـة فقـد شـهدت كثيـر مـن الجـدل. فمنـذ بواكيـر صـدور الإعـداد للإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان في عـام ١٩٤٨ امتنعـت المملكـة العربيـة السـعودية عـن التصويـت عليـه، مُحتجّـة على حـق العمـال في إنشـاء نقابـات مهنيـة في الداخـل، والحـق في حريـة العقيـدة، ومسـألة المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة. كمـا أن نصـف بلـدان الخليـج العربيـة لـم تصـادق حتـى الآن على العهديـن الدوليـين للحقـوق السياسـية والمدنيـة، والحقـوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة. وهـي الإمـارات والسـعودية وعُمـان. أمـا النصـف الآخـر: فمنهـم مـن التحـق أخيـرًا كـ: قطـر في عـام ٢٠١٨. ومنهـم قبـل ذلـك، مثـل: البحريـن، التـي صادقـت علـى العهـد الأول في عـام ٢٠٠٦، وعلـى العهـد الثانـي في عـام ٢٠٠٧. وكانـت الكويـت قـد سـبقت الجميـع بمصادقتهـا على العهديـن في ١٩٩٦. كمـا تكشـف أدبيـات حقـوق الإنسـان: أن بلـدان الخليـج العربيـة هـي مـن أقـل دول العالـم مصادقـة علـى اتفاقيـات الشـرعة الدوليـة: فالكويـت صادقـت علـى اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز العنصـري في عـام ١٩٦٨، تلتهـا الإمـارات عـام ١٩٧٤، ومـن ثـم قطـر عـام ١٩٧٦ فالبحريـن عـام ١٩٩٠، والسـعودية عـام ١٩٩٧، وعُمـان في عـام ٢٠٠٣. وصادقـت جميعهـا علـى اتفاقيـة القضـاء علـى أشـكال التمييـز ضـد المـرأة واتفاقيـة حقـوق الطفـل، وتخلفـت عُمـان فقـط عـن الانضمـام لاتفاقيـة مناهضـة التعذيـب. ولـم تنضـم أيـة دولـة خليجيـة إلـى اتفاقيـة الاختفـاء القسـري والاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة حقـوق جميـع العمـال المهاجريـن. ويشـتكي العاملـون في اللجـان الدوليـة مـن أن هـذه الـدول كثيـرًا مـا تتأخـر في تقـديم تقاريرهـا أمـام اللجـان المكلفـة بمتابعـة هـذه الاتفاقيـات، كمـا أن العـزوف عـن التصديـق علـى البروتوكـولات المصاحبـة للاتفاقيـات، التـي تتيـح اسـتقبال الشـكاوى الفرديـة جعـل مـن تصديقـات هـذه الـدول عنوانًـا شـكليًا أكثـر منـه التزامًـا فعليًـا.

عن أي حقوق؟ وبأي وسائل؟

أبرز معيارين لاختيار هذه المنظمات، وتتبع تقاريرها عن بلدان الخليج العربية، هما: الأول، أنها منظمات غير حكومية، والثاني، أن نتيجة عملها المتواصل للدفاع عن حقوق الإنسان، ولفترات طويلة، وفي قضايا متعددة؛ حصد لها تقديرًا من الأفراد والدول على حدٍ سواء، وسمعة دولية لا يمكن تجاهلها. تأسست «منظمة العفو الدولية» في مدينة لندن في عام ١٩٦١، وتضع في مقدمة مهامها «وضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم [٤٠]». أما «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان» فهي مُنظمة دولية غير حكومية على شكل ائتلاف عالمي واسع، تحت مظلته تنظوي ١٧٨ منظمة من ١٢٠ دولة، تأسست عام ١٩٢٢ وهي معنية بالدفاع عن جميع الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٤١]» ومقر الفدرالية في مدينة باريس. «هيومن رايتس ووتش» هي المنظمة الثالثة، ومقرها في مدينة نيويورك، تأسست عام ١٩٧٨، ومهمتها الأساسية كما يوضح ذلك مسماها: مراقبة حال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم [٤٢].

القارئ لتقارير هذه المنظمات عن بلدان الخليج العربية يمكنه أن يلحظ الآتي:

- **صدارة الحقوق المدنية والسياسية:** ركزت تقارير هذه المنظمات، على انتهاكات الأنظمة الحاكمة في بلدان الخليج العربية للحقوق المدنية والسياسية، وبشكل أخص «الحق في التعبير، وتكوين الجمعيات، والانضمام إليها، وحرية التجمع..». كما أوضحت، هذه المنظمات، في أكثر من مناسبة من أن هذه البلدان «متحدة بعناد في هجومها الجماعي على حق مواطنيها في حرية

---

(٤٠) موقع المنظمة: https://www.amnesty.org/en/

(٤١) موقع الفدرالية: https://www.fidh.org/ar/

(٤٢) موقع المنظمة: https://www.hrw.org

التعبير. حيث وصلت دول الخليج إلى مستوى قمع جديد مع زجها بالمواطنين في السجن لانتقادهم أو تأييدهم لدول خليجية أخرى [٤٣]».

- **محورية قضايا المرأة:** حرصت هذه المنظمات على رصد أغلب نشاطات وتفاعلات الحركة النسوية في الخليج والداعية إلى المساواة ومناهضة التمييز ضدهن، ورصد الانتهاكات التي ارتكبت بحقهن، مع إيلاء أهمية متنامية للتحوّلات التي طرأت على سلوك المجتمعات التقليدية جراء هذه المطالبات. وكانت لنساء السعودية نصيب الأسد من المتابعة والمناصرة والتوثيق والتحشيد الذي مارسته هذه المنظمات [٤٤].

- **حقوق العمّال:** دأبت هذه المنظمات على إيلاء موضوعات العمالة الأجنبية المشتغلة في بلدان الخليج اهتمامًا لافتًا، خاصة بعد الإعلان عن استضافة قطر لمباريات كأس العالم ٢٠٢٢. ومنذ أن تم إعلان ذلك في مطلع ديسمبر ٢٠١٠ وهذه المنظمات تحرص على تتبّع وتوثيق وإبراز هذا الملف في كل تقرير في تقاريرها. حيث تؤكد في كل مرة من أن «العمال الأجانب في الدول الخليجية لا يتمتعون بالحماية اللازمة، وتبقى أوضاعهم هشّة حيال الاستغلال وتجاوزات العمل..[٤٥]». وعلى نحوٍ موازٍ؛ تولي التقارير ذاتها عنايتها لعاملات المنازل، ورصد ما يتعرضن له من مخاطر جنسية ولفظية، فضلًا عن الضرب والتعنيف بكل أنواعه الجسدية والنفسية.

---

(٤٣) انظر موقع هيومن رايتس ووتش، على الرابط:https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/12/306486 (تاريخ الاطلاع ٢٥-١٢-٢٠١٩)

(٤٤) انظر على سبيل المثال: تقرير الفدرالية الدولية: السعودية، محوك عليهن بالصمت: وضع النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، على الرابط التالي:https://www.fidh.org/IMG/pdf/obs_as_ar_v7.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٤-١٢-٢٠١٩)

(٤٥) انظر موقع العفو الدولية، على الرابط:

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2019/02/reality-check-migrant-workers-rights-with-four-years-to-qatar-2022-world-cup/

(تاريخ الدخول ٢٦-١٢-٢٠١٩)

- **ذاكرة المقهورين:** رصدت تقارير هذه المنظمات، أغلب مظاهر التعذيب والمضايقات والاعتقالات التعسفية وحالات الإعدام والمحاكمات الجائرة وجميع أشكال التمييز الذي مورس بحق المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة، بل اخترعت بعض هذه المنظمات سجلًا تفاعليًا، متاحًا للجميع، وبأكثر من لغة حية، يمكن المتابع الراغب في قراءة مظاهر القهر الذي يتعرض له ضحايا الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة [٤٦]. فضلًا عن التقارير المتواترة التي تتابع حالات بعينها، منذ اختفائها القسري، مرورًا بظروف الإساءة إليها، وليس انتهاءً بالمحاكمات الصُوَرية التي تقام لها [٤٧].

- **الضغط الناعم:** يلحظ المتتبع لهذه التقارير أنها لا تكلّ في كل مرة من دعوة المجتمع الدولي، وخاصة الحلفاء الغربيين إلى زيادة الضغط على قادة هذه البلدان لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها. حيث نجد هذه الديباجة مُكّونًا أساسيًا في كل بيان عن إفراج أو متابعة محاكمة أو رصد لحالة أو تقرير سنوي. كما أنها لا تفوت مناسبة لزيارة رسمية يقوم فيها رئيس دولة إلى بلدان الخليج العربية إلا وتقوم بلفت انتباه وسائل الإعلام العالمية للسجّل الحقوقي لهذه البلدان، مع المطالبة بالحرية لجميع المعتقلين والسجناء.

- **كشف المراقبة:** يُحسب لهذه التقارير ريادتها في إشاعة مسألة كشف التجسس الذي تمارسه أنظمة الحكم على مواطنيها. حيث بات من المعلوم العام، إضافة إلى القمع المباشر، أن حكومات الخليج قد استحوذت على تكنولوجيا مراقبة وتجسس، ونشرتها لتتبع ورصد نشاط مواطنيها على الإنترنت [٤٨]».

---

(٤٦) انظر إلى فكرة - حملة ١٤٠حرف - على الرابط:
https://features.hrw.org/features/HRW_2016_reports/140_Characters/index.html

(٤٧) على سبيل المثال لا الحصر: تقرير الفدرالية الدولية عن المدافع عن حقوق الإنسان الإماراتي أحمد منصور:- https://www.scribd.com/document/382187567/UAE-HR-Mission-Report-Ar-20-June-2018-F#from_embed

(٤٨) هيومن رايتس ووتش: - دول الخليج: اعتداء على نشطاء الانترنت- على الرابط:https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/12/306486 (الدخول: ٢٦-١٢-٢٠١٩)

- **مرآة السجون:** شكّلت تقارير هذه المنظمات، خلال السنوات الفائتة، سجّلًا دقيقًا عن حال سجون المنطقة. التي كانت قبل ذلك أمكنة مجهولة، «الداخل فيها مفقود، والخارج منها مولود[٤٩]». وفّرت هذه التقارير مادة حيّة وتفاعلية يمكن من خلالها قراءة موضوعات مهمة كالاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، وسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان. حيث، تستقي هذه المنظمات مصادرها من أقارب السجناء وما ينقلونه إليها، بعد زيارتهم لأهلهم في تلك الأماكن، والتي لم تّعد سرّية، كما تتوهم السلطات المركزية.

- **سِجلّ المصنفين بلا وطن:** تولي هذه المنظمات قضايا الأشخاص المصنفين من دون وطن، والذين جرت تسميتهم إعلاميًا بـ«البدون»؛ توليهم اهتمامًا مطردًا. وتُركز على حقهم في الحصول على جنسية، وإلغاء التمييز الذي يعانون منه، خاصة في فرص العمل، والعناية الصحية، والتعليم، والدعم الحكومي الذي يتمتع به بقية المواطنين [٥٠].

- **توثيق الجنسية المسحوبة:** راجت في السنوات الأخيرة ظاهرة إسقاط أو سحب الجنسية. إذ استمرأت الأنظمة الحاكمة على استخدامها كسلاح فعّال في وجه كل معارض لها، سواء في الداخل أو الخارج. حيث قامت كل من الكويت والبحرين والإمارات وقطر بإسقاط الجنسية عن عدد من مواطنيها. وثّقت تقارير هذه المنظمات أغلب هذه الحالات ورصدتها، سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى القبائل والعشائر والجماعات[٥١].

---

(٤٩) عبارة شهيرة مكتوبة على أحد أبشع السجون العمانية، قلعة الجلالي، وهي صخرة ضخمة تعتليها قلعة، في وسط البحر.

(٥٠) انظر سجل الكويت في منظمة العفو الدولية:
/https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/kuwait

(٥١) انظر سجل قطر في منظمة العفو الدولية:
/https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/qatar/report-qatar

- **جرس الكفالة:** لا تكف تقارير هذه المنظمات عن طرح أسئلة جذرية كأسئلة المساواة والعدل والحرية خاصة عندما يأتي الحديث عن مجتمعات العمالة الأجنبية التي تعمل في المنطقة. التي بلغ تعدادها ٢٦ مليون نسمة، أي نحو نصف عدد سكان بلدان الخليج العربية مجتمعة. إذ تركزّ هذه التقارير على تجاوزات طبيعة استقدامها، وظروف توظيفها. حتى غدا نظام «الكفالة»[٥٢] في عين اهتمامها، وترصد أدق تفاصيل العمل إلى درجة أنها تتهم دول المنطقة بممارسة «السُخرة» في حق هؤلاء العمال، واستغلال حاجتهم للعمل.

أما على صعيد الوسائل التي استخدمتها هذه المنظمات في سبيل متابعتها لواقع حقوق الإنسان في المنطقة، فنورد على سبيل المثال لا الحصر:

- **الرصد:** تأتي آلية الرصد في صدارة الوسائل التي برعت فيها هذه المنظمات لتتبع واقع حال حقوق الإنسان في بلدان الخليج العربية. إذ، يجد الناظر في هذه التقارير مادة وافرة من الأحداث والشخصيات وردات أفعال السلطات في حق المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. كما ساعد شيوع وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة الإعلام عن حالات الانتهاك وتوثيق حالات الاختفاء والاعتداء والسجن، والانتهاكات بأنواعها كافة. فضلًا عن أن عددًا كبيرًا من أبناء وبنات المنطقة أصبحوا يجيدون طرق الوصول إلى هذه المنظمات وتغذيتها بمجريات الأحداث، والأسماء، متى ما طُلب منهم ذلك.

---

(٥٢) نظام الكفالة باختصار هو:نظام بقوة القانون تترك فيه مسؤولية العمال في أيدي أصحاب العمل والشركات حيث يعطي الكفلاء صلاحيات قانونية للتحكم بمصير العمال فمن غير إذن الكفيل، لا يستطيع العامل تجديد أوراقه وتغيير وظيفته والاستقالة منها أو ترك البلاد. حينما يرحل العامل عن وظيفته من دون إذن الكفيل، فيحق للكفيل إلغاء إقامته مما يضع العامل في وضع غير قانوني داخل البلاد. وبعدما يقوم الكفيل بإلغاء الإقامة، لا يستطيع العامل الخروج من البلاد سوى من خلال إجراءات الترحيل التي تعرضهم تلقائياً للحبس لمدة أسابيع أو شهور وأحياناً لسنوات -انظر للتوسع في هذا النظام:

بريانكا موتابارتي، قراءة في نظام الكفالة وتقاطعاته مع التنمية الحديثة، موقع حقوق العمالة الأجنبية، ٢٣آذار/مارس٢٠١٥، (تاريخ الاطلاع: ١٥ كانون أول/ديسمبر٢٠١٩): على الرابط التالي:.http://www migrant-rights.org/ar/2015/03/ قراءة- في -نظام- الكفالة- وتقاطعاته- مع -الت/

- **المناصرة:** تتمثل أوضح مظاهر المناصرة لهذه المنظمات في حق المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في إصدار البيانات المختلفة، سواء على مستوى الفرد، أو الحق المنتهك، أو قضية بعينها. وهي مادة إعلامية، تستخدمها المنظمات في إخبار العالم بالانتهاك الذي حصل لهذا المدافع أو المدافعة. ثم تذكير سلطات الدولة التي ارتكبت في حقه/ها هذا الانتهاك بالتزاماتها القانونية والحقوقية، سواء بسرد مواد القانون المحلي ذات الصلة بالحالة، مع ذكر التزام الدولة بتعهداتها بمدونة القانون الدولي، إن كانت قد صدّقت أو وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبرتوكولين الاختياريين، أو أية اتفاقيات دولية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة [٥٣].

- **التدريب:** تُعد هذه الوسيلة من أكثر الوسائل التي أسهمت في انتشار ثقافة حقوق الإنسان في بلدان الخليج العربية في الفترة الماضية. ولعبت هذه المنظمات دورًا بارزًا في دعمه ماديًا، أو توفير الخبراء المتخصصين في كل حق، أو تأمين تمويل سخي من منظمات أخرى داعمة لتنظيم ملتقيات وورش عمل ومنتديات، تم خلالها تبادل خبرات عديدة، وتشبيك علاقات واسعة بين الأفراد والمراكز داخل بلدان الخليج العربية بنظرائهم من دول العالم. كما جوّد هذا التدريب تنفيذ آليات أخرى كالرصد، والتحشيد، والمناصرة، والتثقيف؛ عمّا كان عليه الوضع قبل هذه الفترة.

---

(٥٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر البيان المشترك عن «القمع الخطير ضد الحقوقيات السعوديات أكثر من ٣٠ مُنظمة حُقوقية تُطالب بالإفراج الفوري عنهن» تحت مظلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: https://www.fidh.org/ar/القضايا/المدافعون-عن-حقوق-الإنسان/قمع-خطير-ضد-الحقوقيات-السعوديات-أكثر

- **التحشيد:** برزت هذه المنظمات في ممارسة التحشيد لأجل قضية أو ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. وذلك نظرًا لخبرتها الطويلة، وامتلاكها لقواعد بيانات متخصصة، فضلًا عن اتكائها على شبكات من العلاقات الواسعة مع داعمين ومناصرين ومؤمنين بأفكارها في جميع دول العالم. ولعل الندوات والمؤتمرات الصحفية والمحاضرات التي تُعقد على هامش مناقشة تقارير المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان لأبرز مثال على قدرة هذه المنظمات على التحشيد. إذ تحرص على تيسير عرض ووصول تقارير الظل إلى جلسة المراجعة العامة، مع تأمين المعلومات والوثائق للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في صياغة ملخص تقرير الظل المقابل للتقرير الرسمي. في الوقت الذي تحتشد الأجهزة الرسمية لبلدان الخليج العربية لتصوير واقع «مزهر» لحقوق الإنسان تحت إدارتها وعبر سيطرتها(٥٤). كما تتمظهر آلية التحشيد: في الحملات الدولية التي تقوم بها هذه المنظمات للتعريف بشخصية حقوقية خليجية وما تعانيه من انتهاك أو ظلم وقع في حقها. على سبيل المثال: حملة منظمة العفو الدولية عن المحامي الدكتور محمد الركن، الذي اعتقل تعسفيًا منذ سنة ٢٠١٢ لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، من خلال عمله كمحام ومدافع عن حقوق الإنسان (٥٥)، أو حملة خبراء الأمم المتحدة للإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان البحريني نبيل رجب (٥٦).

---

(٥٤) انظر على سبيل المثال: التعبير عن دعم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بعد محاولة السلطات العمانية ترهيب المقرر الخاص وأفراد المجتمع المدني:

https://www.fidh.org/ar/المناطق-الجغرافية/شمال-أفريقيا-والشرق-الأوسط/سلطنة-عمان/عمان-التعبير-عن-دعم-مقرر-الأمم

(٥٥) رابط الحملة:

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2015/04/1000-days-in-prison-how-mohammed-al-roken-is-sacrificing-his-freedom-for-human-rights-in-the-uae/

(٥٦) انظر الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43143249

-**التقاضي:** تُعد آلية التقاضي من أهم الوسائل التي تستخدمها «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان» وهي ميزة، تتميز بها عن بقية المنظمات؛ لأنها «تملك تفويضا عامًا للدفاع عن الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، حيث يعمل الفريق العامل الخاص بالتقاضي الإستراتيجي على ضمان المساءلة عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تعزيز الوصول إلى القضاء وسبل الانتصاف الفعّالة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٥٧]. إلا أن هذه الأوراق الفعّالة تصطدم بخرسانة البنية التشريعية في بلدان الخليج العربية وسيطرة الأجهزة المركزية للسلطة، التي تحول ومحاولة هذه المنظمات القيام بعملها. إذ تصنف فعلًا كهذا على أنه تدخل في الشؤون الداخلية. إلا أن للفدرالية اجتهادات جديرة بالذكر والتوثيق في هذا المقام؛ كمحاولتها في حالة المدافع عن حقوق لإنسان الإماراتي أحمد منصور، وتخصيص بعثة خاصة للتحقق من مكانه ووضعه [٥٨].

عن أي أثر؟ عن أي أُفق؟

هل هذا الاهتمام من قِبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالمنطقة؛ حفّز السلطات الحاكمة في بلدان الخليج العربية، لأجل مزيد من العناية بحقوق الإنسان؟ القارئ للأحداث في الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ يستنتج تصاعد الاهتمام، حتى باتت موضوعًا أساسيًا على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. حيث وجدت السلطات الحاكمة في الخليج نفسها بعد أحداث الربيع العربي بين ضغطين: في الداخل أسئلة: الشرعية، والدولة،

---

(٥٧) انظر: https://www.escr-net.org/ar/strategiclitigation:

(٥٨) للإطلاع على تقرير البعثة الخاصة بظروف احتجاز ومحاكمة أحمد منصور:
https://www.fidh.org/ar/القضايا/المدافعون-عن-حقوق-الإنسان/الإمارات-العربية-المتحدة-تقرير-بعثة

والدســـتورية. وفي الخـارج منظمـات راصـدة ومراقبـة لـكل الأقـوال والأفعـال. لـذا، حرصـت حكومـات المنطقـة علـى صياغـة خطـاب خـاص بهـا للـرد أولًا: علـى الضغوطـات الدوليـة المتزايـدة عليهـا جـراء الانتهـاكات التـي طالـت المطالبـين بحقوقهـم المدنيـة، السياسـية، الاجتماعيـة، والاقصاديـة. وثانيًـا: لإعـادة إنتـاج مؤيديـن وحلفـاء لهـا للمحافظـة علـى الوضـع والمصالـح المشـتركة. ولأجـل ذلك فقد اسـتثمرت الحكومـات كل المكونـات المتوافـرة كالديـن، والقبيلـة والطائفـة والمذهـب، والمـال، والعلاقـات الدبلوماسـية والشـراكات الاقتصاديـة، وأجهـزة المخابـرات المتطـورة، ومنصـات إعلاميـة واسـعة الانتشـار، ووسـائل تواصـل اجتماعـي حديثـة، مـع إنشـاء لجـان رسـمية بحقـوق الإنسـان، ومراكـز بحـث ودراسـات مواليـة لهـا، تُبـرّر للسياسـات القائمـة، وتُحـذِّر مـن أي تغييـر أو تحـول، كمـا أنهـا تدعـم جبهـة الـرد علـى مـا تسـميه هـذه الأنظمـة «المزاعـم» الحقوقيـة التـي تحاصـر هـذه الأنظمـة أينمـا تحركـت في العالـم [٥٩].

صاغـت السـلطات في المنطقـة سـبيكتها الخاصـة بحقـوق الإنسـان حيـث تمثلـت أهـم مظاهرهـا في الآتـي:

- **إعلان حقـوق الإنسـان لمجلـس التعـاون:** في دلالـة جديـرة بالبحـث صـدر في ١٠ كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٤، وبعـد اختتـام أعمـال اجتماعـات القمـة لقـادة دول الخليـج العربيـة في الدوحـة العاصمـة القطريـة، تم «إعـلان حقـوق الإنسـان لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـــة» [٦٠] في ٤٧ مـادة، وبعــد ٦٧ عامًـا عـن

---

(٥٩) يناقش (جاك دونلي) في ورقته العلاقة المعقدة بين نظام حقوق الإنسان الدولي من وجهة نظر تحليلية للأنظمة السياسية، وكيف توظف هذه الأنظمة ثيمة حقوق الإنسان لتحقيق المصالح وأثر ذلك على الوعي بهذه الحقوق.

أنظر: Jack Donnelly, International human Rights: A Regime Analysis, International Organizations, Vol. 40, No.3 (Summer,1986), (599-642).

(٦٠) انظر لنصوص الإعلان في: إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون الخليجي يدعو إلى احترام الأديان وحرية الرأي والتعبير، صحيفة الشرق الأوسط، العدد رقم ١٣١٦١، الأربعاء ١٠كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. على الرابط:http://aawsat.com/home/article/240221/ إعلان-حقوق-الإنسان-لدول-مجلس-التعاون-الخليجي-يدعو-إلى-احترام-الأديان-وحرية-الرأي

«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وجاء في ديباجة الإعلان أن الدول الأعضاء «تؤكد أن الفضل في الإنجازات التي حققتها في مختلف الميادين يعود إلى ما توليه دول مجلس التعاون من اهتمام ورعاية قصوى لقضايا حقوق الإنسان». وهو تطور لافت في خطاب الأنظمة للشعوب في الداخل وللعالم، إذ ربطت الإنجازات برعاية الحقوق. كما أكد الإعلان في ديباجته أيضًا على «الالتزام بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة». بيد أن عديدًا من المحللين يرون أن صدور هذا الإعلان الخليجي ما هو إلا للرد على التقارير الحقوقية التي تحاصر أغلبية دول الخليج باتهامات عدم الالتزام ببعض قوانين ومواثيق حقوق الإنسان الموقعة عليها. كما تكشف المقارنة المبدئية للفوارق الجوهرية بين الإعلان العالمي والإعلان الخليجي، خاصة في شأن الحقوق المدنية والسياسية كحرية التعبير وحرية الاعتقاد وحرية التجمع السلمي. إذ يكثر التأكيد في الإعلان الخليجي على الإحالة» للقوانين المحلية» و«النظام العام» و«الالتزام وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية»، التي دائمًا ما تكون الحجة ذائعة الصيت للحفاظ على الخصوصية من قبل الأنظمة الحاكمة. تكشف المواد ٦ و٧، ٩، التي تتحدث عن: (حرية المعتقد) و(حرية الرأي والتعبير)، ذلك التقييد المقصود بعبارات من قبيل: «ممارستها مكفولة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والنظام العام والأنظمة (القوانين) المنظمة لهذا الشأن»، «وبما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة»؛ مما يعني سهولة التنصل من هذه الحريات لأسباب مسبقة أو شروط مانعة أو نافية لها تقررها وتُقدّرها السلطة صاحبة القوة لا الإنسان واجب الحق [٦١].

---

(٦١) انظر لمزيد من التفصيل: محمد خالد، حول مكاسب ومثالب الإعلان الخليجي لحقوق الإنسان، الخليج الجديد، ١٤يونيو/حزيران ٢٠١٥، على الرابط: http://thenewkhaleej.net/ar/node/15565

- **الاتفاقية الأمنية:** في عام ٢٠١٢ تعاهدت الدول الست على اتفاقية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال تصديق ثلثي الدول الموقعة (بحلول ١٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، أصبح عدد الدول الخليجية التي انضمت إلى الاتفاقية خمس دول من أصل ستة). حدث ذلك فورًا بعد الارتباكات الواضحة التي بدت على الأنظمة الحاكمة في الخليج من الهزّات الارتدادية للربيع العربي وفق ما شهدته من تفاعل شعوبها مع الحدث في البحرين وعُمان بشكل أوضح، وفي الكويت والسعودية بدرجة أقل، وفي الإمارات وقطر بشكل أخف من الجميع. تنصّ هذه الاتفاقية على مواجهة «التدخل في الشؤون الداخلية» لدول مجلس التعاون الأخرى، وقد حذّر الكثيرون من خطورة صياغة كهذه؛ لأنها ستستخدم بشكل واسع في تجريم انتقاد دول الخليج أو بالأخص حكامها. كما تنص مواد أخرى على تبادل المعلومات الشخصية للمواطنين والمقيمين بقرار من مسؤولي وزارة الداخلية[٦٢]. وتنص أحكام الاتفاقية على «تقديم الدعم والمساندة لأي دولة طرف... لمواجهة الاضطرابات الأمنية والكوارث» (المادة ١٠). ويبدو أن هذه المادة تُشرّع للتدخل، مثل العملية التي نفذتها قوات درع الجزيرة سنة ٢٠١١ في البحرين، عندما عزّزت قوات (سعودية وإماراتية) القوات البحرينية في قمع الاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح. اللافت في هذه الاتفاقية هو تجاوز الأنظمة لخلافاتها الدائمة (حدودية وقبلية واقتصادية) وصراعاتها المحتدمة ومعاركها السياسية والعسكرية بالوكالة في ميادين الدول العربية كمصر وليبيا واليمن، في مرحلة ما بعد الربيع العربي. خاصة تلك الصراعات المحتدمة على الحدود وعلى مفهوم السيادة، غير المستقر، بفعل التكوين، فإذ

---

(٦٢) مجلس التعاون الخليجي- الاتفاقية الأمنية تُهدد الحقوق، أحكام قانونية غامضة تعرض حرية التعبير والخصوصية للخطر، ٢٦نيسان / أبريل٢٠١٤ على الرابط:https://www.hrw.org/ar/news/2014/04/26/253491

باتفاقية كهذه تتعارض كثير من بنودها مع مبدأ «السيادة الوطنية» التي ما زالت تتحسس فيها كل دولة من جارتها، وتنتشر، إلى اليوم، أخبار القبض على خلايا تجسس كل جهاز أمني على الآخر. تتعارض بنود هذه الاتفاقية مع عموم حقوق الإنسان، بل تتضارب مجمل موادها ونصوصها مع التشريعات والقوانين الوطنية. وكشفت الممارسات الواقعية محور هذه الاتفاقية؛ محاكمة وتسليم المدافعين عن حقوق الإنسان (في السعودية أدانت محاكم الإرهاب سبعة ممن أدانوا الهجوم العسكري على ثورة البحرين، في الكويت وصل عدد المدانين في قضايا تتعلق بالإساءة للسعودية إلى أكثر من عشرة في عام واحد (٢٠١٥)، الإمارات ألقت القبض على عمانيين وأدانتهم بإهانة رموز الدولة الإماراتية وبأثر رجعي(أي قبل اعتماد الاتفاقية)، قطر تحتجز صحافيين من دول مختلفة أثناء تغطيتهم لأوضاع العمال الأجانب) [٦٣]. هذا إضافة إلى الإسراع في إنشاء جهاز شرطة وأمن مركزي مشترك (انتربول خليجي) تكون دولة الإمارات مقرًا له، يتمتع بصلاحيات واسعة في الاعتقال بمجرد الاشتباه والحجز والحبس والتحقيق [٦٤].

- **اللجان والجمعيات الوطنية:** توسعت الأنظمة الخليجية أخيرًا في تأسيس جمعيات ولجان حكومية لحقوق الإنسان، مما يُعد اعترافًا مبدئيًا لافتًا بأهمية هذه المؤسسات عمومًا، وبثيمة حقوق الإنسان على وجه الخصوص. إلا أن هذه الحكومات أثقلت على تلك المؤسسات بكثير من هواجسها الأمنية وتعقيداتها الإدارية، وبدلًا من أن تُمثِّل هذه اللجان ألوان الطيف الاجتماعي

---

(٦٣) التقرير السنوي لحرية التعبير في مصر والعالم العربي ٢٠١٥، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، على الرابط: http://anhri.net/wp-content/uploads/2016/02/pdf

(٦٤) للمزيد أنظر: د. ظافر محمد العجمي، قراءة كويتية للإتفاقية الأمنية الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات. (تاريخ الاطلاع: ١٥ كانون أول/ديسمبر٢٠١٩: على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/03/201431372959360952.htm.

من نقابات ومستقلين وممثلين للمجتمع المدني في عضويتها، وبالانتخاب والتدوير العلني الشفاف، وفق مبادئ باريس على أقل تقدير. إذ بها تكون منصات لإعادة إبراز كبار رجالات السلطة والقيادات الأمنية السابقة، وكل من يُضمن ولاءه للنظام الحاكم، على حساب قضايا الانتهاكات اليومية والمتواصلة التي تحدث للإنسان وحقوقه. بل تعمل كثير من هذه الهيئات الرسمية كمحام يدافع عن وجهة نظر السلطة، ويبرر أفعالها وتجاوزاتها وانتهاكاتها، ويحرص إعلاميًا على تلميع موقف الحكومة، والعمل على تمثيلها في المحافل الحقوقية العالمية، وتتبع كل ما يصدره المدافعون المستقلون من تقارير راصدة لحال حقوق الإنسان في بلدان الخليج وتكذيبها، أو التقليل من شأنها. في نظرة سريعة لمواقع هذه اللجان والجمعيات، يتبيّن الإشكال المفاهيمي والمأزق الوظيفي اللذان تواجههما هذه الجمعيات، التي تُكرّس في ديباجة إنشائها التمييز والاستثناء أكثر مما تؤكد عمومية حماية الحقوق وضمانتها الراسخة، مثال ذلك: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية إذ تنص صراحة على أن إنشائها «لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنه وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية» [٦٥]. أما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر فتكشف في صفتها القانونية تلك الضبابية وذلك التناقض الذي تعانيه هذه المؤسسات في التزاماتها الوظيفية والحقوقية؛ فهي «ليست جهة حكومية، كما أنها ليست إحدى مؤسسات المجتمع المدني وإنما هي لجنة وطنية رسمية ذات طبيعة خاصة ولا يمكن وصفها بأنها ذات طابع إداري بالمفهوم الضيق، كما أنها ليست هيئة لصنع القرارات وإنما لجنة ذات سلطات استشارية دائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني للسلطات والجهات الإدارية في الدولة أو من خلال النظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد أو

---

(٦٥) http://nshr.org.sa/?page_id=52

الجماعات» [٦٦]. ولا يختلف حال اللجنة العمانية لحقوق الإنسان عن سابقتيها؛ إذ تحدّد مهامها وهدفها في» إنشاء منظومة حكومية ومجتمعية مبنية على المساواة، وتطبيق القانون والعدالة بين أفراد المجتمع وفق ما جاء في النظام الأساسي للدولة، والقوانين والتشريعات في السلطنة» [٦٧]. كما يؤكد العاملون في هذه اللجان بأن صلاحيات العمل داخلها «ضعيفة جدًا» بدءًا بـ»مكتب حقوق الإنسان التابع لمجلس التعاون كون العاملين به ممثلي حكومات وليس بصفتهم الشخصية، مع عدم قدرة هذه اللجان والجمعيات على الحصول على تصنيف رسمي من قبل لجنة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» [٦٨]، التي تعمل على تماثل هذه اللجان والتزاماتها بما بات يُعرف بـ «مبادئ باريس» الداعية إلى أدوار حاسمة في تعزيز ورصد التنفيذ الفعّال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني» [٦٩].

- **المراجعة الدورية الشاملة:** منذ تأسيس مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٦ واعتماده لآلية «المراجعة الدورية الشاملة Universal Periodic Review» والمعروفة اختصارًا بـ (UPR) [٧٠]؛ منذ ذلك الحين وبلدان الخليج العربية حريصة كل الحرص على المشاركة في جلسات هذا المجلس الأممي لمراجعة ملفها الحقوقي. في أثناء هذه الجلسات تُختبر كل بلد أمام أعضاء المجلس في مستوى «وفائها بواجباتها والتزاماتها حيال حقوق الإنسان، حيث يُراجع سجل كل عضو مرة كل أربع سنوات. وذلك من

(٦٦) http://www.nhrc-qa.org/ar/عن-اللجنة/الرؤية-والرسالة/

(٦٧) http://www.nhrc.om/postsar.php?DO=44

(٦٨) Said Sultan Al Hashmi (2017), The discourse of Human Rights in GCC, AUB Policy institute:http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/20170418_arab_world_arabic.pdf

(٦٩) للمزيد عن دور المؤسسات الوطنية وفق مبادئ باريس؛ انظر موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية:http://www.ohchr.org/AR/Countries/NHRI/Pages/NHRIMain.aspx

(٧٠) هذا الموقع التفاعلي يُتيح للراغبين قراءة سجلّ كل دولة في المراجعة الدورية الشاملة:
https://www.upr-info.org/ar/upr-process/what-is-it

خلال إعداد الوثائق من جانب الدولة الخاضعة للمراجعة وغيرها من الهيئات والمنظمات غير الحكومية [٧١]» كما بذلت بلدان الخليج العربية جُلّ جهودها الدبلوماسية لتكون في العضوية الإقليمية لهذا المجلس. البحرين ٢٠٠٦، ثم أعيد انتخابها في ٢٠٠٨، الكويت ٢٠١١، الإمارات ٢٠١٥، السعودية ٢٠١٦، قطر٢٠١٧. وقد تمت مراجعة الملفات الحقوقية لكل بلدان الخليج العربية في العشر سنوات الماضية، وبمعدل ثلاث مرات، على الأقل، حيث كانت على النحو التالي: (البحرين: ٢٠١٨،٢٠١٢،٢٠٠٨)، (الكويت: ٢٠٢٠،٢٠١٥،٢٠١٠)، (الإمارات: ٢٠١٨،٢٠١٢،٢٠٠٨) ، (قطر: ٢٠١٩،٢٠١٤،٢٠١٠) ، (السعودية: ٢٠١٨،٢٠١٢،٢٠٠٨)، (عمان: ٢٠٢٠،٢٠١٥،٢٠١٠). مما أتاح الفرصة للعالم أن يعرف ويناقش واقع حال حقوق الإنسان في كل بلد. وتستند هذه المراجعة إلى تقديم ثلاثة أنواع من التقارير: تقدم الدولة المعنية ما يُسمى بالتقرير الوطني، يُضاف إليه تقرير تجميعي تعدُه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يعتمد على تقارير الاتفاقيات الدولية والمفوضين الدوليين (الإجراءات الخاصة)، وغير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة، وهناك تقرير «ظِل» وهو عبارة عن موجز تُعده المفوضية السامية معتمدة فيه على الأوراق التي تقدمها جهات مختلفة عن الدولة، وأغلبها منظمات غير حكومية: محلية وإقليمية ودولية. وعبر هذا النوع الثالث من التقارير تتضح مساندة المنظمات الدولية، لتقديم صورة مغايرة عن الراوية الرسمية للواقع. غير أن السلطات الحاكمة في بلدان الخليج العربية استطاعت بمناوراتها السياسية وبأجهزتها الدبلوماسية والمالية النافذة والمتصلة عالميًا؛ أن توفر حماية لنفسها، مع ضمان قدر من المرونة خلال جلسات محاسبتها، سواء من خلال فرض قيود على

---

(٧١) انظر آلية العمل في مجلس حقوق الإنسان:

https://www.ohchr.org/ar/hrbodies/hrc/pages/home.aspx

وكذلك:

/ https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights

المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة، أو عبـر التحشـيد السياسـي المضـاد مـن حلفائهـا وشـراكاتها مـع الـدول والمؤسسـات الدوليـة وبالتالـي، خففـت الضغـط الواقـع عليهـا، في كل عمليـة مراجعـة تخضـع لهـا، وبهـذا تم اختطـاف آلية المراجعة الشـاملة وتهميـش أو التقليـل مـن فاعليتهـا، غيـر أنهـا، وباتفـاق أغلـب المنشـغلين بحقـوق الإنسـان؛ مـا زالـت، مـن أبـرز الوسـائل الدوليـة نجاعـةً، وذلـك بإرغامهـا الحكومـات علـى عـرض تصوراتهـا وتعهداتهـا بشـكل دوري أمـام العالـم [٧٢].

(٧٢) انظـر إلـى مثـال ذلـك: «الكويـت تواجـه العالـم بسـجلها في حقـوق الإنسـان» قـراءة نقديـة في التقاريـر ومـا هـو مطلـوب مـن الكويـت علـى الرابـط:

/https://www.aljarida.com/articles/1461834761906336900

خلاصة:

هل شكّلت هذه التقارير أثرًا في الوعي العام في بلدان الخليج العربية؟ لا تبدو الإجابة عن هذا السؤال سهلة. مما سبق عرضه، يتضح أن مسألة الوعي بثيمة حقوق الإنسان لا يمكن قياسها بمقاييس كمية محدّدة، وهي ليست مما يمكن الجزم بنجاحها أو بفشلها. هي حصاد تجربة عميقة وباهظة الثمن وتتطلب زمنًا ليس بالقصير. إلا، أن المتتبع للتحوّلات المتسارعة التي شهدتها المنطقة، خلال السنوات العشر الماضية، لا يستطيع أن يغفل تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان، ولا عن توسع التفاعل والجدل الذي أحدثته سواء على مستوى الأفراد، أو مستوى المجتمعات، أو على صعيد الأنظمة الحاكمة. ولو كان الأمر ليس مهمًّا لما شهدنا كل هذا الجهد في التحشيد المالي والإعلامي والسياسي والمؤسساتي من قبل الأجهزة الرسمية. ولما وجدنا هذا الكمّ الكبير من الوثائق والمدونات المتاحة للجميع، عن الانتهاكات والتجاوزات، وصنوف الأذى. ولما انتشرت كل هذه المراكز والمراصد والمنظمات والاتحادات والتحالفات العابرة للمفاهيم والحدود، في الداخل والخارج، وهي لا تتوقف عن انشغالها، كما تُعلن، لتعزيز ثقافة حقوقية، أو حتى الرد على ما يصُدر من تقارير وبيانات وعرائض تصدر من جهات الأرض الأربعة. الجميع لا يزال منغمسًا في هذه العملية، المؤيد والرافض، بل حتى المحايد. غير أن الجميع، لم يُدرك بعد أثر هذا الزخم، وأنهم بمجرد دخولهم في عملية الاشتباك والتفكير واجتراح الوسائل فإنهم بذلك يصبحون جزءًا فاعلًا ضمن عملية طويلة ومعقدة، ستترك وعيًا فارقًا في ذواتهم وعلى المحيطين بهم ولو بعد حين. حيث الجميع تشغله ذات التساؤلات والتأملات في حقيقة الإنسان، حقوقه وواجباته، وصولًا إلى الاقتناع بأن الإنسان قيمة لذاته. لذلك، فإن الجميع مسؤول عن حماية هذا الإنسان من أي عنف أو تهديد لوجوده، سواء من غيره من الأفراد أو من الجماعات أو من مؤسسات الدولة.

المناقشات

نقاشات الجلسة الأولى
رئيس الجلسة: أ.د. محمد غانم الرميحي

السيد الدكتور سعد الزهراني:

نبدأ – إن شاء الله – أرجو من السيدات والسادة التكرم بالجلوس.

بسم الله الرحمن الرحيم...

وعلى بركة الله نفتتح لقاءنا السنوي الأربعين لمنتدى التنمية الخليجي الذي سيتناول في هذا اللقاء موضوع حقوق الإنسان والمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. ويسعدني في بداية هذا اللقاء – باسمي وأسماء الزملاء في اللجنة التنفيذية للمنتدى – أن أرحب بالأخوة والأخوات أعضاء المنتدى وضيوفنا الأعزاء، الذين شرّفوا هذا اللقاء، وأتمنى لهم وقتًا ممتعًا، واتطلع من الجميع إلى المساهمة الفعّالة في النقاش والحوار والمداخلات التي ستسهم في إثراء موضوعات هذا اللقاء – إن شاء الله.

ويسرني أيضًا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأخ الدكتور غانم النجار، الذي تفضل مشكورًا بإدارة هذا المشروع، واختيار موضوعاته، ومقدمي أوراقه الأفاضل. وسأترك له الحديث عن الأوراق والأخوة الذين أسهموا في إعدادها. كما أشكر الزميلة الدكتورة ملك الرشيد التي قامت بمساعدة الدكتور في إدارة المشروع.

أعزائي الحضور:

لقد سنّ منتداكم هذا سنة حسنة بتسمية كل دورة من دوراته باسم أحد الأعضاء الرواد الذين أسهموا في تأسيس المنتدى ودعمه، وتسمية الدورة باسمه

تكريمًا له لما قدمه لهذا المنتدى. ودورتنا الأربعون هذه تحمل اسم المرحوم محمد جاسم مراد؛ رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته. وقد قام المنتدى بطباعة نبذة عن المحتفى به، وهي الآن بين أيديكم. وهناك أيضًا، لمن يريد أن يطلع أكثر على الخصائل الحميدة للمرحوم، فيها محاضرة أعدها أو قام بها الأخ جعفر الدرازي البارحة في البحرين، وفيها كثير من الأشياء الجيّدة والجميلة التي تتناول سيرته التي لم نتمكن من احتوائها في النبذة. وبهذه المناسبة، أشكر أيضًا الأخت عصمت الموسوي التي تفضلت بإعداد المادة العلمية للكتيب، وأتشرف بدعوة ابنة المرحوم الأخت أسماء جاسم مراد بالتفضل بالتقدم لتسلّم الدرع الذي قدمه المنتدى تكريمًا للمرحوم جاسم مراد لقاء ما قدمه لهذا المنتدى من دعم مستمر طوال حياته، فلتتفضل.

إعطاء الكلمة للأخت أسماء، للتفضل بالحديث عن المرحوم تغمده الله بواسع رحمته.

تستهل السيدة أسماء جاسم مراد حديثها بالقول:

سيدي الرئيس،،،

السادة أعضاء منتدى التنمية الخليجي الكرام،،،

الجمع الكريم،،،

يسرني ويشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن عائلة المغفور له جاسم محمد مراد أن أحييكم أطيب تحية، ويسرنا ويشرفنا انعقاد دورتكم في الكويت الحبيبة التي احتضنت المرحوم يومًا في دارها، كويتنا الغالية التي تحتضن الجميع دومًا بسخائها ودعمها الكريمين. إنها دون منازع الدرة التي تسكن في وجدان من لا ينكر الجميل.

كما يشرفنا أن نعرب لكم عن الشكر الجزيل والعرفان الكبير لإطلاق اسم المرحوم جاسم محمد مراد على هذه الدورة لمنتداكم الموقر تخليدًا لذكرى هذا الوطني الغيور والإنسان القريب من الجميع.

وفي هذه المناسبة، لا بد أن أشيد بدور القيادة الرشيدة في مملكة البحرين على ما قدموه للمغفور له الوالد من اهتمام ورعاية وتكريم، ونود باسمكم جميعًا أن نرفع لهم أسمى آيات الشكر والامتنان.

والشكر كذلك موصول إلى الكتّاب، وهيئات الإعلام، والمجتمع المدني، وأصحاب الأقلام التي سطرت تاريخه وحياته وأقواله وأفعاله.

سيدي الرئيس:

أيها الأخوة والأخوات الكرام:

إنني لم آتِ هنا لأتحدث عن سجايا المغفور له وخصاله ومواهبه، وإنما يسرني أن أقول: إن مبادئ جاسم مراد الساطعة، وأضواء أفكاره المستنيرة، وأعمدة مواقفه الوطنية، وبذور مساهماته الفكرية، وأزهار دوره، ونخيل عطاءاته السخية إنما هي نتيجة عشق لأهله ومجتمعه ووطنه وخليجه العربي، الذي نأمل أن يكون له الأثر البالغ في نهضة ناسه ورقيهم.

أيها الجمع الكريم:

ما زلت أتذكر المرحوم حين يعود من هذا المنتدى الريادي الخصب، وقد امتلأ بالأفكار الخلاقة، والمبادرات الحيوية، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم وتدريب المواطن ليكون فردًا ذا قيمة مساهمة في نهضة بلاده. وفي يوم ما، فإن مشاعل الخير والسلام التي يحملها المغفور له لا بد أن تضيء عنان السماء. وفي يوم ما، فإن سحابة أفكاره ومبادئه لا بد أن تمطر لتخضر الأرض، وتزهر، وتزدهر. وهنا سيقف الجميع ينظر كيف تُصنع قواعد المجد قوة وفعلًا.

وختامًا، كان المرحوم يردد قول الشاعر المتنبي:

إذا غامـــرت في شـــرف مروم فـلا تـقـنـع بـمـا دون النـجـوم

فطعـــم الموت في أمـــر حقير كطعـــم الموت في أمر عظيـــم

إنني إذ أعرب لكم عن بالغ اعتزازنا وعمق امتناننا على هذه اللفتة الكريمة لتخليد ذكرى المرحوم الوالد جاسم مراد، متمنين أن تكون ذكراه سراجًا ساطعًا ينير مسيرة مداولاتكم ومناقشاتكم، وأن تكون مواقفه الثابتة العربية والقومية خريطة طريق ترسمون من خلالها نتائج توصياتكم إلى طريق المستقبل الزاهر نحو التطور والرقي والرخاء، راجية للمنتدى - أيها الأخوة والأخوات الكرام - النجاح والتوفيق. والسلام عليكم.

ثم ينتقل الترحيب على لسان المتحدث باسم المنتدى إلى الدكتور غانم النجار، مدير المشروع، ويدعوه إلى التفضل بإلقاء كلمته:

الدكتور غانم النجار يستهل كلمته بالقول:

صبحكم الله بالخير جميعًا، وأهلًا وسهلًا بكم في الكويت.

هذه تقريبًا ثاني مرة يتم تكليفي فيها بإدارة مشروع المنتدى، ولا أتذكر - بسبب ضعف الذاكرة مع مرور الوقت - متى كانت المرة السابقة، ولكنها كانت في البحرين حول المجالس التشريعية في الخليج، ولا أعرف أهي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، لأن فترة خمس سنوات بالنسبة لنا صارت أمرًا عاديًا أن نخطرها (نمررها).

ولكن الفكرة في الحقيقة لما تم تكليفي؛ وأشكر إدارة المنتدى على تكليفي بهذا الموضوع، ولكنه كان عبئًا بقدر ما كان ميزة، لأنني في الطرف الآخر من حقوق الإنسان، وأدافع عن حقوق الإنسان، وسجل دول الخليج ليس مشرقًا في حقوق

الإنسان. وبالتالي، كان المرء أمام مسألة؛ كيف يمكن معالجة الموضوع في مثل هذا المنتدى المتعدد المشارب، ولا راح تكون جلستنا أو نقاشنا في اتجاه واحد. فاخترت القبعة الأخرى التي أنتمي إليها، وهي القبعة الأكاديمية، فنتحول إلى الجانب المعرفي بدلًا من جانب النشطاء الذين ينتقدون. وهو موجود، وحتى أنكم سترونه في بعض الأوراق، ولكن بجرعات ليست الجرعات التقليدية التي تعودنا عليها.

فكان هناك أنني حاولت أن أضع تصورًا، وأحد هذه التصورات هو ما دام هناك ست أوراق؛ فيكون ثلاث من معدي الأوراق من النساء وثلاثة من الرجال أو الذكور إن شئتم، ولكن على كل حال، ليس هذا هو الموضوع، وإنما واجهتنا مشكلة الاعتذارات... إذ إنه في كل فترة تحصل اعتذارات - ولله الحمد - قدرنا على الأقل نمشّي ونكرس البعد المعرفي.

ووزعنا الموضوعات بناءً على التصور المعرفي الذي أزعم بأن الناس تتحدث عن حقوق الإنسان وتجهلها في الوقت نفسه. الحديث عن حقوق الإنسان هو مفهوم معبأ سياسيًا؛ من تدخل في حقوق الإنسان أنت تأخذ موقفًا مباشرًا دون حتى أن تفهم الحيثيات، إلا أن الأمر - منذ سنة ١٩٩١ / ١٩٩٢ تقريبًا أو لنحددها أكثر منذ يونيو ١٩٩٣ وبعد انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا - أصبح مفهوم حقوق الإنسان في صعود واختلاف عن الحيثيات السابقة تمامًا، وبدأت هياكل بالصدور، وسوف أتكلم عنها لاحقًا وذلك عن المراجعة الدورية الشاملة (UPR).

بقي أن نقول إن النقاش سيأخذ مجراه، ودائمًا - كما قلت في البداية - أن كلمة حقوق الإنسان أو مفهوم حقوق الإنسان معبأ سياسيًا. وبالتالي، من يأتي لنقاش حقوق الإنسان يتوقع نتائج، ولا توجد نتائج. حقوق الإنسان في العالم كله هي في أسوأ حالاتها؛ اليوم لدينا (٦٥) مليون لاجئ والعدد في ازدياد، حتى

في الحرب العالمية الثانية، لم نصل إلى هذا العدد، والعدد بازدياد. وأخيرًا في المعارك التي تجري في محيط إدلب، يتكلمون عن نصف مليون لاجئ فقط خلال هذه الأيام الفائتة، ولا يوجد من مكترث. لذلك أنا كنت أشتغل على كتاب بعنوان «حقوق الإنسان المكسورة»... الإحباطات في حقوق الإنسان، وليست الإنجازات - مع الأسف.

طبعًا، في المقابل، أصبح لدينا منظومة موجودة في العالم، ولم تُعد الدول تستطيع أن تقول علانية: إنها ضد حقوق الإنسان، وما من دولة الآن تقول عن نفسها أو تفتخر بأنها قامت بمذبحة، وهذا يمكن أن يُعد مكسبًا على المستوى العلوي، ولكن على المستوى الأدنى، الأوضاع مزرية، متراجعة، سواء في الخليج أو في العالم. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث، وهي داخلة في قضية التحوّلات الدولية والشعبوية...الخ. لذلك، هذا هو المنتج؛ أمامكم الآن ست أوراق، وأغلبها في اتجاه نحو الجانب المعرفي، والنقاش مفتوح. أهلًا وسهلًا بكم في الكويت، وشكرًا على تكليفي بهذه المهمة. والحمد لله، نحن...، وأشكر الدكتورة ملك الرشيد، على مد يد المساعدة في الموضوع. والحمد لله، أنجزنا الأمور في الوقت المناسب.

وشكرًا لكم.

يستأنف الدكتور سعد الزهراني الحديث بتقديم الشكر إلى الدكتور غانم النجار والانتقال إلى رئيس جلسة اليوم الدكتور محمد الرميحي ليتفضل بإدارة الجلسة ودعوة المشاركين في الجلسة الأولى، فليتفضل.

يستهل الدكتور محمد الرميحي حديثه بالقول:

أسعد الله صباحكم بكل خير، وأدعو إلى هذا المكان الزميل الأستاذ حمزة حمادي والدكتور عبدالله الدرازي... فليتفضلا.

بالتأكيد، وعطفًا على كلام الأخ الدكتور غانم، نحن لا نستطيع أن نتحدث عن حقوق الإنسان في هذا العالم وإلا سنحمل أنفسنا عبئًا كبيرًا تنوء به الجمال. سوف نتحدث اليوم عن حقوق الإنسان في الخليج. ومع حفظ الألقاب، معنا الأستاذ عبدالله الدرازي الذي سيحدثنا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الخليج (الواقع والتحدّيات) والأستاذ حمزة حمادي الذي سيتحدث عن المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان.

في الحقيقة، أنا قرأت الورقتين، وهما ورقتان متميزتان، وأعتقد بأن معظمنا قرأهما. لذلك، سوف نستفيد من الوقت في النقاش. وأنا أقترح على الزملاء؛ الدكتور عبد الله الدرازي وأيضًا الأستاذ حمزة أن يقدما ملخصًا للورقة، ثم بعد ذلك نبدأ النقاش، ربما لأن النقاش هو الأكثر أهمية هنا، وهو الذي سيفتح لنا أبواب الحديث في هذا الموضوع.

يستهل الدكتور عبدالله الدرازي حديثه بالقول:

صباح الخير،،،

نشكر المنتدى على الدعوة لتقديم ورقة مهمة جدًا متعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون، وأتشرف طبعًا أن أكون في المنتدى الذي يحمل اسم الرجل الوطني الأستاذ جاسم مراد، وأشكر الدكتور الصديق غانم والمنتدى على الدعوة، وأيضًا، في الكويت، طبعًا، ذكريات كثيرة وكثيرة منذ أن كنت طالبًا في جامعة البصرة، ونحن تقريبًا شهريًا ننزل إلى الكويت، ونشتري معلبات ونأخذها إلى البصرة...

ويتابع الدكتور عبدالله الدرازي حديثه:

بالنسبة لموضوع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، طبعًا أنا أعددت عرض باوربوينت بريزنتشين (PowerPoint Presentation) واتجاهله تقريبًا، وأتحدث

بالنسبة لي كخبرة حيث إنني كنت نائبًا لرئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين لمدة أربع سنوات، وفي المؤسسة أيضًا عضو منذ ٢٠١٠. أما الآن، فإنني لست عضوًا في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

بالنسبة للمؤسسات الوطنية، بدأت فكرتها تقريبًا سنة ١٩٩١، وفي مؤتمر فيينا الذي ذكره الدكتور قبل قليل. أُقِّرت مسألة تشكيل المؤسسات الوطنية في العالم، وأيضًا هناك المؤسسات الوطنية ومسألة وجود الأمم المتحدة. المؤسسات الوطنية في الأساس تختلف عن المجتمع المدني. المؤسسات الوطنية هي عبارة عن وسيط بين الحكومات والمجتمع المدني وأيضًا الأفراد والمواطنين الذين يتقدمون بمختلف الشكاوى، كما سنرى بعد قليل.

بالنسبة لمنطقة الخليج، كانت أول دولة أسست مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هي دولة قطر. ودولة قطر - في تسمية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- لعبت وتلعب دورًا كبيرًا في مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دولة قطر. طبعًا، الفلسفة الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي تعزيز وحماية. ونلحظ أن هذه المؤسسات جميعها في العالم، مختلف دول العالم سواء في الغرب وآسيا...الخ، تؤكد مسألتين أساسيتين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. طبعًا، في دولة قطر، اشتغلوا على مسألة تعزيز حقوق الإنسان، وهي عبارة عن كيف ننميها في المجتمع من خلال الندوات والتعليم وعقد الورش والإعلام، وأيضًا من خلال البيانات والكتب والكتيبات التي تصدرها المؤسسة من أجل تثقيف المجتمع وتنويره بأهمية حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

طبعًا، إذا تناولنا التعزيز، تعزيز حقوق الإنسان، آسف، أقصد حماية حقوق الإنسان، فهي حماية المواطنين والمقيمين من الانتهاكات التي قد تقع عليهم من قبل الدولة. المؤسسات الوطنية لا تتدخل في الخلافات الشخصية بين

الأفراد، وإنما الانتهاكات التي تقع على الأفراد والمقيمين من قبل المؤسسات الرسمية الحكومية. الدولة الثانية، ولا أريد أن أدخل بتفاصيل، نحن نلحظ وجود تشابه كبير بين هذه المؤسسات؛ لأنها كلها تنبع في تأسيسها من مبادئ باريس. ومبادئ باريس هي التي تحدد مدى قرب هذه المؤسسات من مبادئ باريس أو بعدها عن مبادئ باريس.

كلما قربت من مبادئ باريس، هي كمؤسسة، تكون تحت الترتيبات المختلفة التي هي (أ) أو (ب) أو (ج). بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية أيضًا، أنشأت بعد قطر أيضًا هيئة حقوق الإنسان. وفعلًا، تلعب هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية دورًا كبيرًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأصدرت كثيرًا من التقارير الممتازة في المملكة العربية السعودية، ولها فروع مختلفة في منطقة المملكة العربية السعودية، ولها أيضًا في مسألة الحماية، حماية العمالة الوافدة، ولهم في التعزيز، وعندهم لجنة خاصة ضد الاتجار بالبشر، ويصدرون أيضًا عدة مجلات وكتيبات حول هذا الموضوع. وهم نشيطون فعلًا في المملكة العربية السعودية أيضًا في مسألة استقبال الشكاوى...الخ. ومثلما قلت، جميع هذه المؤسسات تشترك في هذا الشيء.

بعدها، سلطنة عمان الشقيقة أنشأت أيضًا اللجنة العمانية، الآن تسمى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، وهي تلعب دورًا كبيرًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وكما تلاحظون في الورقة، أنا تناولت مسألة الرؤية والرسالة... الخ، ولا أريد أن أخوض فيهم بشكل مفصل، وإنما على الواقع نلحظ فعلًا أن اللجنة العمانية أيضًا تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولها في تنظيم المؤتمرات، وأيضًا المشاركات الدولية. جميع هذه المؤسسات لها مشاركات دولية، وتسهم أيضًا في تعزيز حقوق الإنسان، وتسهم أيضًا في التقرير الدوري الشامل الذي سيتحدث عنه الدكتور، وتسهم أيضًا في التقارير الدورية المختلفة أيضًا.

بعد سلطنة عمان، أنشئت في البحرين سنة ٢٠٠٩ حيث صدر قانون بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتم في سنة ٢٠١٠ في ذلك الوقت تعيين (٢٣) عضوًا، وكان عددًا كبيرًا في ذلك الوقت. وأعتقد أنني كنت من ضمن الأعضاء المعينين من قبل جلالة الملك في سنة ٢٠١٠. وبعدها أيضًا تم تعديل القانون بأمر ملكي، حيث تم تعديله إلى القانون رقم ٢٦ / ٢٠٠٦، والقانون أضيف عليه أيضًا كثير من الملحوظات والمناقشات من قبل الأمم المتحدة والمفوضية السامية والمؤسسات الوطنية التي تشرف عليهم، حيث كان هناك ما يسمى بلجنة التنسيق الدولية التي تغيّرت الآن إلى التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

نحن في دول الخليج ننتمي إلى شبكة آسيا والباسيفيك لكوننا في قارة آسيا. بالنسبة للبحرين أيضًا ومن خلال تجربتي الشخصية، فإنها لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مملكة البحرين بالنسبة للمقيمين، وأصدرت أيضًا عددًا من الأدبيات لتشر ثقافة حقوق الإنسان، وعقد الندوات أيضًا في المدارس والجامعات ومختلف المجتمع. وأيضًا بالنسبة للحماية، جميع هذه اللجان الوطنية في منطقة الخليج تتلقى الشكاوى. البحرين هي أول مؤسسة في العالم طبقت النظام الموجود على الآيباد والهاتف، على أساس أن تتمكن من تقديم الشكوى من خلال التطبيقات (APs)، وطبقت المؤسسات الأخرى الآن هذا النظام. وكنا في جنيف، والأستاذة جميلة موجودة، وهي عضو في المؤسسة، وأيضًا شرفنا الدكتور عبدالعزيز أبل، وهو الرئيس السابق للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فكانت نقلة ممتازة أن المؤسسة في البحرين طبقت هذه التطبيقات، وأُخِذ به الكثير الآن.

طبعًا، يمكن تقديم الشكاوى في جميع هذه المؤسسات، سواء عن طريق الحضور الشخصي أو عن طريق الإنترنت أو عن طرق مختلفة. نلحظ أيضًا بعدها على أساس ألا نبخس حق الكويت والديوان الوطني لحقوق الإنسان،

حيث تم تشكل أعضائه في سنة ٢٠١٩، ويضم الديوان الوطني (١١) عضوًا. ولدينا في المؤسسة الوطنية في البحرين أيضًا كان (١١) عضوًا. طبعًا، لا أريد أن استهلك الوقت في هذه الأمور، وأود أن أركز على النقاط الأخيرة، لأن هذه الأمور يمكن أن تقرؤها في الورقة، ولكن النقاط الأخيرة أيضًا موجودة؛ وهي التحدّيات وبعض التوصيات.

طبعًا، الديوان الوطني في الكويت نقلة نوعية برغم بعض الانتقادات التي وجهت ربما إلى التسمية...الخ أو أن رئاسة الوزراء هي التي تعين الأعضاء. لكن النقلة النوعية هي أن مجلس الأمة هو الذي يعيّن الرئيس ونائب الرئيس، وهذا مهم جدًا؛ لأن دور البرلمان في بعض الدول أن كل المؤسسات الوطنية مسؤولة أمامه.

أعتقد بالنسبة للتحدّيات التي تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ المسألة الأولى هي ثقة الجمهور؛ لأن المؤسسات تأسست منذ ١٩٩٣، ونحن في منطقة الخليج بدأنا تقريبًا في سنة ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ (قطر) – (مداخلة: ٢٠٠٥)، حسنًا في ٢٠٠٥، لا أتذكر، موجودة في الورقة. بالنسبة إلى هذه المؤسسات في دول الخليج هي شيء جديد، وأتذكر في المؤسسة ما كانت الجهات الرسمية ولا حتى المجتمع المدني والمواطنين... ما هذه المؤسسة الناشئة؟ وأتذكر حتى على المستوى الرسمي، واضح أن قانون هذه المؤسسات على جميعها، على هذه المؤسسات يجب أن توفر الدعم و... و... موجه إلى الجهات الحكومية والجهات الرسمية والوزارات والبيانات والمعلومات التي تطلبها هذه المؤسسة من قبلهم. وبالتالي القانون يؤكد أن أنتم مطالبون بالرد على هذه المؤسسات عندما تطلب منكم شيئًا معينًا أو حينما تتقدم لكم بشكوى يجب أن تكون هناك استجابة. وفعلًا، كما أتذكر في سنة ٢٠١٤، وأتحدث هنا عن البحرين؛ لأن التجربة على أساس أني أعرفها وواقعية، في ٢٠١٤ صدر التقرير الأول للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان... التقرير السنوي لحقوق الإنسان.

طبعًا، هذا التقرير كان نقلة نوعية، وأحدث نوعًا من الصدمة (Shock) في المجتمع المدني والعالم والمؤسسات الحكومية. وأعني؛ الناس تتساءل: ماذا يفعل هؤلاء؟ ماذا يقولون؟ ماذا يطرحون؟ كان هناك كثير: مثلًا، وجهت للوزارة الفلانية عدة أسئلة، ولم ترد عليهم كما هو موجود في التقرير، والوزارة الفلانية تم الاتصال بها لم ترد. وكل شيء كان موجودًا. وبعد هذا التقرير، حصل نوع من التوعية للوزراء والمسؤولين الحكوميين وأيضًا المجتمع المدني والناس. وبدأت الثقة أكثر، وطبعًا، هذه الثقة بدأت أن الناس بدأوا يأتون إلينا أكثر، حيث إنهم كانوا سابقًا يترددون في تقديم شكوى.

بعد ذلك، وفي سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦، بدأت هذه الشكاوى والهاجس أن المؤسسة الوطنية لن تساعدنا، وبدأ كثير. ولحد الآن، القائمون على المؤسسة الوطنية يؤكدون هذا الموضوع. وأعتقد أن هذا ينطبق أيضًا على كل دول الخليج. (عندي دقيقتان) بالنسبة إلى التحدّيات؛ واحدة هي مسألة الثقة. كمية الثقة بينك وبين المجتمع المدني والجمهور والدولة. أيضًا، من المهم جدًا أن تثق بهذه المؤسسة. أيضًا، التعاون بين المؤسسات والجهات المختلفة؛ لأن الموضوعات الجديدة في حقوق الإنسان الآن... الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (Business and Human Rights)، الأمن وحقوق الإنسان (Security and Human Rights)، والإرهاب وحقوق الإنسان (Terrorism and Human Rights). من المهم جدًا كيف تستطيع هذه المؤسسات الوطنية أن تدخل وتلعب دورًا كبيرًا في الحدّ من هذه الأمور. وأعني؛ التحدّي كيف لي أن أذهب وأشرح بالنسبة إلى الإرهاب ودور الإرهاب وتأثير الإرهاب... الخ على مختلف قطاعات المجتمع المختلف. وأيضًا تحدّي آخر هو أن المؤسسات الوطنية يجب أن تلعب دورًا في وضع إستراتيجية وطنية وخطة وطنية لحقوق الإنسان في كل دولة من دولها، على أساس أنه - صحيح أن الدولة مسؤولة عن وضع خطة سنوية لحقوق الإنسان لتكون حقوق الإنسان منهجًا في جميع أجزاء مختلف المجتمع، ولكنّ للمؤسسات الوطنية دورًا كبيرًا في هذا الأمر.

بالنسبة إلى توصيات سريعة، نلحظ أنه في دولة وحيدة من دول مجلس التعاون، يوجد في دستور الدولة تشكيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وأنا في توصية من هذا القبيل أن دول الخليج كلها تضع في دساتيرها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ لأنه من ضمن الملحوظات التي تبديها اللجنة الخاصة بالاعتماد أنه إذا رأت أن المؤسسة الوطنية واردة في الدستور تعطيها دعمًا كبيرًا أكثر في هذا الموضوع. أيضًا، توصيات مسألة المناهج في التعليم ودور الإعلام في دعم هذه المؤسسات الوطنية من أجل ثقافة، وتعزيز ثقافة، حقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان.

أنا أعتقد – كخلاصة – بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعبت وتلعب وستلعب دورًا كبيرًا في تعزيز حقوق الإنسان في مجلس التعاون. طبعًا، هي تحتاج إلى موارد مالية واستقلالية مالية واستقلالية إدارية. وأعتقد أن جميع هذه المؤسسات لديها هذه الاستقلالية، وتسعى إلى تعزيزها أكثر فأكثر.

وشكرًا لكم.

يعلق الدكتور الرميحي بالقول:

شكرًا للدكتور عبدالله على هذا العرض، وبعد النقاش نسمع منك بعض الأمثلة حول طبيعة الشكاوى التي وصلت وكيف تم حلّها وذلك كأمثلة فقط، وننتقل الآن إلى الأخ الكريم حمزة حمادي لكي يحدثنا عن المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان في الخليج، وله أيضًا (١٥) دقيقة.

يستهل السيد حمزة حمادي حديثه بالقول:

أسعد الله صباحكم:

في البداية أشكر الدكتور غانم على تكليفه بموضوع الورقة، ويسعدني حضوري ومشاركتي معكم في هذه الأفكار والتبادل المعرفي لموضوع حقوق الإنسان في

الخليج. في البداية، سأتكلم عن المجتمع المدني في الخليج، وأتكلم عن دور مهم جدًا، يجوز غائب تمامًا في المجتمع الخليجي، وهو المجتمع المدني أو الجمعيات الحقوقية بشكل خاص أو بشكل محدّد على إحدى الجزئيات للمجتمع المدني الموجودة في الخليج.

في الحقيقة، بدأ حضور أو ظهور المجتمع المدني بشكل عام في الخليج في بداية الستينيات، تقريبًا مع تطور المجتمعات وتطور اقتصادها. بدأ ظهور أول جمعية في الكويت تقريبًا الجمعية الخيرية العربية في سنة ١٩١٣، أي قبل صدور وزارات في كثير من البلدان ومن ضمنها الكويت، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية. وحضرت وتواجدت في مجتمع مدني قبل ظهور حكومة خاصة بها أو وزارة تنظم عملها. بداية ظهور المجتمعات في الخليج مع بداية الستينيات كما ذكرنا. وكذلك في جانب حقوق الإنسان، بدأت جمعيات غير رئيسة، أي ليست في حقوق الإنسان، ولكن حديثها كان متعلقًا بحقوق الإنسان مثل: جمعية الخريجين في سنة ١٩٦٤ وقبلها الجمعيات النسائية؛ الجمعية الثقافية النسائية والاجتماعية النسائية في الكويت التي تشكلت كذلك سنة ١٩٦٣. هذه الجمعيات كان لها بدايات الظهور في نشاط المجتمع المدني الخاص في حقوق الإنسان في الخليج.

تقريبًا، من ضمن الدول، لما أتكلم عن الخليج، كانت الكويت والبحرين لهما الصدارة في ظهور المجتمع المدني، لأن المجتمعات كانت لها ظروف ثقافية مختلفة عن المجتمعات الموجودة في الخليج. فكان بداية ظهور المؤسسات والمجتمع المدني فيهما بارزًا وفي وقت متقدم.

نأتي إلى جانب آخر وهو مدى فعالية هذه المجتمعات؛ وقبل أن ندخل في جانب الفاعلية، نذكر أن منظمات المجتمع المدني في الخليج تقريبًا وصل عددها إلى ألفين أو نحو هذا العدد. تمثل السعودية أكبر عدد من الجمعيات،

ولكن أغلبها يعمل في الجانب الخيري والاجتماعي. وتقريبًا لا يوجد مجتمع مدني قوي أو حضور قوي للمجتمع المدني أو الجمعيات الحقوقية في السعودية وكذلك عمان. لأن السعودية وعمان والإمارات لم تصادق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية. وعدم دخولها في العهد أعطى صلاحية أو إمكانية أكثر للحكومات للتركيز أو الضغط على عدم إنشاء أو تحرك جيّد للمجتمع المدني الخاص بجانب حقوق الإنسان.

فقط الكويت وقطر أخيرًا، وقبلهما البحرين، وهذه الدول صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية. في الكويت سنة ١٩٩٦ وفي البحرين في سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وأخيرًا قطر في سنة ٢٠١٨ صادقت عليه، وهذه بداية دراستنا لمدة فاعلية المجتمع المدني وتأثيره داخل المجتمع. وعندنا معوقات تعوق عمل المجتمعات... الجمعيات الحقوقية، ومن ضمنها معوقات خارجية متمثلة في التشريعات والبيئة الثقافية أو الثقافة السائدة على الجمعيات، ومعوقات داخلية متعلقة بالحكم الرشيد أو الإدارة التنفيذية أو كذلك في تركيبتها.

نتكلم عن موضوع التشريعات بشكل عام لاحقًا، ولكن الجانب الأساسي أنه تُعد دول الخليج غير حرة أو غير ديموقراطية - بالأصح - هذا حسب المؤشرات العالمية؛ فهي صنفت السعودية، البحرين، الإمارات، عمان، وقطر أنها غير حرة، بينما صنفت الكويت بأنها حرة جزئيًا. عندما نأتي إلى قائمة فريدوم هاوس بالنسبة لاعتماد المنظمات فيما يخص الحرية السياسية والحقوق المدنية، في السعودية كان تقييمها تقريبًا ٧٪ والبحرين ١٢٪ والإمارات ١٧٪ وعمان ٢٣٪ وقطر ٢٥٪ وهي دول غير حرة، بينما الكويت حرة جزئيًا بدرجة ٣٦٪.

نحن نتكلم عن مجتمعات غير حرة، ولا تؤمن بالحقوق والحريات، وبالتالي، نحن أمام معوق لمدى فاعلية ونشاط وتأثير هذه المنظمات داخل مجتمعاتها. هذا من جانب الذي هو المعوقات الخارجية بالنسبة للمجتمع المدني. المعوق الداخلي متعلق بتشكيلها أو تكوينها؛ بعض الجمعيات في الخليج تتكون من انتماء قبلي أو تحالفات غير صحية أو نعدّها متعلقة بالولاءات وأشخاص. وكذلك الجانب الآخر هو التمدد الطائفي أو التكون على أساس طائفي أو مذهبي، وهذا يحد من فاعليتها ونشاطها بشكل كبير بالنسبة للمنظمات.

الجانب الآخر هو أن القدرات الإدارية والتنفيذية بالنسبة للمنظمات ضعيفة جدًا، وأقصد المنظمات الموجودة حاليًا، أو أن أغلبها ضعيف، وليس لديها حكم رشيد، وليس لديها نظم إدارية ونظم مالية بالمعنى التنفيذي. وهذا التأثير يحد من نشاطها وحركتها ومدى قدرة تأثيرها داخل المجتمع، وإحداث تغيير بجانب إصلاح السياسات المتعلقة بالحقوق، وكذلك يحد من مناصرتها لحقوق الإنسان أو للانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.

الأمر الآخر كذلك الثقافة السائدة من المجتمع وكذلك الثقافة من الجانب الحكومي، أن دور المجتمع المدني كما ينظر له الجانب الحكومي دائمًا يفترض أن يكون المجتمع المدني شكليًا بحيث يظهر أمام العالم بأنه يعطي مساحة للمجتمع المدني، ولكن فعليًا هو يضغط بكل الاتجاهات للحدّ من نشاط هذه الجمعيات لدرجة أنه عندما تكون هناك جمعية نشيطة في مجال أو قد تحصل على تقدم محرز في أحد مجالات حقوق الإنسان تجد أن الحكومة تعطي مبررًا معينًا لحلّ مجلس إدارتها أو مبررًا لتوقيفها وكذلك محاسبة أعضائها. هذه كل الأدوات التي تستخدمها الحكومات للحدّ أكثر، وتعطي خوفًا بالنسبة للعاملين في مجال حقوق الإنسان وبالنسبة للجمعيات يحدّ من نشاطها وتأثيرها.

بالنسبة للتشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، هي تقريبًا موجودة في كل الدساتير الخليجية، وذكر أنه يحق تشكيل الجمعيات أو التجمعات السلمية كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي، إلا أن بعضها أخضع هذه الإجراءات الخاصة بتشكيل الجمعيات إلى شروط معينة، مثلما حصل تقريبًا في عمان التي حددت ألا يكون نشاط الجمعيات معاديًا للمجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري. وهذه المصطلحات دائمًا تستخدم في الدساتير مع إنشاء الجمعية أو إنشاء التجمعات السلمية، وتخضع لتفسيرات متعدّدة تضعها الحكومات بحيث تحول القوانين أو هذه المواد إلى قوانين تُنشأ لاحقًا خاصة بإنشاء الجمعيات أو تنظيم عملها وتحد أكثر من هذا الحق في التجمع السلمي.

تقريبًا، في السعودية كان هناك تقدم ملموس في سنة ٢٠٠٨، حيث إنهم في مجلس الشورى وضعوا قانونًا جديدًا متعلقًا بإنشاء الجمعيات. هذا القانون كان متقدمًا أكثر عن الدول الخليجية؛ إذ إنه في بعض التفاصيل أعطى حرية أكثر بالنسبة للتخصصات المتعلقة بالحقوق والجمعيات الحقوقية. وكذلك كُلِّف بإنشاء هيئة مستقلة متعلقة بإدارة الجمعيات ولا تكون تابعة لوزارة الشؤون أو التنمية الاجتماعية الموجودة حاليًا. كان الأمر على أساس أن تُنشأ هيئة مستقلة، وهذا يعطي استقلالية أكثر لحركة الجمعية. ولكن هذا القانون لم يقرّ من مجلس الشورى، لم يقرّ - عفوًا - من مجلس الوزراء والديوان الملكي، فتم تأجيله. وأصدر في سنة ٢٠١٨ تقريبًا قانون جديد مختلف حدّد من هذه الصلاحيات المعطاة أو التقدم المحرز في السعودية بالنسبة لقانون إنشاء الجمعيات أو تنظيم عملها.

في الإمارات أيضًا، هناك قيود كثيرة على المجتمع المدني. في سنة ٢٠١١، تم حلّ مجلس إدارة جمعية المحامين؛ وهي جمعية حقوقية رئيسة تنشط بشكل كبير في جانب حقوق الإنسان في الإمارات. وأيضًا منعت بعض أعضاء الجمعية من المشاركة في بعض المؤتمرات والمشاركات الخارجية.

في البحرين كان هناك تقدم جيّد بالنسبة لجانب حقوق الإنسان، لكن بعد الربيع العربي، حدثت هناك كثير من القيود التي قيّدت عمل الجمعيات الحقوقية (لأجل الوقت نحاول أن نتجاوز... مذكور في الورقة إذا وزعت عليكم، هناك تفاصيل كثيرة متعلقة بالقوانين) ولكن بشكل عام، لدينا خلاصة لهذه التشريعات الموجودة في الجمعيات في الخليج حول الجمعيات، وأنها لم تتطرق جميع الدساتير بشكل عام إلى حرية تكوين الجمعيات أو التجمع السلمي، ولكنها لم تذكر موضوع الجمعيات الحقوقية بتركيز. وجميع التشريعات في الخليج الخاصة بالجمعيات تحدّ بالنسبة للتأسيسات... إجراءات التأسيس تكون معقدة، ويخضع موضوع التأسيس إلى رغبة الوزير بأنه يوافق أو لا يوافق على إنشاء الجمعية.

تقريبًا، هذه أبر الأمور المتناولة، وإن شاء الله في النقاش نحاول أن نثري المحتوى، وشكرًا.

يعود الدكتور الرميحي إلى إدارة الجلسة بالقول:

نشكر الأستاذ حمزة على هذا التقديم. سنبدأ النقاش، ومن المتعارف عليه في مثل هذه الجلسات أن المتحدث أو المتداخل في النقاش يمنح له ثلاث دقائق على أن يذكر اسمه.

مداخلة:

صباح الخير جميعًا، وأشكر المحاضرين. عندي تعليق بسيط على ورقة الدكتور عبدالله الدرازي.

الدكتور عبدالله تكلم عن التحدّيات التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. طبعًا، الدكتور يمكن ما أشار لها بالتفصيل. نحن كان عندنا تجربة كبيرة. نحن في البحرين... المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أكثر

مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الخليج العربي واجهت تحدّيات هي البحرين؛ لأنها تزامنت مع أحداث ٢٠١١. كان عندنا من أكبر التحدّيات مسألة الثقة؛ يعني ثقة الجمهور. وهناك إضافة ويقابلها - طبعًا - أصوات ظهرت لمقاطعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. هذه كانت الصعوبة الكبيرة؛ كيف يمكن لك أن تكسب ثقة الجمهور وهناك أصوات تطالب بالمقاطعة، إضافة إلى تسييس حقوق الإنسان؟!

أنا أعتقد أن مسألة تسييس حقوق الإنسان هذه أصبحت مشكلة عالمية. لم يُعد حق الإنسان هو المرتكز الأساسي الذي تركز عليه سواء المنظمات الدولية أو حتى المؤسسات الحقوقية. أصبح هذا الملف يمكن مسيّس درجة أولى. نحن - طبعًا - استطعنا أن نتجاوز هذه التحدّيات، وكانت المسألة ليست بالسهل. والحمد لله، تمكنا من اجتياز هذه المسألة عن طريق - طبعًا - التواصل المباشر مع من يدعون بانتهاك الحقوق والتواصل المباشر مع الحكومة والتواصل المباشر مع السلطات الأخرى.

كان هناك معتقد على أساس أن تكون المؤسسة الوطنية لها مصداقية يجب أن تقاطع الحكومة، ويجب أن يكون صوتها أعلى من الحكومة، ويجب أن تتصادم مع الحكومة. بينما كل الفعاليات وأيضًا ما يوصي به مجلس حقوق الإنسان هو يجب أن يكون هناك تعاون وثيق ما بين المؤسسات الوطنية وما بين الحكومة، لأنه أساسًا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تبحث وتعنى بالانتهاكات التي تصدر من الحكومة على المواطن سواء أو المقيم. وبالتالي، إذا كان هناك تصادم وعدم تعاون لا يمكن للمؤسسات الوطنية أن تقوم بدورها.

المؤسسات الوطنية دورها أكبر من هذا؛ دورها ليس فقط مع الحكومة، وإنما دورها أيضًا مع السلطة التشريعية. هناك تعاون وثيق يجب أن يكون مع السلطة التشريعية في تطوير التشريعات المعنية بحقوق الإنسان، والحث على

التعاون مع السلطة التشريعية للتصديق على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وأيضًا، يجب أن يكون هناك تعاون وثيق مع السلطة القضائية. هناك معتقد هو أن السلطة القضائية يجب أن تكون خطًا أحمر، ويجب أن تكون محاطة بسياج لا يمكن لا للسلطة التنفيذية الولوج إليه أو الجهات الأخرى، سواء المؤسسات الوطنية أو غيرها.

ولكن نحن في تجربتنا الشخصية فعلًا، وخصوصًا أن هذه التجربة اكتسبناها في سنة ٢٠١١ خلال التعاون الوثيق مع السلطة القضائية، استطعنا أن نحصد الإنجازات، وأصبحت السلطة القضائية تطبق الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في قوانينها. إضافة إلى أنها سمحت - آخر شيء - لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة المحاكمات بحيث إننا نثق الآن في أن لدينا محاكمات عادلة تتوافر فيها جميع الضمانات لمراقبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وشكرًا.

مداخلة الأستاذ عبدالله بشارة:

شكرًا سيدي الرئيس، أحب أن أشكر من وضع هذه الأوراق، وأقدر تعقيدات هذا الموضوع.

أنا عشت في أجواء كانت الدول العربية كلها، خليجيًا وشاميًا وشمال إفريقيا، تتخوف من هذا الموضوع في ممرات الأمم المتحدة. كان الصراع في السبعينيات هو صراع بين الاتحاد السوفيتي ومعه الكتلة الشركة ودول الناتو ومعها الدول الغربية. صراع حول موضوع من يعين وكيف يعين كومشنر فور هيومان رايتس (المفوض لحقوق الإنسان Commissioner for Human Rights). في السبعينيات، كان هذا الموضوع أحد المعارك بين الشرق والغرب... بين الجنوب والشمال. هذا الموضوع كانت الدول العربية تتحاشاه وتتخوف منه، خاصة أنه يتوجه نحو الأقليات، وربما يؤثر في النسيج والتركيبة للمجتمعات العربية

والدولية. هذا في السبعينيات، أما في الثمانينيات؛ تطورت - في الحقيقة - مكانة دول الخليج في السلّم الاقتصادي والسياسي العالمي. وبالتالي، كان لا مفر أمام دول الخليج من أن تقترب من الأجندة العالمية حول حقوق الإنسان.

وفي الحقيقة، دول الخليج في الثمانينيات بدأت تتفهم ودخلت، وأنا من الجماعة التي شهدت ذلك، واستغربت أنه حتى المملكة العربية السعودية عندما رشحت وطرحت اسمها كعضو في لجنة حقوق الإنسان في جنيف، عندما تمت الموافقة في الثمانينيات، والتطور مع سقوط الحرب الباردة بين الشرق والغرب. تطور المواقف، وكانت قفزة كبيرة أن دول الخليج... البحرين صارت عضوًا والمملكة صارت عضوًا. صحيح، ما زالت هناك حساسية، ليس في الدول العربية فقط، ولكن في العالم كله حول حقوق الإنسان. ويثار أن إسرائيل مستقلة لليهود والاتحاد السوفيتي أو روسيا والولايات المتحدة حول الصين. هذا الموضوع استعمل سياسيًا في الصراع الشرقي الغربي والجنوبي الشمالي، وما زال يستعمل. ولكن الشيء الطيب أن الدول العربية انفتحت في الحقيقة، وتفهمت، وتذوقت النقد وتذوقت الإفادة.

وحين أناقش هذا الموضوع، أضع هذا التطور في حسابي، وهذا التطور إيجابي كثيرًا. وأعرف أن لجان جبهة حقوق الإنسان أو لجنة حقوق الإنسان الموجودة في الكويت عُيّنت من الحكومة، وأعرف أنه مهما قيل عن استقلاليتها فإنها ستراعي ظروف الحكومة وظروف الوضع الحاضر. هذا كله مطلوب، ولكن نأخذ في الاعتبار هذا التطور الإيجابي، وأعرف مدى حساسيته ليس فقط في دول الخليج، ولكن حساسيته عالميًا حتى في الغرب، وحتى في الدول التي قطعت شوطًا كبيرًا أيضًا، والدول العربية التي تتخوف ما زالت. دول الخليج - أقول بكل صراحة - سبقت الدول العربية في كثير من الانفتاح حول حقوق الإنسان، وتشارك وتذهب.

وأخيـرًا منـذ أسـبوعين، كان موقـف الكويـت حيـث ذهبـت الوزيـرة إلـى جنيـف، وقعدت، وسُئِـلت... سُئِـلت ليسـت أسـئلة، ولكن ما يسـمى انتروجيشـن (اسـتجواب Interrogation) في حـالات، وتم التصفيـق لهـا لأنـه - بشـكل عـام - يؤخـذ في الاعتبـار. قطعـت دول الخليـج في هـذا المجـال شـوطًا كبيـرًا، وأنـا حـين أقـرأ هـذه الأوراق آخـذ في الاعتبـار هـذه الحقيقـة. ولذلـك أتعامـل بنـوع مـن الحساسـية الواقعيـة حـول هـذا الموضـوع. وشـكرًا.

مداخلة السيد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم..

وأسعد الله صباحكم جميعًا..

أبدأ أولًا بالشـكر والتقديـر لمديـر المشـروع وأصحـاب الأوراق المقدمـة. لا شـك أن هنـاك جهـودًا كثيـرة مبذولـة ومقـدرة.

أيضًـا، مـع الأخـذ في الاعتبـار مـا تفضـل بـه أسـتاذنا عبـدالله بشـارة بـأن هـذا يُعـد نوعًـا مـن التطـور، وأنـا كباحـث، أفكـر أن آخـذ هـذا العمـل المؤسسـي في مجـال حقـوق الإنسـان كنـوع مـن التطـور في مسـيرة حقـوق الإنسـان.

سـؤالي للدكتـور عبـدالله الـدرازي؛ «يـا دكتـور عبـدالله»: سـأبدأ... أنـت تكلمـت عـن المؤسسـات الوطنيـة العاملـة في حقـوق الإنسـان حمايـة وتعزيـزًا. ومـع تقديـري، اعتبـرت هـذا الشـيء وسـيطًا بـين الحكومـة والمجتمـع المدنـي. كنـا مـن قبـل نعـرف حكومـة... مجتمـع مدنـي. والمجتمـع المدنـي هـو المؤسسـات الوسـيطة بـين الكيانين: الأسـرة والدولـة. في اعتقـادي أن هـذه المؤسسـات التـي اطلقـت عليهـا «الوطنيـة»، مـا هـي إلا محاولـة مـن دولنا...كنـوع مـن صـد النقـد الخارجـي بأننـا غيـر مهتمـين بحقـوق الإنسـان، ونـوع مـن التلميـع الدعائـي. وثانيًـا، أنـا أعـدّه نوعًـا مـن الافتئـات علـى عمـل المجتمـع المدنـي الحقيقـي. يعنـي، كأنـه نـوع مـن الإحـلال.

لدينا لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ما في داعٍ أعمل مجتمعًا مدنيًا أهليًا حقيقيًا... يعني الهدف من ذلك إضفاء الوطنية عليها، إنما هذا الهدف الأساسي. وهو محاولة لصد الانتقاد الخارجي من المنظمات الحقوقية.

الآن سؤالي الموجه لك أنت.. وأريد رأيك الشخصي فيه: أنت تكلمت عن الثقة، كسب الثقة؛ ثقة الجمهور، ثقة المجتمع المدني، ثقة المنظمات الخارجية. بتقييمك، هل هذه المنظمات التي أسميتها «الوطنية» أو التي نسميها «الوطنية» أو الهيئات... هل اكتسبت هذه الثقة؟ هل لها المصداقية؟ لأنك أشدت كثيرًا بأنها لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز حقوق الإنسان. بينما كلنا نشتكي، والناس تشتكي بأن الحقوق منتهكة. يعني، كيف يتفق هذا مع الدور الكبير الذي لعبته؟

الأنصاري: يا أستاذ حمزة، سؤال بسيط... أنت تقول.. أنت تكلمت عن بدايات الجمعيات، قصدي عن المنظمات.. الجمعيات الخيرية...

الأنصاري: الجمعيات الخيرية مسموح بها في كل البلدان، ولكن هي لا تعمل... ليس لها علاقة بحقوق الإنسان، ولا بعمر الجمعيات الخيرية اهتمت بحقوق الإنسان. وتكلمت (أنت) أيضًا عن أهمية المصادقة على العهدين الدوليين. طيب، يعني هل الدول التي صادقت على العهدين الدوليين سمحت لمنظمات المجتمع المدني؟ لا ترى أي ارتباط... هناك دول صادقت، وما عندها منظمات مجتمع مدني، ولكن عندها جمعيات خيرية فقط.

مداخلة السيد توفيق سيف:

نعم، يتناول حديث الأستاذ حمزة؛ شرح إطار المجتمع المدني أو جمعيات المجتمع المدني التي تحدث عنها تدخل ضمن الإطار المعروف، التي هي الحائل بين الدولة والشارع... الناس، وأعني عامة الناس. وكأن ما فهمت

منه هو أنه يتحدث فقط عن النمط المعروف الحديث ... مثلًا: جمعية حقوق إنسان، جمعية حماية البيئة وأشياء من هذا القبيل.

أريد أن اقترح - في الحقيقة - خروجًا عن هذا التعريف، لأنه التعريف هذا جوهره المنظمات التي يقوم المجتمع من خلالها بأمر نفسه أو يحلّ مشكلاته. وهذه هي فكرة منظمات المجتمع المدني. أريد أن أقترح تعريفًا أوسع من ذلك بقليل؛ المنظمات أو الإطارات التي يعبّر من خلالها المجتمع عن ذاته المستقلة عن مراكز القوة، يعني الدولة. وأقترح أن هذا التعريف، هو أوسع قليلًا، سيشمل في الحقيقة عددًا كبيرًا جدًا من النشاطات المنظمة أو شبه المنظمة الموجودة في دول الخليج، والتي يقوم من خلالها المجتمع بحلّ مشكلاته والتعبير عن ذاته، حتى بأدوار شبيهة لأدوار الدولة أو نقيضة لأدوار الدولة أحيانًا.

لا أريد أن أجادل في صحة المنظمات التقليدية أو النشاطات التقليدية التي تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة. ولكن حتى في مرحلة الدولة، لدينا عدد كبير من النشاطات. وأقول لكم: إنه في مدينة واحدة أستطيع أن أحسب لكم أكثر من (٣٠) منظمة اجتماعية لا تندرج تحت التعريف التقليدي لمنظمات المجتمع المدني. ولكنها تندرج تحت هذا التعريف، وهي تقوم بأدوار جليلة جدًا في مجال التعليم... في مجال نشر العلم... في مجال مساعدة الناس... في مجال... في مجالات كثيرة أعني، وحتى في مجال تدبير وظائف للعاطلين، وهذه عادة... وفي حماية البيئة أيضًا... وهكذا.

اقتراحي هو بالتحدّيد الخروج على هذا التعريف الضيق الذي تفضلتم بعرضه إلى تعريف أوسع خلاصته أن منظمات المجتمع المدني هي المنظمات أو الإطارات التي يعبّر من خلالها المجتمع عن ذاته المستقلة عن مصادر الدولة (الدولة). وشكرًا.

رد السيد عبد المحسن مظفر:

شكرًا سيدي الرئيس...

أعتقد أن الكلام المتفائل الذي تفضل به الأستاذ عبدالله بشارة صحيح، ولكن أعتقد نحن - في هذا المنتدى وفي حواراتنا - يجب أن نبحث عن المثالب والجوانب السلبية لكي نرتقي بقضية حقوق الإنسان إلى الأعلى. أنا موافق أنه قد صار هناك تطور إيجابي، صحيح، ولكن لا نزال بحاجة إلى جهود حثيثة للارتقاء أكثر بقضايا حقوق الإنسان.

أعتقد أنه يجب أن نميز بين الجمعيات الأهلية لحقوق الإنسان... ونحن في الكويت لدينا جمعيتان لحقوق الإنسان، وفي دول الخليج بعض الجمعيات الأهلية لحقوق الإنسان توقفت عن العمل أو مُنِعت أو تم إيقافها، وبعضها خفت صوتها لأسباب كثيرة؛ يمكن ذاتية أو لفرض السلطات عليها بعض الشروط والالتزامات.

فيما يتعلق بما يسمى بالديوان الوطني لحقوق الإنسان في الكويت: أولًا، اعتراضي على أنه يقال: إن الديوان مستقل... كيف يكون هذا الديوان مستقلًا وهو تحت إشراف أو إنشاء مجلس الوزراء؟ هو ديوان خاضع للحكومة وليس ديوانًا مستقلًا.

لا يمكن أن يصدر عن ديوان في إنشائه وفي تكوينه أتى من مجلس الوزراء، أن يكون مستقلًا ويكون جادًا في هذا. إضافة إلى ذلك أن الديوان قد صدر قانون إنشائه في سنة ٢٠١٥، ولم يُنشأ هذا الديوان إلا بعد أربع سنوات؛ يعني مماطلة وتسويف بإنشاء هذا الديوان الوطني المهم جدًا إلى سنة ٢٠١٩. وحتى بعد سنة ٢٠١٩، بعدما تم تشكيل مجلس إدارة أو مجلس أمناء هذا الديوان - أنا شخصيًا - حتى الآن ما وجدنا أي شيء... أية فعّالية حقيقية لهذا الديوان.

أتصور أنه إذا كان هذا الديوان جادًا في عمله، لا بد أن يكون له إعلام قوي في المجتمع الكويتي ليخبر الناس أن هناك ديوانًا وطنيًا مهمًا جدًا يهتم بقضايا حقوق الإنسان في الكويت، ويطلب من المواطنين الذين لديهم قضايا تتعلق بحقوق الإنسان أن يتم بينهم وبين هذا الديوان اتفاق. في تصوري، لم يحصل هذا الشيء حتى الآن. إضافة إلى المماطلة من تاريخ صدور قانون إنشاء هذا الديوان - وبعد ذلك - إلى أربع سنوات وإنشاء الديوان حقيقة وتشكيل أعضاء مجلس إدارته، حتى الآن لم نجد أي شيء يتعلق بهذا الديوان، مع العلم أن معظمهم أصدقاء أعزاء علينا ونقدرهم. وشكرًا.

مداخلة السيد محمد الكواري:

صبحكم الله بالخير...

كنت أتمنى حقيقة - مثلما تمنى الدكتور محمد الرميحي - أن نعرض لأكثر الحالات تعرضًا أو هدرًا في حقوق الإنسان من خلال الورقتين، وأتمنى عند الإجابة التركيز على ذلك. في قطر، رغم الصورة شبه براقة التي عرضت لنا في البداية الآن وأن الأمور في تحسن وأن الأمور بخير، صدر قانون في قطر ولم يصدر في الجريدة الرسمية، ولكنه صدر في إحدى الصحف. كان فيه حجر كامل على كل حقوق الإنسان في قطر.

ساحة الإرادة الحديثة جدًا، التي هي تويتر، استطاعت أن تلجم هذا الموقف وتعيد الرشد إلى الحكومات المدعية دائمًا بأنها رشيدة وإعادة تشكيل مجلس الوزراء. وطار رئيس الوزراء، وأيضًا حُمِّلت المسؤولية إلى جريدة الراية، فتحملتها مشكورة، وكأن جريدة الراية هي الجهة التشريعية في قطر.

إذًا، هناك رافد الآن من المجتمع المدني. أنا أعتقد أن وسائل التواصل الحديثة الآن هي الساحة القوية للتواصل. ويمكن بهذه الطريقة أيضًا دعم جمعيات حقوق الإنسان بشكل مباشر من كل مواطن وبشعور مباشر. وشكرًا.

مداخلة السيد عبد النبي العكري:

شكرًا لمقدمي الأوراق؛ الدكتور عبدالله ومحمد.

بعد العرض الذي سمعناه، الدكتور غانم قال إن هناك كارثة حاليًا لحقوق الإنسان، وهذه تشملنا أيضًا. اليوم - في اعتقادي - أن نظرة بانورامية على وضعنا في الخليج؛ هناك مشكلة كبيرة، نحن تراجعنا في الكثير. هناك لاجئون خليجيون في الدول من أستراليا إلى كندا، وهناك ناس في السجون، وناس ملاحقون... الخ.

بعدما سمعت الكلمة من الأخ عبدالله، قلت يمكن أننا في اسكندنافيا أو في الاتحاد الأوروبي. إما أننا لا نعيش في بلداننا أو أننا لا نعي ما يجري. هناك نظم سياسية معينة كلكم تعرفونها، وضمن هذه الأوضاع وضمن هذه الأنظمة وضمن الهامش المتاح، تخلق مؤسسات لاستكمال ما طرح من المتطلبات الدولية، ومنها المؤسسات. وإلا، لماذا يكون هناك ما يشبه التطابق بين مواقف هذه الهيئات الوطنية المؤسسة والحكومات؟

أنا لم أرَ للآن... راجعوا السجلات، هل هي فعلًا استطاعت أن تتجد أحدًا من هؤلاء الضحايا؟ ليس واحدًا أو غيره.. أن تحدث رأيًا يعكس الواقع صعبًا جدًا وتشهره على الأقل إشهار رأي؟ التعيينات؛ تتشكل إما برأس الدولة - رأس الدولة عادة هو الذي يعيّن - رأس الدولة هل يعيّن ناسًا يكونون.... هم منتقون، ومع احترامي لشخصياتهم، هم منتقون ويعرفون حدود التصرف. ولهذا، بعضهم استقال ومشى لأنه رأى بأنه لا يقدر.

التغيير الذي يتم ضمن هذه الآليات لا يخضع لمعيار الأداء؛ على أساس أنه أداء متخلف، لا... معيار وسياق مختلف. نحن نريد تقييمًا موضوعيًا، وإلا لماذا المقرر... المفوض السامي لحقوق الإنسان، وأكثر من مفوض اليوم مررنا

عليه (يمكن ٧ أو ٨) في تقاريرهم لا يقيمون هذا الأداء، ويقولون بأنه شيء إيجابي وغير ذلك، ولماذا المقررون الخاصون بالأمم المتحدة، وهم مستقلون، في كل تقاريرهم - وأرجعوا إلى جميع تقاريرهم حول التعذيب وحول حرية التعبير - لماذا لا يشيرون إلى هذه الإنجازات؟ بالعكس، هناك انتقادات، ولماذا المراجعة الدورية الشاملة (UPR) تصدر (١٧٠) توصية، بما في ذلك الإشارة إلى الهيئات الوطنية بضرورة استقلاليتها، وضرورة أن تعكس المجتمع. فهل هذا من فراغ؟

هؤلاء ليسوا معادين، دع جمعيات حقوق الإنسان الوطنية أو غيرها... هؤلاء خبراء الأمم المتحدة، وهم محايدون. والمنظمات في موقع... لماذا لم يزر المفوض العام للأمم المتحدة.. يمكن اثنان من المفوضين زارا بلدين؛ ولماذا المنع أو الامتناع عن دعوتهم. أصل للنقطة، وأريد أن أشير إلى ظاهرة.. الورقة الثانية للأخ محمد عن المجتمع المدني، وبالتحدّيد عن منظمات حقوق الإنسان. صحيح، ظهرت - في البداية في البحرين... في الكويت أولًا، وبعدها في البحرين والإمارات - جمعيات حقوق الإنسان. واليوم حين نلقي نظرة على الواقع الحالي، نجده أنه مثلما ذكر البعض؛ إما أنها حُجِّمت أو حُلَّت. لكن اليوم منظمات حقوق الإنسان الأهلية الخليجية موجودة في المنافي... موجودة من أستراليا إلى كندا.

روحوا شوفوا المجالس، وأحضروا جلسات حقوق الإنسان. من هو الموجود الآن؟ لم يُعد أحد يخرج من البلد... لم يُعد أحد يخرج من البلد / ما عاد أحد يخرج من بلدنا ويروح من جمعياتنا إلا ما ندر، الباقي كلهم موجودون في المنافي. وهذه تعكس حالة حدّ أو مصادرة الحريات والمجتمع المدني والحقوق، وأنا أتكلم من الجانب الحقوقي. وهذه النخبة... دعونا نتصارح مع بعضنا بعضًا؛ ليبق كل واحد في منصبه أو مهامه... هذا نقاش داخلي، على الأقل هو لن ينشر هكذا كما أتوقع؟ فلنكن صادقين مع بعضنا...

مداخلة السيد أسامة:

أنا عندي تعليق وسؤال؛ تعليق بخصوص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. نحن في المجتمع الخليجي لا نحتاج إلى مؤسسات وطنية إذا كان المجتمع المدني لديه الحرية في التعبير والعمل، وإذا سادت ثقافة... واعتمدت ثقافة المساءلة والشفافية في مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات الأمنية. ولن تنال هذه المؤسسات، التي تسمى بالمؤسسات الوطنية، ثقة المجتمع طالما أنها تعمل أيضًا على تهميش عمل جمعيات المجتمع الوطني المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان. فهي لن تنال هذه الثقة مؤكدًا.

سؤالي هو: ورقة الأستاذ عبدالله... دور المؤسسات في جميع دول الخليج.

أولًا، أبتدئ بتلقي المؤسسة للشكوى من كل ذي صفة وذي مصلحة. وسؤالي هو: لماذا يجب أن تتلقى هذه المؤسسات هذه الشكاوى؟ أليس القضاء هو المجال الأفضل لتلقي الشكاوى؟ أليس النائب العام هو المسؤول عن هذه الموضوعات؟ لماذا تحثون الناس أن تذهب إلى المؤسسة بدلًا من أن تذهب مباشرة إلى السلطة القضائية المستقلة؟ أليس هذا تحويل النظر من مسؤولية القضاء وتحويله إلى جهة أخرى تعمل فلترًا لجميع هذه الموضوعات؟

هل حاولتم أنتم في الجمعية البحرينية... المؤسسة البحرينية النظر في إنشاء محاكم متخصصة في مجال حقوق الإنسان بحيث ترفع الشكاوى إليها مباشرة ونتجاوز جميع الأمور والمنظمات التي تعمل لها فلترًا؟ وشكرًا.

مداخلة الدكتورة منيرة فخرو:

صباح الخير جميعًا...

أولًا، أرى الحضور البحريني كبير اليوم، وأقول: إن هذا الشيء يدعو إلى الافتخار وأن هناك روحًا قوية جدًا موجودة.

أول شيء، أود القول: إن حقوق الإنسان في الخليج غير موجودة، ما عدا في الكويت جزئيًا، والتي هي الوحيدة التي تستطيع استقبالنا كلنا، ولا يستطيع أن نعقد أي اجتماع في جميع دول الخليج ما عدا الكويت. شكرًا للكويت.. وشكرًا لها حكومة وشعبًا.

الأمر الثاني، بالنسبة لما قاله عبدالله الدرازي... الدكتور عبدالله الدرازي، الحكومات الوطنية تقصد هي الحكومية بالتأكيد، لأن أنتم معينون من الحكومة. الجمعيات الوطنية هي المنتخبة / كما تعلم، الأهلية... منظمات المجتمع المدني، ولا أعرف إذا أنتم مجتمع مدني أو حكومي أم شبه حكومي؟ ولكن أريد القول: هل أنتم تدافعون عن حقوق الإنسان كما نراها نحن خارج السلة – كما نقول؟ هناك حادثة صارت توًا، يمكن الأسبوع الماضي، سيدتان قياديتان كانتا في «وعد» قبل حلّها، وصلتا عن طريق الانتخاب إلى مجلس المرأة... المجلس الأعلى للمرأة... الاتحاد النسائي. والآن، صدر قرار إن أنتما كنتما تنتميان إلى جمعية وعد، وفي لحظة تم طردهما. وطبعًا في ظل الطرد على جميع المساحات، هل أنتم مستعدون للدفاع عنهما؟ وبأية صفة بهذا الشكل وصلت حقوق الإنسان في البحرين إلى هذه الدرجة؟ عضوات منتخبات وليس لهن الآن علاقة بجمعية منحلة... ولا أعرف إن وصلت لك هذه القضية. وشكرًا.

مداخلة الدكتورة سهال الفليج:

شكرًا على الدعوى، وأول مرة أحضر المنتدى كمشاركة في اجتماعاته.

أنا من الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، والتحقت بها في سنة ٢٠٠٧، وفخورة جدًا بما قيل: إنها من جمعيات المجتمع المدني. ولكن أحببت أن أضيف ملاحظة هي أننا الآن علينا قيود أكثر من السابق؛ كنا نشعر بالحرية بالعمل في السابق. ومن هذه القيود هو العمل مع منظمات عالمية، وإذا خرجنا خارج نطاق الخليج لازم نأخذ تصريحًا من وزارة الخارجية، وعلينا الشؤون والخارجية.

وأيضًا، داخل الكويت، لو قمنا حتى باستضافة نشاط لجاليات في الكويت، لا بد أن نأخذ الإذن من الشؤون. طبعًا، نحن نستضيف الجالية في مقر الجمعية، وخلال يومين قبل نشاطها، نرسل للشؤون لأخذ الإذن، وبكتابنا وكتابكم تخلص المسألة. ومن الأمثلة على القيود؛ لم نستطع العمل مع منظمات عالمية في موضوع حق المرأة في تمرير جنسيتها إلى أبنائها. وأيضًا، لي تجربة شخصية؛ رحت إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لحضور اجتماع جمعيات النفع العام مع منظمات الأمم المتحدة في جنيف، وحاولت أتحدث عن عديمي الجنسية، أو البدون، وقالوا لي: هذا الموضوع - حتى الأمم المتحدة - لا يجب الخوض فيه. وهذه القيود أصبحت شائعة عندنا عقب سنة ٢٠١١ حيث خلطنا بين الإرهاب والعمل المدني. وشكرًا.

مداخلة السيدة نجلاء القاسمي:

شكرًا.. وصبحكم الله بالخير... وشكرًا على الدعوة للحضور وعدد الأوراق التي عرضت...

عندي تعليق بسيط هو أن موضوع... أول شيء، آليات حقوق الإنسان – في تصوري – أنها جهد شامل لا تشمل مؤسسة واحدة أو مستوى واحد فقط. آليات حقوق الإنسان تشمل المجتمع المدني، وتشمل المؤسسات الوطنية، وتشمل المجتمع الدولي أيضًا. ثم – في تصوري – أن الموضوع متغيّر أيضًا، ليس ثابتًا. لهذا السبب هناك آلية... توجد أهمية لاستمرارية آلية التعاون هذه بين المؤسسات والمستويات المختلفة لا يمكن اقتصارها أو حكرها على مستوى معيّن، أو على مؤسسة معيّنة فقط.

أشارك الكثيرين الرأي أن مجتمعاتنا محتاجة إلى عمل كبير وعمل متخصص في هذا المجال حتى نستطيع أن نحقق تطورات في هذا المجال.

بالنسبة لسؤالي هو موجه للدكتور الدرازي. في تجربة البحرين؛ هناك تجربة بالنسبة للمؤسسة في رصد القضايا التي طرحت في شكاوى المواطنين، إضافة إلى وجود تعاون عندكم بخصوص يو إن دي بي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme UNDP الذين لديهم أيضًا آلية ترصد الشكاوى، وكيف تتعامل المؤسسة مع المجتمع الدولي أو مع برنامج يو إن دي بي الذي يعمل في البحرين. وشكرًا.

مداخلة السيد سامي النصف:

أنا أتصور، سواء كان الأمر يختص بحقوق الإنسان أو أمور وممارسات أخرى مثل: الفساد وغيره، إما أن نحاربها ونتعامل معها كبراويز جميلة لصور مشوّهة. نتكلم عن حقوق الإنسان كما نتكلم عن الفساد، ووصلنا اليوم إلى مرحلة أن أكبر المحاربين ضد الفساد في كثير من الأحيان هم رعاة الفساد. وللمعلومة، الفساد هو أحد الأمور التي تخل بحقوق الإنسان. عندما يعمل الإنسان منذ الصباح إلى المساء ليحصل على راتب، وبمقابله شخص يحصل على صفقة بما يعادل راتب ألف عام، هي قضية - كما أتصور - غير عادلة، وبالتالي، هي تمس بحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان إذا لم ندرّسها في المدارس وإذا لم نزرعها في البيوت كقيم مطلقة حتى يقوم المجتمع بمحاربة هذه الممارسات. اليوم نتكلم في الكويت عن حقوق الإنسان، ونحن نصدر تشريعات - وأمامي أخي وزميلي ناصر - تقول: إن المسيحي مهما بقي في الكويت لن يستحق الجنسية. نتكلم عن حقوق الإنسان بينما أصحاب... وكأن الإنسان هو الإنسان المسلم فقط. ونحن لا نسمح لأصحاب الديانات الأخرى أن ينشئوا معابد... هل نعتقد أن الإسلام من الهشاشة بحيث إنه إذا صار هناك معبد سيخي فإن كل المسلمين سيتركون ديانتهم، ويركضون ليصبحوا سيخًا؟ ما هذا القول؟

إذا تكلمنا عن حقوق الإنسان، يجب أن نؤمن بأنها كالصدق، كأمور عديدة أخرى هي قيمة مطلقة. إما أن نؤمن بها كقيمة مطلقة ونمارسها كقيمة مطلقة ونزرعها في البيوت وندرّسها في المدارس أو نكتفي بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) كبراويز جميلة، أما المحتوى فهو غير موجود.

اليوم، عندنا حتى شباب صغار يذهبون بأحكام سجن لمئات السنين، بدأنا بعشرات واليوم مئات، على تغريدة. افتقدنا التوعية لهم... لم يوعهم أحد بأن هذه الممارسة قد تؤدي بك إلى المهالك، وبعدئذ نتركهم لمصيرهم.

أرجو أن يطابق الفعل القول؛ يمكننا أن نتكلم لسنوات عن الفساد، وهذا لن يقلص الفساد. نتكلم عن حقوق الإنسان لسنوات، ولن يقلص هذا الأمر ما لم نخلق قيمًا وموروثات مجتمعية مؤمنة بحق بحقوق الإنسان. وشكرًا للأخ الرئيس.

يعاود الدكتور الرميحي حديثه قائلًا: شكرًا أخي سامي... عندي اسم دانا.. تقول لي اسمها... دانا: قولي اسمك الأول.

مداخلة السيدة دانة الخيو: محامي متدرب وعضو إداري في جمعية المرصد لحقوق الإنسان.

عندي مجموعة أسئلة... طبعًا، أسأل بشكل مباشر. مجموعة الأسئلة التي سألها في البداية موجهة للأستاذ عبدالله الدرازي.

مع كثرة الوعي بحقوق الإنسان في البحرين عندنا، لماذا تزداد كثرة الشكاوى بعد معرفة الأفراد بحقوقهم؟ هل يُعد هذا معيارًا للتمرد أو أنه يشجع على التمرد؟

السؤال الثاني بخصوص التطرف الذي ذكرته في الورقة؛ ما هي وسائل محاربة التطرف بمختلف أنواعه؟ وهل التنمر يندرج تحت مسمى التطرف؟ وأخيرًا، من ضمن التوصيات التي تطرقت لها بركة العمل عن البرامج التثقيفية في المدارس. من وجهة نظري، ما أحس أنه يحدث أية نتائج فعّالة، لأنه ما زال التنمر في ازدياد. أحس أنه لازم نجد طريقة ثانية كي نواجه هذا الأمر.

أما آخر سؤال أود أن أسأله للأستاذ حمزة؛ كيف يمكن للدول التي اندرجت تحت تصنيف «غير حرة» في قائمة فريدوم هاوس أن تكون حرة، أو على الأقل تندرج تحت... تكون حرة جزئيًا. وأعني، ما الوسائل الواجب عليها أن تتبعها أو الإجراءات الواجب عليها أن تتخذها. وشكرًا.

مداخلة الدكتور عبد الخالق عبدالله:

مجرد تعليقان سريعان. أولًا، صحيح كما قال الدكتور غانم: إن سجل دول الخليج العربي في مجال حقوق الإنسان ليس مشرقًا، وهذا أخف تعبير يمكن للمرء أن يطلقه. ولكن أيضًا مقارنة بوضع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، فإني أعتقد أن حالنا أيضًا مثل حال غيرنا. سؤالان - أعتقد - أو ملاحظتان سريعتان: في دول الخليج خصوصية... هناك خصوصية فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان. وهذه الخصوصية لها علاقة بالمواطن الخليجي. أكبر انتهاك لحقوق الإنسان في دول الخليج هو انتهاك حق المواطن وتحويله إلى أقلية في وطنه، وما في انتهاك أكبر من هذا الانتهاك. في معظم دول الخليج اليوم، المواطنون أقلية في دولهم.

سؤالي إلى الأساتذة الكرام، نحن نتكلم بشكل عام عن حقوق الإنسان، ولكن هل هناك في المواثيق الدولية أو غير المواثيق الدولية حقوق خاصة بالمواطن وحقه في وطنه لكي يكون أغلبية ويكون كذا وكذا وكذا؟ وهذا - يمكن أبو صقر الدكتور غانم - هو الأجدر، مما يدفعني إلى القول: إنه من باب أولى ليس تأسيس جمعيات لحقوق الإنسان في دول الخليج، وإنما تأسيس جمعيات للدفاع عن حقوق المواطن فقط تحدّيدًا. رجاء لو أمكن تنويرنا. وهذه هي القضية الأولى.

القضية الثانية، سريعًا أيضًا أبو غانم، (يسأل أبو غانم: كم تطول؟ يرد الدكتور عبد الخالق: مسألتان لأجل خاطرك... على أساس أنا بعدك وسأكون ضمن الوقت... وما عليك زود يا أبو غانم). طيب، أنا أعتقد أن لانتهاك حقوق الإنسان مستويات ودرجات وأنواع، وليس نوعًا واحدًا وليس مستوى واحدًا... وما إلى ذلك. سؤالي تحدّيدًا على ضوء ما سمعته: هل تكثر دول الخليج من انتهاكها لحقوق الإنسان والمواطن؟ بمعنى، هل هي قمعية غارقة في قمعيتها

على ضوء رصدكم لهذا الواقع؟ هل القمع مقبول (ناعم)؟ وهل هناك قمع لحقوق الإنسان ناعم وقمع لحقوق الإنسان خشن؟ ما هو الوصف الصحيح لواقع حقوق الإنسان في دول الخليج؟ هل هو قمع أبوي أم هو قمع بوليسي؟ يوجد مستويان هنا؛ إن كان قمعًا أبويًا - نحن وفينا وحكوماتنا - فإن المرء يتساهل فيه. وسؤالي في هذا الأمر هو: هل نعيش قمعًا بوليسيًا أم قمعًا ملوكيًا، إن صح التعبير؟ هل هناك شيء اسمه قمع ملوكي؟ (ضاحكًا) يمكن نحن مقموعون ملوكيًا - أبو غانم؟ اسمحوا لي، ولكن وددت أن أطرح بعض هذه التساؤلات التي شغلتني. وشكرًا.

مداخلة السيد خالد الجابر:

أتمنى في البداية على المحاضرين أن يتجاوزوا مرحلة السرد في المقدمات وقضية التعريفات، لأننا قرأناها مسبقًا وعرفناها، وندخل - بسبب ضيق الوقت المقدم إليكم - إلى الموضوع مباشرة، وهذا أولًا. ثانيًا، لدينا مسألة... عدة مسائل ولم أراها اليوم تطرح بقليل من التعمق. أولها أنها استعراض التجارب؛ نحن لا يمكن أن نركز بأن الكويت كانت قبل وسباقة، وقطر... نريد أن نخرج أيضًا من قضية الثناء على الدول وندخل في مسألة التجارب.

هناك منظمات حقوق الإنسان التي استعرضتموها؛ كل منظمة أكيد لها طابع معين بحكم وجودها في هذه الدولة. لذلك المقارنات أو التحدّيات لكل منظمة تستفيد منها المنظمات الأخرى في الدول الخليجية، ونقل التجارب مهم. وقد رأيت أن هذا غائب قليلًا في الورقة، وأتمنى أن يتم في المرات المقبلة تجاوزه.

ثانيًا، التقاطعات بين الداخل والخارج - أيضًا - كانت غائبة. عندما نشاهد اليوم التقارير عن حقوق الإنسان في الخليج أين نروح؟ نروح إلى الكويت ولا قطر ولا عمان و«نقص» على بعض؟ نروح المنظمات الدولية... هيومان رايتس ووتش... أم نستى. هم اليوم مكتسحينا بطريقة كبيرة ... أنت تفتح تويتر وترى

منظمات... أمس كان هناك تقرير كبير اشتغلوا عليه نحو ستة أشهر على دول الخليج، وهو مترجم إلى اللغة العربية ولا يحتاج لترجمة على وسائل التواصل الاجتماعي.

هذه التقاطعات الآن بين الداخل والخارج؛ كيف ننظر لها؟ وكيف يتم التعاطي معها؟ أيضًا، لم أجدها في الورقة. وأيضًا، كنت أتمنى أن يتم هناك طرح مؤشرات جديد، والدكتور عبد الخالق (مازحًا: أرأيت؛ قلت عبد الخالق وما تجاوزته...) قال: إن دول الخليج لها مميزات معينة. طيب، هل يمكن أن نضع مؤشرات لو ذهبنا مع هذا الطرح؟ هل توجد مؤشرات قابلة للقياس اليوم من الممكن أن نضعها كمسطرة على دول الخليج من أجل أن نطلع بتقارير دولية كما يقال؟ وهذا الطرح له مستمعون وله رواد.

أيضًا، ربما لأجل أن أختم بها؛ هذه المسألة أيضًا طرحت ... أننا ركزنا على أن دول الخليج فيها تطورات اقتصادية وتطورات اجتماعية. حتى المرأة اليوم أصبح لها حضور؛ في الكويت اليوم وزيرة وبرلمانية... وزيرة سابقة وبرلمانية سابقة. لكن لما نأتي إلى الحالات الفردية لحقوق الإنسان، هناك غياب. ما هي الإشكالية؟ لا أحد يتبناها مع الأسف، لا من جانب الوزيرة ولا البرلمانية ولا من الآخرين. وكما تفضلتم، المرأة - على سبيل المثال - اليوم أن تجنس أبناءها ولها بعض الحقوق، ما زالت إشكالية كبيرة وحقيقية في الخليج.

وأخيرًا، أنا ألاحظ أن هناك فعلًا نظرة تصغيرية أو تشكيكية أو تخوينية لمؤسسات حقوق الإنسان، وهي تختلف من دولة خليجية إلى أخرى. وفي قناعتي، لن تتغيّر هذه الأمور إلا حين نرى مدى قدرة هذه المؤسسات على فرض رؤيتها كمجتمع مدني على الدولة، سواء كان في القوانين أو التشريعات أو حتى في وسائل الإعلام. وشكرًا.

مداخلة السيد جمال فخرو:

شكرًا سيدي الرئيس.. والشكر أيضًا للسادة مقدمي الأوراق...

في الحقيقة، لن أحلق كثيرًا، ولكن يؤسفني - سيدي الرئيس - أن بيننا زملاء ناشطين في مجال حقوق الإنسان، وواضح بأنهم لم يطلعوا على مبادئ باريس، وأسمح لي، سوف أقرأ بعض المقاطع كي أنوّر المجموعة ماذا تقول مبادئ باريس، وبالوقت نفسه، ترد على بعض الأسئلة التي طرحتها.

المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهذا أسمها. في البند الأول «الاختصاصات»: تختص المؤسسة الوطنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ثم، من مسؤولياتها؛ تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير على أساس استشاري إما للحكومة أو لغيرها ... للبرلمان. أي ليس دورها تنفيذيًا؛ دورها هو تقديم توصيات استشارية.

هناك من يعتقد أن لها قوة أو دورًا... الخ، ليس لها دور، وإنما توصيات تقدمها. ومثلما قال عبدالله، أفضل تقرير كُتِب على مستوى الخليج هو تقرير البحرين لسنة ٢٠١٤. هو أفضل تقرير، وأتمنى من الجميع أن يطلعوا عليه على موقع المؤسسة.

الجانب الآخر في موضوع التشكيل، ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها سواء بالانتخاب أو بالتعيين أو بغير الانتخاب. عندما يعيّن الأعضاء في المؤسسة ليس عيبًا. وعندما يصدر مرسوم ملكي أو مرسوم رئاسي من رأس الدولة، بصفة أنه يمثل المجتمع ككل، ليس عيبًا أو انتقاصًا من هذه المؤسسة.

الجانب الآخر، من أجل كفالة استقرار ولاية أعضاء المؤسسة الوطنية التي لن تكون مؤسسة مستقلة حقًا بغيره، ينبغي أن يكون تعيينهم بقرار رسمي يحدّد

المدة المعينة لولايتهم، وتكون الولاية قابلة للتجديد شريطة كفالة استمرار التعدّدية في عضوية المؤسسة.

مبادئ تكميلية: قد تخول المؤسسة الوطنية سلطة تلقي الشكاوى والالتماسات المتعلقة بحالات فردية وبحثها، ويمكن عرض القضايا عليها بواسطة الأفراد أو ممثليهم أو أطراف ثالثة أو منظمات غير حكومية أو جمعيات أو نقابات أو غيرها من هيئات تمثيلية. وفي تلك الظروف، دون الإخلال بمبادئ الإعلان كذا وكذا... فالعملية تتم على النحو التالي: التماس التسوية الودية عن طريق المصالحة أو مع الالتزام بالحدود المقررة قانونيًا عن طريق قرارات ملزمة عند الاقتضاء باللجوء إلى السرية. هذه مبادئ... (يقاطعه الدكتور الرميحي: أعتقد أنه يكفي لأنه توجد مرجعية لا بد من العودة إليها...) سأتوقف هنا وأقول: كنت أتمنى - في الحقيقة - من الزملاء الناشطين في مجال حقوق الإنسان أن يقرأوا هذه حتى ينورونا بأن الممارسات الموجودة في بعض الدول ليست خاطئة... ممارسات صحيحة مبنية على مبادئ. الأخ عبدالله قال: إننا عدلنا القانون أربع مرات في البحرين، وكل مرة نصححه لأن المراجعة الدورية الشاملة (UPR) تنصحنا بتعديله حتى نتماشى مع مبادئ باريس. واليوم، أي قانون موجود في المنطقة ولا يتماشى مع مبادئ باريس ليس له قيمة. وشكرًا.

مداخلة الدكتورة موضي الحمود:

صبحكم الله بالخير جميعًا... الموضوع متشعب وشيق، وشكرًا لمقدمي الأوراق.

لا يقلقني سلوك الحكومات في بعض انتهاكات حقوق الإنسان. وحكومتنا مثلما تفضل الباحثان في طور التطور - إن شاء الله - ولعله يكون تطورًا إيجابيًا في هذا المجال. ما يقلقني فعلًا هو سلوك المجالس التشريعية أو المنتخبة أو البرلمانات، إن صح التعبير، سواء كانت برلمانات منتخبة مثل تجربتنا في الكويت أو حتى المجالس الاستشارية في دول الخليج الأخرى.

سآخذ تجربتنا في الكويت كمثال؛ هناك طريقان أو أسلوبان للمجالس التشريعية. في الواقع، تسهم هذه السلوكيات في انتهاك أكثر حتى من الانتهاك الحكومي لحقوق الإنسان. لعل قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي تفضل به – كما أعتقد – باختصار الأستاذ أبو عبد اللطيف سامي النصف، الآن هذا القانون شُرِّع من قبل مجلس الأمة، وضحيته الآن مئات من الشباب الذين لم يعرفوا فحوى هذا القانون، ولم تكن هناك توعية أساسية لهم، وهم مهددون بأحكام سجن تراوح ما بين فترات قصيرة وفترات طويلة جدًا. وهذا لم تسنه الحكومة فقط، وإنما صادق عليه البرلمان؛ صادق عليه أناس منتخبون، حتى الدافع لعله ألا تتعرض ذواتهم كنواب للانتقاد ووقع ضحيته كثير من الشباب بتغريدات بسيطة. وهذا انتهاك من قبل الشعب للشعب... مع الأسف.

أيضًا، هناك قانون يمكن قديم، ولكن مهم في الكويت، وأيضًا صدر من مجلس الأمة وهو قانون تجنيس ما نسميه بذوي الخدمات الجليلة. ناس خدموا الكويت سنوات، وعاشوا فيها أجيالًا، ولكن لأنهم غير مسلمين لا يجنسون، وقرنت الجنسية بالديانة لأناس فعلًا يستحقون الجنسية. ونحن نعلم أن الجنسية الآن يمتع بها أناس لم يقدموا أية خدمات، بل قد يكون هناك شيء من العبء على الدولة.

الولاية الصحية للمرأة ... الآن أمامنا حدث كبير في الكويت؛ المرأة لا تستطيع أن توقع على عملية لطفلها حتى لو كانت الحالة حرجة. وهناك الآن جدل كبير. وأيضًا المجلس لم يعننا في ذلك، واللجنة التشريعية في مجلس الأمة رفضت التعديل الذي يمنح المرأة حقوق الولاية الصحية.

طبعًا، لا أريد أن أتكلم عن المنع... هذه تشريعات، وإنما هناك أيضًا ممارسات مثل الرقابة والمنع على الكتب ومحاسبة الكتاب. هذه سلطة شعبية تنتهك حقوق كثير من فئات المجتمع، سواء كانت المرأة أو فئات أخرى. نحن نحتاج إلى توعية حقيقية مثلما تفضل الزملاء.

الخصم ليس فقط الحكومة، وإنما هناك فئات من الشعب منتخبة باسم الشعب وتصادر حقوق فئات أخرى من الشعب. هذا المفهوم يجب أن يوعى فيه سواء الحكوميين أو المسؤولين أو حتى المنتخبين من الشعب مما لا يؤمن إلا بحقه فقط.

مداخلة السيد داهم القحطاني:

بودي أعمل تصحيحًا للأستاذ عبدالله الدرازي.

قانون الديوان الوطني غيّروه في سنة ٢٠١٨، والرئيس ونائب الرئيس لم يتم اختيارهما من مجلس الأمة، ولم يصدق عليها. والغريب في المذكرة التفسيرية، يقولون: إنهم ألغوا هذا النص حتى يمكن لمجلس الأمة مساءلة الديوان مع أنهم يعتبرون أن الديوان شخصية اعتبارية مستقلة. فكيف ديوان ممكن تتم محاسبة الحكومة عن أعماله؟

في الحقيقة، سأوجه بعض الملحوظات على شكل أسئلة.

مثلًا، في الأوراق التي قدمتموها، هل وجدتم أن مؤسسات المجتمع المدني التي تشتغل في حقوق الإنسان، في التشريعات، أن التشريعات الوطنية أعطتها القوة؟ مثلًا، عندنا في النقابات هناك قوة للتفاوض، وأية جهة عمل ملزمة أن تجلس مع أية نقابة وفق القانون، وتُعاقب إذا لم تجلس مع هذه النقابة. هل في القوانين ما يشير إلى إجبار الحكومات على الجلوس في لجان مفاوضات مع جمعيات حقوق الإنسان؟ هل الجهة الحكومية مجبرة أم أن الجهة الشعبية تقدم الشكوى فقط؟

ثانيًا، هل هناك في خطط التنمية في دول الخليج ما يشير إلى التعامل مع حقوق الإنسان كجزء من عملية التنمية وليس كجزء من منظومة الشفقة؟ دائمًا، كلما طرحت قضية حقوق الإنسان يطرحونها كأنها شفقة وتكرّم على

الناس مع أنها حقوق أساسية. المنهج... هم تكلموا عن المنهج، نحن في الكويت عندنا منهج لتطبيق حقوق الإنسان. والدكتور غانم النجار له فضل في منهج الدستور والمناهج الأخرى التي طبقت في التربية... ولكن الأهم التطبيق. لما أنا كطالب أرى وأدرس المنهج، وفي التطبيق العملي أرى انتهاكًا عمليًا لحقوق الإنسان جهارًا نهارًا، لن أؤمن في مسألة... الأمور المتعلقة في التربية والمناهج. هل نحن... (يقاطعه الدكتور الرميحي: داهم اختصر - الله يخليك، ويتابع داهم...) عمل حقوق الإنسان يتعلق بآلام الناس. هل لدينا تخصصات؟

عمل حقوق الإنسان متشعب؛ هناك حقوق الأقليات، المرأة، وحقوق... هل هناك مناهج تربوية وعمل مؤسسي ومعاهد تدرب النشء على حقوق الإنسان بتخصصات مختلفة أم أن الناشط في حقوق الإنسان يتكلم في كل شيء وهو ربما لا يفقه شيئًا؟

آخر نقطة، أود أن أشير إلى الأكاديميين والنخب. في الفترة الأخيرة، تقريبًا آخر خمس عشرة سنة، الحكومات في دول الخليج - بلا استثناء - أحاطت نفسها بسياج من الأكاديميين والنخب؛ أكاديمي متخصص في حقوق الإنسان عينوه في المجلس الفلاني... عينوه في الشركة الفلانية... عينوه في البنك الفلاني. كل حكومة أصبح لها حزام وسياج من الأكاديميين والنخب لا أحد يتكلم عليها، مع أن هؤلاء النخب والأكاديميين هم نتاج المجتمع، وهم - المفروض في هذه المرحلة من العمر - أن يثيروا القضايا الكبرى وينبهون الحكومات. لذلك أنا بودي أن ألفت انتباه الأخوة من الأكاديميين والنخب إلى أن الناس بدأت تنظر نظرة سلبية إلى مسألة التعيين، التعيين الشكلي، وأنا لا أقصد التعيين الفعلي الذي تأتي من وراءه فائدة، أقصد التعيين الشكلي. أحدهم لأن لديه خبرة وضعوه في مجلس شكلي ويحصل على مكافأة مقابل صمته على بعض الخلل في الحكومة.

نقطة أخيرة، الدكتور عبد الخالق تكلم عن المواطنين. يا دكتور نحن في دولنا - والدولة هذه التي أنت فيها - يتم إلغاء المواطنة عن طريق العبث بملفات التجنيس. ملفات التجنيس في دول الخليج كلها التي تمت قبل خمسين أو ستين سنة، وتمت بطريقة عفوية دون كمبيوتر، بطريقة شفهية ويعرفون الإنسان ويعطونه جنسية لأنه معروف عندهم، أو يريهم (بروة) صك البيت. الآن، هناك من يريد أن يعيد فتح ملفات التجنيس لكي يلغي مواطنتك، ويجعل مواطنتك بناء على قرار من الحاكم أو من السلطة. هذه المسائل التي من المفروض أن ننتبه لها بدلًا من أن نخوض في جدل عقيم. وشكرًا.

مداخلة السيد الغريبللي:

شكرًا سيدي الرئيس... النقطة الحقيقية الرئيسة التي أرى أنها لا تأخذ حيزًا من النقاش هي غياب الحرية السياسة والمدنية في دولنا، والقبول بهذا الواقع... واقع شبه معدوم للحريات؛ لأنه تترتب عليه نتائج وخيمة وكبيرة ومؤثرة.

تترتب عليه:

١- مؤسسات حقوق إنسان شكلية ولا فاعلية لها. القبول بهذه النتيجة والتعايش معها يسبب تجاهل الناس لهذه المنظمات.

٢- تأصل الخوف لدى الناس من بطش السلطة والابتعاد عن منظمات حقوق الإنسان.

٣- تقلد المنظمات أشخاص بلا كفاءة، وفي الوقت نفسه، مرعوبون من إغضاب السلطة، ويكتفون بما توفره لهم مناصبهم من مال وامتيازات.

٤- سيادة هذه المظاهر المتخلفة سياسيًا ووطنيًا وأخلاقيًا خلقت ظروفًا مناسبة ومثالية لرؤوس نامت و«عصاعص» قامت. وربما سؤال يُطرح: ما الضير في قيام العصاعص؟ ربما أن الضير يتمثل في مظاهر الفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي حين تصبح محاربة الفساد في خانة «في المشمش».

النقطة الثانية - سيدي الرئيس - ولا أريد أن أطيل أن هذا يدعونا إلى النظر في إعادة النظر في هيكلية مؤسسات حقوق الإنسان. فلماذا لا تتبع هذه المؤسسات النائب العام الذي هو مسؤول ونائب لحقوق الشعب؟ ونغتنم هذه الفرصة لكي نفصل تعيين النائب العام من السلطة إلى مجلس الشعب.... (يبادره الدكتور الرميحي بالقول: شكرًا أستاذ، شكرًا جزيلًا... ويتابع السيد الغربللي بالقول...) شكرًا.

مداخلة السيدة العنود خالد:

عندي سؤالان

السؤال الأول موجه للأستاذ عبدالله: كما ذكرت الورقة، هناك مؤسسة حصلت على درجة (A)، وهناك مؤسستان لم تتقدما بالطلب، فما هما المؤسستان؟ ولماذا لم تتقدما بالطلب؟ ومن هي المؤسسة التي حصلت على (A)، وما السبب؟

سؤالي الثاني للأستاذ حمزة: ذكرت تدنى مستوى الحريات والديموقراطية في مجلس التعاون، فما السبب؟ طبعًا، أنا لقيت بعض الأجوبة البسيطة من الزملاء، ولكن أريد إجابة صريحة منك.

مداخلة السيد محسن الغرير:

بداية نشكر منتدى التنمية الخليجي على هذا الموضوع، ونحن كشباب اليوم أكثر شيء نحن مستفيدون منكم ومن خبراتكم. عندي مداخلة بشكل مختصر، واختمها بسؤال لكل متحدث.

المداخلة: أنا أؤمن بشدة بالآية القرآنية (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). تكلم البعض عن الدولة، وتكلم البعض عن السلطة التشريعية. وأنا سأتكلم - بحكم أنني من مؤسسات المجتمع المدني - عن مؤسسات المجتمع المدني. اتفق تمامًا مع ذكره الأستاذ حمزة عن وجود ضعف في الحكم الرشيد، ووجود ضعف في تداول السلطات والديموقراطية في مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية.

أنا ضد فكرة أن شخصًا يظل لمدة عشر أو عشرين سنة كرئيس جمعية أو عضو مجلس إدارة للجمعية. أعرض تجربة جمعية المرصد لحقوق الإنسان؛ دخلناها قبل ستة أشهر فقط كشباب عن طريق الانتخاب. اليوم، نتشرف أن (١٠) شباب من البحرين مشاركون لأجل أن نتعلم من هذه التجربة وننقلها إلى البحرين.

والمقصد من هذا الكلام هو أننا كشباب أو مؤسسات المجتمع المدني لما تكون قوية فنيًا وحقوقيًا ومستقلة عن السياسة (أضع ألف خط تحت «الاستقلالية»)؛ لأن نحن كشباب اليوم - حين دخلنا هذا المجال - تضررنا كثيرًا من ناحية التبرعات والشركات، ومن ناحية المتحدثين حين كنا نتكلم. مجرد أن نسمع اسم حقوق إنسان، يعني هناك تخوف. وهذه نظرة خاطئة، ونحن نعمل على تغييرها.

اليوم، نحن بادرنا وتعاونا مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولم نجلس مكتوفي الأيدي. هناك بعض الملحوظات أو بعض الفعاليات أو التوعية، وجهنا وتعاونا معهم وقلنا لهم: نحن كشباب نحتاج هذا المجال وعملنا على فعاليات على أرض الواقع.

الشيء الثاني هو السلطة التشريعية. اليوم عندنا تعاون... أو بدأنا التعاون مع السلطة التشريعية، وأبدينا آراءنا في بعض المداخلات وبعض التشريعات والقوانين التي نحتاجها من ناحية حقوقية. أعتقد أننا إذا نعمل بشكل حقوقي بحت، فإن الكل يسمعنا والكل سيتجاوب معنا.

بعد عدة أشهر، نطلق برنامجًا سريًا عن الاستعراض الدوري الشامل في البحرين، ونؤهل مجموعة من الشباب في هذا المجال، ونشارك - بإذن الله- في الاستعراض الدوري الشامل المقبل. والسؤال بشكل مختصر للدكتور عبدالله الدرازي استكمالاً لما ذكرته العنود عن موضوع التقييم الدولي: هل التقييم الدولي يقتصر على تشريعات ولوائح تنفيذية ونصوص أم يمتد إلى أكبر من ذلك عن طريق التقييم أو الملاحظة للأشخاص الموجودين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟ هل هذا التعيين يؤثر في تقييمها الدولي؟

الأستاذ حمزة: بالنسبة لموضوع الانتقادات الموجهة إلى التشريعات التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني. سمعنا هذا الموضوع كثيرًا... والسؤال في المقابل: هل معنى ذلك أننا نفتح الباب على مصراعيه للجمعات أن تعمل دون ضوابط ودون رقابة وتأخذ تبرعات بشكل مفتوح؟ لو نأخذها من جانب آخر، قد - ليس الكل - تقوم فئة باستخدام هذه الأموال أو التبرعات أو الفعاليات في جانب سلبي، مثلاً دعم الإرهاب أو موضوع اختلاس أموال جاءت للتبرعات من أجل جمعيات، ومن الممكن أن أفرادها يستغلونها بشكل سلبي. وشكرًا.

مداخلة السيدة بيبي عاشور: باحث دكتوراه في مجال السياسات في التنمية.

طبعًا، في مسألة حقوق الإنسان، أرى الجمهور – ما شاء الله – متنوعًا في الدول العربية. نحن تعدينا، في دول عربية مجاورة صارت تشتكي على المواطنين في دول أخرى لسلب حقوق الإنسان التي نتكلم عنها. لذلك الآن، أتساءل اليوم؛ تقييمنا الحقيقي لعمل هذه النوعية من المنظمات كيف يكون؟ ومن هو الشخص الذي من المفروض أن يطالب بحقوق الإنسان دون أن يدفع ثمنًا لمطالبته بحقوق الإنسان؟ هذا التساؤل جاء في بالي وأنا أستمع إلى الحوار.

تعقيب على ورقة الأستاذ حمزة: ما هي الحكومة التي ستوافق على وجود جمعيات نفع عام تعمل ضدها؟ جمعيات نفع عام منتخبة لتيارات طائفية وحزبية ولها أجندة سياسية، وتستخدم أموالها في مشاريع غير مشروعة. ما هي الحكومة؟

أنا تدربت في العمل المدني في ألمانيا، وألمانيا تُعد بلدًا متقدمًا. ألمانيا فيها تمييز وفيها انتهاك لحقوق الإنسان مشابه لما نراه في الدولة العربية. لم أرَ أي تقدم، ولم أرَ أي تصور. ذكر الأخ جمال مبادئ حقوق الإنسان في باريس. باريس الآن، ماذا يعاني الشعب الفرنسي من التمييز والعنصرية والقمع والانتهاكات العديدة التي نشاهدها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. أتمنى أن نخرج بحلول لمعرفة من الذين سيطالبون بحقوق الإنسان، وأن نتجاوز كدول عربية كلنا ألا نشتكي على المواطنين في دول أخرى وتنتهك حقوقهم لمجرد رأي قد يذكر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وثاني يوم يسحب الشاب أو تسحب الفتاة إلى أمن الدولة والتحقيق وما شابه ذلك نتيجة رأي.

إذًا، ما هي حقوق الإنسان التي نطالب بها؟ بالتالي، يجب أن نضع الحلول أكثر. ولكن تعقيبي أقول لك: ما هي الحكومات التي ستوافق على أعمال

جمعيات النفع العام، خصوصًا لو كان هذه الجمعيات لها نظام حزبي وطائفي؟ قد يكون غير معلن، ولكن نحن كشعب نعرفه. مجرد دخولك إلى جمعيات معينة، لها صبغة سياسية أو إسلامية معينة، أنت غير مرحب بك.

مداخلة الدكتورة ملك الرشيد:

صبحكم الله بالخير...

يمكن الحديث كآخر المتحدثين يعطيني إيجابية وسلبية؛ السلبية لأجل الوقت – وأدري سيقاطعني أستاذي الكبير الدكتور محمد، والإيجابية أن أغلبية النقاط التي سجلتها قد تم طرحها من قبل الزملاء والزميلات، فلا حاجة لإعادتها.

عندي شغلة خاصة في الأوراق المقدمة، وشكرًا للمعدين. ولكن كنت أتوقع أن يكون فيها تحليل أكثر من مجرد أرقام أو السنة الفلانية صدر – مثلًا – القانون الفلاني. نحتاج إلى تحليل يمكن يكون مرتكزًا على نظريات معينة، على حالات واقعية، حتى نستوعب الكلام الضمني في هذه القرارات التي نستطيع كلنا البحث في غوغل (Just goggle it...) أن نستخرج كل تاريخ الدول على الورق من ناحية حقوق الإنسان.

النقطة الثانية؛ هو صحيح نعيد ونزيد أنه فعلًا، حسب إعلان باريس الذي تفضل به الأستاذ جمال، أنه ليس عيبًا التعيين، ولكن في دولنا عيب كبير، لأن عندنا أزمة ثقة شديدة بين حكوماتنا وبين الشعوب. نحن الآن كل ما يطلق عليه شيء حكومي، يجب أن تنفر منه الشعوب في البداية إلى أن ينال شخص معين بطريقة معينة يستطيع استدراج رأي آخر أو رأي مساند لهذه الحكومات أو لهذه القرارات. لأجل ذلك، التعيين ليس عيبًا، ولكن يؤثر حتمًا في الاستقلالية والثقة المتبادلة، ويؤثر حتى في المصداقية التي نعطيها للتقارير التي سوف تصدر من قبل المؤسسات الوطنية.

البعض ذكر أيضًا لماذا نحتاج إلى مؤسسات وطنية... هي مؤسسات دولة، ونستطيع القول: إنها مؤسسات حكومية بالدرجة الأولى، فهي تعيين. لكن الذي ذكر في ورقة الدكتور عبدالله أنه قال - وهو ما لفت نظري -: إن بعض هذه المؤسسات تقوم بإعداد تقارير الظل. وهذا خطأ كبير.

تقارير الظل المعروف عنها أنها توازي التقرير الحكومي. فكيف لمؤسسة حكومية أن تشارك في وضع تقارير الظل التي يفترض فيها الاستقلالية التامة عن الدولة والاستقلالية التامة عن خضوعها لنظام معين أو سياسة معينة؟ وعادة ما يقوم بإعداد هذه التقارير جمعيات النفع العام. وجمعيات النفع العام هي التي تقدم الرؤية الواقعية مساندة مع الرؤية الحكومية.

آخر شيء أود قوله: إن - مثلًا - قانون إشهار جمعيات النفع العام في الكويت... لأجل إشهار جمعيتك بشكل رسمي فإنك توقع على أن هذه الجمعية سوف لن تتحدث عن السياسة ولن تخوض في غمار السياسة. يا جماعة الخير؛ كل حقوق الإنسان - ما أقول أغلبيتها - جميع حالات حقوق الإنسان تحتاج تغييرًا تشريعيًا حتى نعيد الحقوق إلى أصحابها، فكيف بالتشريع ألا يدخل في السياسة؟ هي، هي... لا يمكن أن تمتنع عن الخوض في السياسة وكل تغيير وكل حق يحتاج إلى تشريع، ويحتاج إلى جهود (مجموعة ضغط - لوبي Lobby - كما يقولون) وأن تستجمع الآراء الشعبية وتوصلها إلى ممثلي الشعب، إذا كان هذا المفهوم موجود في مجتمعاتنا إلى هذا الوقت، إن هم فعلًا ممثلون للشعب. ومثلما تفضلت الدكتورة موضي، هم حاليًا وفي كثير من الأحيان هم سيف مسلط ومتوازٍ مع الحكومة على حقوق الشعب. لا أريد أن أطيل، ولكن هناك صعوبة كبيرة عندما نتحدث عن حقوق الإنسان.

يعاود الدكتور الرميحي حديثه قائلًا: مشكورة يا ملك... (مازحًا) بدأت بكلام جيّد، وكنت أنوي أرشحك وزيرة ولكن ما دام انتقدت المجلس... ما في فائدة.

ملك: (مازحة) شلون ترشحني وزيرة وأنت تبيني في المجلس؟

يستأنف الدكتور الرميحي حديثه قائلًا: الآن عندنا على الأقل ملخص شديد الكثافة من أصحاب الأوراق. سأبدأ بالأخ حمزة لمدة خمس دقائق، ثم الدكتور عبدالله خمس دقائق، ثم نعطي الكلمة الأخيرة للأخ الدكتور غانم حتى يقدم الموجز النهائي (Finally)، وعندكم جلسات بعد ذلك متعددة، وسوف نسمع آراءكم الحصيفة - إن شاء الله - ... وينادي على السيد حمزة.

يستهل السيد حمزة حديثه بالقول:

شكرًا ... أسعدتنا أسئلتكم والمناقشات والملحوظات التي طرحتموها، وهي طبعًا ثمينة وقيمة. سأمر بشكل سريع على بعض الأسئلة التي تم طرحها. في الحقيقة، في موضوع أن الدكتور عبدالله الأنصاري سأل عن جمعيات ما لها علاقة بحقوق الإنسان. فعلًا، هناك جمعيات تأسست على أساس طائفي، وعلى أساس سياسي، وعلى أساس ليس هو حقوق الإنسان بقدر ما هو حقوق للأشخاص أو حقوق للفئات أو حقوق للمذهب. وبالتالي، هذه منظمة غير صحية بالنسبة لحقوق الإنسان، وبالتالي، تواجه انتقادات كثيرة ومن ضمنها آخر سؤال الذي طرحه أنه - فعلًا - توجد جمعيات تؤسس على هذا المبدأ، وتشكل خطرًا على المجتمع. وبالتالي، صحيح يفترض أن تكون هناك تشريعات ليست قمعية، هي تشريعات تنظيمية، وهناك فرق بين التشريعات التي تقمع وبين التشريعات التي تنظم. وبكل تأكيد وفي كل الدول، هناك تشريعات تنظم عمل منظمات المجتمع المدني، ولكن لا تحدّ من صلاحيتها... بالعكس، تعزّز قدرتها وتعزّز كفاءتها، وأيضًا تدعمها ماليًا وتوفر الإمكانات والتدريب والتأهيل لأفرادها بحيث إنهم يتمكنون من مساعدة الحكومات في تنمية المجتمع. وهذا هو الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية بشكل خاص.

وسؤال آخر من الدكتور الأنصاري أيضًا عن علاقة منظمات المجتمع المدني والحريات مع توقيع العقد أو العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية. توقيع العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية يعطي مساحة أو يلزم الحكومة أن تعطي مساحة في جانب الحريات بالنسبة للجانب السياسي وبالنسبة للجانب المدني المتعلق بعمل الجمعيات؛ من حرية عملها وحرية نشاطها، وبالتالي، هي تكون ملزمة أمام القضاء المحلي وأمام المنظمات الدولية بأنها تعطي مساحة أكبر للمنظمات المدنية أنها تعمل في مجال حقوق الإنسان. من أبرز الانتهاكات التي تقوم في بعض الدول التي لم توقع على العهد الدولي؛ تجد هناك أنها تصدر تهمًا متعلقة بأحد يشتغل في مجال حقوق الإنسان.. يدافع عن حقوق الإنسان، يتهم بجرائم متعلقة بالإرهاب وجرائم بعيدة بحيث إنهم يتنصلون من المسؤولية أمام المجتمع الدولي.

بالنسبة للتعريف للمجتمع المدني، كان في الجلسة ست نقاط. بالنسبة لاستقلالية المجتمع المدني، المجتمع المدني بشكل عام هو ما نتحدث كل الجمعيات التي تأسست على أسس مدنية، من ضمنها الجمعيات الخيرية، ومن ضمنها الاتحادات والنقابات، وحتى الأحزاب السياسية تُعد من المجتمع المدني.

هذه كلها تُعد مجتمعًا مدنيًا، ولكننا نتحدث عن جزئية محدّدة وهي الجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان؛ فهي جمعيات إما أنها تتحدث عن حقوق الإنسان بشكل كامل وبشكل عام، وهذا ما لا نركز عليه، أو تكون متعلقة بحقوق فئة معينة... متعلقة بحقوق المرأة أو حقوق الطفل أو حقوق المعاقين. وكل جمعية تأخذ جزئية معينة من الجانب الحقوقي. وهناك جمعية تتكلم عن جوانب حقوق الإنسان بشكل عام، والمتعلقة بذلك أكثر هي المنظمات التي تتكلم عن الحقوق السياسية والمدنية والحريات.

العمل مع المنظمات الدولية أو الشراكات التي تقوم بها الجمعيات المحلية مع المنظمة الدولية، هذا أكبر عائق يواجه الجمعيات في الخليج أو الجمعيات في الدول التي هي غير حرة جزئيًا - وليست التي غير الحرة تمامًا - التي هي مثل: الكويت والبحرين. كل دول الخليج تضع قيودًا على جمعيات المجتمع المدني أنها لا تعمل مع أية منظمة خارجية أو أي طرف آخر إلا بموافقتها. وهذه الموافقة تكون أحيانًا غير منطقية وحسب مزاجية القائمين في المؤسسة الحكومية بأنهم يوافقون أو لا يوافقون. وهذا يؤثر بشكل كبير في عمل المنظمة، لأن المنظمة محتاجة أن تندمج مع العالم الخارجي ومع المنظمات الشبيهة لها بحيث إنها تتبادل الخبرات، وتتبادل الإمكانات، وتتبادل حتى القدرات والموارد في أنها تنهض بالمجتمع، وبالتالي، فإن المنظمات المحلية تحتاج إلى تكوين شراكات، وتكوين علاقات خارجية أو حتى الحصول على تمويلات من المنظمات المتخصصة بهذه الأمور. وبالتالي، فإن الحد من هذا الجانب يشكل عائقًا كبيرًا بالنسبة للمنظمات في قدرتها على التأثير والحركة والتغيير في المجتمع.

الجانب الآخر كما تحدثنا أن هناك فعلًا معوقات وقيودًا من التشريعات التي تفرضها الحكومة. وهذا جانب آخر من جوانب التشريعات؛ هناك تشريعات جيّدة، ولكن أحيانًا ممارستها تكون خاطئة بالنسبة لبعض الدول. الجانب الآخر هو المنظمات نفسها؛ قدرتها... قدرة أن تشتغل على جانب حقوق الإنسان. مهم جدًا عندما تمتلك المنظمة قدرات تنفيذية، سواء في الحوكمة والحكم الرشيد والإدارة التنفيذية في الديموقراطية وفي أن يكون هناك مشاركة لجميع أعضاء الجمعيات الموجودة فيها من غير إقصاء ومن غير تحكم بموارد هذه الجمعية يعطي إمكانية للجمعية أنها تعمل بشكل أفضل، وبالتالي، تفرض وجودها على الحكومة، والمجتمع كذلك يحترمها بشكل أكبر.

لكن الجمعيات تتجه بشكل خاص إلى الفساد بشكل كبير... طبعًا ليس كل الجمعيات، ولكن أقصد أن بعض الجمعيات تتجه إلى الفساد، وهذا يحدّ بشكل كبير من عملها وتأثيرها. نجد في قضايا مهمة موجودة في وطننا أو على مستوى وطن الخليج، هناك قضايا مهمة لا تتطرق إليها الجمعيات ولا تتناولها. على سبيل المثال: قضايا متعلقة - كما ذكرت الدكتورة - بولاية المرأة... أو ولاية المرأة في الجانب الصحي، الولاية الصحية للمرأة. نجد أن المنظمات لم تتناول هذا الموضوع الحقوقي، وهي متغيبة تمامًا. تجد أن الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي أكثر تأثيرًا وتفاعلًا وإيجابية مع القضايا الحقوقية من الجمعيات التي من المفترض أن تقوم بهذا الدور. وبالتالي، الناس وجدوا - في ظل غياب هذه الجمعيات - منصات التواصل الاجتماعي مكانًا جيّدًا لهم للتأثير والتغيير بالنسبة للسياسات. وشكرًا لكم.

يعاود الدكتور الرميحي حديثه قائلًا: شكرًا أخي حمزة... وينادي على الدكتور الدرازي.

يستهل الدكتور الدرازي حديثه بالقول:

شكرًا على الأسئلة القيمة... وأشكر الأستاذ جمال فخرو لأنك وفرت على وقتًا لبعض الأسئلة لأنك أجبت... وطبعًا عن مبادئ باريس التي وضحتها. بالنسبة للمؤسسات الوطنية... هذه ليست من عندي؛ اسمها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان... ووسيط، ليست من عندي؛ من مبادئ باريس. اسمها المؤسسات (Human Rights Institutions)، التسمية الرسمية في العالم. أكثر من (١٥٠) دولة في العالم فيها مؤسسات وطنية رسمية، وهي ليست مؤسسات حكومية، ويطلق عليها مؤسسات رسمية، وليس حكومية، وبالتالي، من حقها أن تشارك في تقارير الظل، وتقدم تقارير الظل، وأيضًا تقدم تقارير مختلفة أخرى في جميع المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

هذه مسألة أساسية في أن التسميات ليست من اختراع دول الخليج، ولا نحن من اخترعها، وهي موجودة ومتفق عليها من سنة ١٩٩٣ في العالم. بالنسبة إلى سؤال عن نوع الشكاوى التي تتلقاها المؤسسات الوطنية، وهذا مهم جدًا. الشكاوى متعلقة بشكل أساسي بالحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في العهدين الدوليين، ومتعلقة بشكل أساسي - على سبيل المثال - بالسجون.. كثير موجودون في دول الخليج وبعضهم سجناء، وهؤلاء السجناء يحتاجون إلى رعاية معينة. الطريق السريع - الوسيط، وحين أقول الوسيط، صحيح المؤسسات الوطنية. السجين مثلًا يحتاج إلى علاج، وهذه لدينا حالات كثيرة في البحرين... في المؤسسة الوطنية في البحرين، مباشرة، المؤسسة الوطنية تتصل بالجهات المختصة. وصدقوني أن هذا ليس كلامًا أنا أقوله على أساس المدح أو التزيين؛ وزارة الداخلية في البحرين تتعاون بشكل كبير مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حتى الآن في جميع هذه المجالات المتعلقة... مثلًا الذي يحتاج إلى علاج، أدوية مثلًا، إذا كان هناك انتهاك، وحتى الاعتقال التعسفي... الخ، هناك حالات تصل إلى ذلك، والحقوق الصحية والحقوق الاقتصادية وحقوق العمل والتمييز - مثلًا - في بعض القضايا التي كانت كما أتذكر في المؤسسة الوطنية... والأستاذة جميلة والدكتور عزيز يتذكران أن امرأة في مؤسسة لم تحصل على الترقية المناسبة على أساس أن المؤسسة تدخلت في هذا الموضوع وحلّت الإشكال.

بالنسبة - طبعًا - إلى المدارس والتثقيف، وهذا مهم جدًا، وهذا مستمر. ثقافة حقوق الإنسان لا تأتي في يوم وليلة. وهي تبدأ من المنزل، وتبدأ من العائلة، وتبدأ من المجتمع، بعد ذلك في المدارس والحضانات وكل هذه الأمور... وبالتالي - نحن كمؤسسات وطنية أو منظمات مجتمع مدني - نحاول المساعدة في خلق هذه الثقافة والتوعية في المجتمع.

بالنسبة إلى المؤسسة... هي ليست القضاء، المؤسسات الوطنية ليست القضاء. المؤسسات الوطنية لماذا يذهب إليها الناس لتقبل الشكاوى؟ لأنها أسرع من القضاء ممكن تحلّ الأمور، بتلفون واحد. والله صدقوني كم مرة في البحرين بتلفون وهاتف واحد حُلت المسألة التي تحتاج إلى أسابيع وأوقات. بالتالي، هذا الوسيط الذي نقصد به أو يُقصد به دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. نحن لا نقول: إننا في فنلندا أو سويسرا، ولكن - الحمد لله - في دول الخليج أفضل من كثير من الدول بغض النظر في جميع المجالات.

مسألة الدول التي حصلت... دول الخليج على الاعتمادية؛ قطر -، والبحرين - وعمان -، وطبعًا الكويت ما تقدمت، لأنها جديدة، والسعودية لم تتقدم. أريد أن أشيد... وذكرت في الورقة... بالنسبة للإمارات العربية المتحدة حتى الآن لا توجد مؤسسة وطنية، ولكن - حسب معلوماتي - أن هناك تحركًا في الإمارات من أجل تشكيل مؤسسة وطنية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

سؤال بالمرصد؛ كيف تُقيّم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس الاعتمادية (A, B...) والآن (C) في لغة الغير؟

توجد لجنة الاعتماد الدولي التابعة لجانهري (Global Alliance of National Human Rights Institutions «GANHRI») التحالف الدولي لمؤسسات حقوق الإنسان. طبعًا التقييم يتم على جميع مبادئ باريس وأيضًا شرح لمبادئ باريس موجود في المصدر... في الورقة التي ذكرتها. تُقيّم المؤسسة من جميع النواحي؛ تُقيّم من ناحية التعيين، وتُقيّم من ناحية الأعضاء... ما نوع الأعضاء، وتُقيّم من ناحية الأداء الذي تقوم به، وهل عندها مقر أم لا، وهل لديها دعم مالي كبير أم لا، وهل عندها أمانة عامة أم لا، وهل الأمانة العامة فاعلة...الخ، وتُقيّم على أساس مشاركتها الدولية والإقليمية أيضًا، وتقديم التقارير مهم

جدًا، وحضور المحافل الدولية كجلسات مجلس حقوق الإنسان أو «جانهري» أو أيضًا بعض اللجان التعاقدية التي من الممكن أن تناقش... مثلًا، نحن في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قدمت التقرير الموازي للجنة التعذيب التي كانت قبل سنتين نوقشت البحرين، وقدمت البحرين تقريرها ضمن الاتفاقيات التعهدية عن التعذيب. أيضًا، قدمت البحرين تقريرها في سنة ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والمؤسسة الوطنية قدمت أيضًا تقريرًا موازيًا في هذا الموضوع.

وبالتالي، الثقة بالمؤسسات الوطنية أصبحت في تزايد. ولماذا هذه الثقة؟ لأنه شاهدوا على أرض الواقع. وأسمحوا لي أن أقدم أمثلة كثيرة عن البحرين لأني عضو مؤسسة لمدة (٩) سنوات في البحرين، وبالتالي، مررت بهذه التجربة، وأتوقع أن دول الخليج مشابهة لهذا الأمر. في ٢٠١٤، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حصلت على جائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان. لماذا يعطي الاتحاد الأوروبي يعطي المؤسسة في البحرين هذا الدرع عن حقوق الإنسان؟ لأنه شاهد شغلها، وشاهد كيف تدافع وكيف تحمي الشاكي؟

هناك مسألة مهمة، كان في البداية لماذا لا يأتون إلى هذه المؤسسات؟ لأن الفكرة... حتى المثقفين كانوا يقولون: إن هذه مؤسسة حكومية، وأنا قلت: إنها ليست حكومية. وآخر نقطة: لماذا لا يأتون - مثلًا - إلى المؤسسة الوطنية؟ لأنه حين يأتي إلى المؤسسة الوطنية سوف يعاقب من الجهات الأخرى. صدقوني، تسع سنوات وحتى اليوم، لم يعاقب أي شخص أو أي شاكٍ أو أية عائلة تقدمت بشكوى للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بسبب تقديمها لهذه الشكوى، ولم تعاقب على ذلك أبدًا. وشكرًا... أنا آسف.

يعاود الدكتور الرميحي حديثه قائلًا: شكرًا دكتور عبدالله... الكلمة الأخيرة في دقائق للمنسق العام.

في الختام، في الحقيقة، هناك مجموعة من الإعلانات.

الإعلان الأول أن هناك مقترحًا ... كثير من المناقشات التي تتم هنا ستعالج في بقية الأوراق الثانية. أنتم تركزون على الأشياء التي سمعتموها في الورقتين. أرجو منكم أن تنتظروا حتى تستمعوا إلى كل الأوراق، وستجدون فيها - إن شاء الله - كثيرًا من الإجابات عن التساؤلات التي طرحتموها. وبالتالي، هناك جلسة عامة ختامية ستتاح فيها مناقشة جميع القضايا العامة التي تتعلق بالموضوع بشكل عام.

أتمنى أن يكون التركيز في كل جلسة على الأوراق المقدمة في الجلسة، وليس على موضوعات خارجية من أجل أن نثري النقاش. هناك أيضًا مقترح أو نداء للإخوان مقدمي الأوراق، وأتمنى - إن شاء الله - أنهم يستفيدوا من المقترحات والمناقشات هذه في تطوير الأوراق؛ لأن هذه الأوراق سوف تطبع في النهابة على شكل كتاب باسم المنتدى. الشيء الأخير وهو أنه عندنا موقع للمنتدى وعنوانه هو: www.df@ae، وقد نشرنا في العام الماضي تقييمًا للمنتدى على أساس أن نأخذ وجهات نظر في رأيهم عن الأوراق والنقاش... الخ. وإن شاء الله هذه النتائج ستظهر في الموقع، وأيضًا ستصلكم استمارة على الموقع اللقاء هذا، وأتمنى وأحث الجميع في أنهم يساعدونا في الإجابة عنها لأنه وسيلة جيّدة - بالنسبة لنا - لتطبيق أعمال المنتدى.

نقاشات الجلسة الثانية
رئيس الجلسة: الدكتورة موضي الحمود

تستهل الدكتورة موضي الحمود حديثها بالقول:

يسعدنا أن نرحب بالجميع في الجلسة الثانية للمنتدى...

إعطاء الدكتور غانم النجار الفرصة للحديث، حيث لم يتمكن من ختام الجلسة الأولى.

مداخلة الدكتور غانم النجار:

مساكم الله بالخير...

طبعًا، صار حدث يؤسفنا، وأنا استنكر ما حصل للأخ حمزة بأي طريقة... وإن جاز التعبير - كما يقولون- بأشد العبارات، فهي بأشد العبارات، وأن الذي حصل غير صحيح وغير سليم بأي شكل من الأشكال مهما كانت المسألة.

الأخ حمزة شاركنا بكل احترام وتقدير، وكانت مناسبة سعيدة في الحقيقة بالنسبة لي أن يكون مشاركًا معنا. نحن الآن نبذل كل ما نستطيع من جهود لأجل إنهاء هذه المسألة. وإذا كان من الممكن... محامي حمزة موجود للعلم؛ الأخ حمود عبد الوهاب، يعطينا على الأقل فكرة. أولًا، القضية لا علاقة لها بما قاله حمزة وليست في الموضوع، لأجل أن تكون الصورة واضحة. هي لها علاقة بخلاف مع شخص آخر حول قضية لها علاقة بقانون الإقامة، ولا أعرف كذا... قضية عمالية. ولكن - طبعًا - أنا غير مطلع بالكامل على هذه المسألة. حمود: لو تعطينا، بدقيقتين أو ثلاث دقائق، فكرة عن المسألة من

أجل أن الناس تكون عندهم صورة كاملة. بالصدفة... طبعًا حمود لم يحضر إلى هنا للدفاع عنه في القضية، وإنما حمود جاء إلى هنا ليستمع، لأنه من جمعية المحامين ومسؤول عن مركز تدريب حقوق الإنسان، وكان قد جاء هكذا...

لكن بغض النظر عن كل شيء، هذا الذي حدث مستنكر بغض النظر عن التفاصيل. لا يجوز أن يحدث هذا، لأن هؤلاء مجموعة من خيرة المشاركين من الخليج ونتكلم في موضوع حقوق الإنسان، وأن يأتي أحد ويضرب بعرض الحائط كل ذلك، ويأخذ شخصًا بهذه الصورة مهما كانت القضية...!! لا يجوز، ومستنكرة ومرفوضة جملة وتفصيلًا. هذا أنا وأتمنى أنني أعبّر عنكم كلكم... إذا هناك أحد لديه اعتراض... وبالتالي هذا، حتى إن أكثر من شخص طلب موقفًا، والموافقة على هذا يُعد موقفًا مما حدث... وضروري، وهذا كما يقولون، أقل ما يمكن... هذا أضعف الإيمان، إن كان هناك إيمان أصلًا، فهذا أضعف الإيمان.

على الأقل نقول بالقول: نرفض هذا التصرف، ونرفض هذا السلوك، لأنه ممكن أن يحدث لأي واحد موجود هنا... أي واحد وفي أي مكان، وهذا غير جائز.

الآن طبعًا، حمود لو تتكلم لنا فقط لأجل الناس... الكل في تشويش وليسوا عارفين ما الذي حصل... ماذا حدث؟ البعض كان يعتقد بسبب الكلام الذي قاله، مع أنه ما قال شيئًا هنا في الموضوع هذا. البعض كان يعتقد بأن الموضوع بسبب موضوع المنتدى... لا ليس هذا، ولكن موقفنا هو رفض ما حدث أيًا كانت التفاصيل. ولكن التفاصيل تساعد الحضور أنهم يعرفون بالضبط ما القصة. تفضل.

يبدأ المحامي حمود عبد الوهاب حديثه بالقول:

بسم الله الرحمن الرحيم...

وشكرًا دكتور غانم على إتاحة هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط للسادة الحضور في منتدى يعني بحقوق الإنسان، وهذه المسؤولية التي نحاول فعلًا أن نستوعبها، ونعطي أكثر ما يمكن من مجهودنا حتى نرتقي بحقوق الإنسان.

مؤسف أن أتكلم وأنا محامي الأستاذ حمزة الحمادي في هذا الوقت في منتدى خليجي تحضره قامات من مجلس التعاون الخليجي ويحصل موقف كهذا وهو أن تصل وزارة الداخلية إلى فندق كراون بلازا أثناء انعقاد المؤتمر، ويتم... وأحاول أن «أميكج» الكلام أكثر في أن أقول: إنهم اصطحبوا ضيف المؤتمر أثناء تقديم ورقة عمل في حقوق الإنسان. وقبل دقائق بسيطة كنا نتحدث عن رفع سقف الحريات، وأن حقوق الإنسان معتبرة ومحترمة ومقدرة عندنا في دولة الكويت... هذا من جانب.

أؤكد على كلام الدكتور غانم النجار بأن ورقة العمل التي طرحها الأستاذ حمزة الحمادي لا توجد فيها أية إساءة أو مخالفة قانونية أو حتى تعريض لمسائل ممنوعة عندنا في دولة الكويت، وإنما ما حدث فعلًا هو نزاع بين... نزاع عمالي، لا يعدو عن كونه نزاعًا مدنيًا عماليًا لا أكثر ولا أقل، ويقتضي ضمانات تسيير القضية العمالية ووضع بعض الإجراءات ومنها إجراءات تدخل الشرطة بعدما يتم وضع هذه الإجراءات... وهي إجراءات تغيب التي أتكلم عنها... إجراء تغيب عن العمل.

التغيب عن العمل ليس جريمة، وفي النهاية الجزاء المترتب عليه وفق القانون هو الخصم من الراتب أو إبعاده إلى مكان ثانٍ أو إنهاء عقد العمل فيما بينهما، وهذا أبرز مما لا يخفى عن أذهان الحضور الموجودين.

أود القول: إن القاعدة القانونية عمياء مجردة، وتطبق في أي وقت من الأوقات، إلا أن اختيار التوقيت هو الذي يزعجني، ويزعج جميع الحضور لو تشاركوني الرأي. بالنسبة للوضع، يؤسفني أن أؤكد بأن الشاكي في القضية العمالية هو رجل من الرجال الذين يمضون ويتكلمون بحقوق الإنسان، وهو عضو مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان الكويتية. اختيار التوقيت بالنسبة لي وإن كنت لا أجد له مبررًا، وخصوصًا وأن الأستاذ حمزة الحمادي موجود ومتواجد في دولة الكويت ولا يصعب على أي أحد الوصول إليه، وخصوصًا أنه من الطاقات الشبابية المجتهدة؛ ويعني في كل مكان نستطيع أن نوصل إليه.

على يميني الأستاذ فيصل الحساوي، رئيس مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين، ونحن نحضر - كما أكد الدكتور غانم - حتى نستفيد من الخبرات الموجودة. صُدمنا بهذا التصرف والإجراء الذي فعلًا ما توقعناه... (يقاطع الدكتور الزهراني بالقول: لو سمحت، بالله اختصر لنا... نحن متأخرون ووراءنا جلسة... باختصار وضح السبب الأساسي لأخذه من الفندق، وهذا ما نحتاجه، ولا نحتاج أكثر من ذلك... ويتابع المحامي حديثه... (باختصار شديد، هو نزاع عمالي، وضع فيه إجراءات في قضية عمالية على أول درجة. ومع الأسف، في إجراءات والقضية ما زالت مستمرة. الأسبوع المقبل لدينا استئناف لهذه القضية حتى نبيّن وجهة نظرنا أمام المحكمة. سبب أخذه هو إجراء التغيب ووضع التغيب عليه، باختصار شديد وشكرًا على حسن استماعكم.

تعاود الدكتورة موضي الحمود حديثها بالقول: شكرًا أستاذ عبد الوهاب، ونحن جميعًا نتفق مع ما تفضل به الدكتور غانم. نرجع لجلستنا، وبالتأكيد ستكون هناك متابعة حثيثة من قبل الدكتور غانم لهذا الموضوع. نرجع وإياكم لجلستنا الثانية اليوم، وسيكون معنا اثنان من زملائكم؛ الدكتورة ريما الصبان من دولة الإمارات والدكتور غانم النجار، وكلاهما غنيان عن التعريف.

الدكتورة ريما عضو هيئة التدريس في جامعة زايد في الإمارات، وسوف تستعرض وإياكم ورقة بعنوان: (العمالة المنزلية في دول الخليج – قضايا حقوق الإنسان – الفجوة بين السياسات المحلية والمطالبات الدولية. أين الخلل وإلى أين المسيرة؟).

مداخلة الدكتورة ريما الصبان:

أشكر الدكتورة على التقديم وأشكر الجميع... وأشكر المنتدى أولًا...

أشكر المنتدى على إتاحة هذه الفرصة لمراجعة أو متابعة موضوع. أنا أعمل منذ مدة على العمالة المنزلية، ولكنها المرة الأولى التي أتابع فيها القوانين بشكل مركز، وقوانين وقضايا حقوق الإنسان.

وأشكر كذلك الدكتور غانم على أسلوبه الراقي والرقيق الذي أعتقد أن جزءًا من هذه الأسلوب هو الذي أدى إلى هذه النتيجة الجميلة أن أنهيت الأوراق قبل شهر من موعد تسليمها.

أنا أركز على خمس نقاط في هذه الدراسة، وربما انتهي بالنقطتين الأساسيتين المحور؛ وهي نقطة تركز على الفجوة بين السياسات المحلية لدول الخليج ومنظمات حقوق الإنسان، والنقطة الثانية تركز على بعض من التفاوت في هذه القضايا والأبعاد بين دول الخليج الست.

النقاط الخمس التي أتحدث من خلالها في هذه الورقة هي:

١- مدى التزام دول الخليج بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٢- دور المنظمات الدولية.

٣- مأسسة وخصخصة مبادرات دول الخليج.

٤- إشكالية الاستدامة في متابعة هذه القضية لدول الخليج.

٥- مقارنة مع دول آسيا.

أولًا: مدى الالتزام. لديكم جدول في الورقة، واعتمد هنا في التقديم على فرضية أنكم جميعًا قد قرأتم الورقة أو، لو احتجتم متابعة أكثر، من الممكن أن تتابعوها في الورقة، ولذلك سأختصر كثيرًا. هناك عديد من المواثيق الدولية بالنسبة للعمالة المنزلية وبالنسبة لدول الخليج، منها ما وافقت أو شاركت أو ربما توافق ولكنها لا تصادق.

أبدأ أولًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women CEDAW) وكل دول الخليج مصادقة عليها، وهناك بعض التحفظ، ولن أدخل في هذا المجال.

ثانيًا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. الكل مصادق عليها، ولكنها مستبعدة قانونيًا من قوانين العمل. وهذا بعد مهم. هناك اتفاقيات عديدة في الورقة، ولكن الاتفاقية رقم (١٠٠) التي تدعو إلى المساواة بين العمال والعاملات في الأجر. التمييز تبعًا للنوع الاجتماعي (جندر Gender). البحرين، الكويت، عمان، وقطر لم تصادق عليها إلى الآن، واتفاقية رقم (١٨٩) بشأن العمل اللائق، وهذه الاتفاقية محدّدة للعمالة المنزلية، وكل دول الخليج موافقة عليها ولكنها لم تصادق عليها حتى الآن.

النقطة الثانية: الفجوة بين منظمات حقوق الإنسان وسياسات دول الخليج. طبعًا في قضايا العمالة المنزلية، دول الخليج تقدمت كثيرًا في البعد القانوني، ومع كل تقدم وتطور لا تزال هناك فجوة، ولا تزال دول الخليج تقع تحت النقد الشديد في هذا المجال لقضايا وحقوق العمالة المنزلية. وهذا الملف شائك

جـدًا... قضايـا العمالـة المنزليـة، لأنهـا ترتبـط بالفضـاء الخـاص والعلاقـة بـين الفضـاء العـام والفضـاء الخـاص والعنـف المنزلـي وقضايـا العنـف المنزلـي. هـي لـم تحلّ، ولـم تسـتطع الـدول أن تحلّهـا إلـى الآن بالنسـبة للمـرأة والطفـل بشـكل عـام، وهنـا تأتـي أيضًـا العمالـة المنزليـة تحـت هـذا البعـد.

ومـن هنـا، الانتقـاد الأكبـر الـذي لا يـزال لـدول الخليـج بالنسـبة للعمالـة المنزليـة هـو الكفالـة، مـع أن الكفالـة مطبقـة علـى كل مـن يعمـل في دول الخليـج. ولكـن لا يثـار هـذا الموضـوع بالنسـبة لـكل العمالـة الوافـدة كمـا يثـار بالنسـبة للعمالـة المنزليـة، لأنـه يُعـد شـكلًا مـن أشـكال العبوديـة، لأنهـا تتـم في الفضـاء الخـاص، وهنـاك بعـد خـاص في هـذا المجـال، والجـدول في الصفحـة (٨) أيضًـا يؤكـد كل هـذه الأبعـاد.

أنتقـل إلـى النقطـة الثالثـة في الورقـة؛ حقـوق العمالـة المنزليـة والتوجـه نحـو الخصخصـة. إذا تابعنـا القوانـين في الـدول الخليجيـة سـنجد اختلافًـا بـين الـدول. منهـا مـا كانـت سـابقة علـى دول أخـرى مـن دول الخليـج في هـذا الملـف وتراجعـت، ومنهـا مـن يسـبق الآن، ومنهـا مـا كان أصـلًا في الخلـف - لا أقـول متخلفًـا ولكـن كان في الخلـف - ولا يـزال إلـى حـدّ مـا في الخلـف. الدولتـان اللتـان كانـت ومـا زالتـا في الخلـف همـا السـعودية وعمـان. والبحريـن تتراجـع، والكويـت لا تـزال في المقدمـة ولكـن هنـاك... الدولتـان اللتـان تقدمتـا همـا الإمـارات وقطـر في هـذا الملـف. وأعتقـد برأيـي أن السـبب هـو النقـد المباشـر واللاذع لهاتـين الدولتـين. هنـاك سـتجدون في الورقـة اسـتشـهادات كثيـرة لـكل مـن هـذه الـدول.

النقطـة الرابعـة في هـذا المجـال هـي... طبعًـا، إلا أننـي تحدثـت عـن الخصخصـة هنـا... توجـه الخصخصـة في هـذا المجـال هـو توجـه مهـم وجديـد، وربمـا تأخـذ مقدمتـه ورايتـه دولـة الإمـارات التـي تُعـد نفسـها رائـدة في هـذا المجـال وفي مشـروع مثـل مشـروع «تدبيـر»؛ وهـو تعـاون بـين القطـاع الخـاص والقطـاع الحكومـي وفي

مجالات كثيرة للتأهيل والتدريب والمساندة. وطبعًا هناك خطوة القوانين الدولية التي... لا، العقود التي أصدرتها... العقود الجديدة التي تصدرها دول الخليج لخدم المنازل، وهي عقود متقدمة كثيرًا بالنسبة لقضايا العمالة. وأهم نقاط التقدم هي اعتبار العمالة المنزلية ضمن شريحة العمال وليسوا خدمًا كما كانوا في السابق. اليوم يُعترف بالعمالة المنزلية كعمالة؛ فهي لديها حقوق في نيل الإجازة وكل الأبعاد الحقوقية والعمالية لهذه العمالة... أتابع الوقت قليلًا، ويمكن أن نلفت النظر للحديث في الأمر بالحوار فيما بعد.

من هنا أرجع إلى إشكالية الاستدامة. أرى أن دول الخليج سيكون لديها إشكالية كبيرة في الاستمرارية بالاستدامة. الإشكالية الأساسية هي ازدياد الاعتمادية على العمالة المنزلية والتي تحولت اليوم إلى نوع من الثقافة السائدة في المجتمع الخليجي. وهذه محتاجة إلى علاج ومتابعة بنيوية – برأيي أنا – ويمكن أن نتحدث عنها بتفصيل أكثر. الإشكالية الثانية هي زيادة المواليد للمواطنين وازدياد أعداد كبار السن وعمل المرأة والتعليم، وكل هذا يزيد من الاعتمادية. وإشكاليات الخلل السكاني والقضايا الأمنية وحاجة دول الخليج إلى الرقابة الشرطية التي ستكون مكلفة أكثر وأكثر مع السنوات المقبلة.

كذلك، نقطة أخرى، ارتباط العمالة المنزلية بسوق العمل العالمي المتغيّر والذي قد يشكل قلقًا وتهديدًا للأسر لو وجدت نفسها بين ليلة وضحاها – وهي معتمدة كليًا على العمالة المنزلية – دون عمالة منزلية، وهنا الاستدامة. المقارنة... والنقطة الأخيرة، وأشكر الدكتور غانم الذي أشار إلى أن نقارن قليلًا بدول آسيا. وهنا، عندما نظرت إلى المقارنة مع دول آسيوية، وجدت أن الفارق في هذا المجال بالنسبة للعمالة المنزلية بين دول الخليج والدول الآسيوية (أنا اخترت هونج كونج وسنغافورة...) وجدت دور المجتمع المدني. في هذه الدول، دور المجتمع المدني إلى حدّ ما يكمل الدائرة الديموقراطية

للدولة، لأن المجتمع المدني هنا يثير القضايا، ويتحاور ويتقارب من المنظمات الدولية، ويضغط على الدول لتعديل هذه القوانين. فلا تحتاج المنظمات الدولية للضغط الكبير على الدول كما تحتاجها في دول الخليج. من هنا البعد الصحي لوجود العمالة في دول الخليج.

الإشكاليات؛ اقتراحات... في النهاية لدي اقتراحات لخلاصة في هذا الموضوع.

أولًا – برأيي – أتمنى على دول الخليج أن توقع على الاتفاقيات والبروتوكولات العمالية العالمية والإقرار بها طالما أننا مقرون بالانفتاح على العالم، ولا نريد أن نترك مجالًا لهذه المنظمات لتنظر إلى دول الخليج باستمرار نظرة دائمًا مجحفة ودونية. وهنا أيضًا أن هذه المنظمات تلعب دورًا مع الدول المصدرة؛ فهي تضغط على الدول المصدرة، أو أن الدول المصدرة لا تود أن تحمي عمالها، فتضغط على الدول المستوردة. لذا، أعتقد أنه من الضروري لدول الخليج أن توطد علاقاتها أكثر وأكثر مع الدول المصدرة.

ثانيًا، تكثيف العمل لحل الإشكالية المحلية التعاقدية المرتبطة إلى الآن بقضايا صغيرة وطفيفة كاللغة وحقوق التدريب والتأهيل. وبرأيي، هنا نحتاج إلى تأهيلين. من متابعاتي الطويلة، ويمكن أن نتحدث أكثر في هذا الموضوع لأرباب العمل والعمال، وليس فقط تأهيل العمال، لأننا نحن أيضًا نحتاج إلى تأهيل للأبعاد الكبيرة والمهمة في هذا المجال.

أخيرًا، أقترح الخفض من الاعتمادية المتزايدة على العمالة المنزلية؛ ربما بشكل متدرج وبرامج جادة للتوعية المجتمعية لملفات حقوق الإنسان ولأدوار الإنسان الخليجي، وليس فقط الدول الخليجية، ومسؤولياته في العمل المنزلي كعمل إنساني وليس فقط أنثويًا. وهنا، أقترح مع التدريب أن نطور برامج تدخل في أنظمة التوجيه والتعليم، وفي قضايا في هذا المجال. وهنا سأنهي... وصلت إلى النهاية. (مازحة...) أين هذا؟ مساعدة (Help) قلت له لا تتركنا...

أود أن أعرض عليكم فيلم من دقيقتين في هذا الموضوع. طلبت من طالباتي في مادة سياسات الهوية (Politics of Identity) أن يقمن بعمل صغير عن... لأن العام الماضي في الإمارات كان عام التسامح (Tolerance)... فطلبت منهن... أنا لا أدرس العمالة المنزلية ولا أطرح هذا الموضوع، ولكن طلبت منهن أن يعملن على هذا الموضوع وربطه بالتسامح.

فريق منهن، ثلاث أو أربع طالبات، قدمن هذا... أنا عندي أكثر من عشر دقائق، ولكني سأعرض دقيقتين فقط. يبدأ عرض الفيلم... حصلت مشكلة تقنية ولم نتمكن من عرض الفيلم.

الدكتورة الحمود:

ننتقل بعد ذلك إلى الورقة الثانية في هذه الجلسة للدكتور غانم النجار...

مداخلة الدكتور النجار:

كنت أود أن أعلق على بعض ما جاء، وكان هناك أسئلة والأوراق المقبلة سوف تجاوب عن هذه الأسئلة. ولكن أود أن أقول شيئًا بخصوص اللجنة الوطنية أو اللجان الوطنية أو ما شابه ذلك: بعض المصطلحات أحيانًا لا تكون مفيدة كثيرًا. أقول: هيئتان ثقيلتان في ميزان الحكم الرشيد إذا ما أحسن إدارتهما أنتجا فعلًا كبيرًا في الحكم الرشيد والحكومة الرشيدة؛ والحكومة الرشيدة هي أخت الحكومة النزيهة... رشيدة هي أخت نزيهة.

الهيئتان هما هيئة مكافحة الفساد وهيئة الدفاع عن حقوق الإنسان. وإذا أحسنت إدارتهما، سوف يحلان ٩٠٪ من إشكالات الحكم. أدخل في موضوع أنه في الأمم المتحدة على المستوى العالمي، وأنا لست من المتفائلين بحقوق الإنسان، بالعكس كنت أتكلم وأقول: إن الكتاب الذي سأعمل عليه سميته «حقوق الإنسان المكسورة».

هناك حديث كبير عن حقوق الإنسان، والإنتاج على الأرض - بالعكس - يتراجع ولا يتقدم. يعني، بالتأكيد على المستوى الشكلي، هناك كثير من التقدم، على المستوى الفعلي... والدليل على ذلك لم يحصل في تاريخ البشرية أن هناك خمسة وستين مليون لاجئ ويزيد العدد، ولا يتناقص، دون حرب كونية. وهذا يحدث عادة في الحرب العالمية حتى يصير هذا العدد. واللاجئون هم من أضعف أطياف المجتمع. وإذا ذهب إلى النازحين فهم أسوأ حالة من اللاجئين. ولكن الناس ما لهم... كأن الموضوع عادي...!

هناك مشكلة كبيرة اسمها اللاجئين. وحين نتكلم عن الأرقام ويضاف - طبعًا - إلى ذلك الانتهاكات المستمرة. ماذا حدث وحدث تحول في حالة حقوق الإنسان على مستوى العالم، وعندي دراسات كثيرة في كيفية التطور التاريخي كمؤرخ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيف صدر. دائمًا، مفهوم حقوق الإنسان ملتبس؛ وأنا أقول ملتبس من واقع الحقيقة. الناس تتكلم عن حقوق الإنسان ولكن كلٌّ له تصوره بالنسبة لحقوق الإنسان؛ تصورات مختلفة.

هذا انعكس في المناقشات التي استمرت من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٨، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ حين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث جرى جدل ونقاش مكثف من قبل الدول الغربية، وكانت المساهمة العربية كبيرة. المساهمة العربية أكثر من أية دول أخرى، وكان لدينا تقريبًا سبع دول عربية موجودة في المناقشات، وكان لبنان يلعب دورًا أساسيًا في اللجنة المصغرة التي صاغت الإعلان، ومصر لعبت دورًا مهمًا. وكانت السعودية والعراق واليمن موجودة...الخ.

المساهمة العربية لم تكن صغيرة، سوريا... والتصويتات كانت تتجه هذا الاتجاه. وبالتالي لسنا بعيدين. ولكن إشكالية حقوق الإنسان مشكلتها أنها شاملة، ليست قضية البيئة، هذه قضايا محدّدة، وبالتالي، تدخل في الجانب

السياسي. نتكلم اليوم على الأقل عن أكثر من مائة وثيقة ترصد وتتعامل؛ من اتفاقيات ومذكرات ومدونات...الخ، تتكلم عن حقوق الإنسان بأشكالها المختلفة. الذي يحصل مثلما تكلم الدكتور عبدالخالق عن القمع الأبوي أو القمع الذي لا أدري ماذا يسميه، فالقمع قمع سواء كان أبويًا أو أخويًا أو أيًا كان.

الفكرة هي أنه عبر هذه السنين ومع الوقت أصبح عندنا منظومة عليا، مفاهيم صارت مقبولة. اليوم حين تخرج الثورات - إن جاز التعبير - تتحدث بلغة حقوق الإنسان. المعيّن والأدوات والوسائل... لا يوجد أحد يتكلم بقضية دعونا نعمل مجازر (داعش يمكن...) ولكن أنا أتحدث عن الثوار الذين يستهدفون الإصلاح. أصبح عندك قضايا محدّدة كالحكم الرشيد ومكافحة الفساد والمرأة ووضع المرأة...الخ، كلها أصبحت مفاهيم مقبولة بالنسبة للمجتمعات، وإذا صار هناك تحدّيث، بالتأكيد سوف يتكلمون عن كيفية تطوير هذه المنظومة.

الذي حصل أنه منذ صور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دخلنا في دور مرضي اسمه الحرب الباردة. وهذه الحرب الباردة استمرت معنا إلى آخر الثمانينيات. قلم يكن هناك مجال للحديث عن قضية حقوق الإنسان على الأرض، لأن أمامك معسكرين؛ معسكر شرقي ومعسكر غربي. وكانوا يرفضون. أمريكا مساهمتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت من خلال شخصية فريدة من نوعها وهي زوجة الرئيس الأمريكي السيدة إليانور روزفلت (Eleanor Roosevelt)، وهي مثقفة ومفكرة قادرة، ولكن عاقبوها مباشرة بعد الإعلان العالمي، وطردت وتبرأ الأمريكان حتى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بريطانيا كان لها أيضًا الوجهة نفسها، وطبعًا الاتحاد السوفيتي له أسبابه الأخرى.

صدر الإعلان العالمي ودخلنا في مشكلة وقضية الحرب الباردة التي منعت أي تطور. الشعارات موجودة، وموجود شيء اسمه «لجنة حقوق الإنسان». وهناك لجنتان طبعًا؛ لجنة تابعة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهناك لجنة التي يسمونها كومشن (Human Rights) ...(Commission Commission) وهذه اللجنة نخرتها السياسة، وبالتالي، ما عادت. كانت تلتقي مرة في السنة لمدة ستة أسابيع ما بين مارس وأبريل. وفي الفترة التي توليت فيها وظيفة خبير دولي ممثل للأمين العام كوفي عنان لشؤون حقوق الإنسان في الصومال، كنت موجودًا بشكل سنوي على الأقل مرتين نقدم التقرير.

هذه اللجنة كانت غير صحية لموضوع حقوق الإنسان؛ سياسة. ولذلك صار محاولات إصلاح؛ الأمم المتحدة كلها فيها محاولات إصلاح. الشيء الوحيد والمنشط الوحيد الذي حصل فيه إصلاح هو موضوع حقوق الإنسان. في يونيو من سنة ١٩٩٣، عقد مؤتمر، وحضرت هذا المؤتمر، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وهذا المؤتمر بدأ يصوغ الحركة المقبلة. لماذا؟ لأن الحرب الباردة انتهت. تفكك الاتحاد السوفيتي، وطلع من تحت عباءته (١٥) دولة. وبناءً عليه تغيّرت الأطر الخاصة بالقطبية الثنائية وصارت قطبية أحادية. وبدأت الأمور تتغيّر، وخرج لدينا (٦٨) دولة، خرجت من حكم مركزي إلى حكم ديموقراطي أو شبه ديمقراطي. وبدأت المفاهيم تتغيّر شيئًا فشيئًا، وبدأت عملية الإصلاح، وصار نقاش حاد في مؤتمر فيينا؛ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. النقاش الحاد هو كيف نخرج من هذا المأزق؟ كيف نعطي حقوق الإنسان معناها؟ فقالوا: نعمل مكتبًا مفوضًا ساميًا لحقوق الإنسان مثلما هو موجود لشؤون اللاجئين ومثلما هو موجود للـ....

صار نقاش، والأمريكان وبعض الدول التي معهم كانوا يرون أن هذا المكتب يكون تابعًا لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية وغيرها كانت تقول: إن المكتب يكون تابعًا للجمعية العامة للأمم المتحدة. انتهى الأمر

بانتصار الولايات المتحدة في هذا الأمر، وفعلًا، لكن شخصيات، وهذا - أنا - دائمًا في التحليل السياسي ترى أن الشخصيات، وليست بالضرورة الاتجاهات العامة. يعني شخصية مثل شخصية ماري روبنسون التي كانت رئيسة إيرلندا وصارت المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكان لها دور مهم جدًا في أنها إداريًا تابعة للأمين العام، لأنها استطاعت أن تدفع بهذا العمل بشكل آخر.

نلحظ أنه في سنة ٢٠٠٦ عندما أنشئ مجلس حقوق الإنسان، الكلام نفسه الذي كان مرفوضًا في سنة ١٩٩٣ تمت الموافقة عليه. الآن تغيّرت اللجنة، وألغيت اللجنة تمامًا وأصبح مكانها مجلس حقوق الإنسان. مجلس حقوق الإنسان هذا فيه مجموعة معطيات ومجموعة أدوات. مجلس حقوق الإنسان الآن تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة وليس مثل: لجنة حقوق الإنسان التي كانت تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا فيه نقلة، وكان مطلوبًا في سنة ١٩٩٣، ولكن كان الجو متوترًا. ودخلت مجلس حقوق الإنسان، وبدأنا نتكلم عن... وبالمصادفة كنت موجودًا في ذلك الوقت، وتم اختياري مع أربعة خبراء دوليين للتفاوض مع الحكومات.

أعرف القصة كما يقول المصري «من طأطأ للسلام عليكم»؛ أعرفها جيّدًا، وأعرف بالضبط أين الاعتراضات التي كانت... وأعرف أين الخلل الذي حدث في مجلس حقوق الإنسان والمشكلات التي صارت فيه والتركيز على إضعاف دور الإجراءات الخاصة، وهم الخبراء الدوليون المستقلون الذين يخدمون دون مقابل، يعني متطوعين، وأضعفوا من دورهم...الخ.

بعد ذلك، خرج لدينا واحدة من الأدوات، لأنني لا أريد الدخول في كل هذه التفاصيل لأنها تفاصيل كثيرة وبحاجة من المرء أن يشرحها. خرج لدينا شيء جديد أول مرة يكون موجودًا وهو ما يسمى (الاستعراض الدوري الشامل Universal Periodic Review). بموجب ذلك القرار... كنا جالسين عند

الساعة ١٢:٣٠ ليلًا في يونيو ٢٠٠٦ في جنيف، وتم التوافق على كل اللوائح الموجودة.

الاستعراض الدوري الشامل ببساطة جديد. وكل دولة في العالم غصبًا عليها يجب أن تمثل أمام هذه الفريق وتقدم تقريرها، وتناقش في التقرير، وتقدم لها توصيات، وتُنتقد، وهذا جديد على العالم، وليس موضوعًا تقليديًا. لكن، إلى أية درجة هذا فعّال؟

طبعًا، أتكلم أكثر عن دول الخليج. الآن، دول الخليج كلها مع الكويت، طبعًا عندما أعددت الورقة كانت الكويت بعدها، باقي لها الدورة الثالثة، كانت في ٢٩ يناير ونحن الآن في ٧ فبراير، يعني قبل كم يوم الكويت ناقشت... عرضت تقريرها ونوقشت. وهناك طبعًا مثالب، ولكن الكويت تتحسن في الأداء الذي هناك، لأنني كتبت مقالة طويلة عن سنة ٢٠١٠، حيث كانت هي المرة الأولى التي قدمت فيها الكويت تقريرها. كان شيء ضعيف جدًا. بذلت جهودًا كبيرة جدًا على مستوى الخارجية فتطور الأداء، ولكن ليس بالضرورة تطورت حقوق الإنسان.

الناس صارت تهتم بأدائها في الأمم المتحدة. مثلًا، عندما ذكر الدكتور عبدالله الدرازي قضية الديوان الوطني لحقوق الإنسان. أنشئ بضاغط من هناك ولذلك صدر في سنة ٢٠١٥ بمحصلات أفضل من الذي اعتمد فيما بعد في سنة ٢٠١٩. كان لديه استقلالية أكثر بناءً على متطلبات مبادئ باريس لإنشاء الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. ولكن في مناقشة مجلس الأمة... وكان، ما أعرف دكتورة موضي أنت قلتِ عن المجالس التشريعية. هذا الدور السلبي للمجالس التشريعية. كانت الحكومة موافقة والمجلس التشريعي هو الذي طلب تغييره وإحالته بالتبعية إلى مجلس الوزراء، بعد أن كان تعيين الرئيس ونائبة الرئيس من مجلس الأمة. هي مفارقة، ولكن هذا هو الحاصل، مع الأسف علينا أن نذكر الأشياء كما هي.

إذًا، ما الذي حصل؟ الذي حصل أنه في الاستعراض الدوري الشامل لدينا خمس دول أنهت ثلاث دورات، وكل دورة مدتها تقريبًا أربع سنوات. الحكومة المعنية تقدم... باقي عمان في نوفمبر من أجل أن تستكمل، لذلك أنا أسميت ورقتي ورقة أولية، وسآخذ الدورات الثلاثة وأحاول أقارنها. كل القضايا التي تتخيلونها تثار على الملأ، وليس على الملأ فقط... الآن مع تكنولوجيا ويب كاست (البث من المواقع Webcast)... وأنت جالس في بيتكم تستطيع أن تشاهد ما يجري في جنيف، وقبل لم يكن موجودًا.

تراه كاملًا... وتقدر تعرف بالضبط أين حصلت النقاشات، وأين حصل كذا، وما التقصير... الخ وتستطيع أن تكتب عنه إن شئت الكتابة، تقدر تعرف بالضبط ما الذي حصل، ما في مشكلة، وهذا تطور. التطور الثاني والمهم أنه انتهت قضية التدخل في الشؤون الداخلية؛ وهذا موضوع هو كان نقطة المشكلة بالنسبة للدول عندما تتحدث معها في قضية حقوق الإنسان. يقال لك: إن هذا تدخل في الشؤون، والآن أصبحت الدولة تذهب بإرادتها إلى المحفل الدولي في جنيف، وتقدم تقريرها وتسمع الانتقادات ولا تقول: إن هذا تدخل في الشؤون الداخلية.

هذا لم يكن موجودًا في السابق، وتظل... ما زال بعض الدول - طبعًا - تتكلم عن قضية التدخل. ولكن أتحدث عن المحصلة... الخلاصة، وإلى أية درجة أن هذا مفيد، أتصور أن هذا مفيد، لأنه صار عندك محطة دولية، وتذهب هذه الدول التي هي موغلة في قضية الحديث عن الشؤون وسيادتها وشؤونها الداخلية. أصبحت لا تجد غضاضة في أن تذهب وتجلس وتتكلم، وتقوم المنظمات بانتقادها على رؤوس الأشهاد. هذا كان من قبل غير مقبول، والآن أصبح مقبولًا.

إضافة لذلك، من يريد أن يحصل على معلومات عن قضايا حقوق الإنسان عن هذه الدول، فهي موجودة على النت، ومن قبل هذا كان غير موجود. حين أقول معلومات، فهي ليست المعلومات التي تقدمها الحكومة؛ الحكومة لديها تقرير واحد يسمونه «التقرير الوطني» فقط. كل الجهات الأخرى... هناك تقرير الظل وتقرير المنظمات الحقوقية والتقرير الخاص بمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OCHR). وتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان أو المكتب هو تقرير شامل يجمع مواد كثيرة ويدرجها.

أي واحد منكم يود أن يعرف عن قضايا حقوق الإنسان في أية دولة، سواء الإكوادور أو عمان أو البحرين أو الكويت، يدخل على الموقع ويطلع على كل المعلومات التي تعجبه والتي لا تعجبه، كلها موجودة. وبالتالي، هذه كلها... أين المشكلة؟ هذه أداة، وأداة صارت مقبولة. كل دول العالم... ولما أتكلم سواء في محاضرة أو على مواقع التواصل الاجتماعي أو ما شابه ذلك، حين أتكلم عن هذا الموضوع، الغريب أن كثيرًا من الناس يردون: يا دكتور لماذا يضعون أمريكا؟ نعم، أمريكا يضعونها، وتتم مسخرة أمريكا في ذلك المكان مرارًا.

المشاغب الأكبر في قضية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو إسرائيل، ولكن انضبطت. حاولت إسرائيل... لأن إسرائيل تنطلق من أن هذه الأمم المتحدة ضدنا. وبالتالي، أنا لا أتعاون معها. أرغمت على أن تتعاون، وأصبحت تمشي... ما في دولة بالعالم... ومن ثم ماذا؟ هناك تكنيك، لأن الذين وضعوا هذا... وأنا طبعًا أتكلم عن نفسي... كنا في سجال وانتقدت الحكومات في هذا الموضوع في مرحلة إعداد الضوابط الخاصة بمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل أنه لا يجوز أن تسير المسائل بهذه الطريقة البطيئة.

الطريقة بطيئة؛ كل أربع سنوات تقدم لك توصيات، وتأتي بعدها لتقول: أنا وافقت على هذا العدد من التوصيات ولا تنفذ بعضها أو تنفذ بعضها، بطء الموضوع. ولكن الذين وضعوا هذا القانون أو هذه اللوائح المنظمة لمجلس حقوق الإنسان هم الحكومات. فهم لن يتمادوا أكثر في إضعاف موقفهم، وهذه هي النتيجة فقط. كنت أتحدث مع سعيد قبل قليل أن من يدخل في حقوق الإنسان يجب أن يكون طويل البال، لأن حقوق الإنسان غير السياسة. هناك خيط رفيع (Thin line) يفرق بينهما. السياسي يريد التغيير، ويريد أن يرى التغيير على حياته، والمناصر لحقوق الإنسان موضوعه طويل. هذه مفكرة على مستوى الوعي ومستوى الثقافة ومستوى الإمكانية لكيفية قناعة الناس. إذا اقتنع الناس بحقوق الإنسان... قبل قليل تقول الدكتورة ريما وتتلكم عن... أنا فوجئت الحقيقية حين ذهبت إلى هونج كونج وكان يوم أحد، وخرجت للنزهة وكان هناك كم هائل من الخدم مجتمعين. قلت: هل أنا في هونج كونج أم في الكويت؟

يوم الأحد... ناس... كمية... بعد ذلك بدأت أقرأ عن وضع هونج كونج. هذه الدول الغنية، الدول الآسيوية الغنية عندها ظواهر مشابهة في موضوع الـ... ولكن مجتمع مدني قوي. إذا المجتمع المدني هنا يقول: إن الوافد أو الأجنبي أو ما شابه ذلك دعوه أو كذا، أو أن المجتمع المدني يقول: لا، هذه حقوق إنسان؛ وهنا فرق المجتمع المدني.

لدينا أناس في المجتمع المدني ضد جنسيات وضد كذا... ويحرضون على استخدام الموضوع بهذا... الاستعراض الدوري الشامل (UPR) محدود التأثير، ولكنه مؤثر؛ مؤثر بدرجة ما، لأننا حينما تكلم عبدالخالق قبل قليل، نعم توجد مجالات في حقوق الإنسان، وأصبحت الآن حقوق الإنسان تخصصًا، وأصبح الآن حينما ينشر إعلان عن أحد ويطلبون أحدًا متخصصًا في حقوق الإنسان، يقولون: نريد متخصصًا في حقوق الإنسان في العنف ضد المرأة،

وليس في مجال عام، نريد متخصصًا في حقوق الإنسان في الطفولة... وهكذا. وبالتالي، أنت يمكن ضمن هذه المسألة في الاستعراض الدوري الشامل هناك مجالات قد تتقدم، لأنها غير داخلة في الموضوع السياسي.

الجانب الذي يعاني الضعف هو الحريات؛ حرية التعبير وحرية التنظيم، وهذه هي الجوانب التي فيها ضعف، الجوانب التي فيها مساءلة لصاحب القرار أو لصاحب السلطة. وهناك دول مثلما نقول: (أبوية) ومن الصعب عليك أن تنتقد المسؤول أو الحاكم أو ما شابه ذلك، ولا تجد من يسعفك. ولكن في موضوعات مثل... الكويت وقعت... مصادقة على اتفاقية حقوق الطفل لا أعرف... مظفر: متى في سنة ١٩٩٤ أو ١٩٩٦؟ في سنة ١٩٩٦ يمكن... منذ متى؟

كان هناك حاجة لصدور قانون، لأن عندنا مشكلة حين نذهب إلى المحكمة. وأنا عملت دورات تدريبية للقضاة وبعضهم تجاوب الحقيقة بشكل رائع. ضعوا في أحكامكم الاتفاقيات الدولية. بموجب المادة (٧٠) من الدستور، تُعد جزءًا من القانون في الكويت، وهذا موجود في الدستور ولكن لا يستخدمونه، وبعضهم صار يستخدمه في الفترة الأخيرة. ولكن لأجل أن أحكم كقاضٍ على موضوع يتعلق بقضايا حقوق الطفل، يقول لك: أنا ما عندي قانون. عندما أعاقب شخصًا وليست موجودة هذه العقوبة. وبالتالي، صدر قانون عن حقوق الطفل، ولكن بالوقت نفسه صدرت قوانين مخجلة، والذي أصدرها في فترة كان عندنا المفروض المعارضة التي كانت تمسك بزمان الأمور في سنة ٢٠١٢، مثل: قانون على أن المسيء. يعني، كم تستطيع أن تمضي في معاقبة شخص قال كلامًا. قانون على أن المسيء رده صاحب السمو بحجة غير الدستورية.

كان هذا يمكن أن يكون سيفًا ليس فقط أن يضعك في السجن، ولكن يعدمك بسبب كلمة قلتها، وهذا خطر. صدر عندنا قانون معيب، ونحن نسميه

دراكونيان (Draconian Law) من العصور الوسطى، قانون البصمة الوراثية... من أكثر القوانين... ما في بلدة بالعالم... وبعدئذ، أيضًا تدخلت المحكمة الدستورية. هناك أدوات تصلح بعض الأشياء، ولكن ليس كل شيء.

بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل (UPR) - وسأختم هنا - أن الدول، ودول الخليج بالذات، تعلمت وبدأت تعرف كيف تتكتك (يا متكتك...) وعندها صار تكتيكًا كيف تتعامل مع معطيات حقوق الإنسان وتفلت منها، وكل أربع سنوات تأتي عليها. ولكن لو سألتموني ما هو تقييمك أقول: إن هذا أفضل مما هو موجود في السابق، ولكن غير كافٍ طبعًا، من الذي يعوض عن هذا؟ يكون عندك سلطة تشريعية محترمة. السلطة التشريعية عندما تكون محترمة ومؤمنة بحقوق الإنسان... نحن من المؤسف لدينا سلطة تشريعية «دلو ماء ودلو طين»... وهذه مشكلة. الجانب الثاني هو المجتمع المدني، وكم يقدر هو أن يحرك أجواء. قضية على أن المسيء... والبصمة الوراثية الشيء نفسه، وردت، وقصتها بالنسبة لي تفاصيلها معروفة. وأتوقف هنا وشكرًا على حسن الاستماع.

تعاود الدكتورة موضي الحمود حديثها بالقول: شكرًا للدكتور غانم...

مداخلة شيخة علي العامر من البحرين:

وعندي سؤال للأستاذ غانم النجار. هل من وجهة نظرك أن تقديم التقارير السنوية تعدّ مجدية؟

مداخلة السيدة نجلاء:

شكرًا على هذه المداخلات، وكنت أود... الدكتور النجار: ذكرت موضوع لجنة حقوق الإنسان والمقررين الخاصين، وذكرت الطريقة ونوع من عدم الموافقة على المقررين الخاصين (ويمكن حضرتك أدرى بالوضع وكيف كان...)، أحببت أن أوضح هذه النقطة، لأنه عندما ألغي المقررين الخاصين فإنه ألغي بسبب تسييسهم، وليس كلهم، ولكن طبعًا بعضهم قدموا خدمات جليلة لموضوع حقوق الإنسان. ولكن البعض... أذكر عندما كنا في مجلس حقوق الإنسان.. في مراجعات مجلس حقوق الإنسان؛ كان الانتقاد الرئيس على المقررين الخاصين أنه أحيانًا يتم تسييسهم من بعض الدول، وخاصة الدول الغربية، ويستخدمون كحدّ مسلط على دول العالم الثالث. وعلى الرغم من هذا، بقي بعض المقررين الخاصين وحتى دول العالم الثالث تمسكت بهم مثل المقرر الخاص في موضوع القضية الفلسطينية. لكن - طبعًا - حضرتك أدرى بالذي صار في هذه الجلسة. وشكرًا.

مداخلة الدكتور سعد الزهراني:

شكرًا للسيدة الرئيسة... عندي أكثر من سؤال.

أول سؤال موجه للسيدات (تقاطعه الدكتورة موضي بالقول: تفضل دكتور سعد أكمل... وبعدك يأتي دور سعد.. كله سيان...). السؤال الذي يتعلق بعملية مخالفة حقوق العمالة المنزلية. هل هو موجه لمن؟ هل السيدات يمتهن هذه الحقوق أم الرجال؟ الرجال لا يتعاملون مع العمالة المنزلية. أورد أن يعطونا وجهة نظرهم عن هذا الكلام، هل هو صحيح أم مجرد شائعات؟

الأمر الثاني هو الكفالة؛ ما هو البديل؟ ما هو البديل عن الكفالة؟ لا أعرف الكفيل... أعرف أن الكفيل هو إنسان يتحمل المسؤولية كاملة للعاملة المنزلية؛

أكلها وشربها وسكنها وصحتها وسفرها وعلاجها، وحتى لو هربت منه هو مسؤول عنها ويسفرها... الخ. بعض الدول اشترطت على الكفيل أن يعطي العمالة إجازة أسبوعية ويتكفل بكثير من الأشياء. أغلبيتهم يقول لك: أين أذهب لأقضي إجازة الأسبوع، وتفضل البقاء في بيت كفيلها، لأن بعض المجتمعات غير مهيأة أو ربما هي ليس لديها الإمكانية لتخرج في الإجازة.

هناك عوامل كثيرة في الحقيقة حول الموضوع هذا لا تزال شائكة. ولكن أنا أود أن أعرف ما هو البديل عن الكفيل؟ عندما تلغي الكفيل كيف يمكن أن يسير موضوع العمالة؟ أعتقد أن هناك كثيرًا من التطور لم يتم التعرض إليه في دول الخليج مثل إلغاء تأشيرة الخروج وإعطاء حق للعامل أن ينتقل من شخص إلى شخص دون موافقة كفيله.

نقطة أخرى أيضًا فيما يتعلق بعملية الاستدامة الخاصة بالعمالة المنزلية، هل هناك فرص تؤدي إلى التقليل من الاعتماد مثل الضيق الاقتصادي للأسرة ووجود مدارس للحضانة، لأن كثيرًا من الناس يحتاج العمالة المنزلية من أجل تربية الأطفال الصغار. فهل هذه تكون من البدائل التي يمكن أن تسهم في... أرى عندنا الوضع الاقتصادي مع كثرة الرسوم والأشياء هذه، بدأ الناس يقتصدوا؛ يلغي فكرة الخادمة ويلغي فكرة السائق، ويمكن أن تكون هذه من إحدى الوسائل التي تسهم في عدم الاعتماد.

سؤال للدكتور حول موضوع التراجع في انتهاكات حقوق الإنسان؛ هل هو عالمي أم محلي؟

في الحقيقة، عندما قرأت بعض الأوراق وجدت فيها شيئًا من... كأننا نحن فقط من ينتهك حقوق الإنسان وكأننا نحن الوحيدون في العالم العربي أو الخليجي الذين لا يؤمنون بحقوق الإنسان أو شيء كهذا، بينما فهمت أنها قضية عالمية. صححني لو كنت غلطان. وكأن المعاناة التي تتحدث عنها في

التراجع والانتهاكات والخلافات بين المعسكرات وشيء من هذا القبيل أسهمت في كثير وما زالت تسهم في أن حقوق الإنسان لا تؤدى بالشكل المطلوب. وشكرًا.

مداخلة الدكتور سعد عكاشه:

مداخلتي كسؤال للدكتورة ريما؛ لدينا مشكلة في بعض الحالات في إساءة استخدام العمالة المنزلية، التي تؤدي إلى بعض الأعمال (تقاطعه الدكتورة موضي... ليتك تقرب الميكرفون... ويواصل الدكتور سعد حديثه...)، بعض الأعمال الإجرامية في بعض الحالات. لماذا لا تكون طريقة؟ على الأقل وضع كشف للمخالفين الذين يثبت عليهم - مثلًا تعذيب عمالة... الخ وأيضًا لا يستطيعوا في المستقبل أن يجلبوا عمالة. على سبيل المثال: لو عندك عمالة في القطاع الخاص وأسيء استخدامها، الشؤون الاجتماعية والعمل لن يحدّوا من التصرفات. لماذا لا توجد لدينا الأشياء التي تضمن على الأقل الحقوق الأساسية بحيث لا تتكرر الإساءة من قبل بعض الناس الذين لا يعرفون كيف يتعاملون مع العمالة المنزلية؟

مداخلة الدكتور إبراهيم:

شكرًا سيدتي، واسعد الله مساءكم بكل خير.

ملاحظتي أو تعليقي؛ أرجو ألا يفهم منه أنني من حزب الاعتذاريين.

الدكتور غانم في البداية أو في الجلسة الافتتاحية قال: إنه يرتدي قبعة الأكاديمي أكثر مما يرتدي قبعة الناشط، وأنا سأستعير هذه القبعة الآن (يعلق الدكتور غانم مازحًا: لابس غترة وعقال أنت...). عندنا مستويان للنظر في واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل عام وأيضًا في منطقة الخليج. المستوى الأول هو المستوى المحلي؛ بمعنى أننا نتوقع من الحكومات

أنها تبادر بمبادرات تضمن حقوق الإنسان، ومع الأسف أن هذا لم يحصل. النقطة الأخرى هي أننا نتوقع أن الحكومات على الأقل تستجيب لمطالب منظمات المجتمع المدني، ومع الأسف أن هذا لم يتحقق.

المصدر الثالث الآن هو الضغوط الدولية، وإشكاليتنا مع الضغوط الدولية أن ما تقوم به الحكومات ليس بالضرورة عملًا مؤسسيًا بقدر ما هو ردود أفعال فقط لإسكاتهم. وهنا تأتي قضية أنه إلى أي مدى نعوّل على المنظمات الدولية التي تعتقد أنها جيّدة، ولكن أعتقد أن ما حصل حتى الآن هو ردود أفعال فقط لإسكات هذه المنظمات.

الجانب الآخر الذي أريد أيضًا وجهة نظر الدكتور غانم فيه هو قضية الدول الغربية في مزايدتها على الدول العربية ودول الخليج ودول العالم الثالث بشكل عام والتي هي مرتبطة بشكل أساسي بمرحلة النضج السياسي. عندما نأخذ الولايات المتحدة كمثال، هم اعتمدوا التعديل الأول (The 1st Amendment) الذي يخص حقوق كثيرة كحقوق التعبير...الخ، اعتمدوه في سنة ١٧٩٥ أو ١٧٩٢ لست متأكدًا بالضبط وبقوا مائة وخمسين سنة عاجزين عن تنفيذ هذه الحقوق التي ضمنها التعديل الأول. مائة وخمسون سنة، ولم تبدأ في تنفيذها أو تنجح في تنفيذها إلا في أربعينيات القرن العشرين.

بالتالي، أنتم أيتها الدول الغربية... نحن، أنظمتنا السياسية لا تعادل عمر جامعة عندكم، وبالتالي، تجلسون وتزايدون علينا. هل تعتقد بأن الزمن كفيل بأننا حين ننضج سنصل إلى هذه المرحلة أم لا؟ وشكرًا.

مداخلة الأستاذة جميلة:

شكرًا... أنا عندي تعقيب على ورقة الدكتورة ريما بخصوص العمالة المنزلية. في اعتقادي الشخصي أن مشكلة العمالة المنزلية تبدأ من بلد الاستقدام نفسها؛ من بلدهم هم أنفسهم، لأن العامل أو العاملة حين تأتي إلى البلدان التي توجد فيها العمالة، وخصوصًا المنزلية، هم يتعرضون لانتهاكات هناك في بلدانهم بداية على أساس أنهم يوفرون المبالغ. قد يقترضون أو يبيعون أملاكهم، ويُستغلون من قبل الوسطاء في مكاتب الاستقدام، ومن ثم تبدأ المعاناة عند قدومهم.

طبعًا، هذه المعاناة في بلد الاستخدام... أعتقد أن أكثرها ليست فقط مشكلة قوانين أو توقيع اتفاقيات، وإنما هي ثقافة مجتمعية وثقافة حقوق. هل فعلًا نحن كمجتمع نقرّ لهذه الفئة بأن هم بشر لهم حقوق مثلما عليهم واجبات؟ هذه - أعتقد - هي الحلقة المهمة في الموضوع.

الأمر الآخر، هم أنفسهم. الدول التي تأتي منها هذه العمالة... على الرغم من أنهم سيدخلون مبالغ إلى هذه الدول ويمكن أنهم يرفعون عبء توفير وظائف لهم في بلدانهم نفسها، ولكن هذه الدول لا تبذل أي جهد حتى في أبسط الأمور في تثقيف هذه العمالة بأن لديكم حقوقًا وعليكم واجبات وتدريب وغيرها من هذه المتطلبات.

نحن - طبعًا - في البحرين لزمن طويل، قانون العمل لا يغطي حقوق هذه العمالة، ولكن مع صدور العمل الأخير نظّم وأعطى حقوقًا لهذه العمالة مثلها مثل العمال الآخرين. وأيضًا هناك إجراءات الآن أحرزتها مملكة البحرين، وأرى أنها تخدم حقوق العمالة المنزلية، وخصوصًا القرارات التي تصدر عن هيئة تنظيم سوق العمل.

عندنا العقد الثلاثي، وهو إلزامي، ويجب أن يُوقع بين صاحب العمل ورب العمل وأيضًا مكاتب الاستقدام ويبيّن فيه كل التفاصيل من راتب وأوقات الراحة ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها، وعدد أفراد الأسرة، وهل يوجد أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة في البيت وغيرها من هذه الأشياء.

هناك أيضًا سهولة الوصول إلى المحاكم والتقاضي مجانًا. لا يدفع العامل حينما تُنتهك حقوقه أية مبالغ. قانون الاتجار بالبشر أيضًا يُطبق في الحالات التي تتعرض فيها العمالة إلى أي انتهاكات. عند وصول العمالة أيضًا حاليًا (تقاطعها الدكتورة موضي: خلص الوقت.. وترد الأستاذة جميلة: إن شاء الله... وتواصل حديثها...) عند وصول العمالة توزع منشورات ببيان حقوقهم وإلى أية جهة يلجأون.

عندي في الأخير طبعًا وعلى عجالة، أنا أتصور... لنقل أن بعض التوصيات... أتصور أنه يجب أن يكون هناك تنسيق بين وزارات الخارجية في الدول التي تجلب العمالة ودول الاستقدام بحيث توضع برامج تثقيفية تبيّن قوانين هذه الدولة وتبيّن حقوقهم والقوانين التي تنظم حقوقهم، وأيضًا الوعي المجتمعي داخل بلداننا. يجب أن يكون هناك تكثيف للوعي المجتمعي مع وجود أيضًا خطوط ساخنة، وتعريف العمالة أن هناك خطوطًا ساخنة يلجأ إليها العامل. وشكرًا.

مداخلة الدكتور عبدالحميد:

نحن أمام ورقتين متميزتين حقيقة. دكتورة ريما؛ أعتقد أن الحديث عن دور المجتمع المدني في حماية حقوق العمالة المنزلية أراه خطوة متقدمة جدًا أو نقلة نوعية متقدمة. دعهم أولًا يتمكنون من الدفاع عن حقوق المواطن بداية حتى نستطيع بعد ذلك ننتقل... أنت تعرفين أن منظماتنا مهمشة، وحتى في الدول التي فيها منظمات، هي عاجزة عن الدفاع عن حقوق المواطن. فكيف

تقدر بثقافة مجتمعية تنظر إلى العمالة نظرة غير سوية أن تدافع عنها؟ هذا شيء.

أردت أن ألتمس أو أتلمس في الورقة كيف يمكن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق العمالة المنزلية... ما شعرت بهذا الدور. سؤالي، ما دور التشريع هنا؟ قد يكون بالتشريع نستطيع أن نعالج هذه المسألة أكثر من الثقافة التي تحتاج إلى زمن أطول.

انتقل إلى ورقة الدكتور غانم. في الحقيقة أعدّ أن جهوده الطويلة في ميادين حقوق الإنسان هي نوع من الجهاد في سبيل الله، ولكني أخشى عليه شيئًا واحدًا؛ هو ناشط حقوقي - وهذه صفته - ولكنه ساعات ينزلق إلى كونه ناشطًا سياسيًا، والسياسة منزلق خطر. فما هو الفرق بين الناشط السياسي والناشط الحقوقي؟ هذا ما أردت أن أعرفه، وإلى أي مدى ينتهي دورك كناشط حقوق عن دور الناشط السياسي؟ هذا سؤالي الأول.

أنا أيضًا معجب بصبرك الطويل وعدم يأسك رغم نبرة التشاؤم الأخيرة عن الانتهاكات وحقوق الإنسان، وهذا أيضًا مما يُحمد لك أنك ما زلت صابرًا وصامدًا ولم تيأس. فما هو سر هذا التفاؤل أو الصمود؟ وهذا سؤالي أيضًا.

بالنسبة للتقارير كل أربع سنوات التي تقدمها دول الخليج إلى المنظمات أو الأمم المتحدة أو غيرها، وأنت سميتها «تكتكة»، هي تحايل ونوع من فن التحايل، ونحن في الخليج أساتذة التحايل في هذه المسألة. في النهاية لا يمكن الحديث عن تعزيز حقوق الإنسان أو حماية حقوق الإنسان في وسط مجتمعات فيها منظمات المجتمع المدني غير مفعّلة. أعدّ أن منظمات المجتمع المدني هي البنية التحتية لما يسمى السائل الديموقراطي؛ إذا لم يكن لديك منظمات مجتمع مدني فلا ضمان ولا حماية لأي كلام عن حقوق الإنسان وشكرًا.

مداخلة الدكتور عبدالنبي:

بالنسبة لورقة الدكتورة ريما، وأعتقد أنها سابقًا في كامبرج قدمت الموضوع، وتقريبًا هي تسير في هذا الصدد، وكان هناك أيضًا فيديو.

الآن، فعًلا يطرح أنه إذا قلنا: إن حقوق العمالة المهاجرة، وخصوصًا العمالة المنزلية، إذًا هذه ليست منفصلة عن الواقع نفسه في البلد نفسه. حقوق الإنسان - بغض النظر عمّا إذا كان مواطنًا - طبعًا المواطن له حقوق أوسع، لكن أيضًا إن لم تُضمن هذه الحقوق، والملاحظ أن بعض الاتفاقيات لم تنضم إليها الدول الخليجية أصلًا أو متحفظ عليها، وأيضًا دول مجلس التعاون لا تعرّف العمالة بأنها عمالة مهاجرة، ورفضت التصديق على الانضمام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية حول العمالة المهاجرة، والعمل اللائق أعتقد أيضًا غير مصدق عليه. طبعًا الاتفاقيات مهمة، ولكن ما يجعلها مهمة أو حتى تكون مهمة، يجب أن تترجم إلى تشريعات ويجب أن تترجم إلى أجهزة، ويجب أن تترجم إلى ثقافة، ويجب أن تترجم إلى منظمات تدافع عن هؤلاء الناس أيضًا، سواء مواطنين أو غيرهم، ويجب أن تكون هناك نقابات قوية، ويجب أن تكون هناك حرية عمل سياسي وأن تكون هناك منظمات مجتمع مدني.

بالنسبة إلى هونج كونج مثلًا، قبل فترة كنا أيضًا في منتدى في شرق آسيا... في هونج كونج، عاملات المنازل أو العمالة المنزلية لهم نقابات، عندهم نقابات. وطبعًا في مجتمع، للنقابة أيضًا بين سكانهم هناك يوجد دعم متبادل. إذًا هذا يحتاج إلى تكامل أدوار... هذا بالنسبة للدكتورة ريما.

بالنسبة للدكتور غانم، أنا أعرفه جيّدًا وكنا مع بعض في فيينا، ورأيت في فيينا كيف كانت بداية لمنطلق مهمة. ولكن التجاهل من قبل الدول العربية، كل الدول العربية. كنا في المجتمع المدني لأنه لم يكن أحد يسأل عنك، ولا

يمكنوك من شيء، وإذا تركت أية مطبوعات فإنهم يزيلونها من أمام القاعة... وهذه حدثت.

الآن التطور الذي تحدثت عنه واستعرضه... لكن الآليات التي طرحت في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هي مهمة. ولكن مثلما طرح أنه لماذا على مدى ثلاث دورات تتكرر إلى حد كبير التوصيات نفسها؟ معظم التوصيات التي طرحت في الدورة الأولى بعد أربع سنوات تكررت وبأعداد كبيرة جدًا. الدولة الخليجية والدول العربية بشكل عام فاقت... يعني؛ ١٧٠-١٨٠ توصية في كل المجالات. وتتكرر هذه... طبعًا، ليس هناك إلزام معنوي، ولكن ليس هناك آليات لتحويل هذه التوصيات إلى واقع... إلى تنفيذها، وهذه هي المشكلة.

المشكلة التي أريد أن أطرحها أيضًا عندما نقارن نفسنا بإسهام المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى، الدول الديموقراطية حتى في أمريكا اللاتينية، من يحضر؟ قليل هم الذين يستطيعون الوصول ويناقشون في دورات الاستعراض الدوري الشامل (UPR) على عدد الأصابع. إذًا، هناك مسألة دور المجتمع المدني، برغم أنه منصوص عليه في ثنائية وغيرها. طبعًا تصل، ولكن أريد مرة أخرى أن أنبه إلى أن كثيرًا من منظمات المجتمع المدني التي تسهم في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هي خارج الأوطان. وهذه مشكلة. وشكرًا.

مداخلة الأستاذ عبدالله:

شكرًا دكتورة... المداخلة هي مداخلة فنية.

تطرقت الدكتور بشأن العمالة. أقول: إن العمالة من خلال تجربة طوال ثلاثين عامًا... طبعًا، أنا غير مختص في عمالة أو خدم، ولكن من تجربة فنية أن العمالة يحتاجون أول شيء أن يتعاون الذين يطالبون بحقوق العمالة مع الدولة

ومـع الحكومـة في عـدم إعطائهـم فرصـة أن الخدامـة يضعونهـا علـى السـطح. هـذه واحـدة مـن الأشـياء، أو يضعونهـا تحـت كرسـي الـدرج، وهـذه مشـكلة.

أصـلًا، الخادمـة إذا تريدينهـا تشـتغل بشـكل مقبـول لازم تسـمحي لهـا بمغـادرة البيـت عنـد السـاعة ٠٨:٠٠ إلـى السـكن. مـن خـلال تجربـة لمـدة ثلاثـين سـنة، الخادمـة الموجـودة عنـدي في البيـت بعمرهـا مـا نامـت في بيتـي. هـي تذهـب إلـى السـكن الخـاص لهـا، حيـث تحـس بالراحـة والاطمئنـان، تأتـي وتباشـر عملهـا عنـد السـاعة ٨:٠٠ في البيـت، وتكـون مرتاحـة. وأرى أن العمالـة لازم يكـون لهـم مجمـع (Compound) خـاص، ويغـادرون بيـوت رب العمـل بعـد الـدوام. ويمكـن الدكتـورة تسـتفيد مـن هـذه الفكـرة، وهـي غيـر موجـودة في دول الخليـج أبـدًا.

مداخلة الأستاذ مظفر:

شكرًا السيدة الرئيسة...

أولًا، أبـدأ بتقـديم الشـكر والثنـاء علـى ورقـة الدكتـورة ريمـا، لأنهـا مليئـة بالمعلومـات المفيـدة الجيّـدة في المجـال الـذي كتبـت فيـه، ولكـن لـي ملاحظتـان صغيرتـان؛ واحـدة تتعلـق في كتابتهـا، حيـث أشـارت في صفحـة (٦) إلـى العمالـة في قطـر أو حقـوق الإنسـان في قطـر... لأرجـع إلـى صفحـة (٦) وأرى مـاذا كتبـت... المهـم، هـي تتكلـم عـن قيـود أو منغصـات للعمالـة في قطـر. في الصفحـة (٦)، ثلاثـة أربـاعهـا تقريبًـا عمّـا تعرضـت لـه العمالـة بشـكل عـام وليسـت العمالـة المنزليـة، وهـي موضوعهـا العمالـة المنزليـة. معظمهـا نتيجـة للمشـروعات الإنشـائية التـي أنشـئت في قطـر واسـتقطبت لإنشـائها مجموعـة مـن العمـال مـن الخـارج. وهـي تتكلـم عـن الحيـف الواقـع ضـد هـؤلاء العمـال. وأنـا أعتقـد أن هـذا الموضـوع خـارج العمالـة المنزليـة.

في الصفحة (١٢)، وهذا ليس عليها ولكن لها، أشارت إلى أن الكويت قامت مشكورة بتطوير المفهوم المؤسسي للعمالة المنزلية وحقوق الإنسان من خلال إقرار قانون عمل خاص بهذه العمالة، وهذا شيء جيّد. ولكن أنشأت الكويت إدارة خاصة بشؤون العمالة المنزلية وألحقتها بوزارة الداخلية. لا أعرف لماذا شؤون العمالة المنزلية تلحق بوزارة الداخلية في حين أن قضايا العمال أصلًا تتبع وزارة الشؤون والعمل وليس وزارة الداخلية. وهذا أيضًا أحد الإجراءات الإدارية.

أقول أيضًا فيما يتعلق بالعمالة المنزلية؛ هناك كثير من الغبن متمثلًا في الرشاوى والعمولات التي تؤخذ بطرق مختلفة من المستقدمين من الخارج للعمل، سواء من مكاتب الاستقدام المحلية في الخليج أو من مكاتب التصدير في دولها بالذات في الفلبين وماليزيا والأماكن التي تأتي منها العمالة. هناك رسوم وعمولات مبالغ فيها تؤخذ من هؤلاء العمال، وبعضهم يدفعها من بيع بعض ممتلكاته لكي يتمكنوا من الحضور إلى هذه البلدان الخليجية.

بالنسبة للدكتور غانم النجار؛ غانم النجار هو أستاذنا في الحقيقة، ونحن نعترف له بالفضل الكبير في توجيهنا وإرشادنا في قضايا حقوق الإنسان في الكويت. أنا - على سبيل المثال - أتذكر منذ خمس أو ست سنوات وبتوجيه وإيحاء منه عندما كنا في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، هو أصر على أننا نشارك فيما يسمى بالاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في جنيف سنة ٢٠١٥، منذ خمس سنوات. ولكن المشكلة أن حضورنا في هذا الملتقى الدولي والمجلس العالمي لحقوق الإنسان، لاحظنا أن الحكومات بصورة عامة وحكومة دولة الكويت الرشيدة تبالغ في المراوغة ومحاولة التهرب من الانتقادات الموجهة إليها.

على سبيل المثال، أذكر قضيتين كانت مثارتين في ذلك الوقت؛ الأولى، قضية إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث وَعَدَتْ في هذا الاجتماع بوعود ثم ماطلت في تنفيذها. أيضًا، أشير إلى موضوع البدون - غير محددي الجنسية - كقضية اجتماعية أساسية في الكويت، وكانت صيحة عالية في هذا المجال، وممثلو الحكومة في ذلك الوقت نفوا وجود مثل هذه المشكلة. ومع الأسف الشديد عرفت أيضًا أنه حتى في الاجتماع الأخير الذي عقد في يناير حينما أثير هذه الموضوع في الدورة الأخيرة، أيضًا كان هناك نفي لوجود قضية مثل هذه في الكويت. وهذه قضية أساسية يشتكي منها المجتمع الكويتي ولا نزال نعاني منها. والممثل الحكومي ينفي ذلك أو يراوغ أو يوحي بأن القضية قد حُلَّت. وشكرًا.

مداخلة الأستاذ أسامة:

أسئلتي إلى الدكتورة ريما بخصوص العمالة، وهي ثلاثة أسئلة. أول سؤال بخصوص القوانين: طبعًا، هناك القانون وهناك تنفيذ القانون. طبعًا، في دولنا العربية تنفيذ القانون فيه إشكاليات كبيرة، حتى قوانين الحقوق وغيرها فما بالك بالعمالة؟ ولكن القوانين نفسها في دول الخليج... أنا كان بودي من الورقة أن تجري مقارنة مع القوانين في الدول الآسيوية، سواء سنغافورة أو هونج كونج أو اليابان أو ماليزيا، الدول التي فيها عمالة مشابهة للعمالة الموجودة عندنا في الخليج. لا توجد مقارنة مع هذه القوانين، فما هي الفجوة بين قوانيننا والقوانين الموجودة هناك؟ خاصة الآن القوانين الجديدة التي استحدثت في كثير من الدول وخاصة في البحرين وغيرها، لدينا قوانين متطورة أفضل من السابق. هذا سؤالي الأول حول موضوع القوانين.

ثاني موضوع... ولا أحد يريد أن يفتح هذا الموضوع، هو الحدّ الأدنى للأجور. هل وجود حدّ أدنى للأجور ممكن يساعد في تطوير حقوق العمالة وهل هو

مفيد للعمالة الأجنبية الموجودة في الخليج وهل هذا الحدّ مطبق في الدول الآسيوية؟

السؤال الثالث، هو موضوع مكاتب الاستقدام. أرى أن مكاتب الاستقدام سلاح ذو حدين. عندي شركة وحين أستقدم موظفًا، وإذا احتجت استخدم شركة استقدام عمالة فإنني أدفع لها راتبًا شهرًا كأقصى حدّ، ولما استقدم عمالة منزلية أدفع لهم راتب سنة. ويكون هناك مجال كبير للفساد (Abuse). وكما تفضل الأخوان أن استخدام مكاتب العمالة قد لا يكون له ضرورة الآن في سنة ٢٠٢٠، ولماذا لا تستحدث آليات أخرى لاستقدام العمالة؟ بما أنه عندي شركة فإنني أحصل على سير ذاتية (CVs) تأتيني من كل العالم وأستقدمهم وأدفع لهم تذكرتهم ولست بحاجة لأدفع عمولة لأحد. وشكرًا.

مداخلة السيدة منى:

أريد أن أتداخل فيما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان وعلاقته بالسياسة. أعتقد أننا بعد التجربة التي تحدث عنها الدكتور غانم خلال السنوات الماضية وما زلنا أيضًا بصددها، تجربتنا مع حقوق الإنسان في المنطقة تطبيقًا ونظريًا، أعتقد أننا تجاوزنا مرحلة الحديث أنه هل حقوق الإنسان لها علاقة بالسياسة أو أنه يجب أن نبعد مؤسسات حقوق الإنسان أو المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان عن السياسة. أعتقد أننا تجاوزنا هذا الحديث؛ حقوق الإنسان لا يمكن تجريدها من البعد السياسي، لأن البعد السياسي مهم جدًا. لنتحدث ببساطة؛ ما هو البعد السياسي وما هي علاقته بحقوق الإنسان؟

الأخوان الذين كانوا على المنصة صباحًا تحدثوا عن أنه لا نستلم شكاوى أو أنه إذا استلمنا شكاوى... ما استلمنا شكاوى، لأن الناس لن تمر بمساءلة قانونية أو جنائية أو مهما يكن (Whatever). إذًا، هؤلاء الناس الذين يشتكون أو يسجلون، هم يسجلون لأجل ماذا؟ لأنه يوجد حدث معين. هناك انتهاك

لحق إنساني حدث لفلان أو لفلانة. وهذا نضعه بين قوسين؛ ما هو هذا الحدث؟ قد يكون اعتقالاً سياسيًا أو قد يكون نتيجة إضراب أو نتيجة موقف أو نتيجة تغريدة أو نتيجة كلام وقول. هذه الأمور التي نتحدث عنها هي أفعال سياسية.

الأستاذة جميلة، وهي عضو عندنا في مجلس الشورى، تحدثت عن أنه من الضروري نأخذ كل المطالبات والأحاديث ونقدمها للسلطة التشريعية. إذًا، عندما أخذ هذا الموضوع وأقدمه للسلطة التشريعية فإنني قد أعطيته لصاحب السياسة. هذا الموقف أعطيته للسياسي. وجودنا نحن هنا نتحدث سياسة ونمثل سياسة، فلا نكذب على أنفسنا ونحاول تجريد مفهوم حقوق الإنسان من السياسة.

اتفق مع الدكتور غانم أن هناك أبعادًا وهناك حدودًا يجب أن نقف عندها حين نصل إلى مساءلة الدولة أو عندما نتعامل مع المنظمات الحقوقية على مستوى عالمي. وهذا بعبع أنه الأجندات الأجنبية ونحن خائفون... لا، أنا أقبل بأن حق الإنسان المعتقل في هذا السجن ليس له حقوق رقم واحد ولا اثنين ولا ثلاثة لأجل لا يقال: إنه في أجندة خارجية...! يموت هذا الإنسان ويتعذب وينزل أثناء ذهابه إلى المستشفى لأجل تلقي العلاج، ويظهر بمظهر مؤسف، مع الأسف الشديد، بشكل لا إنساني...الخ.

لنتحدث بواقعية وإنسانية ولا نتجرد من إنسانيتنا ونحن نرفع اليافطات العريضة داخل هذه المؤسسات بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسات رسمية أو حكومية أو أهلية. لا نتجرد من البعد الإنساني ولنستحضر الضمير دائمًا ونحن نتحدث.

آخر نقطة فقط، طُرح السؤال؛ هل التقارير هذه - لاستعراض الدور الشامل (UPR) وتقارير الظل...الخ - هي مهمة؟ جدًا مهمة، أختي من البحرين، جدًا

مهمة وأبسط شيء أنها تسجل التاريخ، وبعد عشر سنوات أو بعد عشرين سنة، الناس تعرف ما الذي يحصل. هي جدًا مهمة، وأعتقد أنها كوثيقة أهلية تسجل جانبًا آخر من التاريخ مهمًا للناس.

مداخلة الأستاذة بيبي:

عندي تساؤلات أو عندي ملحوظات على كلام الدكتور غانم النجار بخصوص أن هناك قضايا متعلقة بحقوق الإنسان قد تحقق فيها تقدم، والقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والمتعلقة بالسياسة لا يمكن إحداث أي تغيير أو أي تقدم من خلالها. طبعًا، نرى حالات كثيرة في الكويت أن قضايا حقوق الإنسان مرتبطة بجانب اجتماعي ولكنها تسيس أو تتحول من قضية اجتماعية إلى قضية سياسية بسبب إما مجلس الأمة أو تبني أعضاء مجلس الأمة لبعض هذه القضايا مما يعمل على إنهاء هذه القضايا دون حلّ، لأنها تظل محل نقاش وتظل محل حوار وجدال، ويمكن تناحر بين أعضاء مجلس الأمة وانقسامهم حول القضية الأصلية.

كما ذكر الدكتور غانم النجار أن هناك المطالبين ببعض الثورات أو الحقوق الإنسانية. فعلًا، هم عندهم قناعة وإيمان، وهناك فعلًا مطالبات حقيقية، ولكن ما تقوم به بعض حكومات الدول العربية أنها تخرب هذه النوعية من الثورات. وبالتالي، نحن نعاني أيضًا هذه المشكلة أو إبعاد القضية عن محتواها الأساسي. أيضًا بالنسبة لقضية اللاجئين أو النازحين... التناقض وتعاملكم أنتم كجمعيات خاصة بحقوق الإنسان والتناقض في الحكومات أنه اليوم أنا كحكومة عربية عندي نازحون وعندي لاجئون، ومن ثم أنا ذات الحكومة أروح إلى منظمات عالمية أطالب بحقوق الإنسان، كيف يكون هذا الموضوع وكيف تتعاملون معه؟ وشكرًا.

مداخلة الأستاذ جمال:

شكرًا السيدة الرئيسة، عندي سؤال محدد إلى الدكتورة ريما: ذكرت بأن... وسوف أقرأ سطرين من ورقتك: («...وفي سبيل تنظيم العمالة بشكل أفضل، بادرت دول الخليج إلى التأطير المؤسسي للإجراءات المتعلقة بهذه العمالة، حيث قامت بعض دول الخليج مثل: الإمارات، قطر، والكويت بمأسسة وخصخصة هذا القطاع»). أتمنى أن تعطينا كيف تمت هذه المأسسة والخصخصة بشكل أساسي؟ وشكرًا.

مداخلة الدكتور عبدالخالق:

سؤالي أيضًا جدًا محدد، أنت -الدكتور غانم النجار- أكثر إنسان في هذه القاعة لرصد واقع حقوق الإنسان في دول الخليج، وتابعت هذا الملف يومًا بيوم وسنة بسنة وما إلى ذلك، وتعرف أيضًا الرصد الذي سجل في الاستعراض الدوري. سؤالي؛ هل حدث خلال عشر سنوات الأخيرة أي تحسن في وضع حقوق الإنسان في أية دولة من الدول الخليجية وفي الدول الخليجية؟ سؤال محدد جدًا وأرجو أن تجاوب عنه.

سؤالي للأخت ريما؛ العمالة المنزلية هذه مسألة معقدة جدًا، لكن أيضًا لا بد من... كنت أتمنى في ورقتك التي قرأتها بشوق وقرأتها بمتعة... وما إلى ذلك، هل توجد دولة خليجية واحدة نموذجية في تعاملها مع العمالة المنزلية؟ عندنا ست دول خليجية - في تقديرك - وأنت متخصصة ودكتوراه وما أدري ماذا و«بلاوي» الدنيا كلها... هل توجد دولة خليجية واحدة نموذجية في تعاملها؟ إن كان ولا بد أن نميز (Single out) واحدة فيها، أعطني اسمها؟ وشكرًا.

مداخلة الدكتورة فاطمة الشامسي:

حول موضوع مأسسة وخصخصة القطاع أو تحويل العمالة إلى القطاع الخاص. ما هو مدى أو أهمية هذه الموضوع بالنسبة للعمالة المنزلية؟ لأنه كما نعرف أن القطاع الخاص غير ملتزم أو أن القطاع الحكومي يكون دائمًا أكثر أمنًا من القطاع الخاص. وأيضًا عندي نقطة في صفحة (١٣) أو (١٢) حيث ذكرتِ أن الحدّ من وجود العمالة متدنية المهارة بهدف التشجيع على بناء اقتصاد معرفي. في علمي أن الاقتصاد المعرفي يتطلب عمالة متميزة المهارة وأنه ليس فقط هو دولتان... أنت أشرت إلى أن هناك دولتين أو ثلاث دول هي من تسعى على أساس أن تبني اقتصادًا معرفيًا. باعتقادي أن جميع إستراتيجيات دول مجلس التعاون اعتمدت الاقتصاد المعرفي على أنه هو اقتصاد المستقبل. أود أن أعرف كيف أن العمالة المتدنية المهارة وما علاقتها بالاقتصاد المعرفي؟ وشكرًا.

مداخلة الدكتور نواف الديحاني:

بالنسبة لورقة الدكتور غانم، كان بودي لو يضاف للورقة لو جزئية بسيطة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وكيفية التعامل مع المدنيين، سواء مع النساء والأطفال في قضية حماية حقوقهم.

طبعًا، هذه موضوع مهم جدًا، وخاصة نحن في دول الخليج، نحتاج أن يكون هناك تفكير جدي في قضايا حقوق الإنسان، وخاصة في النزاعات المسلحة. نحن في دول الخليج، كانت دول الخليج تنظر إلى المناطق البعيدة أو المحاذية لنا بأنها مناطق نفوذ، ولكن الآن أصبحت الأخطار في حدود التماس. ما يحدث في العراق ويحدث في سوريا من اضطرابات ونزاعات مسلحة لا يمنع في المستقبل إن تمتد آثار تلك الحرب إلى منطقتنا الخليجية.

نحن متفائلون - إن شاء الله - ولكن يجب أن تكون هناك نظرة استشرافية لكل الاحتمالات التي يمكن أن تكون في القادم، سواء على مستوى دول الخليج مجتمعة أو على مستوى دول الخليج كدول منفردة. وشكرًا.

ردود الدكتورة ريما:

الدكتور سعد الزهراني؛ البديل لأنظمة الكفالة طبعًا... الموضوع، وشكرًا لعبد الخالق لأنه أسعفني بأن الموضوع شائك ومعقد. بالنسبة للبديل لنظام الكفالة هو قصة الحريات وأن تعطى هذه العاملة أو العمالة المنزلية - لأن هناك بعض العمالة المنزلية من الذكور - أن تعطى الحرية. طبعًا، هناك عادات وتقاليد، وهذه إشكالية دول الخليج دائمًا، ولذلك أبقيت للسؤال الذي سأل أنه لماذا ما زالت في وزارة الداخلية وليس في وزارة العمل، ومن هذا البعد دائمًا ينظر لها كقضايا أمنية أكثر منها قضايا عمالية، اجتماعية، واقتصادية.

لذلك، تجربة دولة الإمارات في محاولتها لإغلاق هذا الملف ليس لأنها دولة متميزة بحماية حقوق الإنسان، ولكن تحاول أن تنهي هذه الضغوط والمحاولات. ومن هنا أيضًا إجابتي عن سؤال قطر بالنسبة للعمال ككل، فهم يتقدمون بقضايا العمالة نتيجة لضغوط كبيرة عليهم. في قطر، جاءهم ضغط الفيفا. ولذلك استخدمت هذا البعد وأشرت إليه بطريقة، ويمكن أحتاج لتوضيح الجملة أكثر.

الخصخصة من خلال تجارب دول الخليج لهذا البعد تعطي الدولة نوعًا من الحق الأسهل والأسلم بأنها تتدخل. يعني، من الأسهل أن تتدخل في مؤسسة خارجية من أنك تتدخل في الأسرة ورب الأسرة أو تقول له لديك مخالفات أو أن تتابع. أنا أجريت ربما الدراسة الوحيدة في الإمارات - لا أدري عن دول الخليج - الوحيدة التي نزلت إلى الميدان وعملت مقابلات بالمواجهة بين الطرفين (One-on-one) مع خدم المنازل أثناء عملهم في منازلهم. من

الصعب جدًا على الباحث أن يلتقي مع خدم المنازل في منازلهم. وربما كنت محظوظة لأنني أجريتها في نهاية التسعينيات. لو أردت أن أجري هذا البحث اليوم يصعب عليّ أن أدخل وأقابل، وكان لي الإطار. هنا توجد أدبيات كثيرة عن دور الدولة والتدخل في الأسر... في العنف المنزلي (Domestic Violence) والملف، ولا أريد أن أطيل، العنف المنزلي وهذه تتبع العنف المنزلي.

الأخ سعد عكاشة، طبعًا بالنسبة للإمارات هناك بصمة العين، ولا يمكن للعامل المنزلي أو العاملة المنزلية أن يعود ثانية إلى الدولة من خلال بصمة العين. لا أدري إذا كان هذا مطبق في الكويت.

الأخت شيخة؛ أنا أشكرك. كل الموضوعات التي طرحتيها أعدتِ الورقة للعرض، فكلها داخل الورقة... الأخت جميلة وليست شيخة، سامحيني. بالنسبة للوضع... لا يكون أنا... أجل، أنا غلطت بين شيخة وجميلة. على كل، بالنسبة لموضوع العمق الإنساني... لذلك كنت أود أن أظهر الفيديو. أنا لم أقل للطالبات ماذا يقدمن، ولكن تقديمهن أثارني. وكنت أود أن أعطيكم هذا الشكل أن هناك بعض من الجيل الجديد لديه أفكار مختلفة عن الجيل القديم. لذلك أنا أقول: إننا نحتاج إلى التوعية وإلى تدريس هذه المواد، مواد حقوق الإنسان. اسألوني أين مواد حقوق الإنسان في الجامعات ولماذا لا تدرّس؟ أين موضوعات... أنا إلى الآن وبعد عشرين سنة من التدريس، لم أدرّس فصلًا عن العمالة المنزلية. درّست ربما الهجرة، ولكن ليست العمالة المنزلية.

الأخ عبد الحميد...

الأخ بوحليقة أيضًا يؤكد أن الخصخصة...

الأخ مظفر في قطر أجبناه...

القانون العام. العمالة المنزلية والقوانين. أتمنى أن تكون مثبتة في التشريعات. أقول: إن واحدة من خصوصيات العمالة المنزلية أنه عندك أكثر من مليونين أو ربما حسب الإحصائيات - ولا توجد إحصاءات دقيقة - وأنا وضعت بعض الإحصاءات التي حصلت عليها. ولكن تكفي حادثة واحدة في بيت واحد في عزلة واحدة لعاملة واحدة ترمي بنفسها من أي دور أو تقتل نفسها أو تشنق نفسها حتى تثير قضية كبيرة. وبالتالي، هنا تعقيد هذا الموضوع.

الأخت منى تحدثت، وهنا أود أن أشير إلى... طبعًا هي تحدثت إلى الدكتور غانم، ولكن أود أن أشير إلى بعد ذكرتني فيه أن النسوية (Feminism) قدمت مفهومًا جديدًا للفكر والعقل الإنساني، وغيّر العقل الإنساني، وهي فكرة أن الشخصي (Personal) أو الفردي هو سياسي (Political). اليوم لا يمكننا أن نفصل بين الشخصي والفردي... بين المأسسة والخصخصة.

طبعًا، الإمارات تطرح مشروع «تدبير»، وحتى الآن مشروع «تدبير» في الدراسة والتطبيق هو مشروع متميز لأنه وضع أكثر من... القطاع العام والقطاع الخاص، لكنه مشروع مكلف. كيف ستتم استدامته؟ مكلف للدولة، ولدولة تقدمه ربما كنموذج جزء منه صورة للدولة (Nation Branding)... أنا أقدم نموذجًا... مضطرة أقطع يا دكتورة... ولمن لم أجبه سوف نتواصل فيما بعد.

ردود الدكتور النجار:

التقارير مجدية وأظن منى تكلمت، نعم هي مجدية بالضرورة. والتقارير لا تحرك الواقع، هي تعطيك فكرة عن... ومن يقرأ يفهم كيف ممكن أن يصل إلى نتيجة.

بالنسبة إلى نجلاء، أنا حضرت المناقشات، والآن - مثلًا - لما تعينت في سنة ٢٠٠١، كانت الطريقة مختلفة. مجرد خطاب وصلني من كوفي عنان وقال

لـي: اسـتلم. الآن، كنـت أفكـر أن أتولـى المقـرر الخـاص بالنازحـين (Internally Displaced People) وهـؤلاء أسـوأ نـاس في العالـم، واكتشـفت أننـا وافقنـا علـى إجـراءات جـدًا متشـددة (الدكتـورة موضـي توجـه ملاحظـة ويصحـح الدكتـور غـانم؛ أسـوأ حـال نـاس، أعنـي) متشـددة. يجـب أن تدخـل وتقدم...الـخ، ثـم يتصلـون بـك وتجـري مقابلـة. وهـذا لـم يكـن سـابقًا موجـودًا. جـزء مـن الـذي تفضلـت بـه صحيـح، ولكـن موضـوع التسـييس هـو قصـة تأخـذ مـن الجانبـين. كثيـر مـن المقرريـن الخاصـين الآن صـاروا أحسـن مـن السـابق. سـابقًا تفاجـأت أننـا نجلـس في الاجتمـاع الـدوري الـذي يعقـد في الشـهر السـادس مـن كل سـنة في جنيـف وبجانبـي وزيـر دفـاع سـابق... الـخ، وهـؤلاء قمـة السياسـة وليـس لهـم علاقـة بحقـوق الإنسـان.

الآن، صـار أكثـر دقـة، واسـتخدم هـذا الموضـوع للدخـول في قضيـة الغـرب. نحـن شـكلنا لجنـة مـن الخبـراء الدوليـين ضـد أمريـكا. المشـكلة أن النـاس لا تقـرأ النقـد الـذي يوجـه إلـى الغـرب؛ نحـن نقـرأ النقـد الـذي يوجـه إلينـا فقـط. ندخـل إلـى المواقـع وسـوف نـرى. مثـلًا، أنـا أوجـه انتقـادًا لمصـر أو انتقـادًا للكويـت...الـخ وأنشـره علـى تويتـر. الـردود التـي تأتينـي غريبـة، سـواء علـى أمنسـتي (Amnesty) أو ووتـش (Watch) أو غيرهمـا. أقـول لهـم يـا جماعـة هنـاك موقـع بالعربـي، ادخلـوا بمجـرد نقـرة (Click) وشـاهدوا مـاذا قالـوا عـن إسـرائيل وعـن أمريـكا، وأنـت تختـار وتصيـر عنـدك رؤيـة بـأن هـذه المسـائل... العمـل الـذي قمنـا بـه نحـن خمسـة خبـراء دوليـين حـول غوانتنامـو كان كبيـرًا جـدًا أدى إلـى تراجعـات علـى أيـام أوبامـا طبعًـا، بعديـن بـدأ تتغيـر.

علـى كل، إلـى أيـة درجـة نعـول علـى المنظمـات الدوليـة، دكتـور إبراهيـم، أظـن أننـي جاوبـت في كلامـي. لا تسـتطيع أن تعـول علـى المنظمـات الدوليـة، ولكـن المنظمـات الدوليـة تسـاعدك في أنهـا تحـرك قضايـا، وهنـاك قضايـا كثيـرة تحركـت عـن طريـق المنظمـات الدوليـة. مشـكلة حقـوق الإنسـان أنهـا موضـوع شـامل. عندمـا

نتكلم... أقول: إن المفهوم ملتبس. إذًا، حقوق الإنسان تتعلق بالعمل والتعليم والصحة، وليس فقط الموضوع الذي نركز عليه في الحقوق المدنية والسياسية.

نحن نرى أن حقوق الإنسان هي المدنية والسياسية فقط، ولا نرى الحق في العمل والحق في التأمين الاجتماعي، وهذه كلها موجودة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في بيئة نظيفة، وكلها موجودة من حقوق الإنسان. نحن نترك هذا تمامًا ونركز فقط على الحقوق... وهي مشروعة ومشروع أن تكون عندك.

أرجع إلى كلام منى في الوقت نفسه؛ نعم، لا يمكن فصل حقوق الإنسان في هذه الحالة عن الجانب السياسي. ولكن أين تحصل النقطة... الخدعة (Trick) هي أنه حين أدافع عن إنسان مظلوم عبّر عن رأيه فإنني لا أتبنى رأيه؛ أنا أدافع عن حقه في أن يقول رأيه. هذه النقطة ليست مفهومة. مادام أنت دافعت عن هذه الشخص رجلًا كان أم امرأة، إذًا أنت متفق معه في الرأي. لا، يمكن أنا مختلف معه في الرأي، وغالبًا أكون مختلف معه في الرأي. ولكن أذهب بعيدًا جدًا في الدفاع عنه إنه يعبّر عن رأيه. هذا بالنسبة للأنظمة... الآن بدأت الأنظمة السياسية في الخليج تنتبه لهذه النقطة قليلًا من خلال المراجعة الدورية الشاملة (UPR). بدأت تفهم بأن هناك أنشطة حركية (Dynamics) مختلفة وعلينا ما نسميه بالتواصل (Engaging).

دائمًا أقولها في الكويت وغيرها منظمات. راقبت محاكمات الخليج في عدة أماكن، ودائمًا التواصل مهم، لأن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لا تستهدف أنظمة الحكم، وهم يفهمون الأمر بهذا الشكل. لا تستهدف أنظمة الحكم، ولا تستهدف إسقاط الأنظمة، وليس هذا هدفها، وليس هذا شغلها الشاغل. شغلها الشاغل هو أن تحسن أوضاع حقوق الإنسان أحيانًا، وفي أغلب الحالات تحدث مشكلة في هذا الموضوع تحديدًا، لأن هذه الحكومة قمعية ولا تريد

لمواطنيها أن يعبّروا عن رأيهم، وبالتالي تحبسهم وتضربهم وتعذبهم وتخفيهم من... (الدكتورة موضي: دقيقة... ويتابع الدكتور غانم حديثه: حسنًا، شكرًا...).

وبالتالي، في النهاية أرد أو أعقب على الأخ عبد الخالق. إذا نظرت إلى حقوق الإنسان بمعناها الشامل؛ حقوق مدنية، سياسة، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، بالضرورة هناك تقدم. أما إذا كنت أنظر في الشق الخاص بحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية التعبير عن الرأي، لا يوجد تقدم. إذًا في هذا الجانب، لا يوجد تقدم. ولكن في جانب الصحة يوجد تقدم، وفي جانب التعليم يوجد تقدم، وفي حقوق الطفل يوجد تقدم بالضرورة.

المجتمعات الخليجية... نتكلم بالذات عن أربع دول عندها القدرة المالية، إذا ما صار في تقدم تصير مشكلة عندها كبيرة. وبالتالي، عندك أموال طائلة ولازم تحركها في التعليم والصحة...الخ، وهذا إن فهمنا أن التعليم حق من حقوق الإنسان، يوجد تقدم، وإذا فهمنا أن الصحة حق، وإذا فهمنا الحق في بيئة نظيفة هو حق من حقوق الإنسان، يصير هناك تقدم.

ولكن إذا تأتيني على قضية حرية التعبير واستقلال القضاء وغيرها، لا يوجد تقدم. ليس هناك دولة خليجية فيها تقدم مع الأخذ في الاعتبار أن وضع الكويت أفضل قليلًا. ولكن حتى الكويت الآن... دكتورة سهال بحكم خبرتها الطويلة في مجال العمل العام والمجتمع المدني أعطتنا أمثلة ونماذج.

الآن لا تستطيع أن تقول كلمتين، ولا تستطيع أن تمثل الكويت في الخارج، لأنه يجب أن تأخذ إذنًا. ما القصة؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ هذا الموضوع بتاتًا غير موجود.

سـر التفـاؤل – أخـي عبـد الحميـد – أنـت تـدري... الآن، قطـر عنـدك، وأنـت منـذ فتـرة تقـول لـي: إن قطـر الآن تطيـع أي شـيء، لأن عندهـا كأس العالـم. فالضغـط عليهـا ليـس سـائرًا حسـب الهـوى فحسـب، ولكنـه يسـير في قضيـة محـددة، وقطـر سـوف تتجـاوب مـع كل الضغـوط. وعلـى حسـب قولـك: إن بعـض القطريـين يقولـون: «انتظـروا تصيـر كأس العالـم ونريكـم بعـد أن نخلـص...». ولكـن هـذا ليـس الموضـوع؛ الموضـوع هـو أنـك محـدد الضغـط بشـيء معـين.

سـر التفـاؤل... أنـا أعمـل في أماكـن أسـوأ بكثيـر مـن دول الخليـج؛ مـن الصومـال إلـى العـراق إلـى أفغانسـتان...الخ. دائمًـا متفائـل لأنـك إذا أنقـذت إنسـانًا مـن حالـة مزريـة فأنـت قـد كسـبت الدنيـا كلهـا. وشـكرًا.

تعـاود الدكتـورة موضـي حديثهـا: باسـمكم أشـكر الدكتـورة ريمـا علـى العـرض الممتـاز والدكتـور غـانم علـى هـذه الخلاصـة الجميلـة، وأشـكركم علـى مداخلاتكـم ومناقشـاتكم، وأذكركـم أن الجلسـة المقبلـة سـتبدأ مباشـرة بعـد خمـس دقائـق...

نقاشات الجلسة الثالثة
رئيس الجلسة: الدكتور عبدالخالق عبدالله

يبدأ الدكتور عبد الخالق عبدالله حديثه بالقول:

بسم الله الرحمن الرحيم، وأسعد الله مساءكم بكل خير، وأحب أن أرحب بجميع الحضور الكريم من أعضاء المنتدى ومن المشاركين الجدد نساء ورجالًا وشبابًا، وأكثرهم شباب، وكلهم نرحب بهم جميعًا...

منتدى التنمية خلال أربعين سنة كان يحافظ بشكل مدهش على هذه اللقاءات السنوية، ولم نفوت ولا لقاء واحد برغم الأزمات التي مرت على المنطقة، وهناك حرص شديد على حضور هذه اللقاءات. اليوم لدينا تسعون مشاركًا أو أكثر، وهي مشاركة مقدّرة وكبيرة وتنمُّ عن أنه هناك حاجة إلى مثل هذه المؤسسة الأهلية التطوعية التي تلتقي سنويًا ونناقش قضايانا.

ناقشنا خلال أربعين سنة قضايا لا أول لها ولا آخر؛ قضايا شائكة وقضايا مثيرة للجدل، ولكن لأول مرة نطرح ملف قضية حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون ودول الخليج. وتطلّب الأمر كثيرًا من الجرأة لكي نتناول هذا الموضوع. وكما تعرفون حقيقة الموضوع شائك، ويدخلنا في متاهات أحيانًا، وتعرفون حساسية الحكومات تجاه هذه الأمور. لكن أردنا أن نطرح قضية حقوق الإنسان بعيون خليجية صرفة.

دائمًا، المنظمات الدولية هي التي تنظر إلى واقع حقوق الإنسان، وارتأينا أن ننظر إلى هذا الملف الخليجي الشائك بعيون خليجية. وهذا الذي جرى خلال الجلستين السابقتين، ونحن الآن في الجلسة الثالثة والأخيرة هذا اليوم، وأمامنا الاستماع ومناقشة ورقتين مهمتين تتعلقان أساسًا في دول الخليج في

التقارير الدولية، وهو موضوع جدًا مهم ومكمل لما استمعنا إليه حتى هذه اللحظة.

على يميني الأخ العزيز مظفر راشد من الكويت وعلى يساري الزميل العزيز أيضًا الدكتور سعيد الهاشمي، ولم نعهد في المنتدى أن نضيع الوقت في التعريف بالمتحدثين. ولكن أعرف أن أحدهما جاء من شمال الخليج والآخر جاء من أقصى جنوب الخليج ويلتقيان في هذا الممر... في هذا المحل.

مداخلة الأستاذ مظفر عبدالله:

يشرفني جدًا أن أكون بينكم في هذه الأمسية الجميلة وفي هذا الجمع الخليجي الطيب. وشكرًا للأخ الدكتور سعد الزهراني والدكتور غانم النجار على جهودهما في إنجاح هذا المحفل.

حقيقة، أحببت أن أشكر مبادرة الدكتور سعد التي أشار إليها في بداية المؤتمر هذا، وأسعدني هذا حقيقة عندما قال: إننا - إن شاء الله - حين ننتهي من الجلسات هذه سوف توجه لكل شخص استبانة رأي يقول فيها رأيه بما حدث في هذا اليوم. وأعتقد أن هذا جزء من المسؤولية وكأننا اليوم نقيّم أنفسنا من خلال هذه الحوارات، وهذا شيء جيّد ويشكر عليه.

أنا - حقيقة - لما كُلّفت، ومشكورين أنكم وثقتم فيني وكلفتموني بهذا الموضوع. فقط قبل ما أبدأ بالحديث عن بعض النقاط العامة وقبل الدخول في ورقتي، يمكن كثير منكم لا يعرفني؛ أنا مظفر عبدالله راشد، كاتب صحفي في جريدة «الجريدة»، وأنا متطوع في منظمة العفو الدولية منذ أواخر الثمانينيات، وأنا صاحب صفحة لحقوق الإنسان في مجلة «الطليعة» التي توقفت عن الصدور في سنة ٢٠٠٧، وعملت فيها لمدة (١٥) عامًا، وكنت الوحيد في الكويت من بين الصحفيين من يهتم بهذا الموضوع في ذلك الوقت. وأيضًا تشرفت في أن أكون

رئيس مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة عندما كنت موظفًا في مجلس الأمة. فقط هذا كان تعريفًا على أساس تعرفون من أنا... (ثناء من الحضور...).

حقيقة أنا... في مثل هذه الموضوعات، قضايا حقوق الإنسان، تحدّيدًا في موضوع علاقة الدول بشكل عام ودول الخليج في مسألة التعاقد مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لا تجذبني أبدًا أية إحصائيات وجداول ونصوص اتفاقيات ومعاهدات وهذا يتحفظ على المادة هذه، والدولة تحفظت على هذه... أبدًا ما كان يغريني هذا. أول ما كفلت بهذا الموضوع، العنوان جذبني وجعلني أرجع إلى الجذور... جذور مجتمعاتنا الخليجية، وهذا ما كان يشغلني. وعندما أتممت ما كنت أعتقد أن الورقة قد انتهت، الدكتور غانم أصر على أنني يجب أن أطعمها ببعض الأرقام وبعض الاتفاقيات ومواقف دول الخليج منها، إضافة إلى ذكر التحفظات والمواد في كثير منها.

قبل أن أتحدث عن المحاور التي وضعتها في ورقتي... أنا بطبيعتي غير مستعجل ونفسي طويل وغير متشائم وكثير من الأمور المحببة - ولله الحمد، وهذه من الله سبحانه وتعالى - بعض النقاط وبعض محاور النقاش التي تمت اليوم، أعتقد على النقيض منها في مسألة أنه عملنا ديوانًا لحقوق الإنسان وعندنا جمعيات لحقوق الإنسان، فلماذا لا تعمل بشكل صحيح؟

السؤال هو: هل نحن في بلدان الخليج أو الدول العربية بشكل عام ينقصنا فقط مؤسسات حقوق الإنسان التي لا تعمل بشكل صحيح أم أن النظام الإداري كله لا يعمل بشكل صحيح؟ هذا سؤال يجب أن نتوقف عنده حقيقة. نقول دائمًا: لماذا وزير من الوزراء حين يتولى وزارة العدل أو وزارة معينة أو وزارة الخارجية لا يعمل بشكل صحيح أو يمشي أجندته السياسية... لماذا؟ لماذا تحصل مثل هذه الأمور والظواهر؟

ربما أن معظم النقاط التي وضعتها أقصد فيها أمثلة حدثت في الكويت. سأتكلم عن بلدي ولن أتدخل في بلدان أخرى، لأن من واقع مشاهدات وممارسات من خلال مسيرتي الوظيفية. في إحدى المرات، أتى أحد وزراء العدل، وهو نائب صار وزيرًا ومعروفة مواقفه من موضوع حقوق الإنسان قد تعرفونه ولن أذكر اسمه، ولكن عنده موقف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فعندما نقول: لماذا وزارة العدل أو وزير العدل في ذلك الوقت لم يعمل بشكل صحيح فإننا يجب أن نرجع إلى الجذور وهي طريقة اختيار الوزراء عندنا في حكومات الخليج. كيف تتم عملية التوزير؟ هذا سؤال كبير.

حتى لا نبقى فقط نركز على موضوع أن الجمعية الفلانية لا تعمل بشكل صحيح ورئيس الديوان لا يعمل بشكل صحيح؛ هذه أمور - باعتقادي - هامشية برغم أنها مهمة، ولست أبرئ هؤلاء بأنهم مقصرون، وساتناولهم بالكلام. أيضًا، أتساءل أحيانًا مثلًا؛ المجالس التشريعية، أتكلم عن بلدي ومجلس الأمة... لماذا يقوم مجلس الأمة أحيانًا، وفي الآونة الأخيرة في كثير من الأحيان، بتشريع تشريعات فاسدة وغير قابلة للتطبيق ومخالفة لحقوق الإنسان مثلما ذكر الدكتور غانم النجار قانون البصمة الوراثية، كانت أضحوكة هذا القانون. السؤال، لماذا مجلس الأمة... برلمان منتخب منا كشعب، وذهبنا بحريتنا وصوتنا لفلان الذي يذهب إلى المجلس ويصير عضوًا، ثم ينقلب عليك ويخالف الدستور ويخالف قوانين موجودة؟ هذا سؤال يجب أن نسأله.

هذا يعني أن هناك خللًا في العملية الانتخابية، ومن يقول: إن الكويت والبحرين أفضل من باقي دول الخليج... هذا غير صحيح. نحن - كما قال أخي خالد الجابر - لا نريد أن نمدح تاريخنا وأن الكويت والبحرين... أنا اتفق معه، كلنا في الهوى سواء الآن، وكل دول الخليج ولا توجد ميزة لأي أحد. ليس هناك أية ميزة لأي أحد اليوم في هذه السنوات الأخيرة. كلنا صرنا الشيء نفسه؛ كلنا نسحب الجنسيات، وكلنا نسجن المغردين، وكلنا نسجن صحفيين

وكلنا... وكلنا. ليس أحدًا بأفضل من أحد. لذلك، أتكلم عن بيئة الانتخابات في المجتمعات الخليجية، وكيف تتم؟ على الأقل في الكويت والبحرين. وهذه واحدة.

لماذا أحيانًا مجموعة من شبابنا وبناتنا يتكلمون بإسفاف في وسائل التواصل الاجتماعي؟ أليس هذا مدعاة لأن نسأل: ماذا يتعلم أبناؤنا في المدارس؟ وهنا أصر على منظومة التعليم. منظومة التعليم في دول الخليج خربانة. فهي لا تنتج إنسانا مسؤولًا، ويمكن بعضكم يطلع ويدرّس أولادة ويشاهد كتب التربية الإسلامية والعربية والتربية الوطنية ماذا بداخلها من ألغام؟ أنا رأيتها وكتبت عنها تقارير صحفية كثيرة على الأقل في دولتي، دولة الكويت.

في موضوع أن المؤسسات الحقوقية في دول الخليج ضعيفة أو لا تعمل بشكل صحيح...الخ، وإذا كانت جمعية أهلية أو جمعية رسمية تابعة للحكومة دائمًا أداؤها يكون ضعيفًا...الخ، هل هو فقط الآن الموضوع المتأخر هو موضوع حقوق الإنسان أم هناك موضوع أشمل وهو الموضوع الثقافي؟ حين نتكلم عن حقوق الإنسان دائمًا نركز على أنه سجون وتعذيب واتفاقيات دولية وتعال دافع عن البلد في الأمم المتحدة...الخ، ولكن أيضًا نهمل أن هناك قمعًا في المشهد الثقافي.

أحد الأسئلة البرلمانية التي وجهها أحد نواب مجلس الأمة عن الكتب التي منعت في فترة أعتقد يمكن ثلاث أو أربع سنوات تفوق خمسة آلاف كتاب في الكويت... في الكويت...!! الدكتور الرميحي يمكن يتقاطع معي في هذا الموضوع لكونه إنسانًا مثقفًا وأنا أحترمه احترامًا كبيرًا.

عندنا مشكلة رئيسة على فكرة في دول الخليج؛ كلنا يتسم اقتصادنا بأنه اقتصاد ريعي، وهذا يعني أن الجهاز الإداري الذي كلنا موظفون فيه (٩٠٪ موظفون فيه...)، جزء منه عبارة عن إعادة توزيع ثروة. ولذلك فإنك دائمًا

مع الوقت حين تذهب إلى هذا المكتب وتجلس سنة بعد سنة بعد سنة، وكأنه عمل لك أمانًا واستقرارًا، فتحاول دائمًا أن تحافظ على المكان الذي توجد فيه، لأن الراتب واصل بسهولة، والأمور ماشية على ما يرام، ولا يستطيع أحد أن ينهي عملك، فتتكون عندك قناعة بأن هذا هو الشيء الذي يحقق لي الأمان في حياتي. ولذلك ما أقدر أن انتقد، وهذا يرجع أيضًا إلى طبيعة الاقتصاد الذي نعيش في ظله. كله يؤثر، والقصد من طرح هذه القضايا هو ألا نختزل موضوع حقوق الإنسان في مؤسسات عطلانة، لأن النظام (System) كله عطلان، وليست مسألة حقوق الإنسان فقط.

أتكلم أيضًا عن دور الإعلام شبه المغيّب في موضوع حقوق الإنسان. يمكن في الصحافة نكتب أحيانًا ونقول: هناك جريمة حصلت أو مشهد تعذيب صار، أو صار هناك اعتداء، أو انتهاك حقوق إنسان كذا أو السجن في كذا... يصير هذا، ولكن ليس هذا هو دور الإعلام في نقل الأخبار. دور الإعلام هو تثبيت وترسيخ المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان عندما تحصل قضية معينة. لما يحدث حريق في السجن لا اكتفي أنا كصحفي بالقول إنه اليوم شب حريق في عنبر كذا وكذا، وتأثر كذا وكذا، نقطة وخلاص. أنا كصحفي... وهذا طبعًا لأنه ليس لدينا صحفيون متخصصون في حقوق الإنسان، وهذه مشكلة كبيرة، وكله يجر بعضه.

طرح من ساعة أيضًا موضوع الخدم وأنه هناك مشكلة عندنا في الخليج. طبعًا، موضوع الخدم له علاقة بالاقتصاد الريعي، كما قلت. مفهوم العمالة المنزلية لن يتغير لما أنت في البيت وزوجتك وأولادك تنظرون إلى هذا الشخص على أنه موظف وليس خادمًا، وهنا يحدث التغيير. أتكلم عن وعي. أنا - مثلًا - من جيل وولدي من جيل آخر، وقد اسمعني كلامًا مرة وقال لي: «يا أبي، لا يجوز أن تقول للخدامة كذا وكذا، ولا يجوز أن تقول لها كلمة خادمة». أنا تعلمت منه. ابني أصغر مني قال: «هذا نظام عبودية».

فعلًا هو نظام عبودية، رضينا أم لم نرض، وأن تعلن عنهم في الصحف بطريقة وكأنهم أية سلعة ثانية. هذه عبودية، ويجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها. نحن في مجتمع تجاري، نحن مجتمع تجار في دول الخليج، وهو مجتمع لا يدفع ضرائب. وهذا الاقتصاد مبني على قوى لها مصالحها. حين تقول: عندنا تجارة بشر؛ طبيعي أن يكون لديك تجارة بشر، لأن عندك تجار طارئون على المجتمع يشكلون شركات وهمية ويريدون أن يتربحوا بأبسط الطرق. يأتون بالعمال ويرمونهم في الشارع، وهذه هي طبيعة الحياة التي نعيشها، وهذا أمر طبيعي أن يحصل عندنا فلماذا نستغرب؟ المسألة كبيرة جدًا جدًا كما أراها؛ مسألة ثقافية توعوية كبيرة جدًا وتحتاج إلى وقت.

عندما نقول: إن دول الخليج تصادق وتوافق وتوقع على بعض الاتفاقيات وتضع بعض المحاذير على بعض البنود...الخ، ولكن مع هذا حتى تحفظاتها... مع التحفظات أيضًا ما تطبق الاتفاقيات. أقول في هذا الموضع تحديدًا: هل فقط معاهدات حقوق الإنسان فقط هي غير مطبقة أم القوانين العادية التي نصدرها... القوانين الوطنية أيضًا غير مطبقة؟ هذا سؤال كبير أيضًا ويجب أن نجيب عليه ونقف عنده. مسألة أن ننشئ لجانًا لحقوق الإنسان، سواء في البرلمان أو في ديوان حقوق الإنسان أو لجنة عليا لحقوق الإنسان أو جمعية حقوق الإنسان كذا وكذا... ودائمًا يكون فيها قسم (Section) لتلقي التظلمات... الخ، هو طبعًا شيء طيب وجيّد ومطلوب أن تنشأ لجنة تظلمات على أساس أن الناس تأتي وتشتكي، ولكن ألا يدل هذا على أن الجهاز الإداري التابع للحكومة كوزارة العدل والشؤون والداخلية و...و... ما فيها تقاعس أو فيها فساد...الخ؟ أيضًا هذا سؤال يجب أن نقف عنده.

المسألة... إذًا بدأت أفكر فقط في موضوع معاهدات وقوانين وسجون... الخ لن أصل إلى نتيجة. الموضوع بالنسبة لي على الأقل شخصيًا طويل جدًا وبحاجة إلى توعية، بحاجة إلى ثقافة، والأساس الذي أراه - وأرجو أن أكون

على طريق الصواب في هذا - إذا استمرت منظومة التعليم الخربانة هذه في دول الخليج بهذا الشكل، لن ننجو... لن ننجو. هذا التعليم مستمر في تخريب أبنائنا.

الطفل بيولوجيًا عندما يخرج من بطن أمه فهو يخرج على الفطرة، كما قال الرسول (عليه الصلاة والسلام) إنه صافي أبيض، فمن الذي يخربه؟ نحن في الأسرة ممكن أو المدرسة أو المنهج...الخ. فينشأ كما نرى الآن. فقط أحببت أن يكون هذا مدخلًا (باقي خمس دقائق...). حاولت أن أضع مسألة التعاقدات في خمس نقاط رئيسة، وأحببت في النهاية أن أشرح طبيعة الأنظمة السياسية في المجتمعات الخليجية، هذه واحدة. والثانية؛ ما هي الأسباب التي تقف وراء انضمام تلك الدول إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية، والثالثة؛ ما الدوافع التي تقف وراء إجراءات إبداء التحفظات أو سحبها من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، والرابعة؛ ما التأثير المجتمعي في التفاعل الرسمي مع تلك المعاهدات، سواء التأثير الديني أو الاجتماعي.

وضعت في النهاية جدولًا يبيّن تقريبًا الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وهما العهدان الدوليان لحقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة وموضوع الإعاقة والتعذيب. هذه تقريبًا سبع اتفاقيات شرحت فيها مواقف دول الخليج وفي أية سنة تم التصديق والتوقيع عليها. وبعدئذ، لكل دولة خليجية وضعت تقريبًا شبه جدول للاتفاقيات والبروتوكولات التي لم تدخل طرفًا فيها... والتي دخلت فيها، عفوًا، والتحفظات على الاتفاقيات وفي أي بنود تحدّيدًا من هذه الاتفاقيات مع شرح تفصيلي لكل واحدة.

بالنسبة لطبيعة الأنظمة السياسية قلت الآتي: إن صيغ المشاركة عندنا... (يتعطل الميكرفون... ويعلق الدكتور غانم: النظام خربان، ويتابع السيد

مظفر...) أجل، النظام خربان... هي صيغ مشاركة ضعيفة. وعندنا مسألة العبور إلى الدولة المدنية مشكلة أساسية فيها. نحن غير قادرين على الوصول إلى دولة مدنية، لنكن صريحين، وحتى الشكليات هذه الخاصة بانتخابات وكذا. على فكرة، يمكن ترسخ في ذهن الإنسان الخليجي بأن الديموقراطية هي انتخابات، وهذه كارثة في الفهم. هي أبدًا ليست انتخابات وعمرها ما كانت انتخابات.

دائمًا نحن عندنا أيضًا القانون يضعف أمام تأثير البنى الاجتماعية، وهو ما نسميه بالواسطة. وهذه تنخر طبعًا في الحياة الإدارية والسياسية بشكل شبه يومي (تقطع في الصوت بسبب الميكرفون...)... سوف تذهلون، مليارا دينار تصرف على التعليم سنويًا، وشاهد المخرجات...

ألا يدعو هذا إلى السؤال: إلى أين تذهب هذه الأموال؟ ولأجل ماذا؟ وما هذه المناهج التعيسة التي أحشو بها ذهن الطالب ثم ينشأ ليعامل الخادم المنزلي بطريقته... الخ ويتهكم على الجنسيات... الخ وأن هذا يوصف بكذا ولا أريد أن أقولها لأنها تخجل صراحة؟

الدولة أيضًا عندنا غير قادرة على مجابهة البنى العشائرية والدينية، وأحيانًا هذه الدولة تستغل هذه البنى في الانتخابات مثلًا. أحيانًا، الأسر الحاكمة أو النظام أو السلطة تستخدم هذه الأمور في أشياء سياسة أو صفقات سياسة، وهذه معضلة أيضًا.

عندنا موضوع المرأة وما أدراك ما المرأة (الصوت يتقطع ثم يعود...) هذا التلفون شغال... حسنًا، عندنا أيضًا السبب الثاني أو المحور الثاني: «أسباب مؤثرة في انضمام دول الخليج إلى معاهدة حقوق الإنسان الدولية». لاحظت من خلال السنوات حين نجرد السنوات، بعد الغزو العراقي مثلًا على مستوى دولة الكويت دخلنا في كثير من الاتفاقيات، والفضل يرجع إلى ما نتج عن

الغزو وليس قناعة، لنكن صريحين. وقبل قليل لا أدري من... إحدى الأخوات قالت: «لنسمي الأشياء بمسمياتها»، وأنا طبيعتي مقلّ في الكلام ومقلّ في الظهور، ولكن إذا ظهرت أقول الصدق. الذي صار بعد الغزو ودخولنا في المعاهدات هو لمصالح وليس قناعة. وهو أمر جيّد، ولا أقول: إنه غير جيّد - الحمد لله أن هذا حصل. من بين الأشياء التي صارت في الغزو العراقي ومن النتائج الإيجابية، صار هناك تعديلات على الجنسية الكويتية. كان هناك ناس ما عندهم حق الانتخاب والترشح، وصار بسبب الغزو.

تعلمنا كثيرًا من الغزو بخصوص حقوق الإنسان، وشكلنا لجنة للمرتهنين والأسرى في مجلس الأمة، وشكلنا لجانًا أهلية لأجل أن تدافع عن موضوع الأسرى والرفات ... الخ. لله الحمد أننا تعلمنا، ولكن أين المشكلة؟ ليس حلوًا أن يتعلم الإنسان دائمًا بصفعات. وهذا هو الفرق أن تكون بقناعتك، دون أن يجبرك أحد، ومن ثم دول الخليج بطبيعتها دول ضعيفة، ولن تنجو هذه الدول الضعيفة إلا بموضوع الدساتير وحقوق الإنسان والتعليم والثقافة، وبغير ذلك نحن في خطر، صراحة. وشكرًا... الورقة أمامكم، وعسى أن تكون قد تم توزيعها.

يعاود الدكتور عبد الخالق حديثه بالقول: مشكور أستاذ مظفر على عرض الورقة، وربما هناك خلاصات كثيرة، ولكن الخلاصة التي استوقفتني أنه لا توجد دولة خليجية واحدة أفضل من بقية الدول...

مداخلة الأستاذ الهاشمي:

أولًا، أنا مدين بشكر واعتزاز للأستاذ الدكتور غانم النجار على دعوته الكريمة لي للمشاركة في هذا المنتدى وأشكر الدكتور سعد، وأيضًا بشكل خاص الأستاذة نجاح على جهودها الكريمة في المتابعة الدقيقة.

ورقتي كما أُرسِلت لكم تعنى بمقارنة تقارير حقوق الإنسان وأثر تقارير حقوق الإنسان في بلدان الخليج. وأنا بشكل محدد أخذت عشر سنوات، أي من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠٢٠. وسؤالي المحدد: هل قيمة حقوق الإنسان حققت حضورًا ذا وزن في هذه الفترة... في عشر سنوات؟ إلى أي مدى شكّلت هذه التقارير أثرًا في الوعي العام لسكان المنطقة وعلى الحكومات؟ أيضًا، أبرز الحقوق التي ركزت عليها هذه التقارير وما أسباب هذا التركيز؟ أيضًا، كيف تعاملت بلدان الخليج مع هذه التقارير سواء رسميًا أو شعبيًا؟

اسمحوا لي بوضع هذا السؤال الذي من الممكن أنه قد تمت مناقشته في أكثر من محفل وندوة... الدكتور غانم والدكتور محمد الرميحي وأستاذي الدكتور أبو غيث. أعتقد أن هناك أزمة تقف وراء إشكال حقوق الإنسان في المنطقة، وهذه الأزمة هي التناقض بين الوفرة والندرة. الوفرة في الموارد المالية والندرة في ترشيد إنفاقها لحيازة كرامة إنسانية مستدامة. هذا سؤال أعتقد أنه قد تم نقاشه أو التفكير فيه من قبل، ولكن لا يمكن أن نستبعده استبعادًا كاملًا عندما نتكلم عن واقع حقوق الإنسان اليوم. ثم التناقض الجلي للمأزق الهيكلي الذي تعيشه دول المنطقة والإنسان الذي يعيش في هذه المنطقة.

هناك تناقض كبير على المستوى الهيكلي... رغبة بلدان الخليج والبشر الذين يعيشون فيها في أن ينعموا بأفكار وسلع وأطر رأسمالية وليبرالية جديدة؛ تلفونات (آيفون) وسيارات فخمة وبنايات ومستوى معيشي، ولكن في المقابل رفض أو تحجيم قيم الحرية والعدالة والمساواة، وأيضًا محاولة خلق مبررات

أنه هذا ضد عاداتنا وتقاليدنا، وهذا لا نحتاجه الآن، وليس هذا هو الوقت المناسب لطرح موضوع المساواة مثلًا، وليس هذا هو الوقت المناسب لتعزيز الحريات، بينما هو الوقت المناسب لامتلاك أفضل نسخة من هاتف (آيفون)، وهو وقت مناسب لاختيار أفضل سيارات المرسيدس وبي ام مثلًا، وهو الوقت المناسب لاستثمار أموالي مثلًا في محافظ في نيويورك أو اليابان أو غيرهما.

أعتقد أيضًا أن هذا الموضوع لا يمكن أن يُفهَم بعيدًا... موضوع حقوق الإنسان أيضًا لا يمكن أن يُفهَم بمعزل عن هذا التناقض الذي تعيشه الشخصية الخليجية في المجمل. بلدان الخليج حققت إنجازات كبيرة؛ هناك سعة في الثروة، ونحن نتكلم عن (١٧) مليونًا وأكثر من (١٨) مليون برميل يوميًا وتلك عن أكثر من (٩,٦) تريليون أمريكي، وهذا إحصاء البلدان في آخر خمسين سنة، وهي مبالغ ضخمة، ونتكلم عن مجتمع فتي... مجتمع يتمتع بهبة سكانية ممتازة، والفئة العمرية من (١٥-٢٥) سنة اليوم يشكلون (٢٥-٢٦٪) من عدد السكان، ونتكلم عن سعة ثقافية موجودة. ولكن في الوقت نفسه ومع وجود هذه السعة، هناك يوجد ضيق.

هناك مفهوم دولة متسلط يحتكر الثروة ويحتكر القوة. وهنا استعرت مقولة أستاذنا الدكتور محمد عبيد غباش الذي يرى «سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أكثر من عاجز». هناك ضيق في العلاقة موجودة بين الشعب، وهناك فجوة آخذة بالاتساع بين الشعب والأنظمة الحاكمة، وهنا ضيق أيضًا من العالم. العالم اليوم يضع منطقة الخليج في زاوية لدرجة الابتزاز حتى. كلما أراد مزيدًا من الأموال يبتز هذه المنطقة في ملفات، ومن ضمنها ملف حقوق الإنسان.

أيضًا، في مقابل هذه السعة هناك ضيق. المسطرة التي استخدمتها لموضوع تقارير حقوق الإنسان والمنطقة هي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي

حـاول أغلـب دول الخليـج العربـي توقيعهـا والمصادقـة عليهـا. لكـن حتـى هـذه الشـرعة الدوليـة لحقـوق الإنسـان شـهدت كثيـرًا مـن الجـدل منـذ بواكيـر صـدور الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان. مثـلًا في سـنة ١٩٤٨، امتنعـت المملكـة العربيـة السـعودية مـن التصويـت عليـه محتجـة علـى حـق العمـال في إنشـاء نقابـات مهنيـة والحـق في حريـة العقيـدة ومسـألة المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة.

الورقـة طبعًـا سـتجدون فيهـا أيضًـا متـى صادقـت كل دولـة علـى العهـود والمواثيـق الدوليـة. الحقـوق... نسـيت القـول: إن التقاريـر التـي أخذتهـا في الدراسـة هـي تقاريـر ثـلاث منظمـات؛ منظمـة العفـو الدوليـة (أمنسـتي) ومنظمـة الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان وهيومـن رايتـس ووتـش (Human Rights Watch) الأمريكيـة.

المعيـار... هنـاك معيـاران أخذتهمـا أو تم اختيـار هـذه المنظمـات علـى أساسـهما. أولًا، أنهـا منظمـات غيـر حكوميـة كمـا تقـول عن نفسـها، ثم نتيجـة عملها المتواصل للدفـاع عـن حقـوق الإنسـان والفتـرة الطويلـة. الملخـص العـام لهـذه التقاريـر أنهـا كانـت تهـم بالقضايـا التاليـة: هنـاك صـدارة للحقـوق المدنيـة والسياسـة أكثـر مـن غيرهـا، وهنـاك محوريـة لقضايـا المـرأة، وأن هـذه التقاريـر شـكّلت ذاكـرة للمقهوريـن. اليـوم أفضـل مـكان لمعرفـة حـال السـجناء في المنطقـة هـي تقاريـر هـذه المنظمـات؛ كـم عددهـم وظـروف اعتقالهـم والأسـباب التـي تم اعتقالهـم لأجلهـا... سـجل وافـر موجـود ولا يمكـن أن توفـره إلا هـذه التقاريـر.

هنـاك أيضًـا يمكـن أن نلحـظ أن هـذه التقاريـر شـكّلت ضغطًـا ناعمًـا. عندمـا يأتـي مسـؤول كبيـر أو رفيـع المسـتوى ويقابـل مسـؤولًا كبيـرًا في المنطقـة مباشـرة، هـذا يُعـد جـزءًا رئيسًـا. عندمـا يأتـي الأوروبيـون وعندمـا يأتـي الأمريـكان بمـا فيهـم أيضًـا حتـى الـدول الشـرقية. هـذه التقاريـر أيضًـا هـي كشـف للمراقبـة، ولا يخفـى عليكـم أن هنـاك كثيـرًا مـن حكومـات المنطقـة دخلـت في مسـألة التتبـع أو اختـراق

خصوصيات مواطنيها من خلال ما تمارسه على التقنيات، وهذه التقارير أيضًا كشفت هذا الجانب.

هناك أيضًا سجل معروف وموثق للمصنفين بلا أوطان، وهذه التقارير اليوم توثق بالأسماء كل الأشخاص الذين سحبت منهم الجنسيات أو لم يحصلوا على جنسيات بعد مثل قضية البدون في الكويت. هذه التقارير أيضًا كانت من أبرز التقارير التي لها الريادة في دق ناقوس موضوع مهم مثل الكفالة أو نخاسة العصر الحديث. كيف فعلت ذلك؛ عن طريق مجموعة من الآليات عن طريق الرصد الدقيق وعن طرق المناصرة المستمرة وعن طريق التدريب. هناك كم هائل من شباب المنطقة نالوا حظًا أو فرصًا للتدريب في هذه المنظمات أو في منظمات أخرى، سواء كانت في المنطقة وفي عواصم دول عربية أو حتى في الدول الأوروبية، وعن طرق التحشيد وأيضًا عن طريق التقاضي كما تستخدمه الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان عندما تحاول أن تملك تفويضًا عامًا للدفاع عن حقوق بعض المدافعين الذين تم اعتقالهم أو تغييبهم قسريًا.

الآن نأتي إلى الأثر؛ هل - هذا السؤال لإحدى الأخوات التي سألت - هل لهذه التقارير أثر؟ أنا لن أجيب على هذا السؤال، ولكن دعونا نتتبع ما الذي حدث في عشر سنوات إذا كان لهذه التقارير أثر. في هذه السنوات العشرة صار هناك إعلان حقوق إنسان لمجلس التعاون، وهذا لن نتكلم عنه اليوم. يوجد إعلان حقوق إنسان لمجلس التعاون صدر في ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ بعد اختتام القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة.

هذا الإعلان اليوم يذكر في ديباجته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويذكر في ديباجته الإعلان العربي وكثير من... لكنه موجود، وطبعًا الآن غُيّب من المشهد الإعلامي، ولكنه وثيقة مهمة يعتد بها أن هناك إعلانًا خليجيًا لحقوق الإنسان. طبعًا هناك ملحوظات كثيرة يمكن أن نتناقش إلى الصبح عن هذا

الإعلان. هناك اتفاقية أمنية بين دول مجلس التعاون صدرت في سنة ٢٠١٢، وهذه الاتفاقية تسهل تسليم كل من لا ترغب أو كل من.. وتم استخدام بنود هذه الاتفاقية لتصفية الكثيرين في الكويت والسعودية والإمارات. وبالتالي، هل لهذه التقارير أثر؟

هناك لجان وجمعيات وطنية. طبعًا، بعض الجمعيات واللجان الوطنية كانت سابقة لفترة عشر سنوات محل البحث، ولكن كثر الحديث عنها، وصارت في المشهد أكثر، وصارت محل نقد ومتابعة وقراءة لتقاريرها بشكل مستمر ودقيق، وأيضًا هناك حرص على حضور المراجعة الدورية الشاملة (UPR). اليوم جميع دول الخليج... ثلاث دورات، وخضعت ثلاث مرات للمراجعة الدورية الشاملة. وواحدة من أهم... أهم بعبع تواجهه هذه التقارير الوطنية لحقوق الإنسان هو التقارير الدولية، وبالأخص هذه المنظمات وما تقوله. كيف نرد عليهم وكيف نخطئهم وكيف نعمل مجموعة ضاغطة (Lobbying) داخل مجلس حقوق الإنسان. إذًا الموضوع له أهمية.

سأختم قبل الوقت لأن نعول كثيرًا على النقاش. هل شكّلت هذه التقارير أثرًا على الوعي العام في بلدان الخليج؟ لا توجد إجابة سهلة ولا توجد إجابة محددة بنعم أو لا. ولكن الذي يرى أن... أعرف أن هذا يحتاج له زمن طويل ويحتاج لتضحيات طويلة، ولكن الذي يتتبع التحوّلات السريعة في عشر سنوات الماضية... نعم، لا يمكن أن يغفل تصاعد قيمة حقوق الإنسان على مستوى حتى النقاش اليومي في المجالس وفي الدواوين وفي وسائل التواصل الاجتماعي.

هذا الموضوع حاضر بكثافة، ولم يكن حاضرًا بهذه الكثافة قبل عشر سنوات، ثم الأموال الطائلة التي صرفت من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة لتحسين الصورة. الورقة فيها كثير من الأمثلة؛ ما صرف على وكالات العلاقات العامة الدولية لتحسين صورة دولة ما، لأنها فقط تريد أن تقول: إن

سجلي في حقوق الإنسان ليس بالسوء الذي يتم طرحه في الخارج. وهذا ما وددت بسطه وتبادل الأفكار بشأنه.

فقط أريد أن أختم باعتزاز بهذا المنتدى. المنتدى هو أبرز مثال على قدرة الإنسان في هذه المنطقة على تجاوز ألغام السياسة. أربعون سنة... ليس من السهل، نحن نحتفل اليوم بأربعين لقاء، ليس من السهل أن يلتقي أبناء المنطقة أربعين مرة في منطقة يتحرك فيها البشر أكثر مما تتحرك الرمال في الصحراء. يعطيكم العافية وخاصة للمؤسسين الأوائل والحريصين على ذلك. فقط ما أريده هو إعطاء فرصة أكبر للشباب في أن يقولوا آراءهم وفي أن يشاركوا وفي أن يأخذوا زمام المبادرة في هذا المنتدى مع التشارك والتوجيه من المؤسسين والأساتذة الأجلاء. وشكرًا جزيلًا.

يعاود الدكتور عبد الخالق حديثه بالقول: شكرًا دكتور سعيد على هذا العرض الشيق، لقد أوجز وأبدع في عرضه. في دول الخليج - يقول - وفرة الماديات وندرة الحريات... كلمة في الحقيقة استرعت انتباهي...

إذًا، لدينا في الحقيقة مجموعة من الأفكار والخلاصات، وكلها ستكون - إن شاء الله - موضع للحديث.

مداخلة الدكتور الأنصاري:

أول سؤال محوري نظامي... نقطة نظامية أوجهها للدكتور سعد... أول سؤال أوجهه لك يا دكتور سعد. العنوان ملتبس في ذهني «حقوق الإنسان والمجتمع المدني»، هل هما موضوعان أم دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان؟ أتكلم عن حقوق الإنسان لوحده... هذا موضوع وأتكلم عن المجتمع المدني كموضوع آخر أو دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان؟ لماذا هذا السؤال، لأن أنا رأيت أن أغلب الأوراق ركزت على حقوق الإنسان بمعزل

عـن دور منظمـات المجتمـع المدنـي. كأن الذيـن كتبـوا وجـدوا أنهمـا موضوعـان منفصـلان. فقـط ورقـة وحـدة هـي التـي تكلمـت عـن حقـوق الإنسـان وهـي الورقـة الثانيـة... المجتمـع المدنـي. أمـا بقيـة الأوراق فقـد ركـزت علـى حقـوق الإنسـان كقضيـة... أنـا، هـذا السـؤال الأول للدكتـور سـعد.

سـؤالي الثانـي لأخـي العزيـز الأسـتاذ مظفـر؛ أنـت تكلمـت عـن لمـاذا لا تتعـزّز منظومـة حقـوق الإنسـان و- مـا شـاء اللّه - مـا تركـت عامـلًا مـن العوامـل إلا وحملتـه المسـؤولية. يعنـي، الثقافـة المجتمعيـة والمنظومـة الإعلاميـة والريـع والاقتصـاد الريعـي والنظـام السياسـي، ثـم ركـزت علـى التعليـم. وقـد لا يخفـى عليـك وأنـت أسـتاذ وباحـث وإعلامـي أن المنظومـة التعليميـة هـي جـزء مـن ثقافـة المجتمـع وامتـداد لهـا، أي أن الثقافـة المجتمعيـة تهيمـن... هـو المفـروض أن التعليـم يغيـر... لا، المجتمـع يعكـس معتقداتـه وتقاليـده وثقافتـه المتخلفـة علـى التعليـم (يقاطعـه الدكتـور عبـد الخالـق: مشـكور... يوجـد مجـال فيمـا بعـد... أسـمح لـي لـو تكرمـت... ويتابـع الدكتـور الأنصـاري حديثـه... أريـد أن أتحـدث عـن المعاهـدات، ويسـمح لـه الدكتـور عبـد الخالـق بقولـه: تفضـل سـريعًا).

يواصـل الدكتـور الأنصـاري حديثـه بالقـول: المعاهـدات... المراهنـة علـى الخـارج، ونحـن نراهـن علـى الداخـل... المراهنـة علـى المعاهـدات والتقاريـر. المعاهـدات هـذه... الـدول تتخـذ تحفظـات، ولا أرى أحـد يتكلـم عـن دور التحفظـات في إضعـاف فاعليـة هـذه التشـريعات والقوانـين. مـا دور هـذه التحفظـات. قصـدي أن الأوراق كلهـا تراهـن علـى الخارجـي بأكثـر مـن تفعيـل الوضـع الداخلـي. هـذه التـي افتقدهـا... أنـا في سـؤالي الأخيـر: أيـن حقـوق المجتمـع المدنـي؟ نحـن نتكلـم عـن حقـوق الإنسـان وحقـوق العمالـة فأيـن حقـوق المجتمـع المدنـي؟ نحـن نريـد رد الاعتبـار لمنظمـات المجتمـع المدنـي. وشـكرًا.

مداخلة الأستاذة كوثر:

أشاطر الدكتور عبد الحميد الأنصاري فيما تفضل به. طرحتوا فقط عن الاتفاقيات الدولية ونحن نريد أن نركز أيضًا على الداخل وليس على الخارج. عندكم الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في تونس سنة ٢٠٠٤، ولا أعرف إلى أين وصل وما هي أيضًا المتابعة؟ وعندكم أيضًا إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام في ٥ أغسطس ١٩٩٠؛ اهتمام فقط بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

فيما يتعلق بالتحفظات، أسمح لي دكتور عبد الحميد؛ ليست دول الخليج فقط هي من تتحفظ، أيضًا هناك دول غربية وأمريكا تتحفظ، وأيضًا اتفاقية الاتحاد الأوروبي في عدم مخالفته أو عدم موافقته على اتفاقيات أخرى فيطبق الاتحاد الدولي. وسؤالي هو: ما مصير هذه الإعلانات والاتفاقيات العربية ودور جمعيات حقوق الإنسان؟

إذا تكلمنا عن مجتمع مدني ودور مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، من وجهة نظري - أتكلم بالنسبة للكويت - البعض خرج عن قاعدة حقوق الإنسان وتبني الحقوق بصورة حقوقية سليمة واتجه اتجاهًا سياسيًا مما أضعف من قوة هذه الجمعية، إلى جانب تأسيس دواوين ومجلس لحقوق الإنسان في الكويت، معظم أعضائه بعيدون عن الاهتمام بحقوق الإنسان أو شكليًا أو أيضًا عدم معرفتهم بالاتفاقيات الدولية والعربية. وشكرًا.

مداخلة الأستاذ العلولا:

شكرًا سيدي الرئيس... لفت نظري وجود نقطتين وأحببت أن أعلق عليهما. الأولى، هي كأن الحكومات المحلية وأصحاب النقابات أو المهن أو المنظمين لجمعيات حقوق الإنسان كأنهم في ضفة أخرى. لماذا لا يكون هناك تعاون بين الطرفين في سبيل إنجاح جمعيات حقوق الإنسان؟ لأن هذا هو الهدف الأول والنهائي. لماذا يتصرف البعض وكأن حكومات مجلس التعاون كأنها ضد هذه الجمعيات؟ إذا أدخلنا هذا الوهم في عقول بعضنا فقد يتشبع البعض فعلًا بهذه الأفكار نفسها بحيث إنه ينطلق من منطلقات خاطئة. إذا أردنا أن نكون منطقيين في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الجمعيات لا بد أن نضغط أو نمارس نوعًا من التعامل الذي اسميه محترمًا (Gentleman) مع هذه الحكومات بحيث تتحقق بعض الأهداف أو تتحقق تدريجيًا إلى أسمى الأهداف المنشودة وهذه ناحية.

الناحية الثانية، أن هناك في المنطقة جمعيات رسمية وهناك جمعيات غير رسمية. هناك الجمعيات الرسمية التي تمثل الدولة، وهناك الجمعيات الأخرى التي يفترض أنها مستقلة. ولكن في الحقيقة التشابه كبير بين الطرفين لسبب واحد؛ أن الجمعيات التي يفترض أنها مستقلة خضعت لسيطرة الحكومات نفسها أو أخضعت نفسها لسيطرة الحكومات فصار لا يوجد هناك فرق بين الجهتين.

أعتقد أنه... تعليق أخير، إضافة أخيرة حول أنه صورة الإنسان أو المجتمع الخليجي في الخارج، وبالذات أمام منظمات عالمية قد تكون آخذة أو لها موقف عدائي من المجتمع الخليجي أو المجتمع العربي بشكل عام، وهذه المنظمات أو هذه الجهات تسعى إلى التشويه، ودائمًا ما نفشل أو تفشل الحكومات العربية مع الأسف أو الخليجية تحدّيدًا في إيضاح الموقف السليم الذي قد لا يكون ذلك الموقف المثالي، ولكنه الموقف السامي أو الموقف السليم للمنطقة. وشكرًا.

مداخلة الأستاذة إقبال:

ذكر الأستاذ أن المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش وأمنسيتي تُعد – على حد قولك – أنها المصدر الدقيق لبعض المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وذكرت – على سبيل المثال – أعداد المساجين أو فيها أرقام. تساؤلي هو من أين مصدر هذه الأرقام على أساس أننا نعتمد عليها كمصدر دقيق؟ يراود بالي لو كانت فعلًا هي أرقام دقيقة، هذا يعني أنه لدينا شفافية من بعض الجهات الحكومية في هذه الدول التي تقوم بكشف هذه الأرقام حتى وصلت إلى علم هذه المنظمات وأدرجتها في تقاريرها. ولا أدري إن كنتم تتفقون معي في هذا الشيء أم لا؟

الشيء الثاني بالنسبة لإعلان حقوق الإنسان الخليجي، طبعًا مثلما قلت هو صدر في سنة ٢٠١٤ بعد عدد من المواثيق الدولية الموجودة في حقوق الإنسان. فهل إعلان حقوق الإنسان الخليجي أضاف شيئًا جديدًا على المواثيق الدولية السابقة؟ وهل نحن بحاجة إلى إعلانات جديدة خليجية على أساس حقوق الإنسان أم أننا محتاجون إلى ممارسة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وليس إلى مواثيق جديدة أعتقد بأنها لن تأتي بشيء جديد غير ما هو موجود؟

النقطة الثالثة والأخيرة بالنسبة للمراجعة الدورية الشاملة (UPR)، وقد وضعت هذا السؤال للأستاذ النجار، ولكن ما أسعفني الحظ بأنني أطرحه عليه. ولكن بما أنك ذكرته كآلية من آليات حماية حقوق الإنسان الدولية وكما نعرف بأن التوصيات التي تصدر عن الدول في مجلس حقوق الإنسان هي من الدول، فإلى أي مدى هذه التوصيات تكون موضوعية وليس فيها أي تسييس أو أغراض أخرى غير موضوعية حماية وتعزيز حقوق الإنسان؟ وشكرًا.

مداخلة السيد بوحليقة:

هناك مجموعة كبيرة تتكلم عن حقوق الإنسان، والإنسان عليه حقوق أيضًا... هذا الإنسان عليه حقوق أمام المجتمع وأمام أهله وأمام زوجته وحتى أمام لسانه حين يكذب فهو قد اعتدى على لسانه. بودي لو الأخوة يوضحون لنا الحق المترتب على الإنسان وليس الحق المترتب للإنسان. وشكرًا.

مداخلة الدكتور ناصر:

أولًا أود أن أحيي المكون الشبابي الذي - ما شاء الله - زاد في هذه السنة، ونتمنى أن يزيد في الأعوام المقبلة، وهذا عنصر مهم جدًا لفعالية المنتدى.

الأمر الثاني، أحيي إدارة المنتدى على اختيار هذا الموضوع. كنت متجه لصلاة الجمعة مع أخي العبيدلي ونتحدث في الطريق... ما لكم ضحكتم؟ حين قلت عبيدلي وصلاة الجمعة ضحكتم؟ (مازحًا...) هو إمامنا ما رأيكم؟ المهم، كنا ندردش بأنه قرار جريء أن إدارة المنتدى تختار هذا الموضوع لأن الموضوع بلا شك حساس وشائك، هو شيء جيّد ونشكركم لأجله... (يتوجه لإدارة المنتدى...) اختيار الموضوع الفضل للمنسق العام، ماذا تريد أكثر؟

الأمر الذي أراه من الدراستين الموجودتين أمامنا للآخر مظفر والأخ سعيد أنهما بصراحة استخدما (الصورة الشاملة Holistic Approach)... نظرة وكأنه مظلة (براشوت) نازل يشاهد المنظور بشكل شامل، ونحييهم لأجل ذلك. لذلك ليس بودي أن أفوّت الفرصة. نحن - دائمًا - في المنتدى نقول... نلتقي أحيانًا في سنوات صارت فيها أحداث معينة في المنطقة...الخ، ويتحمس بعضنا لنشر بيان أو إصدار إدانة، ثم يتقدم الكبار المؤسسون ليقولوا: اهدأوا... اهدأوا... نحن (يجب ألا ننخرط في الأمور السياسية We should not involve in politics)... نحن هنا ندردش ونختلف، ثم نطبع أبحاثنا ونوزعها. هذه ثقافة (Culture) في المنتدى.

أود أن أخطو خطوة نحو الأمام قليلًا (Step further)... لا أريد أن أعمل تفاعلًا حقيقيًا، لأن هذا قد يخل بثقافة المنتدى ولا أريد أن يكون المنتدى مجرد كلام. أعتقد أن هاتين الدراستين لو قدرنا أن نزيد... أود أن انتقل إلى منطقة اسمها (التأثير Impact)، وقد ذكرها بعض الأخوة والأخوات قبل قليل، كيف نحدث تأثيرًا؟

أعتقد لو هاتان الدراستان يصير توافق على... لو يوافق الباحثان وطبعًا معهما مستشارون والدكتور غانم النجار (العراب God Father)، المجاهد الأكبر، ولن يقصر إن شاء الله، أقصد لو هاتان الدراستان يصيران نواة لرصد دوري لما يحدث في منطقتنا في موضوع حقوق الإنسان. ويمكن عقد اتفاق مع إحدى الجمعيات في أحد الأقطار. وبالتالي، تصير عندنا نظرة منهجية (Systematic) في هذا الموضوع المهم وينورنا في الحقيقة. ولا أريد أن أتحمس من هنا أو من هناك بقدر ما نأخذ منهجية. وليس عندي أكثر من هذا الكلام وشكرًا.

مداخلة السيد داهم:

أود أن أسأل الباحثين عن الأوراق، هل رصدتما في بحثيكما أنه توجد قوانين... نحن لدينا مثلًا قوانين تتعلق بحقوق الإنسان وهناك قوانين مكملة، فهل رصدتما نقصًا في القوانين المكملة؟ لأعطيكم مثالًا؛ لدينا قانون حماية الطفل في الكويت، وهذا القانون يستوجب إنشاء ما يعرف بمراكز حماية الطفل في المحافظات، يعني في كل محافظة يجب أن توجد فرق تتدخل إذا تعرض أي طفل في الكويت للانتهاك، وهذا غير موجود.

مثلًا في قضية... الدكتورة الصبان تكلمت عن الخدم. الخدم... حسب قانون العمل الجديد في معظم دول الخليج:

١- الجواز يجب أن يكون لدى الخادم إذا شاء.

٢- عنده عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر.

٣- عنده عطلة سنوية مدفوعة الأجر ولديه تذكرة سنوية مدفوعة الأجر.

الجهات الحكومية لا تراقب التنفيذ، وأنا متأكد لو الناس صار تنفيذ عليها سوف... لذلك هناك قوانين مكملة. طبعًا الأماني والكلام جيّد، ولكن القانون دائمًا ملزم. وإذا وجد القانون فإن الشخص يرتدع، ومن الواضح أنه لا توجد جدية. وفي قضية... الآن نحن في الخليج أحد الأخوة طرح أنه حتى المواطنين بدأت تنتقص حقوقهم الأساسية. في الوقت الذي من المفترض أن نتقدم فيه بشأن العمالة الوافدة وغيرها، حتى المواطنين... وأنا لا أريد أن اتشعب، لأن هذا منتدى الحدّ الأدنى من التوافق، ولكن هذا الأمر من المفروض أن ننتبه له.

لذلك أنا أركز على قضية القوانين المكملة، وإذا ركزنا عليها وطلبنا فيها سوف نتجاوز كثيرًا من المشكلات. الأمر المهم هو تطوير نظم العدالة، القضاة... الدكتور غانم تكلم عن القضاة، والقضاة نحن جربناهم في نقابة الصحفيين. القاضي الذي نقابله ونجلس معه ونشرح له قوانين المطبوعات والنشر ونشرح له تضحيات الصحفيين يتفاعل معنا ويبدأ بتطوير نظام العدالة الخاص به، ويبدأ بتخفيف الأحكام ومساعدة الصحفيين. القاضي المعزول عن الصحفيين دائمًا أحكامه متشددة.

لذلك تطوير نظم العدالة وأن توجد نظم عدالة متطورة، هذه الخطوة توفر عليك أميالًا طويلة من الكلام المكرر والنصح والإرشاد والشكوى، لذلك أنا أركز على القوانين المكملة وتطوير نظم العدالة.

مداخلة السيد عبدالنبي العكري:

هنـاك عنـدي ثـلاث نقـاط؛ بالنسـبة للاتفاقيـات التعاقديـة التـي ذكـرت في... وأيضًـا مـن ضمنهـا يمكن آليـات الاسـتعراض الـدوري الشـامل (UPR). الملاحظ طبعًـا يُطـرَح سـؤالًا: هـل يوجـد تأثيـر (Impact)؟ طبعًـا الجـواب متفـاوت. ولكـن أريـد أن أشـير إلـى ناحيـة معينـة هـي أن دول مجلـس التعـاون ومنهـا الـدول العربيـة الأخـرى هـي الأكثـر في وضـع تحفظـات. أحدهـم يقـول: إن أمريـكا تضـع تحفظـات، حسـنًا إذا كانـت أمريـكا وضعـت تحفظـات هـذا يعنـي أننـا نضـع تحفظـات. التحفظـات تسـلب أحيانًـا جوهـر الاتفاقيـة أو لا تُوقـع البروتوكـولات الاختياريـة أو البروتوكـولات الملحقـة بهـا التـي تنظـم آليـة تنفيـذ هـذه الاتفاقيـة. هـذه ملاحظـة.

ملاحظـة ثانيـة هـي أنـه ليـس هنـاك إجبـار للمراجعـة في الاتفاقيـات التعاقديـة. مثـلًا، الاسـتعراض الـدوري الشـامل (UPR) أجـل...، ولكـن الاتفاقيـات التعاقديـة ليـس فيهـا هـذا الشـيء. لذلـك تـرى أن عديـدًا مـن الـدول الخليجيـة تؤجـل دورة وراء دورة، وأحيانًـا تصـل إلـى (١٢) سـنة لا تقـدم... لا تمثـل أمـام اللجنـة المنـوط بهـا تنفيـذ مثـل هـذه الاتفاقيـات.

الأمـر الثالـث، مـن مسـلمات الشـيء الإيجابـي... حتـى تحـدث أثـرًا بـأن هـذا التقريـر الحكومـي يوضـع علـى موقـع الإنترنـت أو يوضـع بشـكل علنـي ويجـري التفاعـل معـه ويشـارك المجتمـع المدنـي في مناقشـته ويشـارك في نقاشـه. ولكـن لاحظـوا كيـف يجـري الاسـتعراض. هنـاك غيـاب، ولا أقـول كامـلًا، ولكـنّ هنـاك غيابًـا كبيـرًا للمجتمـع المدنـي ودوره طبعًـا في مراجعـة... ودوره علـى الأرض لأن هـذه الاتفاقيـات لـن تنفـذ لوحدهـا إذا لـم توجـد آليـات للتنفيـذ وتوجـد مشـاركة في المجتمـع ومنـاخ مـن الحريـات وغيرهـا لتنفيـذ هـذه الإجـراءات.

نقطـة أخيـرة فيهـا كلام عـن المنظمـات الدوليـة. هـذه المنظمـات الدوليـة لا تسـتهدف دول مجلـس التعـاون أو غيرهـا. أمنسـتي تتعـرض لبريطانيـا قبـل أيـة دولـة أخـرى،

وكذلك هيومن راتيس ووتش... كيف تتوافر المعلومة، كما استعرض الأستاذ سعيد هذا الأمر، أنا أقول: إن هناك منظمات محلية وطنية... أقصد منظمات حقوقية بعضها في الخارج وبعضها في الداخل وبعضها مستتر، وهي تعمل. هناك مركز الخليج لحقوق الإنسان مثلًا الذي يعني بكل ما... وهذه مصدر، وهؤلاء الناس الذين يقدمون المعلومات يخاطرون بحياتهم، ودفعوا ثمنًا كبيرًا وبعضهم أعضاء، ويوجد من الخليج شخصيات حقوقية في المنظمات الدولية.

مداخلة السيد عبدالجليل:

أولًا أود أن أشكر الباحثين في الحقيقة على بحوثهم القيّمة، ولقد استفدت منهما كثيرًا.

النقطة الثاني، أن الاقتصاديات الريعية ليست اقتصاديات الأمس واليوم، هي قائمة من زمن. ولكن هذه الاقتصاديات لها أنياب، بينما منظمات حقوق الإنسان بلا أنياب. وهذا الفرق بين حكومات المنطقة التي لها أنياب اقتصادية وعسكرية وسياسية. لذلك نجد دول العالم الحر لم تلتفت لمؤاخذات منظمات حقوق الإنسان التي تكتفي فيها المنظمات كلما عقدت، ونتيجة مكاسب اقتصادية تنالها الدول الصناعية من الدول الخليجية. هذه هي المشكلة أنها دول لها أنياب، ودول تريد مصالحها. وبالتالي، لا تلتفت كثيرًا لتوصيات ومؤاخذات منظمات حقوق الإنسان. هذه واحدة.

أرجع إلى الشعوب، كأنما عقدت تسوية غير مقننة مع حكوماتها بحيث إن الحكومات تزود أبناء تلك الدول بكل الرعاية السكنية وتوفير الطبابة وتوفير التعليم المجاني بمقابل السكوت عن الحقوق السياسية والحريات وقيودها. وهذه التسوية غير المقننة مستمرة من سنين. لذلك لن تجد الشعوب فرصة أن تقوم وتحاول أن تحقق مكاسب فيها. شكرًا يا سيدي.

مداخلة السيدة نجلاء القاسمي:

ما أحببت أن أكون مشاركة في كل جلسة، ولكن استفزتني كلمة الأستاذ حمود حين قال: «نحن أصبحنا متلقين للضربات»، وهذا فعلًا صحيح. دائمًا تصرفاتنا تأتي كردود أفعال على قرارات أو تقارير تم تقديمها من أطراف أخرى. أحببت أن أطرح موضوعًا ربما أنه لم يطرح حاليًا في هذه الجلسة، ولكنه - برأيي - مهم. وإن كان هناك أصحاب اختصاص ويحبون متابعة هذا الموضوع، في رأيي أن دول الخليج لما زالت مغيبة عن هذا الموضوع. حاليًا المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتبنى موضوع خطاب الكراهية، وعلى فكرة أن هذا الموضوع طرح فقط للمتحدثين باللغة العربية، ولم يطرح لأية فئة أخرى.

ابتدأت تعمل على الموضوع منذ ثلاث إلى أربع سنوات تقريبًا، وتم نشر ما يسمى «إعلان الرباط» حول الموضوع. وفي السنة الفائتة عقدوا ورشة عمل إضافية، وخرجوا منها بتوصية أن الأمم المتحدة سوف تبدأ بوضع مدونة سلوك لموضوع خطاب الكراهية في اللغة العربية، وماذا يُعد كخطاب الكراهية مبني على اتفاقيات حقوق الإنسان التي تم الاتفاق عليها واعتمادها في المنطقة. في رأيي أن دول الخليج... من المهم أنه إذا كان هناك أشخاص مهتمين أو مختصين... حاليًا، أتصور الذين يحضرون هذا الموضوع منحصرين في بعض الصحفيين في دول الخليج. لكن - برأيي - أن الجانب الأكاديمي مهم أن يقدم دراسات في هذا الموضوع لشرح ما هو خطاب الكراهية بالنسبة لثقافتنا وبالنسبة لتوجهاتنا والدين الإسلامي وعدة نقاط في هذا الموضوع. وشكرًا.

مداخلة الأستاذة منى:

بالنسبة لأهمية التقارير الدورية وما تناولته من قضايا مهمة فيما يتعلق بالانتهاكات وتتبعها والضغط الدولي والضغط الناعم... الخ. أنا أود أن أركز على النقطة التي طرحها كعنوان (Title) وهي قضايا المرأة، وأود أن أتناول تجربة البحرين... أشير بالأحرى إلى تجربة البحرين.

نحن - يمكن - وللجيل الجديد واليافع الذي يتصدر القضايا الحقوقية، من المهم أن يرجع أيضًا إلى التاريخ ويتتبعه على مستوى النشاط المدني والأهلي فيما يتعلق بقضايا المرأة الحقوقية. قد لا يعرف الجيل الجديد أن الحركة النسائية في البحرين والجمعيات النسائية ظلت من بداية التسعينيات في حالة ضغط ناعم أو شديد باتجاه أن الدولة توقع على هذه الاتفاقية وحتى تم التوقيع عليها بعد إرساء المشروع الإصلاحي.

أيضًا فيما يتعلق بإعداد تقارير الظل بعد توقيع اتفاقية السيداو (CEDAW)، يمكن الجديد الجدي ليس لديه علم بأن هذه المنظمات النسائية دخلت في دورات تدريبية لإعداد هذا التقرير بطريقة مهنية. وأعدّ التقرير على مدى ثلاثة تقارير، ونتيجة المناقشة وحضور هذه المنظمات الأهلية النسائية إلى المؤتمرات الدولية وما شكلته من ضغط أيضًا ناعم وتقريري، وتوصلت أيضًا الجهة الرسمية إلى قناعة تجاه كثير من النقاط التي كانت تطرح أيضًا في المداولات الدولية أثناء مناقشة هذه التقارير أنه من مفرزاته حصلنا على قانون أحوال شخصية يسمى «قانون الأحكام الأسرية».

يمكن أيضًا بسبب الممانعة الموجودة المجتمعية، هذا القانون لم يتم إقراره كله دفعة واحدة. وأقرّ جزء منه في سنة ٢٠٠٩، وأقرّ الجزء الآخر في سنة ٢٠١٥. الإقرار في سنة ٢٠١٥، لولا التقارير ولولا الضغوطات لما تم إقراره. وأيضًا قانون مناهضة... بالأحرى الحماية من العنف الأسري الذي أيضًا أقرّ في سنة ٢٠١٥. أيضًا هذا كان أحد المطالبات الرئيسة في هذه التقارير.

أيضًا على مستوى السعودية، نحن لمسنا في السنوات الأخيرة كيف حصلت المرأة بعد نضال مستميت على حقها في قيادة السيارة وعديد من الحقوق؛ والأخوات من الممكن أن يتطرقن إلى هذا الجانب. هذا أيضًا يبيّن مدى أهمية هذه التقارير أولًا في توثيق الحدث، وفي الجانب الآخر، تشكيل موقف ضاغط باتجاه تحقيق هذه المكتسبات، وكلها مكتسبات، ولا نهضم أيضًا دور الجانب الرسمي وقناعته في بعض المواضع مع هذه المطالبات وإرسائها. ولكن هناك دورًا كبيرًا لعبته المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، ويجب أن يوثق، ومن هنا تأتي أهمية التقارير. وشكرًا جزيلًا.

مداخلة الأستاذ الدرازي:

بالنسبة لما تطرق إلى موضوع واحد هو تقارير المنظمات الدولية، الذي تطرق إليه عزيزي الأستاذ سيد الهاشمي. المنظمات الدولية مهمة جدًا وتقاريرها مهمة جدًا كالعفو الدولية والفدرالية وهيومن راتس ووتش في التقارير التي تصدرها. ولكن عندي ملاحظة وتجربة؛ أن هذه التقارير - وليس جميعها وإنما كثير من التقارير، الخاصة بالبحرين على سبيل المثال - تكون مثل عسل وضعوا فيه سمًا داخل التقرير، وهذه ملاحظة.

على سبيل المثال، بالنسبة لما طرحته الأخت أمل عن مصادر المعلومات التي تأخذها... نحن كنا، على سبيل المثال، بعض المنظمات ومنها العفو الدولية، وكنت نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكنا نجلس معهم ويطرحون علينا الأسئلة المختلفة ونعطيهم الإجابة الموجودة والحقائق التي نحن كمؤسسة وطنية اطلعنا عليها في تلك الفترة. ونفاجأ بأن يصدر التقرير وليس هناك أي ذكر لاسم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

في هذه التقارير وآخرون أيضًا ما يدل على وجود تسييس لهذه المنظمات الدولية. نعرف جيّدًا أن العفو الدولية مستقلة... الخ، ولكنها أيضًا بشكل آخر

مباشر أو غير مباشر هي الحكومة البريطانية وهيومن راتس ووتش بشكل مباشر هي الحكومة الأمريكية والفدرالية الدولية هي الحكومة الفرنسية. في الفدرالية الدولية لا يمكن أن يتولى أمين عام للفدرالية الدولية إلا فرنسي منذ سنوات. خلصت؟، شكرًا.

مداخلة الأستاذ عبدالمحسن:

أولًا، إذا كنا نُعد الدكتور غانم النجار عراب حقوق الإنسان في الكويت فأنا أعدّ أخي العزيز مظفر راشد هو الجندي المحارب في حقوق الإنسان. كنت أتمنى أن يكون لأخي مظفر دور أساسي فيما يسمى بالديوان الوطني لحقوق الإنسان في الكويت. وربما سعينا أنا وغيري في هذا المجال، ولكن حتى الآن ما وفقنا، وإن شاء الله في المستقبل يكون له دور عملي، لأن مظفر هو الشخص القائم عمليًا بالحديث عن قضايا حقوق الإنسان بصورة مستمرة في مجالات مختلفة. وشكرًا لك.

الشيء الثاني، قرأت ورقتك وفيها كثير من المعلومات المفيدة. ولكن أعتقد أن الكلام الذي تفضلت به شفاهة كمقدمة لورقتك كلام مهم جدًا، وأتمنى أنك حين تصوغ الورقة من جديد تضع ما قلته في المقدمة في صلب الورقة، وأنا سجلت كلامك. وهذا بالنسبة لأخي مظفر.

أخونا العزيز سعيد سلطان الهاشمي؛ أنا فخور بأني أستمع إليك، وأعتقد أن هذه الورقة – وضعت عليها ثلاث نجمات وبقية الورقات وضعت عليها نجمة أو نجمتان مع كل التقدير للجميع – أعتقد أن هذه هي الورقة الصحيحة الجريئة التي تنادي بما نحن فيه. ليس قضية استعراض دور المنظمات أو العلاقة أو البيانات أو اللقاءات، لا... إنما التأكيد على قضايا حقوق الإنسان المنتهكة في المنطقة الخليجية بشكل واضح وصريح وجريء. أهنئك أخي سعيد على هذه الجرأة، والله يحميك.

مداخلة الأستاذ مصطفى:

أشكر الأساتذة على الأوراق والفقرة التي ذكرتها يا دكتور عبد الخالق في البداية «وفرة الماديات وندرة الحريات»، وأعتقد أن هي الفقرة الأهم إذا كنا نقيسها خلال عشرين سنة الماضية أو كما أشار الأستاذ خلال عشر سنوات الماضية.

لا أعتقد أن كل دول الخليج لديها مجتمع مدني يعي الحريات في هذه المنطقة. الإمارات سمحت بجمعيات النفع العام ولدينا أكثر من (٢٢٠) جمعية من جمعيات حقوق الإنسان والصحفيين إلى حماية النخلة وحماية الثروة الحيوانية. كل هذه الجمعيات لم تصدر بيانًا واحدًا... حتى جمعيات الصحفيين في دول الخليج خلال عشر سنوات الماضية لم تصدر بيانًا واحدًا ضد حكم قضائي، ولم تصدر ضد أي تعسف حصل لأي صحفي في دول مجلس التعاون الخليجي. فالمجتمع المدني هو عبارة عن أناس يريدون أن يذهبوا إلى مرحلة أخرى من خلال هذه الجمعيات ودخول للحصول على مكاسب مستقبلية من خلال هذه الجمعيات.

طبعًا الوفرة المالية هي التي غيّرت كل منظور الحكومات في هذه المنطقة. على سبيل المثال؛ في دولة الإمارات عندما ننظر إلى الحريات الموجودة، أغلبها جاء كحريات في سبيل جذب استثمارات خارجية أو في الخليج كسياسة الحاكم الذي يأتي، وليس هناك ضغوطات نتحدث عنها ضغوطات داخلية تغيّر من القرار السياسي لإعطاء حقوق أكثر للمجتمع في دول الخليج.

هو قرارا على «كيف» الطبقة الحاكمة الموجودة إن كانت تريد المرأة أن تقود سيارة ستقود السيارة، وإذا كانت غدًا لا تريد المرأة أن تقود السيارة فلن تقود السيارة. النقطة الأهم؛ الضغوطات الخارجية التي دائمًا تكون مباشرة وليست عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. على سبيل المثال،

حقوق الجالية الفلبينية كخدم، كان هناك ضغط من الحكومة الفلبينية مباشر على دولة الإمارات أو على دولة الكويت. وهكذا مع جميع الجنسيات الأخرى.

على سبيل المثال يا دكتور، وزيرة الخارجية الهندية ترد في تويتر على أحد المغردين الهنود في دولة الإمارات وتقول له: «أنا قادمة إلى الإمارات لأحل مشكلتك خلال ٢٤ ساعة، وبعد ٢٤ ساعة تغادر دولة الإمارات وتقول له: المشكلة تم حلّها». هذا تدخل كبير في سيادة دولة، ولكن لم نسمع أية جمعية وأية صحافة تتحدث عن هذا الشق.

أعتقد أن العملية ليس لها علاقة أبدًا بالمجتمع المدني، وهو مجرد مجتمع مرفّه لا يحضر إلا لتوزيع هدايا وتلفونات وغيرها. حقيقة، وأنا عضو في مجلس إدارة لمدة عشر سنوات، لا أستطيع أن أدعو الصحفيين دون وجود سحوبات على موبايل أو أحجز لهم فندقًا خمس نجوم (فايف ستار).

مداخلة الدكتورة سمر:

الأوراق كانت جدًا ممتعة وفيها معلومات ثرية. أود فقط أن أضيف للأستاذ منى حين تكلمت عن موضوع المرأة وأنه الآن نحن في السعودية نقطف ثمار الجهد المبذول على مدى سنوات طويلة من التعب والإرهاق والتكفير والتسفيه وإساءة السمعة التي نالتني ونالت غيري من السيدات اللواتي كنا متصدرين المشهد الإعلامي تحدّيدًا وكنا نطالب، واليوم نحن نقطف الثمار لأنه يمكن أكثر شيء في الواجهة ظهر للمرأة أنها أخذت حق قيادة السيارة، ولكن ليس هذا هو الحق الوحيد، لأن هناك منظومة متكاملة من القوانين التي تغيّرت ١٨٠ درجة، وكلها في صالح المرأة والأسرة بشكل عام، وحتى في صالح الرجل. وهي ليست مع المرأة ضد الرجل أبدًا، وهي تحقق المساواة حتى في مجال العمل.

يمكن لا أحد يدري أن المرأة لها تمييز إيجابي في قوانين وزارة العمل. التمييز الإيجابي على سبيل المثال في الإجازات مثل إجازة الحداد... قارنت قبل فترة مع دول أخرى وجدت أن إجازة الحداد عندهم محدودة، بينما إجازة الحداد عندنا لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام عدا الإجازات الأخرى للرضاعة والأمور التي تميّزت بها المرأة حقيقة. يمكن بعد... ولا أدري إن تابعتم في الأسبوع الماضي أو قبله، ظهرت قوانين جديدة في قضية الطلاق، كان هناك إشكالية في موضوعات الطلاق في أنه ممن الممكن أن يتم التطليق غيابيًا وهي لا تدري أو أن هناك نساء يعشن مع الرجل وهن مطلقات. قبل فترة وردتني قضية من سيدة أنها ما عرفت أنها مطلقة من زوجها إلا بعد وفاته بمدة ستة أشهر. الآن تغيّرت هذه القوانين بشكل جذري. فقط هذه تحية وأحببت أن أمسي عليكم وإن شاء الله تكون عندي مداخلة أوسع.

مداخلة الدكتورة ريما:

أود أن أشير إلى فوكو (Michael Foko) عندما تكلم عن الدولة وبين سلطة المجتمع والدولة والقوة وأن الفرد لديه قوة. وتكلم أيضًا عن الدولة وكيف تدخل في الإنسان وتهذيبه (Disciplining) من الداخل وتأطيره. واليوم نراه على مستوى العولمة؛ هناك تهذيب وتأطير، وهذا يدفعني إلى الكلام عن الورقتين الجميلتين اللتين فيهما شمولية جميلة، وأعدّ أنهما كملا ما قدمت أو طرحت. ومن هنا، هناك قوى منظورة وقوى غير منظورة، وحتى الإنسان دون قوى هو يملك قوة. وهذا ما قدمه فوكو. وأرى أنه... وأرجع...

الخليج اليوم يعيش لحظة خاصة. صحيح، هناك وفرة في الماديات وندرة في الحريات، ولكن للخليج لحظة وحضور قوي وكبير. وسؤالي هو: ويمكن للدكتور الإجابة أيضًا، كيف يمكن أن نستفيد من لحظة الحضور الخليجي في العالم لتحقيق شيء أفضل من حقوق الإنسان؟ والسؤال الإضافي في الآخر

هـو: هـل يمكـن العبـور مـن حقـوق العمالـة الوافـدة لأنهـا أقـدر علـى التأثيـر في الحكومـات المحليـة مـن خـلال المنظمـات العالميـة للتركيـز علـى حقـوق المواطنـة مـع العلـم - وأنـا أعلـم الأبعـاد للمواطنـة وحقـوق الوافديـن - في المؤسسـة التـي أعمـل فيهـا، طبعًـا ينظـر لـي بأننـي محظوظـة ولكنـي أنـا أكثـر مـن يعاقـب دون أن يـدري ولا أسـتطيع أن أتكلـم بسـبب الأخ (إشـارة إلـى الدكتـور عبـد الخالـق...)، ولكـن المواطـن ينظـر إليـه علـى أنـه الأكثـر حظًـا مـن خـلال سياسـات التوطيـن، كذلـك العمالـة الوافـدة تنظـر لسياسـات التوطيـن علـى أنهـا حقـوق متميـزة جـدًا. نحـن لدينـا حقـوق وهنـاك نواقـص للحقـوق وأبعـاد أخـرى أتركهـا للأسـاتذة علـى المنصـة للإجابـة.

مداخلة الأستاذ سعيد:

سـأبدأ بالاختـلاف بـكل محبـة مـع أسـتاذي الدكتـور عبـد الحميـد الأنصـاري في أننـا ننتظـر فقـط التقاريـر الدوليـة في أنهـا تغيرنـا مـن الداخـل، وأنـا فقـط لطبيعـة الالتـزام المنهجـي كنـت أركـز علـى التقاريـر الدوليـة. لكنـه هـذا كلام غيـر صحيـح، هنـاك أثمـان باهظـة دفعهـا الإنسـان في هـذه المنطقـة خـلال عشـر سـنوات فقـط ودعنـا مـن أربعـين أو خمسـين سـنة الماضيـة.

خـلال عشـر سـنوات هـذه، هنـاك أنـاس قُتلـت وأنـاس سُـحلت وأنـاس مُسـح بكرامتهـا الأرض والسـجون مليئـة ولا فخـر... أليـس هـذا ثمنًـا كافيًـا لتتعـدل حقـوق الإنسـان؟ الآن، أنـا غيـر مهتـم بـأن هـذه الحكومـة تريـد أن تجامـل الفيفـا أو تجامـل أمريـكا أو تجامـل اليابـان بـأن سـجلي في حقـوق الإنسـان جيّـد، ولكـن في حقيقـة الأمـر هنـاك أثمـان يقدمهـا هـذا الإنسـان باهظـة وغيـر مرئيـة، ولا نعتـرف بهـا حتـى مـن ذوي القربـى. حتـى أقـرب النـاس لنـا لا نعتـرف بفضلهـم علينـا... بفضلهـم أنـه قضـى خمـس سـنوات مـن حياتـه لأتـه تكلـم في تغريـدة، وقبلهـا بـكل رحابـة صـدر. وليـس هـذا فقـط، هـو قبـل الاغتيـال الاجتماعـي وقبـل نزيـف السـمعة، وهـذا كلـه يأتـي ضمـن الرصيـد الكبيـر في موضـوع حقـوق الإنسـان.

ما تحقق في السعودية اليوم... ليس عندي أية مشكلة في أن تقطف القيادة السياسية السبق وتقول: أنا صاحبة الفضل في إعطاء المرأة حقوقها، ولكن هناك نساء ناضلن ودفعن من... علينا ألا ننسى ذلك أبدًا، وما زلن يدفعن، ومستعدات أن يدفعن هذا الثمن. ولهن كل هؤلاء التحية والتقدير، وليست التقارير الدولية. الذي يعيش في لندن أو باريس أو واشنطن أو نيويورك... ليس الذي يده في النار كمثل الذي يده في الماء.

الأثمان التي دفعت من أجل أن يتحسن وضع حقوق الإنسان بما لا يقاس في المنطقة ولا يمكن أن تحتويه تقارير أو دراسات أو غيرها، هذه نقطة. النقطة الأخيرة؛ أنا يا أستاذة إقبال لم أقل... وأيضًا للدكتور عبدالله، لم أقل بأن هذه التقارير الدولية التي تصدر من هذه المنظمات دقيقة أبدًا، ولم أقل بأنها قرآن أو مقدسة أبدًا... لم أقل ذلك. هي مما يؤخذ ويرد ومن الممكن أن نناقشه أبدًا، وهذه نقطة في غاية الأهمية.

هل إعلان حقوق الإنسان في الخليج أضاف؟ لا لم يضف، بل بالعكس سحب. أغلب المواد فيه – أرجو أن ترجعي أستاذة إقبال موجودة في غوغل «الإعلان الخليجي لحقوق الإنسان» – أغلب مواد هذا الإعلان تحيل إلى القوانين المحلية وإلى النظام العام وإلى الالتزام وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذه الحجة ذائعة الصيت في أنه...

النقطة الأخيرة فقط بالنسبة للأستاذ داهم؛ هناك وجهة نظر قانونية تقول: «عندما تحتاج مجموعة بشرية إلى إصدار قانون، هذا يعني فشلهم في التوافق على أشياء بسيطة في الحياة». وجود القوانين هذا يدل على وجود أزمة أصلًا. الشيء الذي يفترض أن يكون أنه لا يوجد لدينا قانون لتنظيم مثلًا شيء معين... شيء بسيط، فما بالك بالقوانين المكملة؟ أنا أظن بأننا نحتاج... وهذه النقطة التي قالها الأستاذ مظفر: «نحن نحتاج إلى وعي ونحتاج إلى ثقافة سائدة وتسود بحقوق الإنسان».

أرجو – وهذا رجاء شخصي – من اللجان الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعها من استهداف المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان وتشتغل على موضوع التعزيز... موضوع تعزيز الثقافة الحقوقية فقط. أنا شخصيًا كمواطن في هذه المنطقة لا أطالبها بأية حماية. وإذا اشتغلت على المناهج والخطاب الإعلامي يكفي، وبعد عشر سنين سيأتي جيل بالفعل يحترم حقوق الإنسان. وشكرًا.

يعاود الدكتور عبد الخالق حديثه: مشكور أستاذ سعيد... أنا على يقين أن قلة قليلة جدًا جدًا جدًا في هذه القاعة تعرف ما تعرض له الدكتور سعيد من مضايقات بسبب قول كلمة الحق، ما أعرفه يستحق رواية كاملة... على الأقل هذا الذي أعرفه. لدينا شخص – حقيقة – دفع ثمنًا وفكر كثيرًا واجتهد في هذا الموضوع...

مداخلة الأستاذ مظفر:

عندي سؤال ولا أريد عليه إجابة الآن، وهذا سؤال لنتخيل فقط فيما بيننا. أسأل الذين لديهم عضوية في جمعيات نفع عام في دول الخليج: كم جمعية أسهمت في ترجمة قوانين العمل إلى أكثر من لغة من لغات الأجانب أو المقيمين لديها؟ فقط لأبين كم هذه الجمعيات تهتم بالموضوع. وهذا عمل بسيط يحتاج مالًا فقط، بمجرد أنك تعطيه لمكتب ترجمه ويقوم بترجمته. وهل اشتغلنا مثلًا أن نقف في المطار كمتطوعين عندما يأتي هؤلاء كعمالة منزلية أو غيره ونقول لهم: تفضلوا هذا القانون مترجم بكذا، وهذا عمل جدًا بسيط. وأنا دائمًا مع الأمور الصغيرة.

أتمنى من المنتدى أن يمد – ولا أعرف حقيقة يمكن هذا شيء صار ولكن هذه أمنية – أن يصبح هناك تواصل بين المنتدى والأمانة العامة لمجلس التعاون في موضوع حقوق الإنسان... أتمنى هذا إن لم يكن موجودًا.

يسأل أحد الأشخاص بأن التحفظات تضعف المعاهدات؟ كذلك أنا اتفق معك تضعفها بلا شك، ولكن ليس هذا هو الموضوع. من خلال هذه الدراسة البسيطة التي أجريتها، أحيانًا نحن يجب أن نستكشف ونرى أنه في بعض الساعات الدولة تتحفظ على مادة أو مادتين. على سبيل المثال في معاهدة مناهضة التعذيب، هناك شبه اتفاق من دول الخليج كلها على المواد (٢٠) و(٢١) و(٢٢) من اتفاقية مناهضة التعذيب، ولها تحفظات.

في بعض الساعات، تقوم دولة أو دولتان بسحب هذه التحفظات. بالنسبة لي أنا كباحث فإن سحب التحفظ يحتاج بذاته إلى دراسة؛ ما الذي تغيّر عندهم؟ ولما وضع هذا التحفظ في السابق والآن سُحب؟ هذه الملاحظة التي طرحت من أحد المعقبين بأنه يجب أن تجرى متابعة... الدكتور ناصر الصانع ذكرها وأحييه... بشأن تطوير هذه الدراسات ومتابعة التحفظات وما إلى ذلك.

الأخ داهم أيضًا طرح موضوعًا مهمًا جدًا في أن القوانين هذه يجب أن تكون لها مكملات. نعم، أنا معك، ولكن أريد أن أؤكد بأنه حينما تدخل الدولة طرفًا في معاهدة معينة فإن هذه المعاهدة تُعد قانونًا وطنيًا. ولذلك هنا أيضًا موضوع مهم، وأرجو من منظمات حقوق الإنسان أن تتحدث في هذا الموضوع وتقول للقضاة حينما تحصل أية قضية لها علاقة بحرية التعبير أو ما شابه ذلك بأن هناك قضية أحيلت إلى المحكمة، إنه في نطق الحكم ما أستند فقط إلى القانون الوطني، بل أقول ووفقًا للمعاهدة كذا التي دخلت فيها دولة البحرين أو مملكة البحرين أو أي كان في هذه المعاهدة كنوع من أنك تقوي هذا الشيء.

بالنسبة لموضوع أن تقارير المنظمات الدولية فيها عسل وسم؛ التقارير الحكومية التي تقولها الحكومات في الأمم المتحدة فيها عسل وسم الشيء

نفسه مع أنني أتحفظ على المنظمات الدولية مثل أمنستي وهيومن رايتس ووتش، ويمكن أن تكون هناك أخطاء ونقص في المعلومات، ولكن ما لمست أن هناك سم في تقاريرها.

مداخلة الدكتور الرميحي:

شكرًا، أولًا هذا الملتقى أو المنتدى هذه المرة فيه إثارة جيّدة وفيه نتائج جيّدة؛ أولها أن سعيد ومظفر وحتى داهم من تلاميذي وأنا أفتخر فيهما حقيقة. وكان أحد الأهداف نحن نقدم دماء جديدة للمنتدى ولا يكونوا الأشخاص أنفسهم. والحمد لله قاموا بالواجب، وحتى موضوع حمزة طبعًا أعطانا دورة تدريبية في انتهاكات حقوق الإنسان بأسلوب عملي. ويبقى أننا الحمد لله أنجزنا بأن قدمنا الأوراق في الوقت المطلوب لأول مرة في تاريخ المنتدى. وهذا ليس مني، وإنما من الجماعة كلهم؛ من عبدالله ومظفر وريما وسعيد وحمزة وأنا، لأن أنا من ضمن الذين قدموا الأوراق، ولكن يعطينا فكرة عن إمكانية الإنجاز وإمكانية تحريك الموضوعات.

القضية... يمكن البعض منكم رأى أن هناك تخصصًا، وحقيقة التخصص أنا فرضته على الباحثين حتى لا يصير كلامًا عموميًا. نحن نريد أن نخصص، وضعنا محاور نلتزم فيها والحمد لله - طبعًا صار مراجعة - الحمد لله أن الكل التزم بتخصصه في المجال المطلوب منه، وليس كلامًا عامًا ليس له أساس. أرجع مرة ثانية أشكر إدارة المنتدى على اختيار هذا وتكليفي. والحقيقة أنا ما كنت... يذكر عبد الخالق حين قال لي وكنت مترددًا، ولكن الآن غيّرت رأيي، لأن النقاش جيّد والأفكار جيّدة وتركيزنا على البعد المعرفي، وليس البعد السياسي بالمعنى السياسي.

البعد المعرفي... أي واحد منكم سيقرأ الأوراق حتمًا سيستفيد معلومة جديدة. وهذا موضوع مهم، لأن حقوق الإنسان ليست بهذا الشكل. أعطيكم مثلًا

على سبيل التحفظات؛ الكويت كانت متحفظة على اتفاقية سيداو في موضوع الحقوق السياسية. ولكن في الشهر الخامس سنة ٢٠٠٥ حين أقرت الحقوق السياسية للمرأة، الكويت ذهبت ورفعت تحفظها. العملية متغيّرة جدًا جدًا في إطار حقوق الإنسان ولا تتوقف. ومثلما قلنا الآليات الموجودة، الآليات التعاقدية أو غير الآليات التعاقدية تخلق حالة والناس تنظر لهذا الموضوع، وأصبحت هي السلاح الذي يتسلح به مطالبو التغيير، وليس سلاحًا سياسيًا.

الأيديولوجيات تراجعت كثيرًا، ولكن صار عندهم السلاح هو حقوق الإنسان. والعمل الحين كما يذكر الأخ مظفر وصار أكثر من نداء على التقارير الدولية الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، لأن هناك تقارير كثيرة أليس كذلك؟ هناك أكثر من (٦٠٠) منظمة تصدر تقارير. زأنا محتك فيهم بقرب وأعرف كيف يتخذ القرار وأعرف كيف... كثير من المرات يصدرون اعتذارًا رسميًا، ولكن لا أحد يرى الاعتذار. يصدرون اعتذارًا رسميًا وأنا عندي الأدلة كيف خرجوا وقالوا: إن هذا الموضوع قد أخطأنا فيه.

قصة مثلًا صارت أيام الغزو عن حضانات الأطفال (Incubators)، هيومن راتس ووتش اشتغلت على أمنستي وكيف تأخذون هذا الموضوع، وهذا الموضوع غير دقيق، وهذا وغيره... وغيره. لذلك الموضوع مستمر ومتغيّر، وسوف يتغيّر، ولا توجد طريقة أنه يعود إلى الوراء. لا توجد... حين نتكلم عن المذابح أو نتكلم عن أية موضوعات أخرى، لا يوجد أحد إلا ويستنكرها حتى الذي ارتكب المذبحة نفسه باستثناء المفاهيم الجديدة التي خرجت مع داعش مثلًا؛ داعش يقول لك: هذا هو الأصل، وهذا أعادنا إلى الوراء. ولكن هذه فترة من عمر الدنيا وأنت تسير إلى الأمام، وإن شاء الله نجد مجتمعاتنا... أنا سعيد جدًا لما يحدث في السعودية الآن، والأخت سمر تكلمت عنها... صحيح، لأننا عارفين الوضع كيف كان تحت الصفر، والآن حين يرتفع بالتالي، نحس أننا نتنفس. هذا الموضوع الذي يتأمله المرء، ويتأمل إن شاء الله، وإدارة المنتدى مشكورة، وشكرًا لكم وأتمنى أننا كفينا ووفينا.

نقاشات الجلسة الختامية
رئيس الجلسة: الأستاذ جمال فخرو

يستهل السيد جمال فخرو حديثه بالقول:

شكرًا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم...

الزميلات والزملاء: يسعد صباحكم.

أتمنى من الجالسين في الخلف... توجد أماكن فارغة في الأمام، حياكم، لأني أعتقد أن العدد أقل اليوم... فتفضلوا حياكم، وحتى أيضًا نراكم حين ترفعوا أيديكم.

طبعًا مثلما ذكر الدكتور سعد (يرحب بالسيدات والسادة للجلوس في الأمام... والدكتور سعد الزهراني يقول: يا دكتور عبدالله المزهري مطلوب تأتي إلى الصف الأول... ثم يتابع السيد جمال فخرو الحديث منيرة ومنى حياكما في الأمام تفضلا، ويتابع الحديث...) طيب، مثلما ذكر رئيس الجلسة الدكتور سعد فإن الجلسة الختامية عبارة عن جلسة نقاش عام، ويمكن فيها مناقشة الأوراق الست من قبل أي واحد منكم، ويمكن توجيه الأسئلة لمقدمي الأوراق إذا كانوا موجودين أو التحاور فيما بيننا في الأوراق المقدمة.

القرار عندكم في أي موضوع تودون أن تتناولونه. أنا أفضل أن يكون على شكل حوار ولا تكون مداخلات طويلة، ويمكن أن يكون أخذً وعطاءً بين الأعضاء في آرائهم كما تعودنا.

مداخلة السيد عبدالعزيز:

أنا فقط عندي في الحقيقة ليس مناقشة في الأوراق - أستاذ جمال - وهناك فكرة أمس تداولتها مع الدكتور غانم والدكتور ناصر. المنتدى ناقش موضوعات مهمة جدًا تتعلق بحقوق الإنسان، وأعتقد أن هناك فكرة ممكن... ما أدري أنا أقترحها، ولكن ما أدري طبعًا وفقًا للثقافة السائدة أنه لماذا لا يُقترح مثلًا أن يتم التباحث مع الأمين العام لمجلس التعاون، وهو شاب جديد، وأعتقد أن قادم من خلفية في الكويت منفتحة.

مجلس التعاون لديه مكتب لحقوق الإنسان في الأمانة العامة، والمكتب ليس فاعلًا بشكل جيّد، ولكن مهتم بحقوق الإنسان. وعندما كنت أنا في المؤسسة، تعاونا معهم في الحقيقة، وحضروا المؤتمر حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان. لماذا لا يُقترح عليهم تطوير المكتب إلى مفوضية خليجية لحقوق الإنسان؟ ممكن كفكرة يتم تداولها ومناقشتها وتطويرها تدريجيًا، وأعتقد أن تكون هذه الفكرة مقبولة لديهم.

مداخلة السيد توفيق السيف:

الفكرة التي أحب أن أطرحها تتعلق بموضوع لم يبحث، ولكن له علاقة وهو قضية حقوق الإنسان. السؤال الذي كان يدور في بالي أنه لماذا عجز جميع المظلومين ومن يطالبون بحق أن يمارسوا هذا الحق وأن يكونوا عادلين عندما أصبحوا أقوياء؟ الإسلاميون حينما وصلوا إلى السلطة أو حينما تحولوا إلى أحزاب قوية لم يكونوا عادلين مع خصومهم، ولم يقروا إقرارًا صريحًا بأن - مثلًا - التعبير حق والعمل حق؟ وهذه هي الحقوق الأولية للناس سواء كانوا معهم أو ضدهم، وكذلك اليسار وكذلك الليبراليون.

إجمالًا في العالم العربي، لم يعترف أحد لأحد إلا نادرًا بأنه يملك حقًا، وأعني لم يعترف أحد يملك القوة لأحد آخر بحقوقه. ظهر عندي احتمال - سبق أن ناقشه آخرون - وهو هيمنة فكرة القوة والغنيمة على الثقافة العربية، وفي هذه لا يوجد فرق بين الإسلاميين والكفار. كل العرب تقريبًا والمسلمين أو كثير من المسلمين تسيطر على أذهانهم فكرة أن الحق مع القوة أو الحق في القوة، وأن القوة إذا امتلكتها فهي غنيمة ومن غير المنطقي أن تشرك فيها أحدًا ومن غير المنطق أن تتنازل عنها ومن غير المنطقي أن تفرط فيها. لذلك لا أحد يتنازل عن شيء بيده حتى لو كان إنسانًا طيبًا سواء في الثقافة أو السلطة أو المال أو في غير ذلك.

حتى في النقاشات حين نتناقش مع الناس وهم مثقفون وقد يكونوا من دعاة حقوق الإنسان، لا يجدوا أنه من المستغرب إذا قام أحد من محبيهم أو أحبابهم بقمع شخص آخر سيء، والقمع إذا وقع على شخص سيء لا يُعد شيئًا سيئًا، فهذه هي الفكرة.

الأستاذ جمال فخرو: الرسالة وصلتنا، هل هناك من يود أن يعلق أو يضيف أو يناقش اقتراح الأخ توفيق؟ تفضل.

مداخلة السيد داهم القحطاني:

هذه هي الفكرة التي طرحتها يا أستاذ توفيق، وهي أحيانًا حين تكون هناك قوة وهذه القوة لا يمكن التحكم بها، يمكن أن نوجد هياكل تحدد مسارات استخدام هذه القوة. أضرب لكم مثالين: في مجتمعاتنا التي تسود فيها القوة. في الكويت عندنا مثلًا في الدستور الكويتي لما وضع الدستور الكويتي، الآن ولي العهد الكويتي يقسم أمام مجلس الأمة، وهذا القسم يُعد... طبعًا ولي العهد الكويتي للعلم هو يُرشح من الأمير ويُصوت عليه من مجلس الأمة، وهو يُعد ولي عهد منتخب، والدستور يتيح رفضه، وحتى الأمير الحالي هو أمير

منتخب، بمعنى أنه تقدم أمام مجلس الوزراء وصُوت عليه بالإجماع، ولكن في إمكانية أنه يُرفض.

لذلك الآن ولي العهد الكويتي يتحول بشكل آلي إلى أمير كامل السلطة، ولا يملك أي طرف أن يمنعه من أداء سلطته. لذلك هذه آلية تتيح استخدام القوة وعدم العبث بها. الأوراق الثانية التي تكشّفت في حالة عمان؛ في حالة عمان وحسب الدستور العماني أن السلطان يضع وصيتين؛ إحداهما في مسقط والأخرى أعتقد في صلالة ويشرف عليها أعتقد مجلس... وزارة الدفاع أو مجلس متخصص ولا يملك أحد العبث. يمكن أن هذه ليست إجابة كاملة على سؤالك، ولكن هذه إشارة إلى أنه حتى في الدول الخليجية التي غالبها فيها سلطة قبلية أنه من الممكن بآليات معينة وتشريعات معينة أن نحدد مسارات استخدام القوة. وشكرًا.

السيد جمال فخرو: أعتقد أن سؤال توفيق مختلف نسبيًا عما علقت فيه. توفيق تكلم فيما لو انتقل أحد من موقع إلى موقع أقوى، لماذا يفقد هذا الجانب من... هل هناك من يود أن يعلق على توفيق؟

السيد داهم القحطاني: أسمح لي أن أوضح، أعرف أن سؤاله مختلف ولكن أنا ضربت له مثالًا قد يُسترشد به في حالة الأستاذ توفيق.

مداخلة السيد عبد النبي:

طبعًا الاقتراح أو الفكرة التي طرحها الأستاذ توفيق تتعلق بآليات في كل بلد... في بلد معين أو في نظام سياسي معين لضبط... لأن تستمر القوة، يعني عدم إساءة استغلال السلطة لمصادرة حقوق الآخرين. هذه مؤمنة تقريبًا إلى حدّ ما ولا نقول بنسبة ١٠٠٪. حتى في أمريكا مثلًا وهي بلد دستوري حينما جاء ترامب بدأ يسيء السلطة في مصادرة... في قمع الآخرين، ولكن هناك يمكن

مـا يخفـف منهـا وجـود محاكـم، وهـي مسـألة إيجـاد آليـات دسـتورية وقوانـين وثقافة وغيرهـا. وهـذا لا يمكن أن يتحقق عدم قمع أو مصادرة حقوق الآخرين لما تصل إلى السلطة أو إساءة الثروة أيضًا. السلطة والثروة حين تجتمعان مع بعضهما، وتتم الهيمنة وتأبيد النظام السياسي.

نحـن نريـد أن نقـول تـداول السـلطة ضمـن آليـات ديموقراطيـة وضمـن حقـوق معينـة بحيـث لا... وهـذا الشـيء الـذي يتـم ممكـن تصـل حكومـة إلـى السـلطة بانتخاب ولكنها لا تصادر حق الآخرين في أن يعملوا اعتراضًا (Contestation) أو يعملـوا تحدّيًـا لهـا، ويقومـون ويطرحـون رأيهـم بحيـث يمكـن أن تتغيّـر.

أمـا بالنسـبة للوضـع الخليجـي، أعتقـد أن الخطـوة التـي يمكـن أن تكـون في الدسـتور... إمـارة أو لنقـل في ملكيـة دسـتورية، وهـذا هـو طموحنـا طبعًـا. بمعنـى أنـه، في حـدود وصلاحيـات معينـة في موقـع ولكنهـا صلاحيـات مؤسسـة دسـتورية. وهـذا الشـيء طبعًـا... وجـود سـلطة تشـريعية منتخبـة ووجـود آليـات العمـل السياسـي السـلمي المنظـم، وهـذا أعتقـد أنـه واقعنـا الخليجـي، وهـذا هـو الشـيء الـذي نطمـح إليـه.

مداخلة السيد محمد العبيدلي:

أعتقـد أن هنـاك جزئيـة تفضـل فيهـا الأخ توفيـق تتعلـق بنسـبية مفهـوم حقـوق الإنسـان أو نسـبية التعامـل. يعنـي؛ أنـا اليـوم في قضيـة مـا مـع حقـوق الإنسـان، وغـدًا... طـرف معـاد لـي أو لا اتفـق معـه فكريًـا أو أيديولوجيًـا أو طائفيًـا؛ ليذهـب إلـى الجحيـم. أعتقـد أنـه في منتـدى فكـري مثـل منتدانـا يتـم التركيـز علـى هـذا المفهـوم ومعالجتـه سـواء بالجهـد الفكـري أو بالجهـد العملـي، وهـذا يكـون أفضـل مـن أن نخـوض في مفاهيـم كبيـرة جـدًا، ولا نملـك فيهـا غيـر إبـداء الـرأي. أعتقـد أن هـذه بالنسـبة لـي تكـون أولويـة عمليـة كثيـرًا وممكنـة، وبالتركيـز عليهـا توعـي النـاس بـأن مفهـوم حقـوق الإنسـان ليـس نسـبيًا، ثـم إنـك تتضامـن مـع المعتقلـين

السياسيين، وغدًا لا يجوز أن تقف موقفًا ضد - لنقل مثلًا - مثليي الجنس أو مثل... لأن حقوق الإنسان مفهوم شامل. وأعتقد أن هذه هي الأفضل.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: أعتقد أمس أن الدكتور غانم النجار في الحقيقة فصّل في جزئية صغيرة في مداخلته بين العمل السياسي والعمل الحقوقي، وهذه هي المشكلة الرئيسة عندنا في الحقيقة أننا لا نفصل بين الموقف السياسي والموقف الحقوقي. الفكرة أنك قد تختلف معه سياسيًا، ولكن هناك حقوق أساسية يجب الحصول عليها. وهذا أعتقد هو الكلام الذي تطرق إليه الدكتور توفيق.

مداخلة الدكتور عبد الحميد:

أعتقد جوابًا لكل هذه فيما يمكن تسميته انحسار القيم المدنية أو الثقافة المدنية... الثقافة المدنية هي العاصم. حتى الخليج... الكويت قبل ثلاثين سنة كانت القيم المدنية هي الأقوى في منع كثير من هذه الظواهر التي نستنكرها الآن. تغلبت ما يسمى ثقافة ساكن الصحراء أو البادية على ثقافة ساكن المدينة. أنا ما أعتقد كل ثقافة ساكن الصحراء، ولكن الجانب الغرائزي العنيف تغلب. لو نتأمل الخليج ونتأمل الكويت قبل ثلاثين سنة أو أربعين سنة، هذه الأمور ما كانت بهذه الصورة. ومن هنا رهاني كله على تفعيل منظمات المجتمع المدني... منظمات المجتمع المدني في حالة انحسار وفي حالة ضعف، وتحتاج إلى ما يسمى «رد الاعتبار».

حين نتكلم عن حقوق الإنسان، إذا لم نهتم بالحاضن؛ المجتمع المدني هو حاضن حقوق الإنسان، وهو حاضن هذه الشجرة... شجرة حقوق الإنسان. كل هذه النوافذ الآن وفي الآونة الأخيرة وحتى الدول التي كانت فيها منظمات المجتمع المدني فاعلة أصبحت مقيدة ومشلولة واختُرقت بشتى الاختراقات المذهبية والطائفية والنفعية، وهذا ما افتقدته في الأوراق الست. ركزوا على

حقوق الإنسان ولم يركزوا على الحاضن الأساسي هو أن المجتمع المدني هو الذي يفرز ثقافته... القيم المدنية هي التي تجعلني - حينما أكون في السلطة - أكون بشكل حضاري وأتعامل بشكل حضاري وأتعامل مع زميلي بشكل حضاري. ولكن هذا الذي صار أن ثقافة سكن البادية غلبت، وهذا الذي نعانيه. وشكرًا.

مداخلة السيد عبد الجليل الغربللي:

سيدي الرئيس: قضايا الحريات يمكن تتم محاصرتها من قوانين معينة، لذلك باختصار أنا أقترح أن بعض القوانين تطرح على الأمانة العامة لحقوق الإنسان في دولنا، وقبل أن يقرها مجلس الأمة يعطي رأيه كتابة في مدى تقيد الحريات بتلك القوانين. عندنا (١) قانون العقوبات و(٢) قانون المطبوعات والنشر و(٣) قانون التجمعات العامة و(٤) قانون الوحدة الوطنية و(٥) قانون الجرائم الإلكترونية وإساءة استخدام الاتصالات الهاتفية.

معرفة رأي لجنة حقوق الإنسان في مدى تعارض تلك القوانين مع حقوق الإنسان بحيث يحسه مواطنًا ويعرفه ويلزم أعضاء مجلس الأمة بأن تتماشى مع توصيات لجنة حقوق الإنسان الوطنية. هذا اقتراح عملي من أجل أن يعرف المواطن القوانين التي تُسن ومدى قربها أو بعدها عن حقوق الإنسان. وشكرًا.

مداخلة الدكتور خالد:

لا نريد أن نرتكز كأن شخصًا واحدًا يطرح فكرة وندور حولها، نحن نريد أن نضع تصورًا عامًا عن الذي جرى سواء اليوم أو أمس والأوراق التي طرحت في الموضوع الذي طرح. أعتقد إذا طرحنا حقوق الإنسان فإن الملف كبير... الملف حقيقي وكلنا نعاني منه. ربما أن الأوراق التي طرحت أمس كانت غالبًا

ما ترتكز في مسألة المؤسسات، واختلفنا؛ فمنا يحمل المؤسسات ومنا من يحمل المجتمع. لكن أنا أعتقد أن الجانب الإنساني ربما كان غائبًا في قضية الأطروحات وقضية الأوراق. الجانب الإنساني اليوم أربطه بالجانب الأخلاقي، وأعتقد بأننا نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول متعلق بالمستوى الأول الذي يمثلنا نحن كمواطنين في كل دولة خليجية. كيف نتعامل مع بعضنا بعضًا وكيف ننظر لحقوقنا السياسية وحقوقنا الاقتصادية؟ وكيف حين يُحكم على شخص يملك وجهة نظر مختلفة اليوم؛ وجهة نظر سياسية أو وجهة نظر مذهبية أو وجهة نظر دينية؟ وأين الجانب الأخلاقي في أننا نقف معه اليوم في بعض المنطلقات ونختلف معه ولا ندينه ولا نخونه، وحين يقبض عليه نحاول أن نستشري ونقول: إنه «يستاهل قلعته» ما الذي جعله يتكلم؟ هناك إشكالية حقيقية نعيشها. نحن نشاهد اليوم أن جميع التقارير اليوم تأتينا من المؤسسات الخارجية الغربية... نسبها أو نشتمها أو نقول عندها أجندات، ولكن في الحقيقة نقرأها، لأن فيها معلومات غير متوافرة لا على مستوى المؤسسات ولا على مستوى الأفراد.

الجانب الثاني هو جانب المقيمين. اليوم نحن في دول الخليج وبالتحدّيد في الدول الصغيرة ذات الاقتصاد العالي مثل: قطر والإمارات وبالتحدّيد البحرين، المقيمون لهم حظوة كبيرة اليوم تقارب ٧٠٪، ٨٠٪ وربما ٩٠٪. كيف يكون تعاطينا معهم من ناحية حقوق الإنسان، هل أخذوا رواتب أكثر والمواطن لا يحصل عملًا؟ لا توجد هناك أطر معينة تستطيع أن تضع حدودًا وتضح حواجز؛ واضح أنها غائبة على مستوى مؤسساتي وسياسي وفردي.

المستوى الثالث ربما تكلمت عنه الدكتورة ريما هو الخدم العاملون معنا في المنازل والذين يشاركونا اليوم لقمة العيش. وفعلًا تعاملنا معهم... ودعونا نضعها على «بلاطة»، التفكير أنك تريد أن تحصرهم في زاوية معينة. هذا

التفكير هو أشبه بالعبودية، ونختلف في تعريف المصطلح؛ فالعبودية في القرن السادس عشر تختلف عن العبودية التي نراها الآن. لكن أنك تحد شخصًا وتضعه في إطار معين وتحرمه من حقوقه الرئيسة وبتوافق اليوم سياسي وتوافق اجتماعي وتوافق يتم فيه توظيف الدين والمذهب، أعتقد أن هذه إشكالية كبيرة. كنت أتمنى أن يتم النقاش حول هذه الأفكار، ولكننا دخلنا قليلًا في التعريفات وقضية السرد التاريخي. وأنا عاتب على الدكتور غانم، أين الدكتور غانم؟ وكنت أود أن أناقشه في الموضوع. ولكن دعونا نتحدث عن المستقبل. أتمنى اليوم أن نطرح موضوع اللقاء المقبل وهل سيكون في التوقيت نفسه وفي المكان نفسه – إن شاء الله يكون في فندق آخر، أتعبني الفندق وصار لي أربع ساعات ما نمت. لكن نريد فعلًا أن تكون الأوراق تعرض تجارب، والعالم يستفيد من التجارب ولا تستفيد من التنظير، لأن كل واحد عنده رؤية ونظرية معينة قد لا يتفق فيها مع الآخرين. فالجلسة تضيع في سرديات ليست متمركزة حول رؤية أو أهداف معينة. وشكرًا.

مداخلة السيد عامر التيمي:

عندي ملحوظات عامة. أعتقد بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان أنها مشكلة أساسية ومشكلة المواقف المجتمعية من قضايا حقوق الإنسان. مواقف مجتمعية حتى الآن لم ترتق إلى احترام حقوق الإنسان نتيجة لطبيعة تكوين هذه المجتمعات، وهي تكوينات من مهاجرين وغيرهم؛ فكل فئة تحاول أن تنتقم من الفئة الأخرى. هذه المجتمعات من المفترض أن تكون أطرافًا منصهرة متلاحمة (Melting Parts) مثل أمريكا، ولكننا لم ننصهر حتى الآن (We have not melted yet) وهذه مشكلة أساسية تواجهها هذه المجتمعات. أبسط شيء يقوله لك حين تقول له: إن هناك شخصًا اضطُهد من طرف متسيد يقول لك: «قلعته» (إلى الجحيم) إذا كان ليس من المجموعة نفسها. وهذه مشكلة أخلاقية ومشكلة ثقافية وقيمية.

أعتقد لن تتطور هذه المواقف إلا بتطوير المجتمعات سياسيًا واقتصاديًا وغير ذلك. المجتمعات الخليجية أنا أعدّها مجتمعات غير طبيعية سياسيًا واقتصاديًا. الآن مجتمعاتك، أقل شيء عندك نسبة الوافدين فيها ٥٠٪ مثل المجتمع السعودي، وفي مجتمع دولة الإمارات الوافدون يمثلون نسبة ٩٠٪ من السكان. هذه المجتمعات تعتمد على عمالة وافدة ومهاجرين من الخارج، ونسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل لا تتجاوز في بعض المجتمعات... عندنا في الكويت لا تتجاوز ١٧٪. وفي بعض المجتمعات قد ترتفع وفي بعضها أقل، وهذه من القضايا الهيكلية التي تواجه هذه المجتمعات التي لا يمكن أن تطور مواقفها من حقوق الإنسان إلا إذا أصبحت مجتمعات منتجة وتكون قادرة على صناعة الثروة. وصناعة الثروة ليست موجودة عندنا؛ صناعة الثروة هنا عندنا آبار نفط، ونضخ نفط ونبيعه للخارج وننفق أمواله دون ما تكون لنا مساهمات حقيقية في تكوين الثروة والعقل.

مثلًا، العمالة المنزلية هذه التي هي ظاهرة مهمة، هل رأيت مجتمعًا طبيعيًا فيه العمالة المنزلية تمثل هذه النسبة العالية؟ لا يوجد. إذا ذهبت إلى أمريكا أو بريطانيا تجد عندهم عامل منزلي (Butler) واحد في البيت. وهذا يمكن من نسبة ١٪ أو ١,٠٪. هذه مجتمعات غير معقولة، ومن ثم نحن الآن نواجه مشكلات مع الدول المصدرة للعمالة المنزلية. الكويت نفسها الآن عندها مشكلات نتيجة لأن كثيرًا من أرباب العمل لا يعرفون التعامل مع هذه العمالة وليس عندهم القيم، وقد جاءتهم الأموال في غفلة من الزمن فأصبحوا أسيادًا وهم لا يعرفون إدارة إمكاناتهم المالية وكيف يتصرفون مع العمالة التي يستخدمونها. وهذه أيضًا من المشكلات الأساسية.

أعتقد أن المشكلة ستظل معنا بصرف النظر عن القوانين التي نضعها. القوانين قد تساعد، ولكن القوانين في مثل هذه المجتمعات غالبًا ما تُهمل، لأنها لا تطبق، وكل فئة تحاول التجاوز على القانون لمصلحتها، وهذه من المشكلات

الأساسية. لذلك حتى التقارير التي ترفع عن أوضاع حقوق الإنسان في بلداننا يُتعامل معها بخفة، ناهيك أن هذه الدول تُعد دولًا غنية نسبيًا، ولذلك فهي لا تتخوف من وقف مساعدات أو وقف قروض إلا إذا كانت مهددة من طرف خارجي، وبالتالي، تحترم حقوق الإنسان حتى تتكيف مع متطلبات المجتمع الدولي. أعتقد أن المشكلة عميقة وهيكلية ولن نتجاوزها إلا إذا تحررنا من تبعات اقتصاديات النفط وتحولنا إلى دول منتجة وقادرة على صناعة ثروة، وتحولنا إلى مجتمعات تعتمد على اقتصاد المعرفة. وشكرًا.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: المشكلة في موضوع ثقافة حقوق الإنسان التي تناولها بعض الإخوان. المجتمع يحتاج فعلًا إلى زرع ثقافة لا نفرق فيها بين الأجنبي وبين المواطن، وهذا موضوع معقد وصعب،

مداخلة السيد العبيدلي:

سأنطلق الحقيقة من عنوان الندوة وهو «حقوق الإنسان والمجتمع المدني».

أولا أنا استمتعت بقراءة الأوراق، وتفاوتت الأوراق بين الرشاقة والدسامة بشكل تناسب طردي مع مؤلفيها وليس عكسيًا. الملاحظة الأساسية على الأوراق هي أنها تتكلم عن حقوق الإنسان بين المواطن أو منظمة المجتمع المدني والدولة ولم تتطرق إلى إعلاء حقوق الإنسان بين الإنسان والإنسان في الخليج. أعتقد أن هناك مصادرة أو تجاوزًا لحقوق الإنسان، ونشهده مرات حتى إن بعض البلدان الخليجية تصادر حقوق الإنسان أو المواطن تحت شعار أنها على حق والمواطن لا يدرك ما هي حقوقه. استطرادًا لذلك في الحقيقة سأتكلم عن المستقبل.

كان يسعدني أن يكون بين الأوراق ورقة عن حقوق الطفل كإنسان. هناك في الحقيقة حالة قمع شديدة من قبل الأبوين على الأطفال عندما يتعلق

الموضوع باستخدام الحاسب الآلي أو الموبايل، ويمنع الطفل بشكل قسري تحت شعارات في الحقيقة غير دقيقة وغير صائبة لأن الأم أو الأب يخاف على ولده أو ابنته من أنه إذا أبحرت على الإنترنت فإنه يتشوه سلوك الطفل. وباعتقادي أن هذه مصادرة لحق الطفل، وأهمية هذا الموضوع أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل. وبالتالي، سنربي جيلًا كاملًا لا يستطيع أن يمارس حقوقه بشكل صحيح.

خطورة الموضوع أو تعقيداته أنه لم يُعد المجتمع يخضع لحقوق مجتمعية قاصرة على حدوده الجغرافية. اليوم أنت تعيش في مجتمع منفتح، وبالتالي، طفلك أو أطفالنا... وأنا عندي تجربة في الحقيقة؛ قمت ببحث صغير على (١٥) طفلًا في مدرسة، واكتشفت بأن ٩٠٪ من الإجابات تقول: «نحن نُمنع من الإبحار على الإنترنت أو ممارسة وسائل التواصل الاجتماعي من قبل إما المدرس أو إدارة المدرسة أو الأبوين». باعتقادي يستحق أن نعمل... ما أدري الإخوان في الإدارة، أن حقوق أول شيء الإنسان بين المواطن والمواطن وبين منظمات المجتمع المدني والمواطن وبين منظمات المجتمع المدني والمواطن والدولة وتكون الصورة أكثر متكاملة. والأمر الثاني - وأعتقد أن هذا ضرورة - أن يكون اللقاء السنوي المقبل حقوق الطفل أو حقوق الإنسان عند الطفل عندما يمارس حقه في استخدام تقنية المعلومات.

مداخلة السيد عبد الله الدرازي:

بالنسبة للموضوع الذي طرح عن أهمية أن تكون السلطة التشريعية وحقوق الإنسان وأخذ رأيها إذا كان هناك قوانين جديدة أو تعديل على بعض القوانين القائمة، سوف أتحدث عن تجربة عملية في البحرين. في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منذ ٢٠١٣ تقريبًا إلى عهد قريب لنقل ٢٠١٩، هناك ما يقارب من خمسين استشارة قدمها مجلس الشورى أو سأل مجلس الشورى المؤسسة

ومجلس النواب في البحرين على أساس أن هناك قوانين جديدة تُقدم وهناك قوانين للتعديل ومدى مطابقتها مع حقوق الإنسان وأيضًا الأسئلة كانت عن مدى مطابقتها مع الاتفاقيات الدولية التي كانت مملكة البحرين جزءًا منها.

كان أعضاء المؤسسة، سواء المفوضين أو القانونين في مجلس الإدارة، يحضرون جلسات المجلسين سواء في الجلسة العامة وطرح وجهة نظر... طبعًا يسبقه بخطاب مكتوب وتستلم خطابًا من السلطتين... من إحدى السلطتين، خطابًا مكتوبًا وشرحًا لوجهة نظر المؤسسة حول مدى تلاؤم هذا مع الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان. وأيضًا إضافة إلى حضور الجلسة العامة، حضور جلسات اللجان الدائمة في المجلسين لشرح وجهة النظر. وهذا طبعًا مهم جدًا أن تُستشار منظمات حقوق الإنسان، سواء المؤسسات الوطنية أو منظمات المجتمع المدني المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الأمر. عندي ثلاث نقاط وهذه نقطة.

النقطة الثانية؛ مسألة مهمة أعتقد في المنتدى وهي مسألة التشبيك في دول مجلس التعاون وفي الخليج، ولا أدري بالضبط هل المنتدى بالنسبة للتشبيك مع منظمات المجتمع المدني والتشبيك أيضًا مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتعددة وأيضًا مع البرلمانات في المنطقة، فإن كان من الممكن كاقتراح منذ الآن إلى الاجتماع المقبل أن تكون هناك دراسة معينة حول مسألة كيف نستطيع أن نستفيد ونتواصل مع مختلف منظمات المجتمع المدني في دول الخليج، ومن هو موجود من أعضاء في المنتدى هم أيضًا ينتمون إلى منظمات مختلفة في بلدانهم، وبالتالي، مسألة تعميق هذا التواصل بين المنتدى ومنظمات المجتمع المدني أعتقد مهم جدًا من أجل طرح أفكار وآراء جديدة...إلخ.

النقطة الأخيرة - أستاذ - مسألة الإعلام؛ أسمحوا لي في المنتدى مثلًا أمس تكريم الأستاذ جاسم مراد رحمه الله... غياب مصور رسمي وكان من

الاجتهادات أن أحدهم يأخذ الصورة بالموبايل...الخ. أعتقد أن - ما شاء الله - القاعة مليئة بإعلاميين متميزين، وبالتالي، التركيز على مسألة الإعلام للمنتدى مهم جدًا على أساس أن يكون... نحن تحدثنا في حقوق الإنسان عن التثقيف وتثقيف المجتمع... الخ، والمنتدى مليء بخبرات كبيرة في مختلف المجالات ومنها حقوق الإنسان، وبالتالي، هذا مهم في التركيز على الجانب الإعلامي. وشكرًا سيدي الرئيس.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: شكرًا دكتور... وأحب أطمئنك أن موضوع الإعلام ناقشناه في اللجنة التنفيذية قبل أمس وسيكون فيه اهتمام أكثر في الفترة المقبلة وسنفعل موقعًا إلكترونيًا وحساب تويتر...إلخ. وشكرًا على الملاحظة.

مداخلة السيد علي الكندري:

شكرًا على الدعوة والاستضافة. عندي أربع نقاط: نقطتان تحليل لمضمون الأوراق ونقطتان نقد لمضمون الأوراق، واختصرها في أنني قرأت في هذه الأوراق النقاش الدائم الذي يدور حول ما بين كلمة «كما تكونوا يولّى عليكم» أو «الناس على دين ملوكها». فإذا قرأت ورقة الدكتورة ريما الصبان تجد «كما تكونوا يولّى عليكم» وإذا قرأت الدكتور مظفر فإن الفكرة هي «الناس على دين ملوكها»، وهو شيء من هذا وذاك. القراءة الشمولية في منتديات خاصة كهذا المنتدى هي أقرب ما تكون منتديات تقدم سياسات عامة، والسياسات العامة تكون أفكارها عامة وشمولية. وتمنيت أن أجد ورقة تجمع بين المجتمع المدني والمجتمع كمجتمع وأيضًا بين الدولة، خاصة أن عندنا في دول الخليج الدولة أخذت دور الدولة والمجتمع، بل أحيانًا حتى الفرد، وهذه هي النقطة الأولى فيما يتعلق بالتحليل.

النقطة الثانية فيما يتعلق بالفصل بين الحقوقي والسياسي. في فهمني أن الحقوقي هو من يدافع عن حق الناس في التعبير ويدافع عن حق الناس في الحياة والكلمة أيًا كان دون أن تكون له أجندة سياسية، بينما السياسي له دوافع حقوقية لكن لديه فكرة سياسية. هناك تمايز - أجل - ولكن لا أستطيع أن أفصل بينهما، لأن الميدان الذي يعمل فيه الحقوقي هو ميدان السياسة، وسنكون مخطئين لو أبعدنا الميدان الحقوقي عن الميدان السياسي. كانت ورقة حمزة - نسأل الله أن يرده بالسلامة - قد أثبتت التدخل السياسي في المجال الحقوقي، فالحكومات دائمًا تسعى إلى تقليص دور المجتمعات المدنية والتوسع الذي تتوسع من خلاله في المجتمع من أجل المطالبة بالحقوق المدنية أو حقوق المجتمع المدني. وهاتان النقطتان فيهما مسح عام للورقتين، وربما أنني لم استطع أن أقرأهما كلهما، ولكن هذا جزء من القراءة.

النقطة المتعلقة بالنقد، وجدت أن هناك قصورًا من ناحية قراءة المجتمع الخليجي وتطوره عبر... بالذات في القرن العشرين. وأعني في هذه القراءة التاريخية هو التحول من المجتمع التقليدي إلى الدولة الحديثة، لأنه مع ظهور النفط ومع الاستقلال، كان مشروع الدول الخليجية هو الانتقال من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة في أشبه ما يكون بمايكروويف تاريخي سريع جدًا، والجميع كان في ركض من أجل تحقيق هذا الأمر. فلا نحن بقينًا دولة تقليدية ولا صرنا دولة حديثة، وإنما شيء في المنتصف أقرب ما يكون كما يصفه الدكتور خلدون النقيب «بالدولة التسلطية». وما زلنا في هذه المرحلة ولم نخرج منها بعد، ولكن يبدو أننا في إرهاصات تحدث ولم نخرج منها.

مرتبط بهذه النقطة هو نقطة أن المجتمع التقليدي ينقسم إلى مجتمع البادية ومجتمع الحاضرة. وكان هناك توزيع أدوار وانسجام وتفاهم، ومع الدولة الحديثة فإن مجتمع الحاضرة تقريبًا ابتلع مجتمع البادية في الحقيقة وأدخله ضمن الحدود الجديدة. ولكن المشكلة أن مجتمع الحاضرة لم يهضم مجتمع

البادية، والآن نجد ردة فعل مجتمع البادية في الجيل الثاني والثالث الذي يريد أن يثبت نفسه في مجتمعاتنا الخليجية. وما هذه المظاهر التي نراها اليوم إلا جزءًا من هذا الأمر. لذلك لا نستطيع أن نحلل الظواهر الموجودة بمعزل عن الوعاء الاجتماعي الذي تعيش فيه منطقة الخليج.

النقطة الأخيرة هي أيضًا نقد، ويشير جزء منها إلى ورقة الدكتور الدرازي فيما يتعلق بتدخل الخارج في الداخل. تدخل الخارج في الداخل في منطقة الخليج ليس بالأمر الجديد، وإنما هو أمر قديم. ولكن الأمر الجديد هو خروج البعض من الداخل للاستقواء بالخارج أو للاستنجاد بالخارج. وربما أن قضية الاستقواء بالخارج كانت موجودة في فترات سابقة قبل مرحلة الثمانينيات، ربما كانت في السبعينيات والستينيات وأقدم يمكن، أما الآن نجد الاستنجاد بالمؤسسات الحقوقية من أجل تثبيت بعض الحقوق في داخل المجتمعات الخليجية.

هذه نقطة في الحقيقة يجب أن ننتبه إليها، وسأضرب مثالًا بالكويت، وأنا في النهاية من الكويت وأقدر آخذ راحتي في الحديث عن الكويت. كنا نتحدث دائمًا بأنه ليس لدينا لاجئ سياسي خارج البلد، وهذا الأمر كنا دائمًا نفتخر به، اليوم نحن صراحة تقريبًا بلعنا كلامنا الذي كنا نقوله، وهو أمر صراحة لا يشرف. ضيق الأفق الموجود حاليًا في التعامل مع... أقول للمخالفين سياسيًا مهما كانوا فهم مخالفون سياسيًا وأن يستدعي الأمر إلى أحكام على تغريدات تصل إلى عشرات السنوات، وهم موجودون الآن في الخارج ولديهم منابر وسائل التواصل الاجتماعي ويتحدثون فيها. جزء منهم في لندن وجزء منهم في هولندا وطبعًا جزء منهم وخاصة السياسيين موجود في تركيا. وهذه ظاهرة جديدة ما كانت موجودة في السابق بهذا الشكل. ولذلك يجب أن نطرح ونناقش هذه القضية، لأنها قضية مهمة. تكلمت فقط عن الكويت، وأظن بقية الدول أنتم تعرفون الأحداث وما يحدث وما زال يحدث الآن في باقي منطقة الخليج. وشكرًا.

مداخلة السيد مصطفى:

طبعًا هناك بعض النقاط التي يجب أن ننظر إليها قبل مناقشة مسألة حقوق الإنسان وهي التركيبة السكانية في منطقة الخليج. عن أي حقوق نتحدث عندما نتحدث عن مدى فهم المجتمعات الخليجية لحقوق الإنسان ومدة تفهّم الجاليات التي تعيش في المنطقة حقوق الإنسان. عندما أناقش قانون الأطفال أو قانون المرأة لدي ٩٠٪ على سبيل المثال في دولة الإمارات العربية المتحدة لديهم ثقافة مختلفة جدًا عن ثقافة الإماراتي عندما ينظر إلى مسألة حقوق الإنسان. على سبيل المثال، شواطئ الإمارات مليئة بنساء يلبسن البكيني، وعندما تأتي إماراتية وتلبس بكيني فإنك تجد خمسين إماراتيًا قد رفع عليها قضية والمحكمة تحكم عليها بالسجن. وبالتالي، مدى فهم المجتمع الإماراتي ومدى مواكبة هذه القوانين بين الإماراتيين أو بين الخليجيين وبين الجاليات التي تعيش في دول الخليج. وهنا شقان: الشق المتعلق بالحقوق العامة وهي حقوق العمال وحقوق الأطفال وحقوق المرأة وغيرها والحقوق السياسية. وأعتقد أن الحقوق السياسية هي المسألة الوحيدة التي يتحدث بها الإماراتيون ولديهم صراع كبير في هذا الجانب.

كل فئة تحاول أن تقضي على الآخر بمنطق «سأخبر الوالد عنك بما فعلت». الليبرالي يحاول أن يقنع الحاكم أو الفئة السياسية بأن هذا الإسلامي أو السلفي ضد حقوقنا، وهو يمارس الفعل نفسه. هذه الثقافة لم تأت في الدول الملكية فقط، وأثبت الربيع العربي أنها موجودة في أغلب الدول الجمهورية أيضًا. وبالتالي، كيف ننظر إلى هذه المسألة في ثقافة عامة.

الفترة الماضية كانت محزنة جدًا... عشر السنوات الماضية حتى في نقاشات قوانين الإعلام أو قوانين حقوق الإنسان. كنا دائمًا ننظر إلى تأجيل أية مناقشة تتعلق بمسألة الحريات أو قانون الإعلام إلى ما بعد ٢٠٢٠ لننظر هل

الفترة ستكون سياسيًا فيها عديد من الصراعات، وبالتالي، نقوم بتأجيل هذه القوانين أو عدم تشديدها، لأننا في الحقيقة لاحظنا أن كل البرلمانات الخليجية وكلما ورد إليها قانون يتعلق بالحريات تزيد تشددًا عن وزراء الداخلية أو وزراء الإعلام وغيرهم. وبالتالي، هذه الفترة هي فترة يجب ألا نناقش فيها الحقوق الإعلامية وغيرها، وننتظر فترة رخاء وحينها تكون الحكومات هادئة وأجهزة الأمن هادئة ويمكن أن ندخل في صراعات جديدة معها. وشكرًا.

مداخلة الدكتورة ريما:

شكرًا.. أنا سأطلق نقاطًا وأترك لكم مجالًا للتفكير في هذه النقاط. في بحثنا هذا؛ هل نحن نبحث عن حقوق الإنسان في الخليج أم حقوق الإنسان الخليجي؟ وما هي الأوراق والجدلية فيما بينهما؟ هل توجد فجوة أم هناك تواصل؟ وأنا من البشر... الناس لأنني أؤمن بحقوق الإنسان ككلنا مثل بعض، وكلنا بشر. ومثلما كنت أحب الفيديو الذي يظهر طالباتي دون أن أدرسهن، كن تحت عناوين من هؤلاء (Who are they?) من هم خدم المنازل؟ هم نحن (They are us). كيف يكونوا نحن (How they are us?). وأظهروا كلنا بشر. هل الحقوق تنفصل؟ وأين تنفصل وأين تتواصل؟

في بحثي... ونقطة، في رأيي أن الخليج أكثر مجتمع معولم اليوم على وجه الأرض. لماذا؟ لأن العولمة تعيش معنا... فيما بيننا وفي أسرنا. من المفاهيم (Concepts) التي طورتها هو العائلة المعولمة من الداخل. دائمًا العولمة من الخارج، ولكن في الخليج توجد عولمة من الداخل وعولمة من الخارج. وهنا أفكر وأدعوكم للتفكير معي بقضية الحقوق. عندما نفكر، هل نود أن نفكر دائمًا بأننا لا نملك حقوقًا ونريد هذه الحقوق من الخارج أم نفكر بأننا نحن نصنع حقوقنا؟

جاء الكلام في الأوراق عن التنظير والتجارب، وأنا ربما من أكثر الأشخاص في مجال العمالة المنزلية في دول الخليج من شعرت وخضت في كم التجارب التي شعرت من خلالها أن المنظمات العالمية ومنها منظمة العمل الدولية (ILO) التي كتبت لها ورقة عن العمالة المنزلية، وقيل لي: إنها لم تنشر بعد لأفاجأ بعد فترة وأنا... ماذا سيحدث بهذه الورقة، لأفاجأ بأن هذه الورقة وصلت إلى الإمارات... إلى المسؤولين، وكانت تصل عبر سفيرة دولة الإمارات إلى المسؤولين، ووصلتني بطريقة غير مباشرة. وهنا لنفهم من تجاربنا... وأقول أنا من تجربتي الشخصية: كم أشكر الظروف الإنسانية التي وضعتني في إطار أن أعمل على العمالة المنزلية، لأن الوعي الذي اكتسبته خلال هذه السنين عن العمالة المنزلية ساعدني في خلق أفضل فسحة آمنة في منزلي وأسرتي. وأقف هنا.

يعلق السيد مصطفى بالقول: توضيح للأستاذ عامر؛ طبعًا هو قال ٨٠٪ عمالة في السعودية... أبدًا، أنا أدعوه إلى السعودية ويشاهد المراكز التجارية والعمالة والمطاعم والفندقة كلها سعودية. كنا نقول: إن البحرين فيها نسبة من أهل البلد يديرون الفنادق، والآن تذهب إلى السعودية... في الكويت، ولا كويتي يعمل، بينما في السعودية الفندقة كلها سعوديون والمطاعم الصغيرة والمقاهي يديرها شباب سعوديون، ولمعلوماتكم فهم خريجو جامعات. أكثر المقاهي الجديدة في السعودية يديرها شباب سعوديون، والبزنس (Business) فود (Food) المطاعم الصغيرة التي جاءت من الخارج وجاء بها الشباب يديرها سعوديون بنسبة ١٠٠٪، والمطاعم في الأحساء كلها سعودة، ومن الممكن أن نسبة ١٠٪ عمال في المطاعم.

مداخلة الدكتور إبراهيم:

أسعد الله صباحكم بخير خير... ما سأتحدث عنه هو تعقيبًا على ما ذكره الأخ عامر التميمي، وأيضًا أشكر الأخ مصطفى لأنه عاد عليها. أود أن أتحدث إلى جانب... دائمًا أتحدث عن جمعيات حقوق الإنسان كمؤسسات مجتمع مدني وأنها فشلت فعلًا في الوصول إلى تحقيق إنجاز في الدفاع عن حقوق الإنسان. أعتقد أن هذه المهمة أو هذه الرسالة لا أحد يناقشها، لأنها جدًا مهمة، ولكن مواجهة السلطة هي التي جعلتهم يخفقون إلى حدّ ما، ونعتقد أنه يجب ألا ينظروا إلى الجمعيات بأن دورها فقط مواجهة السلطة للدفاع عن حقوق الإنسان، ولهم أيضًا دور ثانٍ لا يقل أهمية وهو التوعية بحقوق الإنسان، ونتحدث دائمًا عن ثقافة حقوق الإنسان.

الجانب الآخر له ارتباط بما ذكره الأخ مصطفى عندما أشار إلى من تلبس البيكيني الأجنبية والإماراتية. كنا في مجتمع الخليج على بساطته نعيش على ثقافة القيم الأخلاقية وإن كل سلوكياتنا سترتبط بالأخلاق. أنا أعتقد أن مجتمع الخليج مع تعقيده كما ذكروا بأننا وصلنا إلى حالة العولمة كما ذكرت الدكتورة ريما. نحن لم نعد بحاجة إلى القيم الأخلاقية، نحن بحاجة إلى القيم القانونية. بمعنى أن تُسن قوانين في حقوق الإنسان. طبعًا لا يكفي سنّ هذه القوانين، والقوانين تحتاج ثلاثة أشياء من أجل أن تصل إلى... أو تؤتي ثمارها: (١) قضية الوعي، الوعي بالعلنية، أي أن هذه القوانين يجب أن تكون معلنة ومعروفة لكل الناس، وهذا الجزء طبعًا غير موجود و(٢) قضية الوضوح في مفهومها؛ معظم القوانين حينما تُسن فإنها تُسن بلغة قانونية معقدة إلى حدّ ما ولا يستطيع أن يفهمها الإنسان البسيط لكي يستفيد مما فيها و(٣) قضية التطبيق، والتطبيق هو أن نعلن ما تم من عقوبات. إذا كان لدينا قوانين ليست معروفة وليست مفهومة وليست مطبقة، فهي مثل عدمها. وبالتالي،

نحن بحاجة إلى زيادة الوعي القانوني بقضايا حقوق الإنسان. وشكرًا.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: شكرًا دكتور... أنا أود أن أعلق على ريما؛ لا أعتقد أننا نناقش موضوع حقوق الإنسان الخليجي بقدر ما نناقش موضوع حقوق الإنسان، لأن اسم ندوتنا «حقوق الإنسان والمجتمع المدني في دول مجلس التعاون» ولم نتطرق إلى الإنسان الخليجي، ولم نصغره، بالعكس نحن كبرنا الموضوع....

مداخلة الدكتور سعد:

أنا في الحقيقية أود أن أتحدث عن ملاحظة لاحظتها من أغلب الزملاء هي في شكلها نقد للأوراق المقدمة، لأنها لم تتناول كذا... ولم تتناول كذا... وأعتقد أنه لا يمكن لأي باحث أن يقيم ندوة أو دورة خلال يوم واحد ويغطي كل هذه الموضوعات التي طرحت. الأوراق محدّدة في موضوعات معينة، ويمكن أننا تكلمنا مع مدير المشروع في أننا نريدها أن تكون في الشكل العام لأنه إذا فتحناها للتفرعات ستدخل في خمسين أو ستين تفرعًا، وهذا لا يمكن تغطيته في جلسة واحدة.

هناك أشخاص يركزون... المفروض... لماذا لم نركز على التجارب ومنهم من يقول موضوع الطفل... ومنهم من يقول ما أخذنا... ولم نركز على موضوع الإنسان ومنهم من يقول لم نركز على كذا... هذه الأوراق لا تستطيع أن تقدم أفضل مما قدمته. أنا في الحقيقة أشكر مدير المشروع مرة أخرى وأشكر الإخوان الذين قدموا هذه الأوراق لأنه ليس بالإمكان أفضل مما كان في الحدود الزمنية المتاحة لهم والوقت المحدد لهم.

الدكتور باقر أمس قال أن موضوع حقوق الإنسان أصبحت تخصصًا، ولم يعد بالإمكان أن يأتوا بشخص ليتولى حقوق الإنسان. هناك من تخصص

في الطفل والمرأة والتعليم والصحة...الخ. هذا التعدد الكثير في مجال حقوق الإنسان، يصعب على أية ندوة محدودة الزمن كهذه وعلى مدير مشروع وعدد من الباحثين أن يلبوا كل الرغبات. هذه طموحات، ونشكركم لأنكم أثرتموها، وأعطيتم بعدًا أكبر إلى أن موضوع حقوق الإنسان يمكن أن نتناوله من أكثر من جانب. ولكن مرة أخرى أعتقد أن مدير المشروع والأوراق التي قدمت هي كانت أفضل مما قدم، وابتعدوا عن التفرعات هذه، لأن التفرعات لن يكون لها حدود.

يمكن هناك حاجة واحدة كنت أتمنى أن تكون موجودة وحتى لو يشار إليها بشيء من الإضاءة القليلة وهي العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية، لأننا منتدى تنمية. وأعتقد أننا لم نتناول موضوع حقوق الإنسان لأننا حقوقيون أو نهتم بالموضوع لذاته، وإنما كنا نهتم بالموضوع لمحاولة مدى تأثيره في التنمية. هل حقوق الإنسان إذا احترمت ووجد لها منظمات ترعاها وتهتم بها تسهم في التنمية أم لا؟

طبعًا كلكم متفقون على أنها حقوق أساسية ولا يستطيع أحد أن يستغني عنها، ولكن أيضًا يمكن أن تكون عائقًا في التنمية عندما لا يكون هناك اهتمام أو إهمال أو شيء من هذا القبيل. وهذا ما كنت أتمنى على الأقل في الخاتمة من كل ورقة أن يشار إلى مثل هذا الموضوع.

الموضوع الآخر والأخير هو موضوع الإعلام. ليس لدينا إشكالية في المنتدى على أن يكون المنتدى مفتوحًا للإعلام. ويمكن تجاربنا مع الإخوان في البحرين؛ كل الصحافة تحضر وتجري مقابلات وُتعد تقارير...الخ. نحن طلبنا من الأخ مصطفى أيضًا أن يُعد في آخر المؤتمر تقريرًا كاملًا (بيان صحفي Press Release) ويرسله إلى الصحفيين بحيث يعرفوا ما الذي يحصل في المنتدى.

نقطة أخرى ثانية، اتفقنا أيضًا في اللجنة التنفيذية على أنه يمكننا أن ندعو، نوجه الدعوة لعدد من الصحف في أي مكان ومن يحضر الله يحييه. ليس لدينا حاجة نخفيها أو شيء نخشى منه، لأن نحن عبارة عن منتدى تنمية ولسنا حزبًا سياسيًا حتى يقول الإنسان: إن أعماله يجب أن تكون مغلقة أو مقفلة. أحببت أن أوضح هذه النقاط وشكرًا.

مداخلة الدكتور عبد الخالق:

قبل أن أحضر إلى المنتدى راجعت تقرير أمنستي انترناشيونال (Amnesty International)، وعندهم تقرير سنوي يسمونه ريجنال ريفيو (الاستعراض الإقليمي Regional Review)، كما أعتقد - أبو صقر - وهذا الريجنال ريفيو يعطي صورة واضحة سنوية عن انتهاكات حقوق الإنسان في كل منطقة من المناطق في العالم. راجت التقرير لسنة ٢٠١٩ عن منطقة «المينا» (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA) والذي يشمل المنطقة من إيران إلى المغرب وموريتانيا. أريد أن أعرض لكم سريعًا أبرز ما لفت نظري شيئين: ما أبرز خمس دول خلال ٢٠١٩ كانت الأكثر انتهاكًا لحقوق الإنسان في منطقتنا نحن الشرق الأوسط؟ خمس دول الأكثر انتهاكًا: (١) إسرائيل و(٢) مصر (٣) إيران و(٤) العراق و(٥) سوريا. أفرحني أنه لا توجد دولة خليجية واحدة بين الدولة الخمس الأولى الأكثر انتهاكًا. هذا لم يفاجئني، ثم اطلعت على خمس دول التي شهدت تحسنًا... هذه كلمة مهمة، شهدت ليس أقل، ولكن شهدت تحسنًا في أوضاع حقوق الإنسان في هذه المنطقة التي تعنينا، واسمعوا من هذه الدول الخمسة مهمة جدًا بالمناسبة كمعلومة في سياق حديثنا: (١) المغرب و(٢) قطر و(٣) الإمارات و(٤) تونس و(٥) السعودية.

ثلاث دول من ٢٣ دولة في الشرق الأوسط التي شهدت تحسنًا في أوضاع حقوق الإنسان، ثلاث منها هي دول خليجية الآن، بكرة يمكن ينتكسون أو الله

يعلم، ولكن المهم أن السعودية والإمارات وقطر، ولم يكن بينها عمان، ولم يكن بينها - يا جماعة - الكويت، ولم يكن بينها البحرين (تعليق من أحد الأعضاء: ما مدى المصداقية؟) ويستطرد الدكتور عبد الخالق: أمنستي انترناشيونال عضو موجود ومصداقيتها في التقرير - أبو صقر- أكثر منظمة حقوقية في الدنيا مصداقية ودقة هي أمنستي انترناشيونال وليس هيومن رايتس ووتش، بالمناسبة. مدى دقتها؛ أبو صقر موجود وهو عضو وكذا. طيب، أنا وددت أن أقول لكم كمعلومة.

الملاحظة الثانية: دائمًا نحن في جلستنا الأخيرة وفي منتدانا عمومًا، أطرح بعدما أستمع للإخوان وكذا، ما الشيء الذي يبقى بعد أن نستمع لكل هذه الأوراق وكل هذه المناقشات وكل هذه الجلسات ما الذي يبقى في وعي كل واحد منا وما نخرج به وندفع ونحمل رسالة؟ وهذه مهمة جدًا، لأن لقاءنا ليس عبثًا، ولقاؤنا... لو كل واحد منا خرج خلال أربعين سنة، لو بعد كل لقاء خرجنا برسالة واحدة أو بفكرة واحدة أو بشيء واحد في قلوبنا أو في عقولنا أو في وعينا، فما الذي سيبقى في خاطري أو قلبي أو قلوبكم ربما بعد الاستماع إلى كل هذه الأوراق والنقاشات والجلسات؟

أنا شخصيًا على الأقل أصبحت أكثر وعيًا في موضوع حقوق الإنسان... أكثر وعيًا وأكثر تثقيفًا إن صح التعبير، وأرجو أن تكون هذه الرسالة التي نحملها. ولكن أيضًا، هل أصبح أحدنا أكثر رغبة في أن يكون ناشطًا حقوقيًا ويدفع الثمن مثلما الآخرون يدفعون الثمن؟ هذه خطوة جدًا متقدمة، بالمناسبة.

حسنًا، عندي سؤالان أطرحهما على مدير المشروع: (مازحًا...) أبو صقر؛ أنائم أنت؟ انظر إلي على الأقل يا أخي وأفرح بي (رد من الدكتور غانم النجار...) ويستطرد الدكتور عبد الخالق: أتدري ما الذي ينقص هذا اللقاء وكنت أتمنى أن تقترحه أنت ولم تقترحه علينا؟ أن يكون في الجلسة الأخيرة

ثلاثة أو أربعة من نشطاء حقوق الإنسان، ويأتون بشهاداتهم من دول الخليج... ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة، كيف يتعامل هؤلاء مع وضع حقوق الإنسان؟ وما هي الصعوبات؟ وما الذي يتعرضون له؟ على أساس نحن أيضًا نتفقه. هل بالإمكان الآن قبل الاختتام أن تختار أنت اثنين أو ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان - إن كانوا موجودين - لكي يطلعونا على أصواتهم. نريد أن نسمع أصواتهم وما يتعرضون له من نجاحات ومن إخفاقات، هذا رقم واحد.

ثانيًا وأخيرًا، أنا في الحقيقة أتمنى منك - أبو صقر - أن تأخذ بعين الاعتبار أنه بالفعل نحن نتحدث عن حقوق الإنسان عمومًا، ولكن ما هو غائب هو حقوق المواطن الخليجي. أنا جدًا أعتقد... هذا لا يمنع أن هذه عنصرية أو ضد حقوق الإنسان أو أن حقوقنا تختلف، ولكن بالفعل هناك خصوصيات للمواطن الخليجي. فهل بالإمكان تنظيم ندوة مغلقة أو صغيرة مثلما نعمل أحيانًا في منتدى التنمية... جلسة تخصصية نسميها، فقط عن حقوق المواطن الخليجي؟ وهل حان وقت تأسيس جمعية خليجية لحقوق المواطن الخليجي؟ وأتركك بسلام وشكرًا.

مداخلة الدكتور غانم:

بالطبع، ممكن أن يصير شيء عن حقوق المواطنة الخليجية ويعتمد على المرجعية (Terms of Reference)، وماذا نقصد بالمواطن الخليجي بما في ذلك عدم سحب جنسيات المواطن الخليجي، وهو موضوع خطير تصاعد في الفترة الأخيرة بشكل كبير. دعك من منح الجنسية؛ أنا لست ضده، فقط يكون على أسس. منح الجنسية موضوع... لكن ما في... بالعكس، اتفق معك، لأن الموجود على مستوى الخليجي... المهم أنها لا تتحول إلى موضوع عنصري. تتحول إلى موضوع حقوق ولا تتحول إلى عنصري، بمعنى الشيء بضده، بمعنى أن هؤلاء أغلبية وأكلونا، ودعونا نعمل على... إذا كانت هناك مرجعية (Terms of Reference) واضحة، بالعكس... بل إنا أتصور أنها مهمة.

أحاول أخرج من... موضوع المقاييس هذا نقاش صار لنا ثلاثين سنة نتناقش فيه. المنشط الوحيد في العالم الذي لا يؤمن بالمقاييس... تجد حرية تعبير وتجد حرية كذا، وعليها ملحوظات، والفساد، والشفافية الدولية (Transparency International) يضعون مقاييس وهذه دولة أولى ودولة ثانية إلا بحقوق الإنسان. هناك رفض لوضع مقاييس، لأن ما يحدث بحقوق الإنسان متشعب وهناك أشياء غير ظاهرة، وبالتالي، لا تستطيع فعليًا أنك تقيس أن هذه الدولة متقدمة في حقوق الإنسان أو غير متقدمة في مجال معين، ولكن في موضوع الحقوق الإنسان طبعًا عليه ملحوظات.

أظن أننا... ودعوني اطلع من الدائرة الخليجية إلى الدائرة العالمية. هناك مشكلة... وأنا أتكلم من خلال متابعة، وأتابع وحضرت استفتاء اسكتلندا للخروج من بريطانيا، المملكة المتحدة، وحضرت كتالونيا. هناك أزمة في الدولة القومية التي خرجت لنا في القرن السابع عشر... فيها مشكلة. هذه الدولة عاجزة عن الاستمرار، ولذلك نجد الآن أي واحد منكم يذهب إلى كاليفورنيا بعد ظهور السيد ترامب وسياساته خلال ثلاث سنوات، وهذه كانت مفاجأة بالنسبة لي، أينما تذهب ستجد علم جمهورية كاليفورنيا (California Republic) يعني النزعة الاستقلالية في كاليفورنيا.

طبعًا، حين تذهب إلى اسكتلندا، وحضرت الاستفتاء نفسه، وقابلت وذهبت مع الفريقين الذي مع الاستقلال والذي ضد الاستقلال، حيث يطرقون الأبواب وأسمع الناس، وأنا كنت أجري بحثًا على الموضوع وأرى أزمة الدولة. وجدت أن هناك ثلاث وعشرين أقلية في أوروبا، وعندهم منظمة موجودة في بروكسل اسمها «منظمة الشعوب الأوروبية»، وكلهم يطالبون بالاستقلال. هذا ليس في منطقتنا، وليس في المناطق المتداعية. هناك أزمة تواجهها الدولة القومية.

حقوق الإنسان ظهرت ليس كقيم عامة... القيم العامة موجودة كالخير والإحسان ومساعدة الفقير ومساعدة المظلوم، وهذه قيم موجودة أتت بها الأديان أو أتت بها العقائد المختلفة. القصة ظهرت... متى ظهرت حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان معرفة كما نعرفها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأن غيرها عام؟ ظهرت بعد حرب عالمية في الميثاق وفي الإعلان. تجد في المقدمة الخاصة بالإعلان كلامًا كثيرًا عن الحرب، وظهرت عندنا مبادئ جديدة اسمها «الإبادة الجماعية» وهذه القيم العامة شيء، والقيم الخاصة داخل الدولة شيء آخر. صارت هناك مسؤولية للدولة ليس فقط أن تنشئ نظامًا اقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا، وأيضًا عليها أن تقدم وتحترم حقوق هذا الإنسان داخل البلد سواء كان مواطنًا أو غير مواطن.

ما أشاهده وألاحظه الآن خلال عشر السنوات الأخيرة أو أقل بقليل، أصبح ما يسمى... بالإنجليزي شيء وترجمته بالعربية لا تصلح، ولكن يمكن أن اسميها «السياسات الانتمائية» أكثر، وصار هناك انغلاق في الدول أكثر. فتجد رابطة الشمال في إيطاليا تنظر بدونية بأسوأ مما تتخيلون، ونبرة الكراهية زادت، والكراهية عدو قاتل بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان عندما تتأصل الكراهية. تأتي الكراهية ضمن اضمحلال الدولة وضعفها، والأوروبيون أدركوا ذلك وحاولوا أن يتخطوا ذلك، لذلك هم حزينون على خروج بريطانيا، وخرجت بريطانيا بالدرجة الأولى بدوافع عنصرية. بالدرجة الأولى حنين للماضي، وهذا طبعًا ممكن أن نعقد حوله حلقة نقاشية «كيف خرجت بريطانيا؟» لأنه تعطينا درسًا.

نحن، طبعًا، في الخليج غير قادرين على تكوين منظمة ونحن المفروض أننا (حبيّبة) قليلًا، وغير قادرين على تكون منظمة ذات فعّالية التي هي مجلس التعاون. نحن نجحنا أن المرور يكون بالهوية، وهذا أمر طيب، ولكن غير هذا ما استطعنا، وخلال فترة وجيزة حصل خلاف، والخلاف هذا لن يظهر بتفاصيله، ولكن معناه أنه توجد هشاشة في الوضع.

بريطانيا بقيت ثلاث سنوات وهي تناقش كيفية الخروج من الاتحاد الأوربي وما استطاعت، لأن النية القانونية قوية جدًا والتكاليف عالية جدًا، فظلت بريطانيا ومع ذلك نبرة الكراهية زادت فيها. جزء من خروجها من... صراع الكراهية مع فشل الدولة القومية وأيضًا القيمتان الآن المنتشرتان تؤثران في المجتمع الدولي وهما الكراهية والكذب. أصبح الكذب ظاهرة أساسية في صياغة المشروع... أي مشروع. عليك أن تكذب ويساعدك في الكذب وجود وسائل التواصل الاجتماعي (سوشيال ميديا Social Media). وسائل التواصل الاجتماعي (سوشيال ميديا) الآن... كنت أنا في تكنولوجيا المعلومات (آي تي IT) من فترة قريبة على أساس أن نؤسس شيئًا لمكافحة الكذب في إم آي تي (Massachusetts Institute of Technology) وهارفارد، جلسنا مع مجموعة من المتقدمين في هذا المجال، وإن شاء الله نستطيع... أنا أقول: إذا كان المنتدى يود أن يتكلم عن هذه الظاهرة، لأن هذه الظاهرة بدأت تفتنا. نحن في كل يوم نتداولها ونعيدها ونكررها ونحكم بها على الآخرين، ونحن في النهاية... أنا عملت تجارب مع طلبتي في الجامعة. دائمًا أطرح موضوعًا وأقول لهم: ما رأيكم بالموضوع؟ وأجد أنهم مصدقون مع أنه كله كذب... كله كذب وهؤلاء طلبة جامعة وعلوم سياسية والمفروض يكون عندهم حدّ أدنى من الإدراك.

هذه مسائل قاتلة ستؤدي بالضرورة إلى مسألة رفع نسبة الكراهية وعليه انتهاكات حقوق الإنسان؛ كيف قسمتنا البحرين وكيف قسمتنا سوريا وكيف قسمتنا كلها بكلام ثلاثة أرباعه كذب، ولكن تبنيناه. كان عندي أحد طلبتي... رأيت كيف مات في سوريا، قُتل في سوريا وهو شاب بسيط لا هو متدين. سألت صديقه وقلت له: «عظم الله أجرك، كيف هذا الشاب...؟» قال لي: «والله لا أعرف، بقي جالسًا ثلاثة أسابيع في السرداب عندهم في البيت فقط يشاهد الفيديوهات عن المجازر التي تجري في سوريا». قالت له: «ولكنّ

جزءًا منها غير صحيح، ليس كلها صحيحة... هناك ناس...» قال لي: «هو تأثر...الخ ودبر أموره وسافر إلى سوريا وقاتل ومات هناك». ليس له خبرة في القتال، وأنا فقط أعطيكم مؤشرًا لواحد بسيط جدًا كيف هذا الموضوع يقتلنا.

هذا تأثيره في موضوع... الآن كيف نؤثر وكيف نحكم على التأثير؟ مثلًا، صار الحديث عن... هل تؤثر حقوق الإنسان؟ هل...الخ وما هو التأثير؟ التأثير نحكم عليه بأن شخصًا أطلق تغريدة (Tweet) وأصبحت الأكثر تداولا (Viral) وما لها أساس من الصحة، وصارت الأكثر تداولًا أو هذا لديه في حسابه مليونا شخص... وهكذا أصبحنا نحكم على التأثير. أقول: إن المجتمعات... أمريكا تعيش حالة انقسام حادة جدًا وأوروبا تعيش حالة انقسام حادة؛ انظر إلى هنغاريا وإيطاليا وإسبانيا، وهذه دول وضعها جيّد والمفروض أنها متقدمة، ميانمار... مشكلة البدون، وساعات أتكلم هنا عن البدون، ميانمار هي مشكلة بدون، والميانماريون إن جاز التعبير... أون سان سو تشي أخذت جائزة نوبل في السلام وحقوق الإنسان، والآن هي تدافع عن النظام المجرم. وبالتالي، هناك قصص تجري ونحن لا نعطيها أهمية. أنا بودي أن المستقبل هو لموضوع البيئة، وهو أصبح الجهة الجامعة. الآن التغيير المناخي (Climate Change) هو (١) حقيقي و(٢) له أنصار وتستطيع الناس أن تنخرط فيه، وهو من قضايا حقوق الإنسان، وهو من القضايا الأساسية للحق في بيئة. وحقوق الإنسان لأربعة أجيال؛ الجيل الأول: مدني سياسي، والجيل الثاني: اقتصادي اجتماعي ثقافي، والجيل الثالث: البيئة، والجيل الرابع: الحق فيما تفضل به الدكتور... الحق في التنمية. وبالتالي، الموضوع ليس الخليج؛ الخليج بالضبط كما قال أبو محمد عامر التميمي: دول الخليج دول غريبة على التاريخ، ومثلنا فقط بروناي، قريبه منها فقط في العالم كله، ولا توجد دول ما تدفع ضرائب وأنت في الوقت نفسه غني. الموضوع أكيد سيتأثر بقضية

حقوق الإنسان، ويمكن أن نجد موضوعًا في المستقبل، وكل الاقتراحات التي قيلت ما عندي مانع. وشكرًا.

مداخلة السيد فهد الناصر:

الحقيقة هناك أصوات تحدثت عن المجتمعات المتغيّرة ومجتمعنا الخليجي، وأنا دائمًا أؤكد أن مجتمعاتنا الخليجية هي مجتمعات متحولة وليست حديثة، كما هو الحالة في المجتمعات الأوروبية وليست تقليدية كما هو الحال في السابق قبل مائة سنة في هذه المجتمعات. نحن نعيش عصر التحول ومجتمعنا تحولي. إذًا مؤسساتنا جميعها مؤسسات تحولية، وهذا الكلام يجب أن نأخذه بعين الاعتبار، لأن هناك تفاصيل ودقائق كثيرة ربما لا أجد مجالًا لذكرها، ولكن يمكن أن نأخذ مثالًا واحدًا وهو الأسرة. الأسرة عندنا في المجتمع الخليجي لا شك أنها أسرة تحولية تجمع بين النمطين؛ نمط حديث ونمط تقليدي، وهذا وارد وقد وضع له العلماء في مجال علم الاجتماع العائلي أيضًا مواصفات وما في مجال لذكرها، ولكن نؤكد التحول؛ تحول هذه المجتمعات.

استمعت بالأوراق أمس واليوم الحديث ومرت على في الحقيقة مفاهيم كبيرة؛ تنفيذ سياسات حقوق الإنسان وترسيخ قيم حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان واقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها. ما هذا؟ منظمات المجتمع المدني الحقيقية والمهتمة بحقوق الإنسان لم تستطع القيام بهذا بمفردها. اقتراحي من هذا المنتدى أن يتم تشكيل وامتداد للحديث المؤسسي. هناك أصوات طالبت بتأسيس هذه الأفكار من خلال وزارة حقوق الإنسان. مجتمعاتنا الخليجية ودولنا الخليجية ليس فيها، وهناك بعض الدول العربية التي لديها وزارات حقوق إنسان.

أنا أرى أهمية تأسيس هذه المنطلقات وهذه المفاهيم من خلال وزارة لحقوق الإنسان، وخاصة أنني شخصيًا سمعت من مسؤول في الدولة يقول: إن هناك ضغوطًا على دولة الكويت لتأسيس أو إظهار وزارة حقوق الإنسان في أسرع وقت. عندكم مشكلات في حقوق الإنسان من قضايا البدون إلى قضايا الوافدين... الخ. أنا أتصور بأنه لن تتأتى أي نجاحات في هذا المجال إلا من خلال العمل المؤسسي الذي طالب به زملائي وهو وزارة لحقوق الإنسان. أيضًا تطرقوا إلى الإعلام، وهناك أنا أتصور أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أمر مهم ولا يمكن تجاهله، وهناك اجتهادات فردية من قبل المشاركين في تويتر وغيره، ولكن يجب أن تكون مجاراة لوسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مؤسسية وشكرًا.

مداخلة السيدة منى:

لي تعليق سريع على ما طرحه أو أشار إليه بالأحرى الأستاذ عبيد العبيدلي. ذكر بأن هناك مصادرة لحقوق الإنسان لدى المعارضة، وأنا عندي فيها وجهة نظر. من يصادر هذه الحقوق هو عنده سلطة اتخاذ القرار ولا أعتقد - كما يقولون إفتاء من عندي - أن المعارضة لديها سلطة اتخاذ القرار بحيث إنها تصادر هذا الحق. على العكس، الطرف الآخر من يملك سلطة اتخاذ القرار هو من يصادره. أيضًا لا اتفق معه - ولو أن هذا ليس موضوعنا ولكن من المهم جدًا أن الشخص يرد على هذا الرأي - لا اتفق معه في مسألة طرحه أنه عندما نمنع الهاتف والموبايل وجلوس الأطفال لساعات طويلة أمام شاشة التلفاز بأن هناك مصادرة لحق الطفل. اليوم على العكس... وأنا أظن أن نتائج المسح أو ما تحدثت عنه مع الأسف أنها غير دقيقة. بمعنى، لو سعت عملية المسح على المجتمع ستجد العكس.

ستجد أن أطفال اليوم يقضون أغلب أوقاتهم على التلفون، ومع الأسف الشديد أن أطفال في عمر الشهور وفي عمر السنة نراهم في المجمعات وفي البيوت حينما نذهب حاملين الموبايلات. وهذا كما أعتقد انتهاك لحق الطفل وليس محافظة على حقه. الطفل في أثناء جلوسه أمام هذه الشاشة قد يصاب بإعاقات بصرية وجسمانية، وأنت تحرمه من الخروج إلى الفضاء والطبيعة والحدائق. صرنا لا نجلس مع أطفالنا ولا نتحدث معهم وصامتون طوال الوقت ولا نجيد سرد الحكايات والقصص التي تطلق خيالهم.

أعتقد – وأنا أتكلم بحرقة لأنني جدة وعندي أحفاد وأحاول أعوضهم في هذا الجانب – أظن أنه يجب أن نكون دقيقين في طرح هذه المسألة وألا نعمم وأن ننظر إلى الجانب... أنا لست ضد التقنيات، بالعكس يجب على الجيل وحتى جيلنا أن يجيد استخدام التقنيات، ولكن هناك أسقف وهناك حدود والانتباه إلى مضارها مهم. وشكرًا جزيلًا.

مداخلة السيدة نجلاء القاسمي:

يمكن اتفق الجميع على أن العمل في الشأن الإنساني هو عمل ذو أبعاد كثيرة قانوني، إجرائي، مؤسسي، ثقافي، واجتماعي. العمل كبير جدًا ويحمل عدة أوجه، وفي رأيي أن إحدى القنوات ما زالت مغيبة أو ينقصها الدافع أو الآليات المناسبة لكي تأخذ بعدها الطبيعي وهو العمل التطوعي أو العمل الشعبي أو (Gratitude). في أحيان كثيرة، العمل التطوعي في جامعاتنا أو في مؤسساتنا التعليمية يجب أن يفتح المجال له كي يؤدي واجبه في هذا المجال، وخاصة في المجال الثقافي والاجتماعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان. بصراحة كنت سعيدة كثيرًا أن أرى الشباب القادمين من البحرين، وأتصور أن في هذه المسائل يجب أن يحتذى بدولنا الخليجية الأخرى أن يبدأوا بالتفكير كيف يؤهل جيل الشباب بأنه يخدم مجتمعه بطريقة تتعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الفردي وعلى المستوى الشخصي.

نحن يمكن أن نتكلم كيف نعدل القوانين وما هي المتطلبات المؤسساتية التي تخدم حقوق الإنسان، ولكن حين نتكلم عن الحالات الفردية لن يخدم هذه الحالات سوى الناس الذين يعملون في ميدان مع حالات حقوق الإنسان. عملنا كثيرًا على مسألة المنظمات الدولية وموضوع تلميع الصورة، ولا أتصور أن هذا هو الهدف الأساسي من خدمة حقوق الإنسان. خدمة حقوق الإنسان يجب أن تفكر بشكل أساسي بالإنسان نفسه. أنا لو تمكن من إخراج إنسان واحد من محنته في رأيي أنني أديت الهدف، وليس الهدف في النهاية أنني ألمع صورة أو أقول: إنني أنا خدمت وطني في منظمة دولية مثلًا، لكن الهدف الأساسي هو هذا الإنسان كيف أقدر أخدمه. وشكرًا.

مداخلة الدكتور ناصر الصانع:

في الحقيقية أنا استمتعت كثيرًا بعديد من الآراء، ولكن بلا شك يبقى الدكتور غانم في مداخلاته ثقافة جدًا مهمة نستمع لها أمس واليوم، والله يجزيه خيرًا، وأتمنى أن يسمع الضغوط التي صارت عليه من مداخلات كثير من الزملاء والزميلات، وأن يتوسع (Extend) بهذا الشيء وليس فقط المنتدى... إنه بعد المنتدى يصير شيء... وماذا يصير؟ المهم أنه كمال قال الدكتور عبد الخالق أن يحدث تأثير (Impact)، وليس فقط أن نجلس هنا ونتحمس كلنا، ثم نذهب إلى بيوتنا ونضرب (المجبوس) ونعيش حياتنا الطبيعية.

الشيء الآخر، أنا أذكر صار لي تجربة خلال عملي البرلماني في مجلس الأمة الكويتي وأنني اشتغلت أو كنت عضوًا في لجنة حقوق الإنسان، ويمكن رئيسها... عندنا اللجان في المجلس تتغيّر كل سنة، والمهم أنني شاركت في لجنة حقوق الإنسان. وكانت إضافات حلوة صارت بسبب دخول مجلس الأمة كطرف وصارت لجنة حقوق الإنسان تزور السجون وترى إن كان بعض الناس أوضاعهم ليست جيّدة، سواء كانوا كويتيين أو غيرهم، وصارت بعض

البصمات من شكاوى بدأت تذهب إلى المجلس، وأعتقد أنها إضافة جيّدة، ولكن - مثلما قال الإخوان - هذا الشيء غير كافٍ. أنا ومعي الأخت كوثر الجوعان جزاها الله خيرًا وهي من الشخصيات الناشطة ومحامية معروفة طالبت بتأهيل كفاءات لتشتغل على مثل هذه الموضوعات سواء محليًا أو في الساحة الدولية. يبقى هذا فراغ، واليوم نسمع عن كفاءات - ما شاء الله - راحت إلى الخارج من الموجودين هنا، ودخلت في منظمات وتحركت، وتفهم المصطلحات (Terminology) والتشريعات، ونحن نزيد هذه الرقعة حتى نستطيع أن نتعامل مع موضوع حقوق الإنسان.

النقطة التي أود أن أركز عليها، وأسمحوا لي قليلًا أن خلفيتي فيها سياسة وما سياسة، ولكن حتى لا نورطكم في كلام سياسي هنا، وكثر الله خيركم دخلتم في حقوق الإنسان وهو موضوع حساس. أقول في النهاية يا جماعة حتى يكون سجل الدولة في حقوق الإنسان جيّدًا يحتاج قرارًا سياسيًا. بمعنى، مهما عملنا... الوعي جيّد والطرح جيّد، ولكن إذا ما تكون القيادة السياسية عندها قناعة في مثل هذا الأمر وتتخذ سلسلة من الأولويات والقرارات ستبقى كل الجهود... تؤثر، ولكن أعتقد بلا شك أن تأثيرها محدود.

أكرر ما طرحته بالأمس؛ حتى يكون لنا قليلًا من التأثير (Impact) دون ما ندخل في حساسيات في مجتمعاتنا ودولنا، وأتمنى أن بعض الأوراق التي نظرت إلى الخليج من مظلة شاملة وفيها مقارنات وغيرها أن تستمر هذه الأوراق، ويمكن يعدّها المنتدى لأنه ليست من عمله أن يدخل في هذه القصص، ولكن قد اقترح طريقة وهي أن المنتدى يتفق مع إحدى جمعيات حقوق الإنسان ويتفق مع جهة تمول فتستمر الجمعية في إعداد البحثين نفسهما كمنصة نرصد فيها مستويات احترام حقوق الإنسان في منطقة الخليج وتصدر تقارير دورية سنوية وشيء من هذا القبيل بشكل موضوعي، وأعتقد أننا سنكون قد تركنا بصمة وإضافة. وشكرًا.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: شكرًا دكتور... لي تعليق واحد على كلامك دكتور أسمح لي؛ تبقى هي البيضة أم الدجاج؟ هل هو القرار السياسي أم الضغط الشعبي. جميع الحركات تحتاج إلى حدثين؛ إذا القرار السياسي ما تحرك فهناك مجتمع مدني وهناك برلمان وهناك جمعيات سياسية وأحزاب تضغط على الدولة، وإذا الدولة عملت تتساق معها الجمعيات الأخرى وتمارس العمل، وبالتالي، لا بد أننا ما ننتظر أية جهة وأية جهة. والسياسي إذا لم يتخذ القرار فهناك ضغط شعبي يجعله يتخذ القرار، والضغط الآن على المستوى الدولي هو شيء مهم في الحقيقة.

مداخلة السيد محمد الكواري:

أنا أحد الأشخاص الذي يقول: بصراحة أنني في هذه الندوة تعلمت... أتمنى أنني تعلمت كثيرًا واستفدت من مجال بعيد عنا قليلًا. أعتقد أيضًا أن هناك نقطة أود أن أثيرها وهي قضية الترابط أصلًا بين حقوق الإنسان وقضايا الديموقراطية وإدارة المجتمعات...الخ، وهذا أمر طبيعي أصلًا واضح للعيان. وهذا لا يجعل الموضوع معقدًا، والموضوع واضح للكل، ولكن هذا الترابط شيء طبيعي. وبالتالي، لا يمكن ننفيه أو نعزله... الخ، وهو موضوع فيه ترابط واضح.

الجانب الثالث: الصراحة هو موضوع الوعي، وأنا بودي أن أقف عند هذه النقطة، لأنني أذكر في سنة ٢٠٠٠ حيث كنت في ذلك الوقت أكتب مقالات وكنت في ماليزيا أحضر مؤتمر الإدارة العالمي، وكان في ولاية صباح، وهذه الولاية الصراحة فيها الكثير من الاستثارة للأسئلة؛ مجتمع بصراحة يظهر عليه درجة من الرقي والحداثة وأيضًا حسبما سمعت أنه دخل في الاتحاد الماليزي وفقًا لشروط. بمعنى أنهم ملاوي، ولكن الملاوي في الدول أو ماليزيا لا ينتقلون إليهم أو يدخلون، ولا يأتون صباح حسبما سمعت في ذلك الوقت إلا

بتأشيرة دخول. لماذا؟ لأن عدد السكان كافٍ والثروة أيضًا كافية، وهم أيضًا دخلوا بشروط وتنازلوا عن شروط. نحن لو أردنا أن نتحد مع أحد نلغيه، نلغيه تمامًا ونفجر رأسه، وإذا رأينا أن فيه شيئًا بسيطًا لا يعجبنا أيضًا نستطيع أن نلغي هذا الشخص، وبالتالي، لا وحدتنا ولا تفرقنا مبنية على أساس مع الأسف.

الجانب الثاني حقيقية كلما تكلمنا في موضوع يقال لنا الوعي، أنا أذكر قبل ٢٠ سنة أنني كنت رئيس مجلس إدارة لإحدى الجمعيات التعاونية، ولما أردت أن أعقد جمعية عمومية بالنصاب... يكون فيها نصاب، قيل لي: إن المواطنين لا يعون المبادئ السبعة لمؤسسة الحركة التعاونية في العالم «روتشيلد»، وقلت لهم: «وعي من يا سيدي؟ من الذي يجب أن يتغيّر وعيه؛ متخذ القرار أم جميع الناس؟» حقيقة نحن نعلم أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فإذا أنتم في جمعيات حقوق الإنسان هي وعت دورها، فأعتقد سيكون لها دور.

عضو المجلس النيابي في أي موقع كان إذا وعى دوره سيكون له تأثير إيجابي في المجتمع، والمثقف إذا وعى دوره سيكون هناك تغيير. وأذكر فقط لأجل التوضيح؛ استطعنا لأول مرة أن نعقد جمعية عمومية فيها النصاب لما تفهمنا ظروف المجتمع، وكان في ذلك الوقت لا يمكن أن تجمع النساء والرجال في قاعة واحدة. وهذا الكلام قبل ٢٥ سنة، حيث عملنا دائرة مغلقة في فندق وجهزنا قاعتين أجرينا السحب على جوائز وعملنا عديدًا من الأشياء والهدف منها جذب الناس، وبعدئذ تغيّرت جميع الجمعيات التعاونية في قطر دون أن تلجأ إلى هذا الأسلوب. بمعنى، أننا غيرنا حدثًا بسيطًا وتغيّرت الأمور. هذا المثال أكيد بعيد عن حقوق الإنسان، ولكن أستطيع القول: إنه ليس دائمًا حين نجلس في موقع نقول: إن وعي الناس متخلف، ونحن في برج عاجي جالسين نتكلم بلغة مختلفة قليلًا. أعتقد إذا وعينا دورنا وكل واحد منا وكل واحدة أيضًا، لو استطاع أن يعي دوره في موقعه فإنه يستطيع أن يكون مؤثرًا وبهذه الطريقة يمكن أن نرتقي بمجتمعاتنا. تحياتي لكم جميعًا وشكرًا.

مداخلة السيد فواز:

أثني على كلام الأخ ناصر الصانع في قضية دور الإرادة العامة... الإرادة السياسية في قضية التحوّلات المجتمعية. طبعًا نحن لا نستطيع أن نعزل العمل في مجال حقوق الإنسان عن التأثيرات السياسية وحتى الاقتصادية. من واقع تجربة، حين نجلس أحيانًا مع الجانب الأوروبي في اجتماعات نلاحظ أنهم في فترات سابقة كانوا يركزون على بعض القضايا التي لها علاقة بقضايا حقوق الإنسان، وهذا واضح وغير خفي. نضرب مثالًا وحالة خاصة وحالة تحتاج التأمل والدراسة هي حالة المملكة العربية السعودية. كانت رائدة في قضية التحوّلات.

أنا عشت تجربة خلال أربع سنوات. هناك تحول كبير في منظومة القيم، ولكن لم يأتِ عن طريق جمعيات نفع عام، ولكن جاء عن طريق رغبة ملكية وإرادة سياسية. وجدنا هناك تحولًا كبيرًا في عدة مجالات ومنها مجال المرأة ومجال العمالة. وأضرب أمثلة بسيطة، لأنها فعلًا حالة تحتاج دراسة ولم تأخذ عشرات السنين ولا مئات السنين، مجرد في أربع سنوات أو خمس سنوات كان هناك نقلة غير مسبوقة في المملكة العربية السعودية. وأضرب أمثلة في بعض الجزئيات مثلًا قيادة المرأة وقوانين الأحوال الشخصية، وأصبح للمرأة الآن حقوق في الأحوال الشخصية وفي قضايا الطلاق وفي قضايا أسرية كثيرة والتمكين في الوظائف الحكومية. نجد هناك تمكين للمرأة في جميع الأنشطة الاقتصادية في المملكة. الحقيقة جهد وإرادة سياسية كبيرة كانت وراء هذا التحول الكبير والمذهل صراحة.

الأمر الثاني، الأستاذ علق على قضية الوعي والإدراك...الخ، نحن أمام سؤال جدلي؛ من يقود التغيير؟ هل النخب أم الشعوب أم القيادة السياسية؟ يجب في مرحلتنا الحالية أن نعيد دراسة الجدلية في قضية من يقود التغيير في المجتمعات الخليجية حاليًا؛ النخب أم الجمعيات السياسية أم الشعب. وشكرًا.

مداخلة الدكتورة ريما:

نقطة صغيرة تعليق وإضافة على الدكتور عبد الخالق. اليوم ذكر تقدم دول الخليج بالنسبة لحقوق الإنسان وبالمؤشرات، وهذا يرتبط أيضًا بعمله الجميل عن اللحظة الخليجية. بالنسبة لحقوق الإنسان في المؤشرات العالمية فإن الخليج يتطور إنسانيًا، ولكن نفسه الدكتور عبد الخالق يطرح سؤالًا: أين المواطن في هذه؟ كأنه هنا... وأنا في دراستي وجدت أن الدولتين الأكثر تقدمًا بالنسبة لأوضاع العمالة المنزلية هما قطر والإمارات في الشكل الخارجي، ولكن عندما ننظر فإن الدولتين هما الأكثر حضورًا للوافدين في مجتمعاتهم والأقل نسبة للمواطنين. فما هي علاقة هذا الربط؟ وهل هناك هذه العلاقة الرابطة الجدلية؟

ونقطة أخرى، كنا نتحدث مع الدكتور عبد الخالق أنه كيف أننا أكثر مجتمعات معولمة. لحظة العولمة في العالم كسرت جدار برلين وربطت الدول، ولكن اليوم هذه الدول تعود إلى بناء جدران، وعبد الخالق هو من قال لي: إن هناك (٧٧) جدارًا اليوم في العالم بنيت مع تجربة العولمة. أنا الآن أفكر ومخيلتي تذهب في دول الخليج؛ إذا أردنا أن نرتد فهل ممكن أن نبني جدرانًا؟ وإلى أين نرتد وإلى أين نسير؟ دول الخليج تحتاج إلى نظرة؛ إلى أين نسير؟ وشكرًا.

مداخلة الدكتور إبراهيم:

حديثي مختصر جدًا، وهو تعقيب على كلام الدكتور غانم بخصوص الأخبار الكاذبة وأثرها في زرع الكراهية. أعتقد أن هذه نقطة مهمة جدًا، وكنت مهتمًا بالوعي الإعلامي وكيف يمكن أن تنشر، ولكن لم يخطر ببالي هذا الجانب. وبهذه المناسبة فإن قضية الوعي الإعلامي مهتم فيها، وحتى منظمة اليونسكو الآن موجود على موقعها كتاب ودليل إرشادي لكيفية نشر الوعي الإعلامي. الوعي الإعلامي جاء من جانب أنه كيف أنت تستفيد من الإعلام. لكن أعتقد أن ما ذكرته يا دكتور جدًا رائع ويحتاج إلى... أو جدير بالاهتمام. وشكرًا جزيلًا.

مداخلة الدكتور عبد الحميد:

نقطتان سريعتان... ما تفضل به الدكتور عبد الخالق أنا أؤيده في الحقيقة والشيء نفسه قالته الدكتورة ريما. نحن دولتان قطر والإمارات... إحساسنا بالغربة كبير حقيقة. حقوق المواطن، ليس من زاوية عصبوية عنصرية أبدًا هنا... والهوية نفسها، كيف يكون ١٠٪ أقلية... تشكل ١٠٪ وتقول هوية؟ أي كلام عن الهوية هو عبث. الهوية الخليجية... لي مقالة يوم الاثنين في هذا الموضوع. الهوية... الحقيقة أن إحساسنا يتزايد بأننا نذوب، وأنا لا أتكلم عن السعودية والكويت، ولكن نحن حقيقة.. وليس عندنا نوع... أبدًا، ليس عندنا أي عُقَد مع الوافد أو مع الآخر، ولكن في النهاية هناك أولويات.

النقطة الثانية ما تفضل به الدكتور غانم؛ حقيقة خطاب الكذب وخطاب الكراهية خاصة في أوضاع التأزم الآن وعلى ما يسمى «الإعلام المنفلت» و«الإعلام الجديد» الذي يركز ويقطع الوشائج. نحن نعاني الكم الهائل من الكذب، وأنا مهمتي فقط أن أقول لهم: هذا كذب وهذا ملفق وهذا... الخ، وليس هناك فائدة وأُهاجَم. حقيقة ظاهرتان الآن أفرزتا... هذا التأزم أفرز هاتين الظاهرتين بشكل مرعب، ولازم نهتم بهما... قضية خطاب الكذب والكراهية. وشكرًا.

يعاود السيد جمال فخرو حديثه بالقول: شكرًا دكتور وختامها مسك. باسم المنتدى أود أن أشكركم على وجودكم اليوم معنا في الجلسة الأخيرة، وأشكركم على مساهماتكم. في الحقيقة النقاش قيم ومفيد وإن شاء الله سينعكس كل ذلك في الكتاب السنوي الذي سيصدر في العام المقبل. عندي إعلان قبل إن أسلم القيادة للأخ الرئيس: سوف يصلكم من الأخت نجاح رابط لاستمارة تقييم اللقاء من حيث جودة الأوراق والمداخلات والمشاركات التي تمت في اللقاء وفيها فرصة لإعطاء اللجنة التنفيذية للمنتدى مقترحاتكم ومرئياتكم.

نأمل من الجميع المشاركة في التقييم، فهو سيلقى اهتمامنا في اللجنة التنفيذية. فعلًا هذا الكلام نحن في اللجنة التنفيذية في الاجتماع السابق ناقشناه وناقشنا نتائج تقييم العام الماضي، وهناك (١٧) توصية قدمت من الزملاء الحضور وسوف نأخذ بجزء كبير منها. كلما كان لدينا ملحوظات أكثر استطعنا أن نطور في عمل المنتدى.

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum